٤١٥
ش.ج

شرح الكافية، جلال الفجدواني، احمد بن على - فى حدود ٧٣٠هـ. بخط مسعود بن على نظام العابسقاني سنة ٧٣٣هـ.
١٩٧ق ٢٧س ١٧×١٤سم.
نسخة قديمة، ناقصة من الأثناء، خطها نسخ معتاد.

٥٨٩٠ هدية العارفين ١: ١٠٧ بروكلمان ١: ٣٠٤
١- النحو، اللغة العربية. ا- الشارح. ب- الناسخ. ج- تاريخ النسخ.

(١٢٢١)

٥٠

بسم الله الرحمن الرحيم

شرح الكافية للهندي

واعلم ان الالف واللام اذا كانت بمعنى الموصول يدخل على ... المعرف باللام

قوله تابط شرا اسم ... ما جبلته

فان قيل لم جعل زيد فاعلا وعمرو مفعولا دائما في كلامهم

فان كان السؤال ...

فانا ... الاسم بين قوم النبي عم وعمرو بين قوم ... زيد

... الاقتصار والاختصار

التصحيح ...

التعريف تبيين الشيء بالاجمال والتفصيل

المفعول به ...

مولانا ...

شرح الكافية

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين

الحمد لله الذي شرح صدورنا بنور الإسلام وصرف عنان آرائنا عن الغي الى الاستسلام ونصب في كل رفع وخفض آية كافية لإزالة علل السلوك وآفية شافية فسبحانه من رافع بلا ضم الإنافة وخافض بلا جر الإضافة والصلوة على رسول عربي لبى لسنان لسانه الماضي مضارع محمد الذي في كرم جاوزه اقوى المضارع عن ضارع وعلى آله وأوليائه وخلفائه وحلفائه يقول العبد الضعيف النحيف الحنيف المرتجي من عوارف الكرم السبحاني الحاج علي بن محمود المدعو بجلال النجم والدين يسر الله عليه شدائد الموت تمهد عليه ضعاف عوايد الجيوش [illegible] بدائع فوائد ملتقطة من الشروح لفتح غوامض الكافية بل للفتوح [illegible] الجمع من مشى في طرق الالتباس وخبط ومذ ابتدأ أن تحرقت في [illegible] وشقت [illegible] اطوار حتى تدرعت من زواياها مزاياها واستخرجت [illegible] خفاياها مستمدا بمراجعاتي على أشياخي الذين هم ابناء بجدة مكامنها مستظهرا بمباحثاتي مع أصحابي الذين هم طلاع أنجدة مباينها ادام الله الباقين دوام الزمان وصب على الماضين سجال الرحمة والرضوان فلما ارتضيت فوائدي مدخرة كافلة لابراز غوامض الكافية وبرزت محاريض لمعضوناتها صافية ثم اني شرطت على نفسي ان لا اتعرج الى اسم كتاب السؤال والجواب سوى ما يتوقف عليه شرح الكتاب الا فيما ندر وندر مما هو من لسان

العلم ابتدر لأن هذا على المبتدي خطة لا ينادي وليدها وحيث يضل فيها كبيرها وبليدها ولا اورد من النظرات الكليلة ولا اورد لموارد الظرائف [illegible] بلة والمعول في الكل حضرة من بيده ناصية الصواب وبه يؤتى الحكمة وفصل الخطاب قال الشيخ ابن الحاجب رحمه الله الكلمة لفظ الى قوله الكلام قلت اللفظ هو الحاصل من صوت يقصد به حصول حرف فصاعدا والوضع تخصيص اللفظ بالمعنى اولا واحترزت بقولي لو اولا عن الاسد مثلا بعد التجاوز عن موضوعه الاصلي الى الشجاع اذ فيه تخصيص اللفظ بالمعنى وليس ذلك اولا [illegible] في هذا الاصطلاح قوله قلت [illegible] لمعنى المفرد معنى يستفاد من لفظ لا يدل جزؤه على جزئه [illegible] لفظه مفعول [illegible] العقد ولا اشارة والنصب [illegible] بالعقل كما انا لو سمعنا لفظا مهملا [illegible] على معنى مفرد بالعقل [illegible] رحمه الله [illegible] يكون لفظا او غيره فلا يشكل بأسماء الافعال مثل [illegible] مثل زيد وضرب وقد وفي بعض الشروح او هو احتراز عما يدل على معنى بالطبع كاخ عند النوم

فانه يدل على استغراق النايم في النوم قلت فيه نظر لانه لا يحتوي به اللفظ على ما فسر به ذلك
الشارح بقوله صوت يعتمد [illegible] وصول حرف فصاعدا حتى يخرجه الوضع فان الظاهر ان النايم
المستغرق لا يقصد هذا الصوت لانه لا يقصد من لوازمه التنبه ولو كان متنبها على انه يصدر عنه
انكر الاصوات لقصد عن ذلك بمسافات وفيه بحث وهو ان ظاهر هذا الكلام ينفي ان هذا
اللفظ بطبعه يدل على ذلك المعنى وليس كذلك فان دلالته عليه ممنوعة بدون المشاهدة المتكررة
نعم طبع النايم يقتضي احداث هذا الصوت فلو قيل لانه دال بالطبع بهذا المعنى لكان محتملا بعيدا
وقوله مغني كالفصل عن المركبات نحو زيد قائم وخمسة عشر وبما ذكر من تفسير معنى المغني لا يرد
على الحد مثل لفظ الخبر والجملة اذ لا نسلم انه موضوع لمثل زيد قائم لان هذا المعنى قد استفيد من لفظة
لا يدل جزؤه على جزء معناه وفي المتوسط لو ورد عليه النقض بمثل قايمة فانها مما يدل جزؤه على
جزء معناه فان القايم يدل على ذات موصوفة بالقيام والتاء على التانيث فتكون مركبة فلا
تكون كلمة واجيب بمنع دلالة قايم في قايمة على معنى فضلا عن ان يدل على جزء معناه غاية
ما في الباب انه يوافق في اللفظ للقايم الذي هو دال على معنى ولو دل على معنى لزم اجتماع التذكير
والتانيث وهو محال قلت لعل التزام التركيب في قايمة اهون من التزام عدم دلالة قايم على
معنى فان اعتبار كونه جزءا من المركب لا يكون في عدم اعتداد التاء معه اقوى من طرح التاء عند الترخيم
وهو مع ذلك يدل على المعنى وقوله لزم اجتماع التذكير والتانيث فيه نظر وانما يلزم ان لو كان

اعتبار

اعتبار كونه جزءا دالا اصليا بحيث لم يتوجه التاء معه اعتبارا اصلا وليس كذلك
ويؤيد كون قايمة مركبة ما ذكر في المفتاح ان ضاربة [illegible] التي ثبتت صدور كما
قوله لانها اما ان تدل على معنى حاصل في نفسه وفي بعض النسخ في نفسها والكل وجه
فالضمير في نفسه يرجع الى معنى اي اما ان تدل على معنى حاصل في نفسه اي بالنظر اليه لا باعتبار
امر خارج عنه كقولك الدار في نفسها حكمها كذا اي لا باعتبار امر خارج عنها واما الضمير في
نفسها فيرجع الى الكلمة اي اما ان تدل على معنى في نفس الكلمة اي يكون المعنى غير محتاج الى
الخارج منها وانما لزم انحصار في الثلاثة بالقسمة الدايرة بين النفي والاثبات اذ لولا الحصر
لزم ارتفاع النقيضين او اجتماعهما لوجود ما يقوم النفي والاثبات مقابله لو لم يرتفعان عنه
قوله وقد علم بذلك حد كل واحد منها اي علم بالتقسيم حد كل واحد من الاسم والفعل والحرف
لان الحد هو الجامع لافراد المحدود المانع من غيرها وبالتقسيم حصل لكل واحد منها ذلك فانه
قال اما ان تدل على معنى في نفسها اولا الثاني الحرف فيكون الحرف كلمة لا تدل على معنى في
نفسه وانه شامل لجميع افراد الحرف مانع عن الاسم والفعل وكذا الكلام في القسمين الباقيين
قال ثم الكلام الى قوله المعرب قلت قوله ما تضمن كلمتين كالجنس يشمل المحدود وغيره
مثل غلام زيد وبعلبك وخمسة عشر وفي الدار فبالاسناد وهو نسبة احدى الكلمتين الى
الاخرى على وجه الافادة خرج غير المحدود فان قلت الحسن غلام زيد من المحدود والتقدير

غلام ثبت وحصل لزيد قلت نعم لان مع ذلك التقدير لا يحصل الافادة ايضا لان قولك ثبت
لزيد فيجيز الصفة لا الخبر [illegible] وغلام نكرة لا تقع مبتداء على ان مثل هذا التقدير منظور فيه بدليل
ما قال الشيخ للامام عبد القاهر وانما يقول النحويون في غلام زيد انه بمعنى غلام لزيد ليفيدنا
بمعنى اللام لان اللام مقدر ثم لكن والمضاف اليه يتنزل منزلة التنوين ويعاقبه فكما لا يجوز ان
يفصل بين التنوين والمنون بشيء فكذلك لا يجوز ان يكون اللام فاصلا بين المضاف والمضاف
اليه ايضا واراد بالتضمن التركيب اما تحقيقا مثل زيد قايم او تقديرا مثل اضرب واختار لفظ
التضمن على التركيب لانه متعد بدون صلة مني وما قيل في بعض الشروح ان الفايدة فيه ان يدخل
مثل اضرب لانه لا تركيب فيه ولكن فيه تضمن لان التقدير فيه اضرب انت فعلله كالمتين يا اباه
لان التضمن في مثل اضرب ليس الا [illegible] ولو صح ذكر بالعناية فليصح التركيب بها
ويكون اجزاؤه فصح على حقيقته ايضا لحصول الصورة الجمعية التي تحصل من طرفي الكلام
والنسبة متضمنة لكل واحد من جزئيه وقوله كلمتين المقصود منه بيان اقل ما يتركب منه
الكلام لا لبيان ان الكلام لا يكون في اكثر من كلمتين واختار الاسناد على الاخبار ليدخل الامر
والنهي وشبههما حيث لا اخبار فيها قوله ولا يتاتى ذلك اي لا يمكن حصول الكلام الا
من اسمين او اسم وفعل لان الاسناد يقتضي مسندا ومسندا اليه والاسم يقع مسندا ومسندا اليه
والحروف لا يعزل عنهما جميعا فلا بد من الاسم تحقيقا للمسند اليه ثم ان كان معه اسم فهو القسم الاول

وان كان معه فعل فهو القسم الثاني فاحفظه يغنيك عن التطويلات قال الاسم ما دل على
قلت ولذا استانف بحد لانه علم منه ضمنا من التقسيم فهنا قصد اعناية للمبتدي او لانه
علم ثمه التزاما فعرفه هنا مطابقة لانه الاولى في التعريفات واراد بالاقتران وعدم الاقتران
ما هو بحسب الوضع فلا يرد على الحد ان يقال الغبوق والصبوح واسم الفاعل والمفعول و
الصفة المشبهة كلها اسماء مع انها مقترن باحد الازمنة الثلثة لان اقترانها بالزمان المعين
عارضي لا وضعي وكذا لا يرد ان يقال اسماء الافعال مثل هيهات مقترنة باحد الازمنة ايضا
مع انها اسماء لان اقترانها بالازمنة المعينة غير وضعي بل لانها اسماء الافعال وكذا لا يرد ان
يقال الافعال التي للانشاءات غير مقترنة باحد الازمنة الثلثة مع انها ليست باسماء لان خلوها
عن احد الازمنة عارضي بسبب استعمالها في الانشاء ولقائل ان يقول ان اريد باحد الازمنة الثلثة
واحد بعينه يلزم ان يكون المقترن بغير ذلك المعين اسما لا فعلا وان اريد واحد لا بعينه فكذلك
يلزم ان يكون المقترن بالمعين اسما لا فعلا وجوابه انه لا يراد به واحد معين ولا غير معين
بل واحد منها من غير تقييد بالتعيين وعدمه ولا يقال لا يجوز ان يراد غير المعين لانه يلزم
منه ان المقترن بالزمان المعين لا يكون فعلا بل اسما لانا نقول لا نم لزوم ذلك لان المقترن
بالزمان المعين صدق عليه انه مقترن باحد الازمنة الثلثة ولا منافاة بين واحد منها
وبين المعين لجواز اجتماعه مع التعيين وان لم يقيد به كذا في بعض الشروح قوله ومن

خواصه دخول اللام لان خاصة الشيء ما لا يوجد بدون ذلك الشيء وانما اختص اللام

بالاسم لان الفعل لا يحتاج الى التعريف لانه خبر والخبر لا يحتاج اليه فلو عرف مع عدم

الاحتياج لوقع التعريف ضايعا والحرف لا معنى له في نفسه ليتعرف ولكن المص لا يجعل

ميم التعريف لقلتها فلم يقل حرف التعريف ليدخل وانما اختص الجر به لانه علم المضاف اليه

والافعال لا يقع مضافا اليها لان المضاف اليه في المعنى محكوم عليه لان معنى قولك غلام

زيد يستدعي الحكم على زيد بان له غلاما والافعال لا يقع محكوما عليها والى هذا

اشار في شرح المفصل للمص قلت يونس ذلك يشترطون في الحال معرفة لانه محكوم

عليه في المعنى فان قلت فعلى هذا ينبغي ان لا يضاف الى النكرة قلت في كل موضع

شرط التعريف كانت المخصصة في حكم المعرفة ولهذا كانت النكرة بالاضافة اليها صارت

موصوفة بكونها مضافا اليها فان قلت فهذا بعينه ثابت في ذي الحال قلت نعم

لكن الحال من الفضول فجعلها محكوما به وانه من الاصول يستدعي زيادة اعتناء

بامره بخلاف المضاف اليه فانه من الاصول فلا يستدعي جعلها محكوما عليه ذلك

الاعتناء فان قلت فهلا جعلته مع المضاف والمضاف اليه كلاما قلت كم من

شيء يثبت من حيث المعنى ولا يثبت من حيث الظاهر ويؤيد ذلك ما ذكرت

في اول هذا الفصل منقولا عن الامام عبد القاهر رحمه الله ولان الجزم لم يدخل في الافعال

ولم يدخل في الاسماء لما سيجيء مع ان القبيلتين مشتركان في الرفع والنصب فلو دخل الجر على الافعال

حتى يلزم مزية الفعل على الاسم كذا في بعض الشروح وانما اختص التنوين به لانه اما للفصل بين المنصرف

وغير المنصرف وهو الذي يسمونه التنوين التمكن كما في نحو زيد ورجل وذلك لا يتصور الا في الاسم

اذ الصرف ومنعه لا يكونان الا فيه واما للفصل بين المعرفة والنكرة في نحو صه اذ معناه بالتنوين

اسكت سكوتا ما وبدونه اسكت الآن والفعل لا يقع غير نكرة فيحتاج الى الفاصل

واما لان يكون عوضا من المضاف اليه في نحو اذ وحينئذ وهذا التنوين لما يكون في المضاف

وهو لا يكون غير الاسم واما لان يكون في جمع المونث السالم في مقابلة نون الجمع المذكر السالم وجمع

المونث السالم لا يكون غير الاسم ايضا لان الفعل لم يجمع جمع السلامة حتى يدخل فيه التنوين واما التنوين

النايب مناب حرف الاطلاق في قول جرير شعر اقلي اللوم عاذل والعتابن وقولي ان اصبت

لقد اصابن والتنوين الغالي الذي يلحق القافية المقيدة في قول رؤبة وقاتم الاعماق خاوي المخترقن

فلا اختصاص لهما بالاسم لان المقصود منهما وهو ترك الترنم في الاول والدلالة على الوقف في الثاني

لا ينافي شيئا من الكلمات وانما اختص الاسناد اليه بالاسم اي كونه مسندا اليه لان الشيء بالاسناد اليه

يصير محكوما عليه وانه خلاف وضع الافعال وانما اختص الاضافة به اي كونه مضافا بتقدير حرف

الجر ومضافا اليه اما اختصاص كونه مضافا به فلانها اما للتعريف او للتخصيص والفعل لا يحتاج

اليهما لما مر واما للتخفيف بحذف التنوين او ما يقوم مقام التنوين والفعل بجرد عن ذلك واما اختصاص

كونه مضاف اليه به فلا مدخل في بيان الجر واما ما جاء من نحو يوم ينفع الصادقين فهو على تاويل
المصدر وقولنا بتقدير حرف الجر ... مثال مررت بزيد فان مررت مضاف الى زيد بواسطة
حرف الجر لفظا عند صاحب الكتاب كذا في بعض الشروح قوله وهو اى الاسم معرب ومبني لانه لا يخلو
اما ان يكون جزء المركب الذي لم يشبه مبني الاصل اولا فان كان فهو معرب والا فهو مبني قال رحمه
الله المركب الذي لم يشبه احترز بقوله فالمفرد المنفرد قلت اراد بالمركب المركب مع غيره ما
يكون جزء المركب واحترز به عن الالفاظ التي لم يتركب مع غيرها مثل زيد بكر واحد اثنان ابت
وبقوله لم يشبه مبني الاصل عن مثل هؤلاء في قام هؤلاء فانه وان كان مركبا لكنه مشابه
لمبني الاصل طاسبق واراد بمبني الاصل الفعل الماضي والامر الحاضر والحروف وبما اسلفت
من العناية ظهر ضعف ما قيل في لفظه تسامح لان المركب من حيث هو مركب قد يكون مبنيا
وفي المتوسط والمراد بالتركيب التركيب الاسنادي لئلا يتوجه عليه النقض بمثل غلام زيد
وقد صرح هذا الشارح في مطوله وجه النقض حيث قال فانه يصدق عليه انه مركب
لم يشبه مبني الاصل مع انه ليس بمعرب وهذا لان صاحب الكتاب قال في شرح المفصل في
باب الترخيم ان المضاف والمضاف اليه معربان باعرابين مختلفين وقال في شرح هذا الكتاب
في المركبات ان المضاف والمضاف اليه ليسا بمبنيين اولان صاحب الكتاب لما قال في شرحه في اول
المبتدا ان سبب الاعراب هو التركيب الاسنادي وبهذا القايل اعني النظر فيه وظهر مراده عن الكلام

فلا حاجة بما ذكر من الاستثناء قلت كل ذلك مستدل فان صاحب المتوسط ان اراد بمثل
غلام زيد المركب من حيث هو مركب فكيف يتوجه النقض ... غلام في جزء المركب وان اراد كلا
من جزئي المركب فلا ننفي ايضا لتصدق الحد عليهما مع الاعراب وايضا لو اريد التركيب الاسنادي
للزم ان لا يكون المضاف والمضاف اليه معربين وهو خلاف الجماع واما اعتبار بعض
الشروح فلو كان الغرض منه التمسك بقول المص على ان المركب الاضافي معرب فلا دلالة لقول
المص عليه فلو كان الغرض ان جزئيه معربان فالتمسك باقوال الفصحاء واستعمالهم المضاف
والمضاف اليه معربين اولى من التمسك بقول المص وذلك الذي ان تحصى وايضا قد مر انه
لا ان التركيب الاسنادي على الخصوص لا يجوز ان يكون مراد المص فوهي التمسك بما ذكر
المص في اول المبتداء فان قلت مشابهة الاسم المبني قسم من اسباب البناء بدليل ان صاحب
المفصل جعل اسباب البناء تلك المشابهة ووقوعه اي موقع ما لا تمكن له كنزال وشاكلته
للوافع موقعه كفساق ووقوعه موقع ما اشبهه غير المتمكن كالمنادى المضموم واضافته
اليه كقوله تعالى من عذاب يومئذ بفتح الميم فكان الصواب ان يقال في حد المعرب ما هو خلاف جميع
تلك الاسباب فكيف اقتصر على خلاف المشابهة قلت النقض عن عنقه في جوابه مشكل اللهم الا ان يقال
اراد بالمشابهة هنا المناسبة بهذه الوجوه المذكورة اذ في كل سبب منها تحققت مناسبة
وتلك ظاهرة للمتامل فيها الاستبصار وفي المتوسط اجيب عن النقض بالمنادى المفرد المعرفة

بانا الامر انه ليس بمشابه لمبنى الاصل فانه مشابه للكاف الذي في ادعوك المشابه للكاف في
اياك وهي حرف ثم اعترض ... فقيل الامر ان المشابه للمشابه للشيء مشابه لذلك الشيء لجواز
تغاير المشابهتين واجيب عن ذلك بانه لا تغاير بينهما لان جهة المشابهة ههنا هي الافراد والخطاب
وهي موجودة في المنادى وكاف ادعوك وكاف اياك ثم قيل ولو قيل ابتداء بني المنادى
المذكور لكونه مشابها للكاف الذي في ذلك واياك لكان اصوب قلت هذا مع انه ليس بقوي
لان الظاهر في حكم الغيبة فكيف يكون كالكاف في التصور يتعين للخطاب ولهذا قيل في قول
علي رضي الله انا الذي سمتني امي حيدره انه كان حق الكلام ان يقول سمته ولهذا لم يجد
ضمير الخطاب في قوله تعالى يا ايها الذين امنوا اي المنادى مخصوص ببعض النداء دون
دون ما عداه فلعل الصواب ما ثبت في المتوسط المراد بالمشابهة المنفية هو المشابهة
الموجبة للبناء لئلا يخرج عن هذا التعريف غير المنصرف لكونه مشابها للفعل الماضي في
وقوعه موقع الفعل في نحو خبر المبتدا وفي دلالة كل منهما على الحدث لان هذه المشابهة غير
موجبة للبناء قلت لو بين ان المشابهة الموجبة للبناء ما هي لبلغ بالاشفاق على
على الطالبين حد التناهي لكنه اوقعهم بذلك القول الواهي في غمار الدواهي ولو قيل مشابهة
غير المنصرف بالفعل الماضي والامر ليس بحيث يلحقه حكمها وكذا وقوع اسم الفاعل موقع
الماضي ليس بلازم لا يبعد عن الصواب قوله وحكمه ان يختلف اخره لخ اي وحكم

المعرب

المعرب ان يختلف آخره لاختلاف العوامل فهذه ثلثة قيود الاختلاف لان المعاني
المختلفة متواردة عليه فلا يحصل بيانها بالاتحاد واختلاف الآخر لانه لا اظهار لتلك
المعاني ولا تحقق لها قبل تمام الكلمة ولذا قال غير القايل يقول حسبي كيف تصير بعدنا
فعلت فهل صبر فسال عن كيف واختلاف الآخر باختلاف العوامل لان الاختلاف اخر من
في انبك وعن الدحل وعن زيد لا بالعوامل وليست معربة وانما جعل هذا الثاني للمعرب حكما له
لان اختلاف الآخر باختلاف العوامل متوقف على فهم كونه معربا فانك اذا علمت
المفردات وكيفية التركيب فركبتها فما لم تعلم ان الاسم من قبيل المعرب تعذر عليك الحكم باختلاف
اخره فتعريف المعرب بالمتوقف عليه دور وقيل في دفع الدور انه من الجائز ان يعلم من استعمال
لانهم ان هذا النوع من الالفاظ يختلف اخره باختلاف العوامل وهذا النوع منها لا يختلف
ولكن لم يعلم ان المعرب على اي نوع من النوعين يطلق فيكون الغرض في التعريف بيان
ذلك وحينئذ لا يكون معرفة الاختلاف موقوفة على معرفة المعرب فلا دور وهذا
ليس بقول قوي لان من لم يعلم ذلك من استعمالهم لا يفيده هذا الكلام شيئا قوله
لفظا او تقديرا انتصب الاختلاف فيا في بيانه و مواقعهما ولم يقل محلا لانه للمبني
وليس هذا محل بيانه قوله الاعراب ما اختلف اخره به اي ما يختلف آخر المعرب
بسببه وهو الحركات الثلث او ما يقوم مقامها من الحروف والضمير في به يرجع الى ما

والمراد بقولنا بسببه وهو السبب القريب غير التام لئلا يدخل فيه العوامل والمعاني
المقتضية للاعراب فانها [illegible] بعيدة للاختلاف في ليست باعراب ولئلا يخرج اعراب
الاسم في اول التركيب لانه حينئذ انما يستحق احدى الحركات لا غير وهي لا تكون سببا تاما للاختلاف
الذي هو مراد النحاة وهو الاختلاف بالحركات الثلث بل تكون سببا ناقصا حتى لو طرأت
على آخر هذا الاسم حركة اخرى بعد هذه يحصل الاختلاف المذكور فيكون للحركة الاولى
شيء من التاثير في وجود الاختلاف وهو المراد بالسبب غير التام وانما عدل عن قولهم
الاعراب ان تختلف آخر المعرب باختلاف العوامل لان اختلاف آخر المعرب مسبب للحركات
الثلث فيكون ذكر الاختلاف وارادتها ذكر المسبب وارادة السبب وهو من المجاز غير الشائع
وما ذكره المص ذكر السبب [illegible] الاختلاف المتناول للبعيد والقريب وارادة الخاص اي
القريب كما عرفت وذكر العام وارادة الخاص شائع ذائع فدونك كلاما ملخصا تسترح
عن نقض ما صار وتطويل بلا طائل وايضا يلزم على تعريفهم ان لا يكون الاسم في اول التركيب
معربا لانه لا يحصل له الاختلاف بالحركات الثلث لكن حصل له السبب غير التام للاختلاف
وهو احدى الحركات فيكون معربا على تعريف المص لا على تعريفهم **قوله** ليدل على
على المعاني المعتورة عليه متعلق باختلف واشارة الى سبب وضع الاعراب
وهو ان يدل على الفاعلية والمفعولية والاضافة فانهم لو وضعوا الكل منها صيغة

يلزم

يلزم تكثير الصيغ من غير ضرورة ولو اكتفوا في تمييز هذه المعاني بتمييز العوامل لا لتبس
الامر عليهم في نحو ما احسن زيدا وما احسن زيد وما احسن زيد فان معنى الاول شيء احسن زيدا
ومعنى الثاني ما صار زيد ذا حسن ومعنى الثالث اي عضو من اعضاء زيد او اي وصف
من اوصافه احسن فلو لم يوضع الاعراب وسكن آخر زيد في الامثلة المذكورة لم يتميز فيها
معنى عن آخر **قوله** فالرفع علم الفاعلية والنصب علم المفعولية والجر علم الاضافة وانما
قال علم الفاعلية والمفعولية اي الخصلة المنسوبة الى الفاعل والمفعول ولم يقل
علم الفاعل والمفعول ليتبع الفاعل وما يشابهه كالمبتدأ والخبر والمفعول وما يشابهه كا
الحال والتمييز لانه لو جعل الرفع والنصب علم الفاعل [illegible] مفعول لم يشتمل على مشابهاتهما
لانها ليست بفاعلات ولا مفعولات [illegible] خصلة المنسوبة الى الفاعل
والنصب علما للخصلة المنسوبة الى المفعول لان الخصلة مشتركة بينهما وبين مشابهاتهما
لوجوب اشتراك جهة التشبيه بين المشبه والمشبه به وبهذا لم يقل والجر علم الاضافة حيث
ليس في الكلام مشابه لها معرب باعرابها هذا هو المفهوم من بعض الشروح فان قلت
قوله وبهذا لم يقل والجر علم الاضافة حيث ليس في الكلام مشابه لها منظور فيه لان
للجر ايضا اصلي وغير اصلي هو في المضاف اليه اضافة معنوية وغير الاصلي في المضاف اليه
اضافة لفظية وفي مثل بحسبك درهم كذا في الجار والمصباح فعلى هذا ينبغي ان يقال

فالاصلي في

وللجر علم الاضافة ليدخل فيه الاصلي وغير الاصلي ايضا **قلت** تعريف الاضافة وهو
نسبة الشيء الى الاسم بواسطة حرف جر لفظا او تقديرا مرادا يشمل الاضافة المعنوية
واللفظية شمولا واحدا لا تفاوت في التيلين وان كانت تلك النسبة في اللفظية غير اصلية
نظرا الى اصل الكلام فان ضارب زيد مثلا في الاصل ضارب زيدا فاما بعد ظهور نسبة
الاضافة على هذا التركيب فهو وغلام زيد سيان في نفس تلك النسبة بخلاف مشابهات الفاعل
والمفعول اذ لا يصدق تعريفهما على مشابهاتهما البتة كما بحث الاضافة اللفظية مبني
في هذا النحو وبقي بحساب درهم فلعله لغلبته لا يعبأ به واراد بالاضافة المضاف اليه وجعل
الرفع علم الفاعلية للمناسبة بينهما في القوة والنصب علم المفعولية للمناسبة في الضعف
والجر علم الاضافة للمناسبة في ... لانه يجي مرة فاعلا نحو اعجبني ضرب زيد عمرا واخرى
مفعولا نحو اعجبني ضرب عمرو زيد فاعطي له الجر المتوسط الذي يحصل بتحريك الشفة
السفلى **قوله** والعامل ما به يتقوم المعنى المقتضي اي ما به يتسوى المعنى المقتضي للاعراب
فكانه مستعار من قوم المعوج اذا سواه فكان زيدا مثلا قبل دخول جاء عليه معوج
ناقص فاعليته فاذا دخل عليه جاء تكملت وتسوت حتى خرجت من القوة الى الفعل
والمقتضي للاعراب هو الفاعلية والمفعولية والاضافة فعلى هذا يكون العامل سبب
سبب الاعراب مثلا اذا قلت قام زيد فالعامل قام والمقتضي للاعراب هو فاعلية زيد

٦

وهي انما تحصل بعامل والمراد بالعامل هنا عامل الاسم فلا ينتقض بعامل الفعل حيث
انه ليس بمقتضي للاعراب بالمعنى المذكور كذا في بعض النسخ **قال رحمه الله** فالمفرد المنصرف
الى قوله غير المنصرف **قلت** اصل الاعراب ان يكون بالحركات لكونها مقدمة وادل فان كان
بالحروف فلعلة ثم الاصل في الاعراب بالحركات ان يكون رفعه بالضمة ونصبه بالفتحة
وجره بالكسرة فان تخلف فلعلة والاصل في الاعراب بالحروف ان يكون رفعه بالواو
ونصبه بالالف وجره بالياء ليجانس الاعراب بالحروف الاعراب بالحركات فان تخلف
فلعلة والمصنف رحمه الله اراد ان يبين ما جاء من الاسماء على الاصل من كل وجه وما
تخلف منها عن الاصل بوجه او بوجوه فقال في المفرد المنصرف والجمع المكسر المنصرف
بالضمة رفعا والفتحة نصبا والكسرة جرا اي اعراب المفرد المنصرف والجمع المكسر المنصرف
حال اقتضاء عاملهما الاعراب الذي هو علم الفاعلية او المفعولية او الاضافة بالحركات
لا بالحروف فجعل الضمة والفتحة والكسرة للحركات والرفع والنصب والجر لنفس
الاعراب وبهذا التقدير ظهر سقوط ما قيل في المتوسط ولقائل ان يقول في العبارة نظر
والعبارة الصحيحة ان يقول رفع الضمة او اعرابه الضمة رفعا اذ لا شك في صحة عبارته
بهذا التقدير على ان في عبارة الشارح رحمه الله اشعارا بحمل الخاص على العام دون عبارة المصنف
وانما قيد المفرد بالمنصرف والجمع المكسر بالمنصرف وهو الذي لم يشابه

بناء واحد فيه كرجال احترازا عن المفرد غير المنصرف والجمع المكسر غير المنصرف كمساجد

وعن الجمع السالم لان اعرابه [illegible] تخلف عن اصله كما ستقف قال المصنف رحمه الله في شرحه

واراد بالمفرد ما ليس بتثنية ولا جمع ولا يرد عليه ان الاسماء الستة مفردات

بهذا المعنى واعرابها بالحروف لا بالحركات لان قوله فالمفرد مهملة فكان في قوة

الجزئية فلا يفيد الكلية حتما كشمول المسور بسور الكل وذكر حكم الاسماء الستة بعده

يكون بيانا لذلك فان قلت فعلى هذا لا احتاج الى قيد المنصرف بعين ما ذكرت

قلت نعم الا ان غير المنصرف لما تداخل في الاسماء الستة فالعناية باخراجه اكثر

وبهذا التقرير ظهر ان ما في المتوسط من قوله فالمراد بالمفرد المنصرف غير المثنى

والمجموع وغير الاسماء الستة لا حاجة اليه ومن ذلك علم ان ما في بعض الشروح

من العناية وهو ان المراد بالمفرد المنصرف غير المثنى والمجموع وغير الاسماء الستة لا

حاجة اليها قوله جمع المؤنث السالم بالضمة والكسرة اى رفع جمع المؤنث السالم

بالضمة ونصبه وجره بالكسرة ففيه تخلف بوجه وهو حمل نصبه على الجر وانما

حمل لانه في جمع المذكر السالم فعل كذلك لعلة ستجيء وجمع المؤنث فرعه فلو لم

يحمل نصبه على الجر يلزم مزية الفرع على الاصل فان قلت قد تحملت تلك مزية كونه

جمع المؤنث بالحركات دون المذكر فهلا تحملت تلك المزية ايضا قلت انما تحملت

تلك

اقمت عطاء عنك اقامة بعد اقامة لانه مصدر لبيت المكان اقام به كذا قاله

المصنف في شرح المفصل فالتقدير فيه البت لبيك وقولهم سعديك معناه سعدت

سعادة بعد سعادة وانما وجب الحذف في هذه الصور لانهم جعلوا الاول نائبا

مناب الفعل وكونه بمعنى الدعاء قرينة له اذ الدعاء انما يكون فعلا فان قلت

فهل الفرق بينها لحقيقة وبين ما المتكرر قلت هو ان في التكرار كان المصدر

المكررة مذكورة بصورها فامكن جعل احدهما مقام الفعل بخلاف ما يكون للتثنية

حقيقة قال رحمه الله المفعول به الى قوله الثاني المنادى قلت انما سمي مفعولا

به لانه كانه الصق به الفعل يقال فعلت به فعلا اى اوجدته ملصقا قوله

وهو ما وقع عليه فعل الفاعل قال المصنف في شرحه ونعني بالوقوع تعلقه

لا يتعلق الفعل بما لا يعقل الا به قلت هذا الكلام بذل الشارحون فيه جهدهم

تنويعا وتصحيحا ولم ياتوا بشيء فيما ظفرت عليه من الشروح يشفي العليل

ويشفي الغليل في بعض الشروح فسر انه زمان لانه يرد المفعول فيه لان الزمان

مما لا يعقل الفعل الا به وفي بعض الشروح اورد العبارة اخص مما ذكره

المصنف فقيل المراد بوقوع الفعل تعلقه بشيء لا يعقل الا به فتعقل ذلك

الشيء واجيب عن النظر المذكور فقيل لا يرد عليه المفعول فيه لان تعقل الفعل

ليس بعد تعقله بل الامر بالعكس لان الفعل يدل على الزمان والمكان بالالتزام

ثم قيل القائل ان يقول لا نسلم انه لان الفعل على الزمان بالالتزام لان الفعل

بهيئته يدل على الزمان فيتوقف تعقل الفعل على تعقل الزمان واجيب عن ذلك
بان المراد بالفعل في قولنا يتوقف تعقل الفعل هو المصدر ولا شك ان المصدر
لا يدل على المكان والزمان الا بالالتزام ثم فيه ولقائل ان يقول انه منقوض بالفاعل
فان الفعل متعلق به وتعقل الفعل موقوف على تعقله واجيب بان المراد ان تعقل
الفعل موقوف على تعقل شيء غير الفاعل وهذا معلوم من سياق الكلام قلت
الشارحون جزاهم الله وان بذلوا المجهود الذي هو اضيق من سم الخياط وبلغوا
الغاية في الاجتهاد لا الاحتياط الا انهم ما سدوا الخلل المبين وهو خروج ضربت
زيدا او عمرا او غيرهما من المستحضرات عن حد المفعول به لان تعقل الفعل
لا يتوقف على زيد ولا على عمرو وهلم جرا بل يتوقف على شخص ما يصلح للمضروبية
فاذا قلت ضربت شخصا ما يكون هو مفعولا به لا غير لتوقف تعقل عليه دون
غيره من المعينات فان قلت يتوقف تعقل الفعل على المشخص لوجود
شخص ما فيه قلت نعم لو كان توقف تعقل الفعل على شخص ما لا بشرط شيء
فاما اذا كان بشرط لا شيء فلا وههنا كذلك لان لا مدخل للعوارض في
تعقل الفعل فافهم عن حذاقة خالطها امعان النظر في علم اخر ولعل
العناية بوجه اخر يهدي الى المقصود بايسر وجه وهي ان يقال المراد قوله
بالوقوع على الشيء هو الوقوع عليه حقيقة او عبارة كما مر في تصحيح الفاعل
فعلى هذا اخرج الظرف اذ هو عبارة الوقوع في الشيء لا عليه كذلك بقية المفاعيل

اذ ليس

اذ ليس شيء منها عبارة الوقوع على الشيء وكذا الحال اذ عبارته عبارة
الواقع منه لا الواقع عليه ودخل مثل ضربت زيدا اذ فيه جعل الوقوع على زيد
بالمعنى المذكور وكذلك دخل ما يكون عناية المصنف لاجله وهو مثل خلق الله العالم
ولم يضرب زيد عمرا اما في الاول فان لم يكن حقيقة الوقوع الا انه جعلت العبارة في
التقدير كان الفعل وقع على العالم وعلى عمرو بعين ما مر في الفاعل قوله وقد
يتقدم على الفعل اي قد يتقدم المفعول به على الفعل العامل فيه لان الفعل اصل
في العمل فيتصرف في معموله اينما وقع قوله وقد يحذف الفعل اي حذف يعني يحذف
الفعل الناصب للمفعول به جوازا كما ذكر قوله ووجوبا في اربعة ابواب يعني
يحذف الفعل بطريق الوجوب في اربعة ابواب قوله الاول سماعي يعني حذف
الفعل بطريق الوجوب في القسم الاول من هذه الاربعة موقوف على السماع قوله مثل
امرا ونفسه تقديره دع امرا ونفسه اي دعه مع نفسه قوله انتهوا خيرا
لكم وفي الكشاف هذا خطاب للنصارى اي انتهوا عن التثليث واقصدوا
او ائتوا خيرا مما انتم فيه وهذا مذهب سيبويه وعند الكسائي انه خبر كان
اي يكن الانتهاء خيرا لكم وعند الفراء انه صفة لمصدر محذوف اي انتهوا
انتهاء خيرا لكم قوله اهلا وسهلا اي اتيت اهلا لا اجانب ووطئت سهلا
من البلاد لا حزنا ملك رحمه الله الثاني المنادى قوله الثاني ما اضمر عامله
قلت اراد ان الباب الثاني من الابواب الاربعة التي يجب فيها حذف
الفعل

للمفعول به المنادى بفعل الموجب لحذفه كثرة استعماله ووقوع بدله موقعه
وليس المعنى بكثرة الاستعمال في مثله أنهم تكلموا بالأصل ثم خففوا إذ لم يسمع الأصل
في كلامهم وإنما المعنى أنهم علموا بكثرة استعماله فعدلوا إذ لك أول وهلة
قوله المطلوب إقباله كالجنس يشمل المنادى وغيره كقوله أطلب إقبالك وبقوله
بحرف نائب مناب أدعو أخرج نحو قوله أطلب إقبالك قوله لفظا أو تقديرا
تفصيل للحرف فمثال اللفظي يا زيد ومثال التقديري يوسف أعرض عن هذا
قوله ويبنى على ما يرفع به إذا كان مفردا معرفة معناه أن المنادى
إن كان رفعه بالحركة فيبنى عليها وإن كان بالحرف فيبنى عليه والمراد بالمفرد
ما لا يكون مضافا ولا مشابها به وبالمعرفة أعم من أن يكون معرفة قبل
النداء أو حاله ليدخل مثل يا رجل وإنما بني المنادى إذا كان مفردا معرفة
لوقوعه موقع ما لا تمكن له وهو حرف الخطاب ولوقوع الشيء موقع المبني أثر
في هذا الباب كالمضاف إليه إذا وقع موقع المضاف يكتسي إعرابه لفظا وحكما
جعل علة بنائه مشابهته بحرف الخطاب ثم أورد على نفسه أنه لا يلزم
بناؤه وإن يلزم أن لو كان مشابه المشابه مشابها وذلك إنما يكون
عند اتحاد جهة المشابهة ثم تخلص عن عهدته بما سلفته أولى بالقبول
وإنما بني على ما يرفع به أي على الحركة أو على الحرف ليدل ذلك على عروض
بنائه أما إذا بني على الحركة فظاهر إذ الأصل في البناء السكون وأما إذا بني

على الحرف فكذلك إذ هو في الأصل أداة الإعراب في الأسماء إذ بني على ما هي فهذا هو
الجواب وما قيل في الشرح من أنه إنما بني على الحركة فرقا بين ما كان بناؤه
لازما وبين ما كان بناؤه عارضا فإنما يقتضي الحركة يعود على الكلام إن لم يكن
كان مبنيا على الحركة ليس إلا وقد عرفت أنه قد يكون على الحرف وإنما
اختيرت الضمة أو ما يقوم مقامها لأنها حركة لا تكون للحركة حال إعرابه
في النداء وهي الفتحة في نحو يا عبد الله والكسرة في يا غلامي فكانت هي أولى
بالبناء عليها وقوله يبنى على ما يرفع به أولى من قولهم يبنى على الضم لأنه يخرج
يا زيدان ويا زيدون مفرد مبني وليس على الضم قوله ويخفض بلام الاستغاثة
نحو يا لزيد وإنما يخفض بها لأنها لام جارة وهي أقرب من حرف النداء إلى الاسم
وإنما فتحت هذه اللام لأن المنادى لما وقع موقع المضمر عومل معاملته واللام
الجارة تفتح في الضمائر قوله ويفتح لإلحاق ألفها يعني يفتح آخر المنادى
بسبب إلحاق ألف الاستغاثة لأنه يكون ما قبل الألف مفتوحا قوله فلا لام
يعني لا يجتمع لام الاستغاثة بألفها وإلا يلزم أن يكون آخر المنادى مفتوحا
ومخفوضا في حالة فلنجعل الخفض تقديرا قلت لا ضرورة
دعت إلى ارتكابه بخلاف الأصل إذ عنه مندوحة بترك اللام قوله وينصب
ما سواهما يعني ما سوى المفرد المعرفة والمستغاث وهو المضاف والمشبه به
والنكرة وإنما نصب ... على الحقيقة وليس

فيها علة البناء وهي وقوعها موقع حرف الخطاب أما المضاف فلأن تمامه
بالمضاف إليه وعند تمامه صار كأنه كلمتان وهما لا يقعان موقع كلمة
واحدة وأما المشبه بالمضاف وهو الاسم الغير المضاف تعلق باسم بعده
متمم لمعناه فكذلك بعينه وأما النكرة فلأنها لغير الخطاب فلا تقع موقع
الخطاب في أثناء الغير معين لهذه النكرة بالقصد وإلا قبل تعيينه معينة
مخاطبة فتقع موقع حرف الخطاب فتبنى فقيد بذلك احترازا عنها قوله
وتوابع المبني أي المنادى المبني وقوله المفردة بالرفع صفة للتوابع وقوله
المبني احترازا عن توابع المنادى المعرب مثل يا عبد الله الظريف فإنها لا تكون
إلا منصوبة وقوله المفردة احترازا عن التوابع المضافة نحو يا زيد ذا
المال فإنها لا تجيء إلا منصوبة كما سيجيء قوله من التأكيد إلخ بيان
للتوابع فمثال التأكيد يا تميم أجمعون وأجمعين ومثال الصفة يا زيد العاقل
والعاقلَ ومثال عطف البيان يا زيد بشرٌ وبشرًا ومثال المعطوف الممتنع
دخول يا عليه وهو المعطوف باللام يا زيد والصعق والصعقَ وإنما قيد
المعطوف بذلك لأنه لو لم يمتنع دخول يا عليه لم يكن حكمه كذلك لما سيجيء
قوله ترفع على لفظه وتنصب على محله خبر قوله توابع المبني أي ترفع التوابع
حملا على لفظ المنادى وإن كان مبنيا لمشابهة حركته حركة المعرب من حيث
إنها عارضة وتنصب حملا على محله إذ هو الأصل في توابع المبنيات والمراد

فاما

بالمبني في قوله وتوابع المبني المفردة هو المبني بسبب النداء لأن هذا الحكم إنما
يتمشى فيه في المبنيات اللازمة فالحمل على المحل ليس إلا كقولك يا هؤلاء الكرام
وفي المتوسط ما [illegible] يقتضي ما ذكرتم أن لا يجوز رفع التوابع في قولنا
يا هذا الرجل ويا هؤلاء الكرام لأن المنادى ليس بمرفوع حتى يحمل على لفظه
لكنه يجوز قلنا يريد باللفظ في قوله ترفع على لفظه ما يرفع المنادى به حرفا
كان أو حركة لفظا نحو يا زيد أو تقديرا نحو يا فتى ويا قاضي أو محلا نحو يا هذا
ويا هؤلاء فإنه مضموم محلا بمعنى أنه لو وقع موقعه مفرد معرفة معرب
الأصل كان مضموما كالذي مثل هذا وهؤلاء [illegible] فإن هؤلاء مرفوع محلا
بهذا المعنى ويجوز أن يكون للشيء الواحد محلان باعتبارين كالظريف في قولنا
عجبت من ضرب هذا الظريف فإن لهذا محل الجر باعتبار كونه مضافا إليه والرفع
باعتبار كونه فاعلا للمصدر من حيث المعنى فجاز في الظريف الرفع والنصب والجر
باعتبارين وإن قيل ما ذكرتم يقتضي أن يقال ترفع على لفظه أو محله
وتنصب على محله قلنا لما كان الغالب في المنادى المفرد المعرفة البناء على
الضم أو على ما يقوم مقامه فكان حق غيره أيضا البناء على الضم لتصير
الضم أو ما يقوم مقامه علامة للمنادى المفرد المعرفة كالرفع للفاعل
كان الضم أو ما يقوم مقامه كالملفوظ مع أن له محلا آخر غير هذا المحل فلو
أطلق المحل على الضم المقدر أيضا لما يطلق على النصب يحصل الالتباس

الى ههنا لفظه قلت لا نسلّم تصور المحلّين لشيء واحد وما اورده من المثال
لا نسلّم صحته فان كل معرب فرض فيه موضع هذا يكون مجرورا قطعا نعم انه
مرفوع باعتبار المعنى لكن هذا الرفع غير المحلي بالمعنى المذكور وقوله فلو اطلق
المحل على الضم المقدر الى آخره فيه نظر بالمثل بان قيل لو اطلق اللفظ على الضم
المقدر كما يطلق على الملفوظ للزم الالتباس فان قلت لا التباس في المتفقين
حكما اهون فان الحكم يحصل بايهما كان قلت لو امعنت النظر وجدت
الالتباس بين ما هو كالملفوظ والمحل فيكون الالتباس في المختلفين حكما قوله
والخليل في المعطوف يختار الرفع وابو عمرو النصب لما ذكرنا سابقا من حكم هذا المعطوف
كان حكما بطريق الكلية وههنا ذكر حكمه بطريق الاختيار فاختيار الخليل
في هذا المعطوف الرفع تنبيها على انه منادى ثان واختيار ابي عمرو فيه النصب
لانه معرب تابع للمبني فحمله على المحل والحال ان محله معرب قوله وابو العباس
ان كان كالحسن فكالخليل الى آخره اي يقول ابو العباس المبرد ان كان المعطوف
المذكور مثل الحسن يعني يكون من المعرف باللام الذي يمكن نزعها عنه اي
لا يكون موضوعا معها فالقول كقول الخليل وهو اختيار الرفع لانه يمكن
ان يجعل منادى ثانيا لامكان تقدير دخول حرف النداء عليه على تقدير نزع
اللام عنه وان لم يكن المعطوف المذكور مما يمكن نزع اللام منه اي يكون موضوعا
معها كالنجم والصعق فالقول كقول ابي عمرو وهو اختيار النصب لانه لا يمكن

١٤

تقدير حرف النداء فيه فكان تابعا محضا فاولى ان يكون تابعا على المحل كما مرّ
وهذه اللام وان صارت جزءا من العلم ولم تبق للتعريف الا انهم اعتبروا صورتها
فلا يقولون يا النجم ويا الصعق وفي المغني قول ابي العباس ان كان المعطوف علما
معرفا باللام نحو يا زيد والنضر كان الرفع اولى وان لم يكن علما نحو يا زيد والرجل
كان النصب اولى بناء على ان اللام في العلم لا معنى وفي الرجل تعاقب الاضافة والواقع
في المضاف النصب فيما هو بمنزلته كان لاختياره هذا القول اعم من الاول اذ هو
يقتضي ان يكون حكم الصعق واحدا بخلاف الاول قوله والمضافة تنصب
عطف على قوله المفردة يعني توابع المبني اذا كانت مضافة لم يجز فيها الا النصب
لان الرفع في المفرد انما كان بتقدير حرف النداء واذا قدر حرف النداء في المضاف
يصير منادى مضافا فلا يجوز الرفع في المنادى المضاف ولا يرد ان يا زيد
الحسن الوجه من التوابع المضافة فلا يتعين فيه النصب بل يجوز فيه الرفع
والنصب حملا على اللفظ والمحل لانه مفرد حكما اذ هو في تقدير الانفصال
لان التقدير الحسن وجهه فهو من المشبه بالمضاف حقيقة وهذا حكم ما يشبه
بالمضاف فاذا كان تابعا فان قلت المشبه بالمضاف اذا وقع منادى لم
يعتبر فيه الافراد الحكمي ليبنى على الضم ويكون منصوبا ابدا فما بال اعتبر
فيه ذلك اذا كان تابعا قلت لو اعتبر ذلك في المشبه بالمضاف اذا كان
منادى لكان تكلفا لتصحيح البناء العارضي وهو البناء في المنادى ولا كذلك

في التابع فإن اعتبار ذلك فيه تفنن في شيء راجع إلى وهو الإعراب قوله والبدل
والمعطوف غير ما ذكر وهو المعطوف الذي لا يمتنع دخول يا عليه حكمه أي حكم
كل واحد منهما فرد الضمير عائد وبل المذكور وهو من باب الاكتفاء كما
في يا تيم تيم عدي في أحد وجهي البيت حكم المستقل أي حكم المنادى
المستقل يعني إذا كانا مفردين يكونان مبنيين على ما يرفعان به وإذا
كانا مضافين يكونان منصوبين أما البدل فلأنه المقصود بالنداء وفي حكم
تكرير العامل فيجعل حكمه حكم ما باشره حرف النداء وأما المعطوف الذي
لا يمتنع دخول يا عليه فهو مقصود بالنداء أيضا وأمكن تقدير حرف النداء
لزوال المانع فكان حكمه حكم المستقل أيضا قوله مطلقا أي في كل موضع
بعد المفرد وبعد المضاف مفردا أو مضافا فتقول في البدل والمنادى مفرد
يا زيد بشر يا زيد أخا عمرو وتقول فيه والمنادى مضاف يا عبد الله زيد ويا
عبد الله أخا عمرو وتقول في المعطوف والمنادى مفرد يا زيد وعمرو ويا زيد وأخا
عمرو وتقول فيه والمنادى مضاف يا عبد الله وزيد ويا عبد الله وأخا عمرو
قوله والعلم الموصوف بابن مضافا إلى علم آخر يختار فتحه يعني إذا كان
المنادى علما ووصف بلفظ ابن ويكون الابن مضافا إلى علم آخر يختار
فتح المنادى وإن كان مفردا معرفة نحو يا زيد بن عمرو وهو وجه جواز
الضم وإنما اختير فتحه لطوله وكثرة استعماله والفتح أخف من الضم

والعلم

وإنما اشترط أن يكون مضافا إلى علم لأنه إنما يكثر في ذلك بخلاف يا زيد بن
أخينا فإنه لم يكثر كثرته وقوله مضافا حال من ابن وهو معرفة لأن
المراد به اللفظ قوله وإذا نودي المعرف باللام قيل يا أيها الرجل لما أرادوا
أن ينادوا المعرف باللام واجتماعه مع حرف النداء ممتنع توسلوا إلى ذلك
بأي وباسم الإشارة كما جعلوا ذو والذي وصلتين إلى الوصف بالأجناس
والمعارف بالجمل كذا ذكره المصنف في شرح المفصل ثم من حق أي أن يكون
مضافا فإنها اللازم وكان من حقه أن يقال يا أي الرجل بالإضافة لكن إضافته
إلى المفرد ممتنع كما في المفصل يطلع عليه فعدل عن الإضافة إلى الوصف
لأن كلا منهما للبيان والتوضيح ثم ألحقت بها جبرا لما ذهب عنه من صورة
الإضافة فإن قلت ذكرت أن اجتماع المعرف باللام مع حرف النداء ممتنع
فإن كان ذلك لاجتماع التعريفين فما تصنع بيا زيد قلت الفرق بين
الصورتين بين تقف عليه إذا تصفحت كلامنا في الإضافة عند قوله وشرطها
تجريد المضاف من التعريف قوله يا أيها الرجل في بعض النسخ وهو الصواب
لأنه لا معنى للجمع بين الوصلتين في نداء المعرف باللام ووجه صحته في نفسه
ما ذكر في بعض شروح المفصل أن إقحام ذا بين أي والرجل في نداء اسم الإشارة
نوع كراهة لأن ذا شبهها بالمضمر من حيث التعريف وعدم التصريح والمضمر
ممتنع نداؤه فلذلك أدخلوا ها التي بين حرف النداء واسم الإشارة فأقحم

هنا النداء لاسم الاشارة لا النداء المعرف باللام ومن هذا المخرج الجواب عما في
المتوسط من قولهم لقائل ان يقول لا فائدة في إتيان اسم الاشارة بعد اي
لاحتياجه الى الجنس فنه اللام لا الجنس **قوله** والتزموا رفع الرجل لانه
المقصود اي التزموا رفع الرجل اذا كان صفة للمنادى المبهم وحكم صفة
المنادى اذا كانت مفردة حملها على اللفظ والمحل فيكون جواب سوال مقدر
ووجهه ان المقصود بالنداء هو الرجل جعلوا إعرابه بالحركة التي كان يستحقها
لو باشره النداء تنبيها على انه المنادى ولو عدت من هنا الى شرحنا قوله
ترفع على لفظه وتنصب على محله مع ما نقلنا من المتوسط سهل عليك امكان
حمل الصفة هنا على اللفظ والمحل لولم يكن المقصود ذلك في المتوسط واعلم
انه قد يكون فيه نحو يا هذا الرجل نداء الرجل كان هذا بمنزلة اي وان قصد
نداء هذا كان بمنزلة زيد فعلى هذا يجوز في الرجل النصب والله اعلم بحقيقته
قوله وتوابعه بالجر عطفا على الرجل اي والتزموا رفع توابعه لانها
توابع المعرب في توابع المعرب تابعة للفظ المعرب اذ لا محل له فتقول يا ايها الرجل
ذو المال ولا تقول ذا المال وفي المتوسط وفيه نظر لجواز ان يكون توابع المعرب
تابعة للمحل اذا غاير اعراب محله اعراب لفظه كمررت بزيد القائم وقاعدا
بالنصب والجر قلت النظر كليل اذ في المعرب الواحد لا يتصور الاعراب اللفظي
والمحلي معا وجاري في المسألة الاسر فيه تغاير الاعراب في معرب واحد لفظا ومحلا

١٦

لان المجرور لفظا قائم والمنصوب محلا بقائم والكلام في المتبوع الواحد **قوله**
وقالوا يا الله خاصة لان اللام فيه لم تبق للتعريف لانها بمنزلة الاصل
للزومها وعوضها عن الهمزة التي هي في الاصل اذ اصلها الاله فنقلت حركة
الهمزة بعد حذفها الى اللام كما هو في اصل الهمزة التي قبلها حرف صحيح وانما
كان الاصل فيها ذلك لانها مستثقلة لوقوعها في اقصى المخارج وابعدها عن
اللسان الذي هو آلة النطق وبه مدار الكلام فطلبوا التخفيف بحذفها وانما
لم يحذفوا من غير نقل لانه يؤدي ذلك الى الاخلال باسقاط حرف مع حركة مجانا
من غير حاجة تضطر الى ذلك ثم بعد ذلك صار اللام اللام فاجتمع مثلان
فادغما فصار الله **قوله** وفي ذلك مثل يا تيم تيم عدي الخ والغرض منه ان مثل
يا تيم تيم عدي المنادى المكرر بلفظه وجه الضم فيه ان يكون منادى مفردا
معرفة على ان يكون تيم الثاني مضافا الى عدي لا الاول ويكون اما عطف بيان
او بدلا ووجه النصب اما ان يكون الاول مضافا الى عدي المذكور وتيم الثاني
تاكيد لفظي للاول واما ان يكون مضافا الى عدي المحذوف وتقديره يا تيم
عدي تيم عدي حذف لدلالة الثاني عليه والشاهد فيه يا تيم تيم عدي لا
ابا لكم لا يلقينكم في سوءة عمر **قوله** والمضاف الى ياء المتكلم الخ
اما اثبات الياء فعلى الاصل فتحا او سكونا واما حذفها وبقاء الكسرة فللتخفيف
لكثرته واما ابدالهم من الياء الالف فلانها اخف والحاق الهاء لبيان الالف
كنحو يا غلاماه

كذا ذكره المصنف في بعض شروح المفصل ما يؤيده ويجوز الحاق الهاء
بالكسر فتقول يا غلاميه ويا غلامه ويا غلاماه وهو الصواب لان هاء
السكت كما تجي لبيان الالف تجي لبيان الحركة كذا ذكره المصنف في شرحه في
باب المندوب قوله وبالياء في يا امي الى اخره يعني اذا كان المنادى المجرور
المضاف لياء المتكلم ابا او اما يجوز فيه سوى الاكتفاء بالكسر ما جاز في سائر
الاسماء المضاف فيه مع زوايد وهي يا ابت الى الاخر فيكون ذكر يا ابي ويا امي ساقطا
لذلك وانما لم يكتفوا بالكسر في باب الحاقها بالعدد الصالح ولم يكتفوا في يا امي
كذلك وان وجد فيه القدر الصالح بدون الياء تبعا للاب قوله يا ابت اعلم
ان الاصل في هذا اللفظ الاتم كانهم اظهروا التاء المقدرة فيها لمعنى التفخيم ثم ارادوا
ان يكتفوا بها عن الياء كيلا يجمعوا في اخر الاسم زيادتين كل منهما كلمة ثم
زادوا في الاب ايضا هذه التاء او للمطابقة بين الاسمين لما يستحقه الوالد
من التفخيم ومن هذا يخرج جهة عدم القلب في يا اخي وغيره قوله وبالالف
دون الياء يعني انهم يقولون يا ابتا ويا امتا ولا يقولون يا ابتي ويا امتي لان
التاء بدل من الياء فلم يجمعوا بين البدل والمبدل منه وفي حاشية المفصل لصاحبه
امتناع الجمع بين التاء والياء فالجواب ان الممتنع هو ان لا يجمع بين البدل
والمبدل منه كما فعل الفرزدق في قوله هما نفثا في من فمويهما فاما الجمع
بين البدلين فغير ممتنع قلت ولعل التاء والالف في ابتا كليهما معا عوض

عن الياء ولا علينا لانه يعوض شيئين عن شيء ويكون كل منهما اخف منه قوله
ويا ابن ام ويا ابن عم خاصة مثل يا غلامي يعني اذا كان المنادى ابنا مضافا
الى العم او الام المضاف الى ياء المتكلم يجوز فيه ما جاز في يا غلامي
فيقول يا ابن عمي ويا ابن امي بفتح الياء وسكونها ويا ابن عم ويا ابن ام بحذف الياء
والاكتفاء بالكسرة ويا ابن اما ويا ابن عما بقلب الياء الفا ولما كان خاصة
لانه لا تجري تلك الاحكام الا فيما يكون من الضابط المذكور حتى لو قلت يا غلام امي
او يا ابن اخي او يا غلام اخي او يا غلام غلامي لا يجوز فيها تلك الاحكام لان هذا
كثرة في يا غلامي فعوملت معاملته بخلاف بقية الابواب فانه لم يكثر فلم يعامل
تلك المعاملة قوله وقالوا يا ابن ام ويا ابن عم يعني يجوز فيهما وجه اخر
وهو حذف الالف والاكتفاء بالفتحة وانما يجري في يا غلامي على اللغة المشهورة
اما لانهما اطول لفظا من ذلك فناسبهما التخفيف واما لانهما في صورة
المركب فجعلت حركته حركة المركبات قوله ترخيم المنادى جائز وفي
غيره ضرورة في الرواية الصحيحة بنصب ضرورة اي ترخيم المنادى جائز في سعة
الكلام والترخيم في غير المنادى جائز للضرورة وفي بعض النسخ مقيدة بالرفع
وانه خطأ لانه يكون المعنى ترخيم المنادى جائز وترخيم غير المنادى ضرورة
وليس كذلك فان ترخيم غير المنادى ممتنع اذا لم يكن في الشعر ومما جاء في الشعر
قول ذي الرمة ¤ يا دار مية اذ مي تساعفنا ¤ اي مية قوله وهو حذف

في اخره

تخفيفا للضمير في آخره يرجع الى الاسم اذ البحث في هذا القسم وفي بعض الشروح
جعل مرجعه المنادى وهذا تخصيص بلا مخصص **قوله** وشرطه اي
وشرط الترخيم في المنادى ان لا يكون الاسم الذي قصد ترخيمه مضافا
فالضمير في وشرطه يعود الى ترخيم المنادى لا الى مطلق الترخيم فان الترخيم
الذي في الشعر غير مشروط فيه ذلك وفي قوله ضرورة اشارة الى ان مرجع
الضمير ينبغي ان يكون ترخيم المنادى لا غير لان الترخيم الذي في غير المنادى
لما كان ضروريا والضرورات تبيح المحظورات علم انه ليس مشروطا فيه ذلك
وانما شرط ذلك لانه لو رخم من آخر المضاف اليه لرخم غير المنادى ولو رخم آخر
المضاف لرخم في وسط الاسم لان المضاف اليه بمنزلة جزء المضاف في المعنى وبمنزلة
المتصل في اللفظ فلا يرخم كلاهما نظرا الى الامرين فان قيل رخم المركبات
وهذه العلة موجودة قلنا لان المركبات تصير بمنزلة المفردة ولهذا
يجوز اعطاء الرفعة في آخرها نحو يا بخت نصر فيكون ترخيمها ترخيم المنادى
بخلاف المضاف والمضاف اليه قلت وكانه اكتفى بذكر المضاف عن المشبه به
اذ هما متحدان في الحكم فلو قال وشرطه ان يكون مفردا لكان ادل لشمولهما
الا انه قصد نفي قول الكسائي والفراء بطريق الصريح فانهما يجوزان الترخيم
من المضاف اليه **قوله** ولا مستغاثا ولا مندوبا لان المستغاث والمندوب
مطلوب فيهما رفع الصوت فهما مظنتا التطويل لا الحذف ولهذا يزيدون في

آخرهما الف فيسكت حتى لا يتعلق المستغاث بالالتباس **قوله** ولا جملة لان
الجملة محكية بحالها يعني يعرب اجزاؤها حال العلمية كما تعرب قبل العلمية
فكان في حكم الانفصال فاشبهت المضاف والمضاف اليه **قوله** ويكون اما
علما زائدا على ثلاثة احرف الى آخره وانما اشترط العلمية لان نداء الاعلام
وهو الكثير في كلامهم فناسب الكثرة التخفيف ولم يكثر غيرها كثرتها وانما
اشترط ان يكون زائدا على ثلاثة لانه لو رخم وهو على ثلاثة لادى الى جعل الاسم
على بنية ليست في ابنيتهم بالترخيم الذي هو تخفيف للاعلال ولا سيما على لغة من يقول
يا حار بالضم لانه عندهم اسم برأسه والعلمية المذكورة ليست شرطا معينا
وانما هي احد الشرطين لا بد من احدهما لا بعينه وهما العلمية المذكورة او تاء التأنيث
وانما قامت تاء التأنيث مقام العلمية من جهة انها تناسب التخفيف ايضا لفظا
ومعنى ولا يشترطوا مع تاء التأنيث زيادة على الثلاثة لانه اذا رخم بحذف تاء التأنيث
فلم يؤد الترخيم فيه الى تغيير البنية **قوله** فان كان في آخره زائدتان الى آخره
هذا بيان لما يحذف من المرخم لانه قد يحذف منه حرفان وقد يحذف منه اسم برأسه
وقد يحذف منه حرف واحد اما الاول فاذا كان في آخر الاسم حرفان زائدتان زيدتا
معا وذلك كما في الالف الممدودة نحو اسماء والالف والنون المزيدتان نحو مروان
او ياء النسبة نحو كوفي او علامة التثنية والجمع نحو زيدان وزيدين وانما حذف
حرفان فيهما لكونهما بمنزلة حرف واحد كذلك فيما اذا كان في آخره حرف صحيح

اي الالفان

اي في الزيادة دفعة واحدة

واذا دخل ... يجب بقاء فتحة ... اذ لو ضم لكان اما
مداسه وانه فعال عن الجوف وليس في كلامهم فعال الا الجوف
كثير وقال للاحتج الصحيح ...

قبل مدة وذلك الاسم اكثر من اربعة احرف نحو منصور ومسكين فيحذف منه حرفان
اما الصحيح فلانه في آخر الاسم واما المعتل فلانه حرف علة زائدة فهي اولى بالحذف
قوله حرف صحيح اي امثاله والا لم يختص مروان بانه من القسم الاول دون
الثاني قوله قبله مدة اي الف والا يعترض بنحو مختار فان ترخيمه يا مختا
باثبات الالف كذا في شرح المفصل وانما قال وهو اكثر من اربعة احرف احترازا عن نحو
نحو سعيد في المتوسط واعلم انه لو قال او قبل الاخر مدة وهو اكثر من اربعة
احرف لكان اولى ليدخل مثل امرمي فانه يحذف منه حرفان ايضا للعلة المذكورة
قلت كانه انما لم يقيد بذلك الحاقا لمثل امرمي بالصحيح لهذا حكم آخر من حكم الصحيح
كطبي ودلوي نحو الحركات قوله وان كان مركبا اي وان كان المنادى مركبا
ونعني بالمركب ما ليس مضافا ولا جملة نحو بعلبك وحضرموت وانما حذف الاسم
الاخير لانه بمثابة زيادة الحقيقة بعد تمام بنية الاسم فاشبهت تاء التانيث والفي
التانيث تحذف بكماله مع ما فيه لاستثقال بزيادة لفظه قوله وان كان غير ذلك
فحرف واحد اي وان كان المنادى غير ما فيه زيادتان في حكم الواحدة وغير
ما فيه حرف صحيح قبله مدة وهو اكثر من اربعة وغير المركب يحذف حرف واحد
لانه لم يوجد فيه علة يحذف لاجلها اكثر من حرف واحد قوله وهو في حكم الثابت
على الاكثر اي الحرف المحذوف بالترخيم في حكم الثابت على الاكثر من اللغة لان مراد
من المتكلم اراد بلفظ يا حار لفظ يا حارث فلا جرم يقال في هذه اللغة يا حارِ

بالكسر

فلا جرم يقال

يا كرو ويا ثمو ويا كرو قوله وقد يجعل اسما برأسه لكون في بعض اللغة يجعل المحذوف
كأن لم يكن كان بعد دم فيقال يا حارُ بالضم لانه منادى مفرد معرفة ويا ثمي
بالياء لان الواو وقعت في الطرف مع ضمة ما قبلها فقلبت الضمة الى الكسرة والواو ياء
الياء كما في ادل جمع دلو ويا كرا بالالف لان الواو متحركة وما قبلها مفتوح فلما
جعلت الالف منقلبة لم يلزم من قلب الواو الى الالف اجتماع الساكنين بوجه فقلبت
قوله وقد يستعملوا صيغة النداء في المندوب في اللغة المدعو يقال ندبت الميت
اذا دعاه وفي الاصطلاح ما ذكره وانما استعملوا صيغته فيه لاشتراكهما في باب
الاختصاص صلح الاختصاص بالدعاء وان علم في المندوب انه لا يجيب والعرب حملوا بابا
على باب بمجرد الاشتراك في الامر العام وله نظائر يعرف في المطولات قوله وهو
المتفجع عليه بيا او وا كانهم استعملوا على اللفظ المشهور في النداء ثم جعلوا الحرفا
نصا اذا قصدوا النصوصية وهو وا وهذا معنى قوله واختصوا قوله وحكمه
اي حكم المندوب في الاعراب والبناء حكم المنادى لانهم لما استعملوا على لفظه
اجروه مجراه في تفاصيله فان كان مفردا ضم وان كان طويلا نصب وكذلك توابعه
كتوابع المنادى والعلة واحدة قوله ولك زيادة الالف في آخره لانه لما كان غرضهم
تطويل الصوت به جوزوا الزيادة لذلك فكانت الالف اولى لانها اخف وزيادتها اكثر
قوله فان خفت اللبس قلت واغلامكيه واغلامكموه يريد ان زيادة الالف
كانت توجب لبسا عدل عنها الى غيرها من حروف المد حسب ما يكون في آخر

اي وفق
والليني هي

من الحركة او ما يجانس المندوب وبيانه انك اذا قلت في ندبة غلام مخاطبة مخاطبة
واغلامكاه بالالف التبس بندبة غلام مخاطب فعدلت عنها الى ما يجانس حركة الآخر
وهي الياء آخر الكاف مكسورة وكذلك لو قلت في ندبة غلام جماعة مخاطبين
واغلامكماه لالتبس بندبة غلام المثنى فعدلت عن الالف وجئت بالواو التي تناسب
الجمع فقلت واغلامكموه وكذلك ما اشبهه قوله ولك الهاء في الوقف يعني لك زيادة
الهاء مع زيادة الالف والياء والواو فتقول وازيداه وواغلامكيه وواغلامكموه
اهتماما بتمييز حالة الوصل عن الوقف لان هذه الحروف ساكنة قوله ولا يندب
الا المعروف وفي بعض النسخ ويختص بالمعروف وهو اشبه بتركيبه فلا يقال
وارجلاه لان الندبة لاظهار الجزع والالم ولو قيل مات رجل لم تجد نفسك الا تتالم
ولا كذا لو قيل مات فلان قوله وامتنع وازيد الطويلاه خلافا ليونس فانه
يجيز الحاق علامة الندبة بصفة المندوب حجة الخليل ان الاسم المتفجع عليه
قد تم وضعه والصفة ليست من جملته وانما هي اسم آخر جيء به لمعنى آخر وهو التوضيح
وليسا كالمضاف والمضاف اليه لانه يجوز ادخال الشيء بينهما في غير الشعر
المضاف والمضاف اليه ولانه لو جاز وازيد الظريفاه لجاز جاء زيد الظريفاه
تقديره لو جاز لحقت العلامة ما ليس بمندوب فجاز في هذا المثال ايضا لانه ليس
بمندوب في الملازمة واهية لانه يجوز ان يكون عدم جواز جاء زيد الظريفاه لان
الصفة ليست متعلقة بالمندوب بخلاف وازيد الظريفاه ووجه يونس انهما كشيء

واحد قوله ويجوز حذف
حرف النداء الا مع الجنس اي اسم الجنس اراد بالجنس كل اسم نكرة يصح ادخال اللام عليه
قبل النداء وانما لا يجوز حذف حرف النداء معه لان الاصل يا رجل مثلا اذا اريد
به معينا ان يحلى بالالف واللام في الاستعمال وعند تحليه بهما لو نودي فلا بد
من التوسل باي وحرف التنبيه كما مر الا انهم اكتفوا في بعض الصور عن الالف واللام
بحرف النداء وقالوا يا رجل وفي بعضها لم يستعملوا حرف النداء معهما بالشرط
المذكور لفتنا في الكلام ثم عند اكتفائهم عن الالف واللام بحرف النداء يلزمهم طرح
كثير وهذا مطرح عندهم وكذلك لا احذف يا هذا بما سلف لك في سابقه
شرح قوله واذا نودي المعرف باللام ثم حذفوا المتوسط وتحملوا الكراهة البسيطة
تخفيفا فلو حذف حرف النداء يلزم تكثير الحذف واعلم انه لا يجوز الحذف في يا
رجلا ايضا لئلا يلزم اللبس بعبد آخر كذا في بعض الشروح واعترض على بعض
المختلفة الى مثل يا عبد الله فان اللبس فيه موجود ويجوز حذف حرف النداء
عسى ان يزول فيه بالاقبال بخلاف يا رجلا قوله والمستغاث والمندوب والحال لا يجوز
حذف حرف النداء منها لانها مظنة التطويل كما مر فالحذف لا يناسبها قوله
وشذ اصبح ليل وافتد مخنوق واطرق كرا جواب سؤال مقدر وهو ان يقال ليل في قولهم اصبح
ليل جنس مع انهم حذفوا عنه حرف النداء وكذلك كرا في اطرق كرا ولاطراق
خفض العنق كذا ذكره الجاربردي وهي امثال وقال في شرح طلب الشيء وقبل او
من قبله

ومناداه محذوف كما حذفه من قال الا يا اسلمي يا دارمي على البلى ... فان قلت هل تعرف الواقف

امراة طردها امرؤ القيس وكان مبغضا بين النساء فجعلت تقول اصبحت يا فتى
فيقول اللهم فرجعت الى خطاب الليل كانها تستعطفه لفرط تضجرها والثاني فيمن
يتكبر وقد تواضع من هو اشرف منه وفي مستقصى الشيخ جار الله العلامة ان ذكر
الحبارى يكون طويل العنق فيراد اخفض عنقك للصيد فان اكرم منك واطول اعناقا
وهي النعام قد اصطيدت وحملت من الدو الى القرى وتمامه اطرق كرا ان
النعامة في القرى وكرا مرخم كروان على لغة من يقول يا حار بالضم وقد مر قوله
وقد يحذف المنادى لما اذا ولا يجوز حذف المنادى اذا دل عليه قرينة لانه مفعول به
فكما جاز حذف المفعول به جاز حذفه ومثاله قوله تعالى الا يا اسجدوا على قراءة الكسائي
فانه يخفف الا ويقف على يا ويبتدئ باسجدوا بضم الهمزة والتقدير الا يا قوم
اسجدوا والقرينة هي دخول حرف النداء على الفعل فاما قراءة من قرأ بتشديد
الا ويسجدوا على صيغة المضارع فليس مما نحن فيه والله اعلم قال رحمه الله
الثالث ما اضمر عامله على شريطة التفسير الى قوله الرابع التحذير قلت اراد
ان الباب الثالث من الابواب الاربعة التي يجب فيها حذف الفعل الناصب للمفعول
به ما اضمر عامله على شريطة التفسير قوله كل اسم قيد بذلك لانه لابد وان يكون
اسما لانه مفعول به فان قلت في اخر التعريف ما يغني عن هذا القيد وهو قوله
لو سلط عليه هو او مناسبه لنصبه فهلا قيل وهو كل ما
بعده فعل الى اخره قلت لكن ذلك بطريق الالتزام والمعتبر في التعريفات

دلالة

دلالة المطابقة قوله بعده فعل ليخرج ما بعده اسم سواء كان مفردا او غيره
كقولك زيد منطلق وزيد ابوه منطلق وقوله او شبهه ليدخل فيه ما بعده شبه
الفعل مثل قولهم ازيدا انت محبوس عليه كذا في الشروح ولعل المبتدئ يتعرض في
هذا المقام ان القيدين مطلقان في الاخراج والادخال ولا ينبغي ان يكون كذلك فان
بعض ما بعده اسم داخل في الحد كقولك ازيدا انت محبوس عليه وبعض ما بعده
شبه الفعل خارج عنه كقولك زيد منطلق فالوجه لرفعه عنه ان يقال قوله كل
معمول ان كان يخرج القبيلين اعني زيد منطلق وازيدا انت محبوس عليه الا ان قوله
او شبهه يعيد قوله ازيدا انت محبوس عليه وكذلك قوله او شبهه وان كان
يدخل القبيلين الا ان قوله لو سلط عليه لنصبه يمنع مثل زيد منطلق عن الدخول
واعلم ان تقدير قوله ازيدا انت محبوس عليه انتظر زيدا انت محبوس عليه
لان موقوف سببه لانه حبس سببه فعلا انتظر قوله مشتغل عنه بضميره
يعني يكون الفعل او شبهه عاملا في ضمير يرجع الى ذلك الاسم ليخرج عنه مثل قولك
زيدا ضربت فانه ليس من قبيل حذف الفعل اذ الاسم منصوب بالفعل الذي بعده
وهو مفعول مقدم على فعله قوله او متعلقه اي او يكون مشتغلا عن الاسم
بما يتعلق بضمير عائد الى ذلك الاسم فيكون الضمير في متعلقه عائدا الى الضمير
وهذا ليدخل مثل زيدا ضربت غلامه فان الغلام متعلق بضمير عائد الى زيد
والفعل مشتغل عنه بالغلام وفي بعض الشروح اعيد الضمير الى الاسم المذكور

اي في متعلقه

باعادته الى الضمير اولى لقربه وليكون تنبيها على انه لابد ان يتصل بذلك المتعلق
ضمير قوله لو سلط عليه هو او مناسبه لنصبه احترز من مثل ازيد هل ضربته
وزيد ما ضربته لانه لا يمكن تسليط الفعل ولا مناسبه على الاسم فيهما والا يلزم
ان يكون الاستفهام اخبارا والنفي اثباتا بيانه انك لو سلطت الفعل على الاسم
في المثال الاول يصير التقدير هكذا ضربت زيدا وانه اخبار لا استفهام والمقصود
هو الاستفهام وكذلك لو سلطته على الاسم في المثال الثاني يصير التقدير ضربت زيدا
ايضا وهو اثبات لا نفي والمقصود هو النفي فان قلت لو سلطت هل ضربت
وما ضربت قلت يجب تسليط غير الفعل ايضا والكلام في تسليط الفعل
لا غير وينبغي ان تعلم ان قوله لو سلط عليه لنصبه صار محترزه في الاحتراز
عما يجب ان يحترز عنه فان ما يجب ان يحترز عنه المثالان المذكوران ونحو قوله
ازيد ذهب به ومثل كل شيء فعلوه في الزبر على احد الوجهين كما سيجيء ونحو الزانية
والزاني كما ذكره في اخر الباب انها ليست من هذا الباب فلابد من الاحتراز عنها ولا
شك ان الفعل في المثالين لو سلط على الاسم لنصبه الا انه لا يمكن التسليط لما عرفت
وكذلك كل شيء فعلوه في الزبر والزانية والزاني لا يمكن لما سيجيء ولو سلط لنصبا
وفي ازيد ذهب به يمكن التسليط ولو سلط لم ينصبه فعلى قول المصنف ينبغي ان يخرج
هذه الصورة فالصواب ان يقال بعد قوله مشتغل عنه بضميره او متعلقه ويمكن
التسليط على الاسم ولو سلط عليه هو او مناسبه لنصبه ليخرج المثالان

ومثال

ومثل قوله كل شيء فعلوه في الزبر ونحو الزانية والزاني بالاول ويخرج مثل ازيد ذهب
به بالثاني لانه منصوب [illegible] كما سيجيء اما عرفته عن قريب قوله او مناسبه ليدخل
مثل زيدا مررت به وزيدا حبست عليه فان الفعلين فيهما لو سلطا لم ينصبا
الاسم لكن مناسبهما وهما جاوزت ولابست ينصبانه قوله زيدا ضربته الى
اخره تقدير الاول ضربت زيدا وتقدير الثاني جاوزت زيدا وتقدير الثالث اهنت
زيدا لان ضرب غلامه مستلزم لاهانته ولو قدرت ضربت فيه كذبت في القضية
لانك انما ضربت غلامه لا زيدا وتقدير الرابع لابست زيدا لاستلزام كونه محبوسا
عليه ملابسته لك لمخالطته وهذا هو المراد بقوله لو اهنت الى اخره والحاصل
انه ان امكن تقدير نفس الفعل المفسر قدر وان لم يمكن قدر معنى الفعل الكائن
مع معموله الخاص لمعموله المقيد بالصلة كما في مررت به فان جاوزت هو معنى المرور المتعدي
بصلة الباء ولعل هذا معنى قول المصنف في شرحه وان لم يمكن فمعناه مع معموله الخاص
وان لم يمكن ذلك قدر معنى الفعل الكائن مع معموله العام لكن الغير المقيد بالصلة
كما في ضربت غلامه فان اهنت بمعنى ضربت الكائن مع غلامه وغلامه معموله
بدون ان يحتاج الى الصلة ولعل هذا قول المصنف فان لم يمكن فمعناه مع معموله
العام وان لم يمكن ذلك فالملابسة اي قدر لفظ لابست او غيره من نظائره
وفي بعض الشروح جعل الضمير الذي في به معمولا خاصا ودليله انه كزيد في الخصوص
لعوده اليه والغلام معمولا عاما ودليله انه غير مختص بواحد اي من
الغلمان

وفي بعض الشروح خطّى ذلك بوجوه احدها انا اوردنا وقت سماعي ذلك الشرح
على صاحبه والحقه بشرحه وهو انا لو جعلنا رجلا بدلا لزيد لمنا المثال المذكور
شغل الفعل بضمير خاص وثانيها ان الغلام العائد الى شخص غير ذلك
الضمير يكون مخصوصا بذلك الشخص فهو غلط لان اختصاصه بذلك الشخص لا يلزم
ان يكون خاصا في نفسه لجواز ان يكون له غلمان كلهم مخصوص به فما جعل الضمير
في بعض الشروح خاصا الا بذلك المعنى وثالثها ان تقرير ما في بعض الشروح يستدعي
ان يكون الخاص والعام مجرورين صفتين للمعمول فيقتضي قوله فمعناه مطلقا
فينتقض ذلك بان قوله اهنت ليس معنى ضربت مطلقا هذا غلط لجنس من اول
ان قوله فمعناه وان لم يبق مقيدا بالخاص والعام لكنه مقيد بالمعمول الخاص
والمعمول العام وهذا التقييد يفيد فايدة التقييد الاول بلا شبهة ثم في ذلك الشرح
اختير وجه الصواب فقيل واذا كان كذلك فالصواب ان الخاص والعام صفتان
للمعنى لان جاوزت خاص بالمرور لانه لا يحصل بدونه واهنت عام بالنسبة
الى الضرب لاستلزام الضرب من غير عكس وهو خطا لان قوله مع معموله
على هذا التقدير لم يبق فيه فايدة فليحمل الصواب على ما اقتضيته من الرواية تشهد
الله تعالى بتوفيق الهداية قوله ويختار الرفع بالابتداء الى آخره اي لا يختار رفع
الاسم الذي بعده فعل مشتغل عنه بضميره او متعلقه بالابتداء عند عدم قرينة
خلافه اي خلاف الرفع الا عند عدم قراين النصب المختار واللازم والقراين المسوية

بين

بين الامرين على ما سياتي في مثال زيد ضربته وكلام سيبويه النصب عربي كثير
والرفع اجود وانما كان اجود لانه لا يلزم معه تقدير ولا حذف وفي النصب يلزم
التقدير والحذف فكان الرفع اولى لذلك قوله او عند وجود اقوى منها يريد
ان الرفع يختار ايضا وان وجدت قرينة النصب اذا وجد من قراين الرفع ما هو اقوى
من قرينة النصب قوله كاما مع غير الطلب واذا المفاجاة كلامه نظيران لقوله
او عند وجود اقوى منها ولم يذكر نظيرا لقوله عند عدم قرينة خلافه لظهوره
وهو ما مثلت لك آنفا ثم اعلم ان اما على ضربين ضرب للطلب وهو ما يكون
جوابه طلبا كقولك اما زيدا فاضربه وضرب لغير الطلب وهو ما يكون جوابه
اخبارا كقولك اما زيد فيضربه عمرو واذا وجدت قرينة النصب في الصورتين
كما اذا قلت قام زيد واما عمرا فاضربه وقام زيد واما بكر فيضربه عمرو
فان قام زيد من القراين التي يختار معها النصب لانه جملة فعلية واما عمرو عطف
عليه ويختار النصب ليكون هو جملة فعلية ايضا ويتناسب الجملتان وتحقيقه ففي
المثال الثاني يختار الرفع لان قرينة الرفع فيه اقوى من حيث ان اما حرف يقع بعدها
المبتدا غالبا فتعارض قرينة النصب ويترجح الرفع بسلامته عن الحذف والتقدير
واما في المثال الاول فلا يختار الرفع بل يختار النصب والا لكان المرفوع مبتدا فيلزم
ان يكون الطلب خبرا او نحو مستقيم لان الانشا ويل لان الخبر يحتمل الصدق والكذب
والطلب لا فلذا قال كاما مع غير الطلب قوله واذا المفاجاة مثاله خرجت

واذا عمرو يضربه وانما كانت قرينة الرفع اقوى هنا لدخول اذا المفاجاة في
المبتداء غالبا فرقا بينها وبين اذا الشرطية فعارض ذلك قرينة النصب ومتى
خرجت فرجح الرفع لسلامته عن الحذف والتقدير كما مر فالحاصل ينبغي ان يختار
الرفع بعد اذا المفاجاة لما قال المصنف في الظروف وقد تكون للمفاجاة فيلزم المبتداء
بعدها قلت كان الاصل كذلك الا انهم جوزوا النصب ولم يكتفوا بالمبتداء الاصلي
عن المبتداء الاصطلاحي بيانه ان لزوم المبتداء بعد اذا المفاجاة انما كان فرقا
بينها وبين اذا الشرطية وهذا الفرق كما يحصل بالمبتداء الاصطلاحي وهو عمرو المرفوع
مثلا يحصل بالمبتداء الاصلي وهو عمروا المنصوب فانه في قولك اذا عمرا يضربه وان كان
منصوبا لكن الحال بتسليط الفعل الا انه كان في الاصل مرفوعا كما في علمت زيدا فاضلا
فالحاصل ان المراد بقوله ويلزم المبتداء بعدها ويلزم الاسم بعدها الا انه لما
كان بعدها المبتداء غالبا وهو الاصل في الوقوع بعدها خص ذكر المبتداء والى
هذا النحو اشارة في شرح المصنف في باب الظروف قوله ويختار النصب بالعطف
على جملة فعلية الى آخره اعلم ان النصب يختار في مواضع منها فيما اذا عطف الاسم
الذي بعده فعل مشتغل عنه بضميره مع ما بعده على جملة فعلية كقولك ضربت
زيدا وعمرا اكرمته وانما اختير النصب هنا ليكون الجملة الثانية مصدرة بالفعل
تقديرا وتناسب المعطوف مع المعطوف عليه ومنها فيما اذا كان ذلك الاسم بعد
حرف النفي مثل ما زيدا ضربته او بعد حرف الاستفهام نحو ازيدا ضربته او بعد

اذا

اذا الشرطية نحو اذا زيدا تلقاه فاكرمه او بعد حيث نحو حيث زيدا تجده فاكرمه
وانما اختير النصب في هذه المواضع اما في النفي والاستفهام فلان على تقدير الرفع
كان النفي والاستفهام داخلين على الاسم وعلى تقدير النصب كانا داخلين على الفعل
والاسم ثابت والفعل متزلزل ولا شك ان تطرق الاستفهام والنفي على المتزلزل
اولى واما في اذا الشرطية وحيث فلان على تقدير الرفع كانا مضافين الى الجملة الاسمية
وعلى تقدير النصب الى الجملة الفعلية واضافتهما الى الجملة الفعلية اولى من اضافتهما
الى الجملة الاسمية لكونهما في معنى الشرط فان قلت اذا كانا في معنى الشرط فلم لا يجب
النصب بعدهما كما يجب بعد حرف الشرط قلت حطا لرتبة ما في معنى الشرط
عما هو متمحض للشرط فان قلت ما تصنع بما ذكر في المفصل من ان اذا لا تضاف
الا الى الجملة الفعلية قلت كان هذا ليس اختيار المصنف فانه نقل في شرح
المفصل عن بعضهم انه يجيز اضافة اذا الى الجملة الاسمية ولذلك قال عند ذكر
اذا الشرطية وكذلك اختير بعدها الفعل وانما قال حرف الاستفهام ليخرج عنه اسم
الاستفهام لان هذا الحكم لا يترتب عليه كذا في شرح المصنف ومنها فيما اذا كان
بعد ذلك الاسم امر نحو زيدا اضربه او نهي نحو زيدا لا تضربه لانه لو رفع ذلك
الاسم يكون الطلب خبرا وانه لا يجوز الا بالتاويل وتاويله كما في بيت المفصل جاءوا
بمذق هل رايت الذيب قط لي مقول عنده هذا المقال ومنها فيما اذا التبس
المفسر بالصفة على تقدير الرفع وبالصفة لم يحصل المقصود والمراد بالتباس المفسر

ان الاعتاق والعتق عبارتان عن القوة في اللغة يقال عتق الطير اذا قوي وطار عن وكره وفي الشرع عبارتان عن قوة حكمية يظهر في الآدمي بها يصير اهلا للشهادات والولايات وقادرا على التصرفات وعلى دفع تصرف الاغيار عن نفسه ضعيف

بالصفة لان ما يكون مفسرا ايضا تقدير النصب يلتبس على تقدير الرفع بانه صفة لشيء ام
غيرها لان الذي يلتبس على تقدير الرفع انه مفسر ام صفة لان على تقدير الرفع ليس لكونه
مفسرا وجه ومثاله كقوله تع انا كل شيء خلقناه بقدر لانه لو رفع كل احتمل ان
يكون خلقناه خبرا او بقدر خبرا بعد خبر وح يحصل المقصود من الاية وهو عمومية
القدرة المخلوقات لانه يكون التقدير كل شيء خلقناه كل شيء بقدر وهو صريح في
المعنى المقصود ويحتمل ان يكون صفة لكل شيء واذا كان صفة يبطل المعنى المقصود
لانه صار معناه ح كل شيء مخلوق لنا بقدر وهذا لا يفيد عمومية القدرة جميع
المخلوقات الا بدليل خارجي بل يفيد عمومية القدرة في المخلوقات بتلك الصفة
وهي ان يكون مخلوقة له والمراد من الاية عمومية القدرة في جميع المخلوقات
لما روى ابو هريرة رضي عنه قال جاءت قريش يخاصمون في القدر فانزل الله تعالى
هذه الاية وعن ابي امامة الباهلي مسلسلا اشهد بالله لسمعت رسول الله يقول
انها نزلت في القدرية واذا نصب كل يفيد المعنى المقصود قطعا لانه يكون
التقدير ح خلقنا كل شيء بقدر وهو صريح في المعنى المقصود فيكون النصب اولى
ومما اسلفنا لك ان من جعل المراد من الاية عمومية الخلق ما طابق كلامه
سبب النزول قوله ويستوي الامران اي الرفع والنصب في مثل زيد قام وعمرا
اكرمته لان في المعطوف عليه جملة ذات وجهين فانك اذا نظرت الى زيد قام وجب الرفع
لانها جملة اسمية فالعطف عليها بالمرفوع سلوك طريق التناسب واذا نظرت الى
قام

وجب

وجب النصب لانها جملة فعلية فان رجحت قرينة الرفع بالاصل الذي هو رجحت قرينة
النصب لقربها من الجملة التي فيها الكلام واعلم انه لا يمكن العطف على قام في المثال
المذكور الا بذكر ضمير او غيره في المعطوف لانه لما عطف على قام
وفيه ضمير يعود الى زيد فلا بد ان يعود قوله
ويجب النصب بعد حرف الشرط وحرف التحضيض لان حروف الشرط والتحضيض واجبة
الدخول في الافعال بالاستقراء واذا وقع بعدها الاسم وجب تقدير الفعل مفسرا
بفعل بعد الاسم والتزموا النصب عند الحذف ليكون قرينة لتقدير الفعل
ومما ليس من هذا الباب قوله وليس مثل ازيد ذهب به منه اي ليس مثل هذه الصورة
من باب ما اضمر عامله على شريطة التفسير لان من شرائطه ان يكون الفعل مشتغلا
عن العمل فيما قبله بضميره وانما يكون مشتغلا عنه عملا اذا كان يصلح للعمل
فيما قبله اما بنفسه كزيدا ضربته او بواسطة الحرف كقولك زيدا مررت به
فانه يمكن ان يعمل مررت في زيد بواسطة الباء لو قيل بزيد مررت وفي هذا المثال لم
يمكن ان يعمل الفعل فيما قبله على كل من الطريقين لان عمله الرفع في كل حال
ولا يعمل الفعل رفعا فيما قبله قوله فالرفع لازم لكن على الابتداء قوله وكذلك
كل شيء فعلوه في الزبر ليس من هذا الباب وان كان ظاهره منه لانه لا يصح
تسليط الفعل هنا على الاسم لانه لو سلط لكان تقديره فعلوا كل شيء في
الزبر وهو باطل لان قوله في الزبر اما صفة لشيء او متعلق بفعلوا وعلى التقدير
الاول

يكون المعنى فعلوا كل شيء مستطور في الزبر وهم لم يفعلوا كلها وعلى التقدير الثاني
يكون المعنى فعلوه في الزبر كل شيء وهم ما فعلوا في الزبر شيئا والضمير في فعلوا عائد
الى الاشياع في قوله تعالى ولقد اهلكنا اشياعكم اي اشباهكم في الكفر والتكذيب من
هذه الامم التي ذكرناها قوله في الزبر اي الكتب التي عند الله وهي ام الكتاب وقيل
في كتب الحفظة كذا في تفسير العلامة النسفي رحمه الله قوله ونحو الزانية
والزاني فاجلدوا عطف على قوله كل شيء فعلوه في الزبر اي وكذلك نحو الزانية والزاني
ليس من هذا الباب وان كان في ظاهره انه منه لانه اسم بعده فعل مشتغل عنه
بما يتعلق بضميره ولو سلط عليه لنصبه وصار لكن لما اتفق القراء السبعة على
الرفع علم ان المقصود غير الظاهر ثم المبرد وسيبويه اختلفا في التقدير فذهب
المبرد رفعهما على الابتداء والخبر فاجلدوا على تاويل مقول فيهما والفاء لتضمن
المبتدا معنى الشرط تقديره التي زنت والذي زنى فاجلدوهما وعلى هذا لا يكون من
هذا الباب لان التسليط يخرج الاسم عن كونه مبتدأ فلا يكون للفاء الخبر
الذي هو جملة وقال سيبويه الخبر محذوف على معنى فيما فرض عليكم الزانية
والزاني اي حكمهما وقوله فاجلدوا جملة مستقلة بعد هذه الجملة لبيان الحكم
الموعود فعلى هذا لا يكون ايضا من هذا الباب لانه لا يستقيم عمل فعل من جملة
في مبتدا من جملة اخرى فلا يستقيم في زيد فاضربه فاكرمه ان تسلط فاكرمه
على زيد لاختلال المعنى وهو ما يلزم من كون اضرب خبرا وغير خبر فافهمه

فافهمه عن فطانة قوله والا فالمختار النصب في قوله الزانية والزاني
يعني ان لم تاول تاويل المبرد وسيبويه ويعتبر الظاهر كان المختار النصب
لامكان الامر وقد جاءت قراءة من غير السبعة بالنصب كذا في الكشاف وله
رحمه الله الرابع التحذير الى قوله المفعول فيه قلت اراد ان الباب الرابع
من الابواب الاربعة التي يجب فيها حذف الفعل الناصب للمفعول به التحذير
وانما وجب حذف الفعل ههنا لان ذلك انما يقال اذا كانت البلية مشرفة والوقت
ضيق فكان القايل يدرك ان الوقت اضيق من ان يتكلم فيه بتمام ذلكم قوله معمول
تناول غير التحذير ايضا مثل اياك او زيدا المنزل ومن اضرب فبقوله بتقدير
اتق خرج ذلك وقوله تحذيرا مما بعده احتراز من قولك اياك اعني
فان اياك معمول بتقدير اتق لا على التحذير قوله او ذكر المحذر منه مكررا للدخل
مثل قولهم الاسد الاسد والطريق الطريق وهو عطف على ما ينتصب به معنى
تحذيرا لان تقدير قوله تحذيرا مما بعده حذر تحذيرا فيكون مفعولا مطلقا
او ذكر تحذيرا فيكون مفعولا له ولا يجوز ان يعطف على معنى قوله معمول وهو
يعمل لان ذلك يقتضي ان لا يكون القسم الثاني معمولا بتقدير اتق وليس كذلك قوله
مثل اياك والاسد الاصل فيه اتق نفسك لانهم يوسطون النفس بين ضميري
الفاعل والمفعول في غير افعال القلوب لما سيجيء ثم لما حذف اتق بالعلة المذكورة
زال ما حملنا على النفس وهو اجتماع الضميرين فحذفت ثم ابدل المنفصل
المتصل

لعدم ما يتصل به قوله والاسد عطف على اياك انما يجوز عطفه عليه وان لم
يكونا مشتركين في التحذير من حيث ان الاسد لا يكون مأمورا بالتحذير كما ان
النفس مأمورة به لان الاشتراك بين المعطوف والمعطوف عليه لا يجب ان يكون في جميع
الوجوه بل انما يجب الاشتراك في المعنى المقتضي للاعراب وهو حاصل هنا لانه ذكر في
المفصل ان معناه اتق نفسك ان تتعرض للاسد واتق الاسد ان يهلكك فان قلت
في اتق نفسك يكون المتقي هو النفس فكيف يكون ذلك قلت المراد بالاتقاء هنا الخوف
لانه لازمه فيكون المعنى ما ذكره في الاقليد خف نفسك لانها تتعرض للاسد وخف
الاسد لانه يهلكك ويمكن تقديره بوجه يكون الاتقاء على حقيقته وهو ان يجعل
ان تتعرض للاسد وان يهلكك بدلين عن النفس والاسد والتقدير اتق
نفسك تعرضها للاسد واتق الاسد اهلاكه والى هذا اشارة في بعض شرح المفصل
وفي بعض النسخ وجد في الامثلة راسك والسيف قبل قوله اياك والاسد وتقديره
اتق راسك ان تتعرض للسيف واتق السيف ان يقطعه قوله وان تحذف
تقديره اتق نفسك ان تتعرض للحذف واتق الحذف ان تتعرض لنفسك والمراد
حذف الارنب اي رميه بالعصا يقال حذفه بالعصا رماه بها وانما قيل ذلك
لانه يشبه فلا تحمل قوله ويقولون اياك من الاسد لا يستعملون هذه العبارة
في التحذير فمن الاسد متعلق بما تضمنه اتق من قولك باعد اي باعد نفسك
من الاسد قوله ومن ان تحذف اي يقولون من ان تحذف وهو مثل اياك من
الاسد

سواء

سواء قوله والطريق الطريق اي اتق الطريق قوله ويقولون اياك ان تحذف
بتقدير من ولا تقول اياك الاسد لامتناع تقدير من يعني يجوز اياك ان تحذف بغير
من وبغيره او العطف لانه يمكن تقدير من فيه لان حذف الحرف الجار مع ان
قياسي مستمر عندهم نظرا الى طول الظاهر اجتماع الحرفين فيحصل الربط بين ان
تحذف وما سبق عليه تقديرا ولا يجوز اياك الاسد بغير من وبغيره او العطف
لانه لو جاز ذلك لكان اما بتقدير اياك من الاسد او بتقدير اياك والاسد والاول
غير جائز لامتناع حذف حرف العطف والثاني كذلك لان حذف الحرف الجار
من الاسماء الجامدة سماعي ولم يسمع حذفه من باب الاسد وكذلك المصنف في شرحه
فان تمسك المجيز بقوله اياك المراء فانه الى الشر دعاء وللشر جالب
فليس فيه حجة لامور منها انه على خلاف القياس واستعمال الفصحاء ومثل
ذلك مردود لا يثبت به الاصول الثاني انه في ضرورة الشعر دون الكلام
في سعة الكلام الثالث ان المراء مصدر بمعنى ان تماري فيجري عليه لكونه بمعناه
بخلاف باب الاسد الرابع قول الخليل ان المراء منصوب بفعل مقدر واياك
اياك مستقل ثم شرع في كلام آخر فقال المراء واذا احتمل ذلك لم يبق حجة فيه
لان اصول الابواب لا تثبت بالمحتملات قال رحمه الله المفعول فيه الى
قوله المفعول فيه قلت وجه تسميته بهذا الاسم لانه فعل فيه فعل فكان مفعولا
فيه وانما قلت المفعول فيه بالاصطلاح هو اللفظ ما فعل فيه فعل

ليست بمبهمة فانه ما فعل في لفظ اليوم مثلا شيء فكيف يعرف به قلت في امثال ذلك
نجعل الدال والمدلول كشيء واحد تسامحا فلذا جاز تعريف الكل بذكر امر المدلول
فاعرفه قوله ما فعل فيه فعل مذكور ولهذا قولك يوم الجمعة حسن بالرفع فانه
يوم الجمعة مما فعل فيه فعل فيقوله مذكور خرج ذلك لانه ليس فيه فعل مذكور والمراد
بالمذكور اعم من ان يكون مذكورا لفظا او تقديرا ليدخل فيه يوم الجمعة في جواب
من قال اية يوم خرجت وفي بعض الشروح ولقائل ان يورد عليه النقض بمثل
طاب اليوم وصام اليوم فانه فعل فيه فعل مذكور مع انه ليس بظرف اللهم
الا ان يقيد الحد بقيد آخر بان يقال وهو معنى في قلت وكانه كلام
من ما قيل في جوابه في بعض الشروح لا نسلم ان ما ذكرتم من المثالين من جملة
ما فعل فيهما الاول فاعله والثاني مفعول به وادعى النعوت كا وهذا البيوت
لعن كون اليوم فاعلا او مفعولا لفظا لا يمنع من ان يقع فيه الفعل المذكور
حقيقة وذلك بين وفي بعض الشروح ما حاصله انه تعريف الشيء بما يساويه
في المعرفة والجهالة اذ يفهم من المفعول فيه ما فعل فيه فعل وبالعكس قلت
وكان هذا من تعريف لفظ بلفظ مرادف له اجلى منه ومثل هذا جائز عند
اهل التحقيق كتعريف الوجود بالكون قوله وشرط نصبه تقدير في
يعني لا بد للمفعول فيه من كلمة في تحقيقا للظرفية فهي ان كانت ملفوظة
وجب الخفض بها فيجب ان تكون مقدرة قوله ظروف الزمان كلها تقبل

ذلك يعني ظروف الزمان معينة كانت او مبهمة تقبل النصب بتقدير في وظروف
المكان ان كانت مبهمة قبل النصب بتقدير في وان لم تكن مبهمة لم تقبل والسبب
في ذلك ان ظروف الزمان شاكلت المصادر في ان صيغة الفعل تدل على القبيلتين
دلالة واحدة اذ المصدر والزمان تحت حده فجرت مجرى المصادر في تعدي الفعل
الى جميع انواعها محدودها ومبهمها بخلاف المكان فان الفعل لا يدل عليه
بصيغته بل انما يدل عليه نظرا الى ان الفعل لا يوجد الا في المكان والفعل هذه
الدلالة على المبهم ادل منه على المحدود فبذلك الفضيلة جرى المبهم منه مجرى
الزمان في تعدي الفعل اليه بغير واسطة قوله وظروف المكان ان كان مبهما
قبل والا فلا كذا بلفظ التذكير في كان ومبهما وقيل في نسخة سماعي في النسخ
التي عندي غيرها ولعله صح ذلك نظرا الى المضاف اليه وهو المكان فاعل
الضمير الذي في كان اليه ثم بني على التذكير اللفظين الباقيين قوله وفسر
المبهم بالجهات الست يعني فسر المكان المبهم بانه جهات ست وهي الخلف والقدام
والفوق والتحت واليمين والشمال قوله حمل عليه عند ولدى وشبههما اي حمل
على المكان المبهم عند ولدى وشبههما وهو نحو دون وسوى قوله لابهامها
اي لعدم تعيينها فالمراد بالابهام هنا هو الابهام اللغوي وهو خلاف التعيين
دون الاصطلاحي فان ذلك منحصر في الجهات الست على ما سلف وبيان الابهام
فيها ان عند في قولك جلست عندك لا يتناول مكانا بعينه بل يتناول الجميع لان كلمة
التي

حواليك كما انك اذا قلت جلست خلفك لا يتناول مكانا معينا بل يتناول ما كان
خلفك الى انقطاع الارض فلذلك حمل عند واخواتها على المكان المبهم قلت
اعلم انه انما يحتاج الى هذا الحمل اذا جعل المكان المبهم منحصرا في الجهات
الست وهو مذهب بعض النحاة فاما عند من فسر المكان المبهم بانه كل مكان
له اسم باعتبار ما ليس داخلا في مسماه والمعين بانه كل ما كان له اسم باعتبار
ما دخل في مسماه فلا حاجة الى هذا الحمل لان عند واخواتها مبهمة بهذا التفسير
بيان ذلك ان بعض الامكنة اضافي يطلق عليه اسمه بالاضافة الى غيره
من الامكنة كالفوق مثلا فانه يطلق عليه ذلك الاسم بالاضافة الى التحت
ولا شك ان التحت غير داخل في الفوق فكان له اسم باعتبار ما ليس داخلا في
مسماه وهذا البعض بهذه الصفة هو المكان المبهم وبعض الامكنة غير
اضافي يطلق عليه اسمه باعتبار اجزائه لا غير كالدار والسوق مثلا فان
اطلاق اسميهما عليهما ليس باعتبار امر خارج بل باعتبار ما دخل فيهما من
البناء والالات فهذا البعض بهذه الصفة هو المكان المحدود ثم لا خفاء في
ان اطلاق عند واخواتها على مسمياتها باعتبار ما هو غير داخل في مسماها
فان اطلاق عند على ما يقرب من شيء يكون بالاضافة الى ما يقرب منه فكانت ظروفا
حقيقة بهذا التفسير قوله ولفظ مكان لكثرته اي وحمل على المكان
المبهم لفظ مكان في قولك جلست مكانك مع كونه معينا لانه ليس من الاسماء الابنية

ولا الى

ولا له اسم بالاضافة الى الغير من الامكنة فان المكان اسم لما يتمكن فيه وهذا
المعنى غير موقوف الى شيء خارجي من الامكنة وانما حمل على المكان المبهم لانه
كثير الاستعمال فناسب التخفيف بالحذف او لان الامكنة كثيرة فكان فيه
ابهاما لغويا كما في عند ولدى فلذا حمل على المكان المبهم وقوله لكثرته
يحتمل هذين الوجهين فان قلت لو كان لفظ المكان مما لا يتعين واخواتها
فهلا قرنها معها في قرن واحد قلت هذه عند واخواتها مبهم اصطلاحي
على احد التفسيرين كما عرفت بخلاف لفظ المكان فانه ليس بمبهم على احد التفسيرين
فافهم عن رويته قوله وما بعد دخلت في الاصح لان حمل على المكان المبهم الامكنة
المعينة التي بعد دخلت في قولك دخلت الدار بطريق التوسع لكثرة استعماله
قوله في الاصح قال المصنف قوله في الاصح اشارة الى الاختلاف فان بعضهم يقول
ما يقع بعد دخلت مفعول به وفي النظر ان دخل هل هو متعد او غير متعد فمن راى
انه غير متعد حكم بان الدار ظرف ومن راى انه متعد حكم بانه مفعول به
وفي بعض الشروح وجه من قال انه غير متعد القياس على خرجت وخرجت غير
متعد بالاتفاق فنقيضه غير متعد كذلك ووجه من قال انه متعد القياس
على خرجت ايضا بمعنى لا يتصور الخروج الا بالموضع الذي يقع فيه كما ان الضرب
لا يتصور الا بالمحل الذي يقع عليه وهذا القول ضعيف لانه يلزم من هذا سد
باب اللازم لانه لا يتصور فعل ليته بغير موضع يقع فيه الى هذا لفظه

في بعض الشروح لغا وان على الاصح تبنيها على ما قال الجرمي ان دخلت يستعمل
تارة بفي وتارة بغيرها تقول الدار دخلتها وان شئت تقول دخلت فيها وعند
سيبويه اظهارها في شاذ وهذه فائدة لطيفة المشترك في بيان ذلك القيد قوله
وتنصب بعامل مضمر اي تنصب المفعول فيه بعامل مضمر كما يقال لمن قال متى
سرت يوم الجمعة اي سرت يوم الجمعة قوله وعلى شريطة اي وتنصب المفعول
فيه على شريطة التفسير حسب ما ذكر في المفعول به مفصلا فيختار رفعه تارة ونصبه
تارة ويستوي الامران تارة ويجب نصبه تارة كقولك يوم الجمعة سرت فيه
واليوم الجمعة سرت فيه ويوم الجمعة سار فيه عبد الله ويوم الجمعة سار فيه
عمرو في الجملة الاولى اذا تجردت عن انيوم الجمعة سرت فيه وهلا يوم الجمعة
سرت فيه كل ذلك على نحو ما فصل في باب ما اضمر عامله على شريطة التفسير
قال رحمه الله المفعول له الى قوله المفعول معه قوله ما فعل لاجله تناوله
غير المفعول له نحو التأديب في قولك المجنى للتأديب لانه فعل لاجله فعل من
الضرب والشتم وغيرهما فبقوله مذكور خرج ذلك لانه لم يفعل لاجله شيء من
الفعلين المذكورين قوله ضربته تأديبا وقعدت جبنا انما اورد
مثالين لانه توهم بعضهم ان الفعل سبب للمفعول له نظرا الى مثال ضربته تأديبا
فاورد المثال الثاني ردا لذلك لانه لا يستقيم ان يكون القعود سببا للجبن
قوله خلافا للزجاج في بعض الشروح جعله متعلقا بالمثالين المذكورين فقال

٢٠

في تفسيره اي التأديب والجبن في المثالين المذكورين مفعول له خلافا للزجاج
ولعله لو جعل متعلقا بقوله المفعول له ليكون التقدير وهذه الترجمة صحيحة
خلافا للزجاج كان اولى لانه لا اختصاص بخلاف الزجاج بالمثالين لانه ذكر
صاحب التخمير البصريون هم الذين يترجمون هذا الباب بهذا الاسم والكوفيون
لا يترجمونه ويجعلونه نوعا من انواع المصدر ويعضد ما ذكرت قوله فانه
عنده مصدر بتوحيد الضمير وجه قول الزجاج ان قوله تأديبا في ضربته
تأديبا مثلا نوع من انواع الضرب فانتصب انتصاب قولك رجع القهقرى
والمعنى ضربته ضرب تأديب وكان مصدرا ووجه قول غيره انه متضمن
للام وهذا التضمن عزله عن مواقع المصدر الا ترى انه لا يصح ان يقال ضربته
لضرب او لسوط ولما امتنع هذا التقدير في المجد خرج عن حيزه وكان بابا
على حدة اللهم الا اذا جعل المنصوب على المصدرية نوعين قوله وشرط
نصبه تقدير اللام لانه لا بد من اللام تحقيقا للعلية وهي ان كانت ملفوظة
لكان مجرورا فيكون مقدرة قوله وانما يجوز حذفها الى آخره اي انما يجوز
حذف اللام عن المفعول له عند حصول شرطين احدهما ان يكون المفعول فعلا
لفاعل الفعل ليكون ذلك الفعل معللا بالمفعول له يعني يكون المفعول له والفعل لفاعل
واحد وثانيهما ان يكون المفعول له مقارنا للفعل المذكور في الوجود وانما
اشترطا في جواز حذف اللام لان المفعول له حينئذ يصير مشابها بالمفعول المطلق

لانه فعل لفاعل الفعل المذكور ومقارن لوجود الفعل فكما يتعدى الفعل اليه
بغير اللام فكذلك يتعدى الى المفعول له بغير اللام فان فقد او احدهما
فلا بد من اللام مثال فقد الشرط الاول جئتك لاكرامك لى غدا ومثال فقد الثانى جئتك
للسمن وللاكرام فانه فقد فيه الاول بان لا يكون فعلا اصلا او يكون
فعلا الا انه لا يكون لفاعل الفعل المعلل ومثال فقد الثالث جئتك لاكرامى لك غدا
وفى بعض الشروح جعل الشرط الاول متضمنا لامرين المصدرية والفعلية وفعل فاعل
الفعل المعلل فذهب بلطف صنيع المصنف فانه عدل عما قال صاحب المفصل
وفيه ثلاث شرائط ان يكون مصدرا وفعلا لفاعل الفعل المعلل ومقارنا له
فى الوجود فرارا عن الاستدراك فان قوله فعلا لفاعل الفعل المعلل شرط لحذف
اللام عن المفعول له فلا بد من تحقق المفعول له ليحذف منه اللام بهذا الشرط
والمفعول له اذا كان فعلا بهذه الصفة لا يكون الا مصدرا فلا حاجة الى الجعل
المصدر شرطا على حياله وهذا القائل كما ترى اوقعه فيما فر منه قال رحمه الله
المفعول معه الى قوله الجار قوله بعد الواو احترز عما وقع بعد الفاء
وثم وغيرهما لعدم المقارنة فيها والمقارنة شرط لتثبت المعية قوله
لمصاحبة معمول فعل احترز عما لا يكون معمول فعل نحو زيد وعمرو اخواك او يكون
معمول فعل لكن لا للمصاحبة نحو جاءنى زيد وعمرو قبله او بعده ولا ينتقض
الحد بقولنا جاءنى زيد وعمرو معه لان المراد بالمصاحبة هى المصاحبة الحاصلة

من

من الواو ويدل عليه تعلقه الواو بالمصاحبة وههنا ليست الواو للمصاحبة
والا لكان ذكر مع تكرارا كذا فى بعض الشروح قوله لفظا او معنى تفصيل
للمعمول المراد ليدخل فيه النوعان فاللفظى مثل قولك جئتك والمعنوى مثل قولك
ما لك وزيدا وما شانك كذا قال المصنف وفى بعض الشروح ان هذا تفصيل للفعل الناصب
ولكليهما تأمل وبعضهم عرف المفعول معه بانه مذكور بعد الواو وشارك الفاعل
احترازا عن مثل ضربت زيدا وعمروا فانه يصدق على عمرو جميع الرسم الذى
ذكره المصنف وليس بمفعول معه بل مفعول به فقيد هذا القائل بقوله وشارك
الفاعل لانه غير مشارك للفاعل بل مشارك للمفعول والذى يدل على فساد تعريفه
اطباقهم على ان زيدا فى حسبك وزيدا درهم مفعول معه مع انه ليس بمشارك للفاعل
بل مشارك للمفعول لان معناه كفاك وزيدا درهم والجواب عن مثل ضربت زيدا
وعمروا انه وجد ما هو اولى من المفعول معه وهو المفعول به اذ هو الاصل فى
المفاعيل فحمل عليه كذا قال المصنف قلت معنى هذا الكلام ان حمل هذا المثال
على المفعول به اولى من حمله على المفعول معه لان المفعول به اصل بالنسبة الى سائر
المفاعيل ولهذا يتعين لان يقوم مقام الاصل وهو الفاعل عند وجدان سائر
المفاعيل معه والى هذا اشارة التحرير واعترض عليه فى بعض الشروح وقيل
ولقائل ان يقول اذا كان الجائى ما ذكرتم يجب الاحتراز عن مثل هذا بان يزاد قيد
آخر ويقال مذكور بعد الواو وكان لا اولى بالحمل عليه قلت وكان هذا

من قبيل التخلف لمانع وذكر عدم المانع غير مشروط في كل شيء فانه يفهم عن
استبصار قوله فان كان الفعل لفظا وجاز العطف فالوجهان اي ان
كان الفعل مذكورا في اللفظ ولم يمنع مانع عن العطف على معموله فالوجهان
العطف والنصب على المفعول معه مثل جئت انا وزيد وزيدا او لقائل ان يقول
ينبغي ان يكون العطف اولى لانه يصير الاسم فاعلا وهو الاصل في الكلام
فان قلت الم يلزم من ترديده لان يكون المفعول معه غير المفعول معه
فانه ردد في المفعول معه وجعله قسمين ومورد التقسيم يجب ان يكون مشتركا
بين اقسامه فيلزم ان يكون العطف مفعولا معه ولما جعل العطف قسيما
للمفعول معه يجب ان يكون غير المفعول معه قلت لا يلزم ذلك وان كان
يوهم لان قصده الترديد فيما يكون صالحا للعطف في المفعول معه من حيث
هو هو مع قطع النظر عن غيره لا فيما يكون مفعولا معه على القطع ومثل هذا
الصنيع صنعه في الاضمار على شريطة التفسير حيث قال في مختار الرفع بالابتداء
الى اخره ومعلوم ان ما اضمر عامله على شريطة التفسير لا يرفع بالابتداء لانه
لا يكون مجردا عن العامل اللفظي الا ان غرضه وضع المسئلة فيما يكون صالحا
للقسمين من حيث هو هو فكذلك هنا قوله والا تعين النصب اي وان لم يجز
العطف على ... الفعل تعين النصب على المفعول معه نحو جئت وزيدا لتعذر
العطف على الضمير المرفوع المتصل بدون التاكيد بالمنفصل قوله وان كان

معنى وجاز العطف تعين اي ان كان الفعل تقديرا وجاز العطف تعين العطف
نحو ما لزيد وعمرو وانما تعين العطف لان العامل هنا ضعيف فاختاروا
العطف لانه في قوة تكرار العامل ليتقوى العامل بذلك قوله تعين فكانه
لا اختياره فانه قد ذكر في المفصل في مثل هذا المثال ان الجر هو الاختيار دون النصب
جائز قوله والا تعين النصب يعني ان لم يجز العطف فيما يكون الفعل معنى
تعين النصب لتعذر العطف فيجب الرجوع الى تقدير ما يستقيم قوله ما لك
وزيدا وما شانك وعمرا وانما لا يجوز العطف في المثالين لان الكاف فيهما ضمير
مجرور والعطف على الضمير المجرور لا يجوز الا باعادة الجار نحو مررت بك وبزيد
لما سيجي في بعض الشروح وانما اورد مثالين ليعلم ان معنى الفعل موجود مع حرف
الاستفهام والجار والمجرور ومع حرف الاستفهام والاسم قال رحمه الله الحال
الى قوله التمييز قلت كلمة او للعناد الخلو فلا تمنع الجمع بينهما فعلى هذا
يدخل فيه ليت زيدا راكبا وخرج بالهيئة ما لم يبين الهيئة كالتمييز فانه يبين
الذات لا الهيئة وخرج باضافة الهيئة الى الفاعل والمفعول به الصفة فانها تبين
هيئة الذات باعتبار الذات لا باعتبار الفاعلية والمفعولية بخلاف الحال فانها
تبين هيئة الذات باعتبار نسبة الفعل اليها سواء كانت فاعلة او مفعولة
وانما قال المفعول به لان الحال لا يقع بيانا لسائر المفاعيل لكونها فضلة
بالنسبة الى المفعول به كذا في بعض الشروح وفيه ايضا ولا يشكل بمثل جئت انا
وزيدا

راكبين فان زيدا ذا الحال فيه هو مفعول معه لان حكمه عنه من حيث انه فاعل
معنى لا انه مفعول معه وكان ينتقض الحد بقوله تعالى واتبع ملة ابراهيم حنيفا
فان حنيفا حال من ابراهيم وهو مضاف اليه والحال يجب ان يكون عن الفاعل
او المفعول لان المضاف اليه لما كان في معنى المضاف والمضاف مفعول
فكان المضاف اليه في حكم معنى فجاز ان يكون ذا حال كما في قوله تعالى ايحب احدكم
ان ياكل لحم اخيه ميتا فميتا حال عن قوله اخيه وجاز لانه في معنى المضاف
فان لحم الاخ هو الاخ ومراد الاخ هو اللحم فكذلك ههنا جاز ان يكون حنيفا حالا
عن ابراهيم لان ملة ابراهيم كانها في معنى ابراهيم الا يرى انه لا فرق بين
ان يقول اتبع ابراهيم وبين ان يقول اتبع ملة ابراهيم كذا ذكره الشيخ العلامة
صاحب المفصل في حاشيته من امالي الكشاف قوله لفظا او معنى ليندرج الفاعل
والمفعول الملفوظان والمقدران مثال الفاعل والمفعول لفظا نحو ضربت زيدا
قايما فان قايما يحتمل ان يكون حالا من التاء في ضربت وهو فاعل لفظا ويحتمل
ان يكون حالا من زيد وهو مفعول لفظا ومثال الفاعل المعنوي زيد في الدار
قايما ذكر في بعض الشروح ان الفاعل المعنوي هو زيد في هذا المثال لانه فاعل
حصل او حاصل المحذوف من حيث المعنى ثم اورد عليه انه يلزم الاختلاف في عامل
الحال وصاحبها لان العامل في زيد هو الابتداء وفي الحال هو المقدر في الظرف
واجيب عن ذلك بان اطلاق ذي الحال على زيد بطريق المجاز تسمية للشي باسم

العايد عليه وذو الحال في الحقيقة هو الضمير العايد الى زيد وذكر في بعض
الشروح ان الفاعل المعنوي هو هذا الضمير العايد الى زيد وكونه معنويا
باعتبار انه غير ملفوظ بالفعل هذا سالم عن التكلف الا انه بقي عليه شي
وهو انه لو كان الفاعل المعنوي ما لا يكون ملفوظا لكان ينبغي ان يكون المفعول
المعنوي ما لا يكون ملفوظا كذلك وليس به فان هذا القايل حكم في شرحه ان في هذا
زيد قايما زيد هو المفعول المعنوي وانه ملفوظ والوجه في ذلك ان يقال المفعول
المعنوي في هذا المثال ايضا هو الضمير العايد الى زيد لان تقديره انبه عليه
قايما او اشير اليه يدل عليه ما قال صاحب الكشاف سئلت بمكة حرسها الله
عن صاحب الحال في هذا بعلي شيخا فقلت ما في حرف التنبيه او في اسم الاشارة من
معنى الفعل فقيل الحال اما استقر من اصولهم ان العامل في الحال وفي ذيها يجب
ان يكون واحدا وقد اختلف هنا في الحال ما ذكرت وفي ذيها وهو الابتداء فقلت
تحقيق الكلام فيه ان التقدير هذا بعلي انبه عليه شيخا او اشير اليه وعلى
هذا يتحد العامل فاستحسن الجواب من كان حضر ومثال المفعول المعنوي هذا
زيد قايما لان تقديره انبه عليه او اشير اليه كما عرفت فزيد منبه عليه
او مشار اليه فيكون مفعولا هذا تقرير ما في الشروح وفي بعض الشروح اورد
عليه ما اورد على زيد في الدار قايما وهو ان العامل في زيد هو الابتداء وفي
الحال معنى الفعل واجيب بما اجيب ثمه وانت قد عرفت التحقيق الحقيق بالقبول

بما اسلفته لك آنفا من قول صاحب الكشاف قوله وعاملها الفعل او
شبهه او معناه اى عامل الحال اما فعل نحو ضربت زيدا قائما واما شبه
فعل وهو اما اسم فاعل نحو زيد ضارب عمروا قائما او اسم مفعول نحو
زيد مضروب قائما او الصفة المشبهة نحو مررت بالحسن وجها قائما او المصدر
نحو ضربي زيدا قائما واما معنى فعل كحروف التنبيه واسم الاشارة كما مر
وليت نحو ليت زيدا عند عمرو قائما اى اتمناه في حال قيامه ونحو كان
زيدا قائما اسد اى اشبهه في حال قيامه بالاسد وغيرها من الظروف والجار
والمجرور وانما يكون العامل فيها احد الاشياء لان العامل ما به يتقوم
المعنى المقتضى للاعراب والمعنى المقتضى لكون الحال منصوبا الحالية وهي لا
تتحقق الا باحد هذه الاشياء لانها بيان هيئة الفاعل او المفعول قوله
وشرطها ان تكون نكرة اى وشرط الحال ان تكون نكرة حتى لا يلتبس بالصفة
في قولك ضربت زيدا الراكب قوله وصاحبها معرفة الرواية برفعها
ولو عطف صاحبها على الضمير الذي في شرطها لم يستقم لان تعريف صاحب
الحال ليس بشرط الا انه يقع في اكثر الامر معرفة لانه في المعنى محكوم وانما ذكر
غالبا لان صاحب الحال قد يجيء نكرة كما يجيء قوله وارسلها العراك
ومررت به وحده ونحوه متأول سؤال وجواب في تقرير السؤال ان شرط الحال
التنكير وقد وقعت المعرفة في الامثلة حالا ووجه الجواب ان كل واحد منها

منها متأول وفي تاويله وجهان احدهما ان ها هنا في المعنى نكرات وان كانت في اللفظ معرفة
بمعنى لم يرسلها العراك ارسلها معتركة ومررت به وحده اى منفردا والوجه الثاني
وهو اختيار سيبويه انه ليس التقدير ارسلها تعترك العراك فالحال هو الفعل المحذوف
والعراك مصدر على حاله وكذلك مررت به وحده تقديره ينفرد وحده فالحال
محذوف وهو ينفرد ووحده مصدر على حاله وقوله ونحوه اراد به مثل قولهم
فعلته جهدك وتقديره تجهد جهدك اى جاهدا قوله ارسلها العراك من قول
بيت لبيد نغص الحمار والاتن فارسلها العراك ولم يذدها ولم يشفق على
نغص الدخال ورواية الصحاح فاوردها العراك والارسال البعث والتخلية بين
المرسل وما يريد والنغص بالصاد المهملة وتحريك الغين المعجمة والدخال
بكسر الدال ومعنى البيت ارسل حمار الوحش الاتن الى الماء مجتمعة معا كما اورد ابله
العراك اذا اوردها جميعا الماء كذا في الصحاح ولم يذدها اى لم يمنعها ولم يشفق
اى لم يخف الحمار على الاتن من نغص الدخال اى من تكدر الماء الحاصل بالدخال
والدخال في الورد ان يشرب البعير ثم يرد من العطن الى الحوض ويدخل بين
بعيرين عطشانين ليشرب منه ما عساه لم يكن يشرب كذا في الصحاح والنغص
المراد هنا نغص مداخلة بعض في بعض قوله فان كان صاحبها نكرة وجب
تقديمها اى فان كان صاحب الحال نكرة وجب تقديم الحال عليه نحو جاءني راكبا
رجل لانها لو اخرت لالتبست بالصفة في مثل قولنا ضربت رجلا راكبا

ثم قد جئ في سائر المواضع وان لم يلتبس طردا للباب قال صاحب المفصل وعن

عبد القاهر انه يقبح وقوعها عن نكرة متاخرة كما يروى في لفظ النبي عليه السلام

فجاء فرس له سابقا قال الشيخ وعندي ان جاء هنا بمعنى جاء في قولهم ما جاءت

حاجتك اي ما كانت في بعض شروح المفصل فيه وجه وهو ان فرسا وان كان نكرة

الا انه موصوفة بالجار والمجرور كما جاز وقوع مثله مبتدا جاز وقوعه صاحب

حال مع التقدم لمواخاته المعرفة بالتخصيص وهو المذكور في قوله ان الله يبشرك

بكلمة منه ثم قال وجيها وهو حال عن كلمة لكونها موصوفة وعليه قراءة

من قرا مصدقا بالنصب في قوله ولما جاءهم كتاب من عند الله مصدقا قال

فانهم يقولون في المستشهد المشهور وجوب تقديم الحال على صاحبها اذا كان نكرة

وهو قوله لعزة موحشا طلل قديم فان ذا الحال فيه نكرة موصوفة قلت

لعلهم مثلوا بذلك لنفس تقديم الحال على النكرة لا انهم اثبتوا وجوب التقديم

به قوله ولا يتقدم على العامل المعنوي اما اخره لانه لا يتقدم الحال على العامل

المعنوي لان العامل المعنوي ليس بقوي قوة اللفظي وقد يضعف العامل اللفظي

بانتصاب حتى يجوز ادخال اللام في مفعول الفعل المتعدي اذا كان الفعل متاخرا

فانه يجوز لزيد ضربت ولا يجوز ذلك اذا كان متقدما فانه لا يجوز ضربت

لزيد واذا كان العامل اللفظي يضعف بالتاخير فالمعنوي اولى قوله بخلاف

الظرف في بعض الشروح يعني يجوز تقديم الحال اذا كان العامل الذي هو الفعل

ظرفا لانه يجري التوسع في الظروف نحو زيد قائما في الدار وفي بعض الشروح

اي يجوز تقدمه يعني تقديم الظرف على العامل المعنوي نحو قولهم اكل يوم لك

ثوب فثوب مبتدا ولك في محل الرفع بانه خبره وكل يوم منصوب على الظرف

والعامل فيه معنى الفعل وهو لك ووجه جواز تقديم الظرف على العامل المعنوي

هو الاتساع ايضا وذكر في ذلك الشرح في وجه الداعي الى الفرق بين جواز تقديم

الظرف على العامل المعنوي وامتناع تقديم الحال عليه ان بين الظرف والحال

مناسبة لدلالة الحال على الزمان كالظروف فينبغي ان يتسع في الظرف ما يمتنع

في الحال قلت وكذا في الشرحين فانه نقل صاحب المقتبس عن حاشية

صاحب المفصل ان عند ابي الحسن يجوز زيد قائما في الدار واحتج بقوله والارض

جميعا قبضته يوم القيامة فما هذا الا ممكن ان يكون ما في بعض الشروح الذي

نقلته اولا على مذهب الاخفش وما في بعض الشروح الذي نقلته ثانيا على مذهب

غيره فان على مذهب غيره لا يجوز تقديم ذي الحال على الظرف اصلا فيحمل قوله

بخلاف الظرف على جواز تقديم الظرف على العامل المعنوي وهذا هو الوجه الاول

مع ما يحتاج الى حمله على مذهب الاخفش لا يصح قوله بخلاف الظرف على تقديمه

على الاطلاق فان جواز تقديم الحال على الظرف ليس الا فيما يكون صاحب الحال فيه

متقدما فانه لا يجوز قائما في الدار بالاجماع كذا نقله صاحب المقتبس عن الحاشية

التي مر ذكرها انفا قوله ولا على المجرور في الاصح قال المصنف في شرح المفصل

تقديم الحال على المجرور اذا كان هو صاحبها يعني مثل قولك مررت راكبة بهند
مختلف فيه فاكثر البصرية على منعه وكثير من العلماء على تجويزه وجه
الجواز انه حال عن [illegible] فعل لفظي فجاز التصرف فيه تقديما وتاخيرا نظرا
الى عموم القاعدة [illegible] استقراء كلامهم ووجه المنع انه كثر الحال من المجرور
في كلامهم ولم يسمع من الفصحاء تقديمها والوجه الآخر وهو لصاحب الكتاب
ان هذا الحال الذي هو زيد كما امتنع تقديمه على الجار امتنع تقدم ما هو فرع عليه
وفيه لو رد ذلك الطريق لاولى ومما اسلفناك علم انه انما يلي الاصل لان تقديمه
وان كان جائزا عند البعض فهو خلاف استعمال الفصحاء اولا التاخير مع [illegible]
بالاصل لقربه الاصل في الحال التاخير لانها تابعة لذي الحال وفي بعض الشروح
المراد بالمجرور في قوله ولا على المجرور المجرور بحرف الجر لان المجرور بالاضافة
لا يجوز تقديم الحال فيه عليه بالاتفاق مثل قولك زيد ضارب هند قائمة
وكل ما دل على هيئة صح ان يقع حالا لمقاربته معنى الحالية فلا حاجة الى شرط
الاشتقاق كما شرطه كثير من النحويين مثل هذا بسرا اطيب منه رطبا فرطبا
وبسرا حالان لكونهما دالين على الهيئة وليسا مشتقين ثم العامل في رطبا
اطيب بالاتفاق وقد اختلفوا في بسرا ان العامل فيه فذهب قوم الى ان عامله
اسم الاشارة منهم ابو علي الفارسي وليس لهم حجة في ذلك سوى ما استبعد من
ان يكون افعل التفضيل عاملا فيما قبله مع ضعفه في العمل وذهب قوم الى ان

العامل

العامل فيه اطيب لانهم اتفقوا على جواز تمر نخلتي بسرا اطيب منه رطبا
والعامل في بسرا اطيب بالاتفاق فهو متعين لذلك فكما عمل اطيب في الحال
المتقدمة ههنا عمل فيها ههنا اذ هما نظيران واما استبعادهم عمل افعل
في المتقدم فالجواب عنه انه لا بعد فيه لجواز ان يكون للحال اختصاص بعمل
العامل الضعيف فيها متاخرا عنها كالظروف في توسعاتها على ان اعمال
اسم الاشارة في بسرا غير مستقيم بوجوه ذكرها المصنف في شرحه وانا اوردت
اقواها مشروحا وهو انه لو كان اسم الاشارة عاملا في بسرا لزم ان لا يكون
التمر المشار اليه محكوما عليه بكونه في حال البسرية اطيب منه في حال التمرية
الا في حال البسرية وهو ليس كذلك بيانه ان الحال مقيدة للحكم الحاصل من
الجملة التي هي ذيلها كما في قولك جاني زيد راكبا فان مجيء زيد مقيد فيه
بحال الركوب فلو كان العامل هنا اسم الاشارة لكان كون التمر المشار اليه
محكوما عليه بكونه في حال البسرية اطيب منه في حال الرطبية مختصا بحال
البسرية وليس كذلك فانك لو قلت عندما يكون رطبا او بلحا هذا بسرا
اطيب منه رطبا كان مستقيما فان قلت ما الاختصاص لهذا القياس بان
يكون العامل اسم الاشارة وهلا يلزم ذلك لو كان العامل اطيب قلت لو كان
العامل اطيب لم يلزم تقييد الحكم وهو كون المشار اليه محكوما عليه بكونه
اطيب بحال البسرية بل يلزم تقييد كونه اطيب بحال البسرية وانه صحيح

فاما تقييد الحكم على المشار اليه بكونه اطيب بحال البسرية ففائدة لا اختصاص
لهذا الحكم بتلك الحال فان قلت ما الفرق بين قولك هذا زيد قائما
وبين قولك هذا بسرا اطيب منه رطبا ولم جاز اعمال اسم الاشارة في
الاول دون الثاني قلت الفرق بين المثالين بيّن فانه يفهم من قولك
هذا زيد قائما انك اشرت الى زيد في حال القيام وبعد الاشارة اليه اما
وقعت تلك الحال فتقييدت في اما قولك هذا بسرا اطيب منه رطبا فيفهم منه
لو كان هذا عاملا انك اشرت الى التمر وقيدت كونه محكوما عليه بانه اطيب
بحال البسرية وليس كذلك فالحاصل ان الاشارة شيء لا يكون الا في وقت
معين فاتفق ان يكون في ذلك الوقت حال القيام وكونه محكوما عليه بانه اطيب
شيء حينئذ متخصصة بالحال يكون لغوا فافهم من حذاقة وفطانة قوله
وقد يكون جملة خبرية اقول وقد يكون الحال جملة خبرية لان الحال حكم على ذي
الحال من حيث المعنى والحكم على الشيء كما يكون بالمفرد يكون بالجملة ومن هذا
علم تقييد الجملة بالخبرية قوله فالاسمية بالواو الى آخره الجملة
التي تقع حالا اما ان يكون اسمية او فعلية والفعلية اما فعلها مضارع
مثبت او منفي واما ماض مثبت او منفي فهذه خمس جمل فالاولى وهي الجملة الاسمية
بالواو والضمير كقولك جاءني زيد وابوه قائم اما الواو فلتشعر بالحالية
في اول الامر وهذا امر وضعي واما الضمير فللربط وانما كان بالضمير وحده

كقولك كلمته فوه الى فيّ او بالواو وحدها كقولك جئتك والشمس طالعة
على ضعف لعدم العلم في اول الامر بكونها حالا وعدم ما يدل على ربط الجملة
بالجملة واعلم ان في هذا المقام بحثا عن ابراده وهو ما قال صاحب المفصل
في حواشيه ان مثل قولك اتيتك وزيد قائم ليست الحال هنا بيانا لهيئة الفاعل
ولا المفعول ولكنها بيان لازم الفاعل او المفعول وقد استمر في كلام العرب
العبارة عن الملزوم باللازم فاللازم هنا زمان الاتيان فكانه بيان زمانها
قوله والمضارع المثبت بالضمير وحده وانما جاء بالضمير وحده لانه مشابه
لاسم الفاعل لفظا ومعنى ولتستغني عن الواو كما استغنى هو عنها ولا بد من
الضمير في الفعل المضارع العائد الى ذي الحال كما يكون في اسم الفاعل ومثاله
جاء زيد يضحك قوله وما سواهما بالواو والضمير او باحدهما يعني فيما
سوى الجملة الاسمية والمضارع المثبت من الجمل اذا وقع حالا وهو المضارع
المنفي والماضي المثبت والمنفي فانت بالخيار اما ان تجيء بالواو والضمير او تجيء
باحدهما كقولك جاءني زيد وما يتكلم غلامه وقد تكلم غلامه وما تكلم
غلامه وجاءني زيد وما يتكلم عمرو وما تكلم عمرو وجاءني زيد ما يتكلم غلامه
قد تكلم غلامه ما تكلم غلامه وانما كنت بالخيار في هذه المواضع الثلاثة اما
في المنفيين فلان ما وقع حالا فيهما ذو جهتين جهة من غير اسم الفاعل وجهة
منه فمن حيث ان الحال في الحقيقة هو الانتفاء فان قولك جاءني زيد لا يتكلم

اسم ع

معناه غير متكلم كان له جهتين غير الفاعل من حيث ان المجيء للحالية
هو الفعل لا الشيء واما جهة لغرض كون النسبة منتفية كان له جهة من اسم
الفاعل من جهتهما معا لمجيء بهما اما الواو ومن جهة غير اسم الفاعل واما الضمير
من جهتين وجهة اسم الفاعل يجيء بالضمير دون الواو ومن جهة غيره يجيء بالواو
دون الضمير لان جهة غير اسم الفاعل انما يكون عند قطع النظر عن الفعل وعند
عدم الفعل يجوز ترك الضمير والى هذا اشارة في بعض شروح المفصل ولا يكون
ضعيفا لانه ليس باسم صرف واما الماضي فانه من حيث انه يخالف الحال
وبواسطة قد مذكورة او مقدرة يوافقها فمن حيث المخالفة وصلت بالواو
دليلا على الحالية ومن حيث الموافقة الحاصلة بقد لم تستغن عنهما ثم لا عليك
ان تكثرت عند الربط الحاصل بالواو والضمير فتطرحه وينبغي ان يعلم
ان ما وقع في الكافية وشرحها للمصنف في هذا المقام مخالف لما وقع في شرحه
للمفصل حيث اطلق التخيير هنا بين الواو والضمير وحصر التخيير في الواو ثمه
وكان الحق ما في شرح المفصل اذ هو موافق لاقوال المهرة في هذه الصنعة
قوله ولا بد في الماضي من قد ظاهرة او مضمرة مقدرة وانما اوجبوا
قد فيها لتقرب الماضي من الحال واعترض عليه بعض المحققين بان قد
تقرب الماضي الى زمان الحال ومما عرف الحال المصطلحة لا يلزم ان يكون
في زمان الحال قلت نعم لا يلزم ان يكون الحال في زمان الحال تعريفا الا ان استعمال

فيلزم

28

فيلزم ولهذا قالوا ومجيء جواب كيف ولا شك انه سوال عن الحال وتعريفه وان كان
لا يدل على لزوم زمانه الحال تنصيصا فلا ينافيه فيصح تحقيقا للاستعمال
مثال قد الظاهر جاءني زيد قد ركب ومثال المقدرة قوله تعالى او جاؤكم
حصرت صدورهم لان قد حصرت وانما قيد الماضي بالمثبت لانه لو كان منفيا
لم يحتج اليها لانه اذا نفي الفعل الماضي استمر ذلك الى الحال بحكم الاستصحاب
بخلاف الثبوت فانه تحتاج في استمراره الى فاعل مبق كذا في بعض الشروح
وفي بعض الشروح وجه قوي في ذلك وهو ان الماضي المنفي يكون للحال بغير قد
بسبب كلمة ما ولهذا قال سيبويه ما فعل نفي لقول القائل هو يفعل به اذا اريد
به الحال وقيل نفي قد فعل قوله ويجوز حذف العامل اي يجوز حذف عامل الحال
اذا دلت عليه قرينة كما جاز حذف عوامل سائر الاشياء قوله راشدا
مهديا اي سائر راشدا مهديا والقرينة هي هيئة اسباب السفر قوله
ويجب في المؤكدة اي يجب حذف العامل في الحال المؤكدة وهي الحال التي لا ينتقل عن
صاحبها ما دام موجودا غالبا مثل زيد ابوك عطوفا فان العطف ثابت للاب
في غالب الامر لا ينتقل عنه وانما وجب حذف العامل فيها لان الجملة لما كانت
متضمنة لهذا العامل ضرورة يستغنى بذلك عن اظهاره قوله احقه اي
اثبته من احق الامر اثبته والضمير عائد الى الاب في قوله احقه اشارة الى
ان التعريف الذي مر شامل للحال المنتقلة والمؤكدة معا فانه لما كان التقدير

احقه كان بيانا لهيئة المفعول في التقدير وان لنا بعض الفضلاء صدق ذلك
التعريف عليها وعرفها بتعريف آخر فقال بيان كيفية الخبر في اثباته فزيد
ابوك عطوفا الى قد كان عطوفا قوله وشرطها ان تكون مقررة
لمضمون جملة اسمية وانما اشترط ان تكون مقررة لتكون مؤكدة وانما
اشترط ان تكون الجملة اسمية لان الغرض من وضع تلك الحال ان تدل على ان
تدل على ان هذه الصفة من صاحبها لا ينتقل ولا يتحول فلو كانت مؤكدة
للجملة الفعلية لما افضت الى ذلك الغرض لان الفعل يدل على الحدوث والتجدد
فان قلت لو كان شرط هذه الحال ان تكون مقررة لمضمون جملة اسمية
فما تصنع بما ذكره صاحب الكشاف في قوله تعالى شهد الله انه لا اله الا هو
والملائكة واولوا العلم قائما بالقسط من ان قائما حال مؤكدة من شهد الله
قلت كان هذا حكم على الاغلب وقد تجوز الحال المؤكدة عن الجملة الفعلية اذا
كانت في معنى الاسمية من حيث الثبات والدوام الا انه لا يحذف في الجملة الفعلية
عاملها قال رحمه الله التمييز الى قوله المستثنى قلت قوله ما يرفع
الابهام جنس يدخل تحته التمييز وغيره كعطف البيان والحال والصفة وغيرها
فبقوله المستقر الذي بالوضع خرج عطف البيان لانه ما يرفع ابهاما وضعيا
فان قولك ابو حفص مثلا ما وضعه الواضع مبهما ليرفع عمر والابهام الوضعي
بل وضعه لانسان معين ثم وضع لآخر معين كذلك فالابهام فيه

انما

انما يكون بالنسبة الى السامع لا الواضع وخرج بعض الصفات التي ترفع الابهام
عن ذات كقولك عين مبصرة فان قولك مبصرة رفع الابهام عن ذات وليس
بتمييز لان الابهام في العين غير مستقر اذ لفظ العين لما وضع دال على
كل واحد من مدلولاته على التعيين فان رفع ابهام من جهة خفاء القراين على
السامع بخلاف نحو عشرون فانه في اصل وضعه لذات مبهمة وبقوله عن ذات
خرج بقية الصفات فانها انما ترفع الابهام عن عوارض الذات فانك اذا قلت زيد
العاقل ما رفعت الابهام عن زيد اذ لا ابهام فيه وانما الابهام في انه على اي
صفة من الصفات فرفعت ذلك الابهام وخرج الحال ايضا لانها دافعة للابهام
عن هيئة الذات لا عن الذات فخرج ايضا مثل رجع القهقرى فانه انما يرفع
الابهام عن هيئة الرجوع لا عن ذات الرجوع وفي بعض الشروح ولا ينتقض بصفات
الاسماء المبهمة نحو مررت بهذا الرجل لوجوب كونها معرفة ووجوب كون التمييز
نكرة قلت معنى هذا يجب ان يزاد في الحد شيء قوله مذكور او مقدر يشمل
قسمي التمييز كما سياتي فالقول عن مفرد لان التمييز الذي يرفع الابهام عن ذات
مذكورة هو التمييز عن المفرد والمراد بالمفرد هنا ما يقابل النسبة التي في الجملة
وما شابهها كما سيجيء قوله مقدار اراد بالمقدار ما يعرف منه قدر الشيء
وانما قال غالبا لانه يجيء عن غير مقدار قليلا كقولك خاتم حديدا كما سيجيء
قوله اما في عدد اي وذلك المقدار اما في عدد نحو عشرون درهما قوله وسياتي

اي وسائر مميز العدد في باب العدد **قوله** واما في غيره لان في غير العدد وذلك
اما كيل نحو قفيز ان برا او وزن نحو منوان سمنا او مقياس نحو على التمرة
مثلها زبدا او مساحة نحو ما في السماء قدر راحة سحابا وهي من قولهم مسح
الارض اذا ذرعه والمصنف ما اورد مثال الكيل والمساحة وكرر مثال الوزن
هذا الرطل نصف من لكنه اصطلاح لان غرضه ايراد الامثلة التي تمامها بالتنوين
والنون والاضافة **قوله** فيفرد ان كان جنسا والمراد بالجنس ما يطلق على
حقيقة عامة من غير قيد نحو الزيت والماء والخل وغير ذلك تقول عندي رطل او
رطلان او ارطال زيتا وانما يفرد لانه لما لم يقصد فيه الانواع والافراد كان
الغرض بيان الحقيقة خاصة وهو يحصل بالجنس فلا حاجة الى التثنية والجمع
قوله الا ان يقصد الانواع يعني اذا قصد انواع الجنس يصح ان يثنى ويجمع
الجنس المميز اذ يحصل فائدة الجمع حينئذ كقولك عندي رطلان زيتين وارطال
زيوتا **قوله** ويجمع في غيره ذكر الجمع دون التثنية اذ يفهم حكمها منه لعدم القائل
بالفصل او اراد الجمع اللغوي فيشمل المثنى والجمع الاصطلاحي اذ معنى الجمع لغة
يشملهما ومعناه انه يثنى ويجمع المميز اذا كان غير جنس ان اريد استعمال
التثنية والجمع كقولك عندي عدل اثوابا وبيت كتبا فان قلت ما السر في ان
زيتا جنس حتى لا يثنى ولا يجمع الا عند ارادة الانواع وثوب ليس بجنس حتى يثنى
ويجمع مطلقا مع ان اسم الجنس يعرفه يشملهما قلت كان هذا امر

يرجع

يرجع الى المراد بيانه ان الجنس ما يطلق على كثير من غير قيد فاذا قيد بشيء
غير معين فهو نوع واذا قيد بشيء معين فهو فرد فالمتكلم اذا اراد التمييز
بجنس الثوب قال ثوبا واذا اراد التمييز بانواعه قال اثوابا واذا اراد التمييز
بافراده قال اثوابا كذلك قال المصنف رحمه الله لما اراد ان يبين تلك المعاني الثلاثة
فقال يفرد ان كان جنسا ليكون بيانا لارادة الجنس ثم قال الا ان يقصد الانواع
ليكون بيانا لارادة الانواع ثم قال ويجمع في غيره ليكون بيانا لارادة الافراد
ثم تخصيص مثال الجنس والنوع بالزيت والزيتون ومثال الفرد بالاثواب والكتب
والاتيان في الشروح لان بعض الاشياء بحيث لا يتميز افرادها في الخارج الا
باختلاف المحال ويتميز انواعها مع قطع النظر عن اختلاف المحال كالزيت
والخل وبعضها بحيث يتميز افرادها من جميع الوجوه كالثوب والكتاب فلا يمكن
تمثيل الجنس والانواع بالقسم الاول وتمثيل الافراد بالقسم الثاني اظهر **قوله**
ثم ان كان بتنوين او نون التثنية جازت الاضافة يعني ان كان تمام الاسم المفرد
الذي يميز بالتنوين او بنون التثنية جازت اضافة ذلك الاسم الى التمييز وجاز تركه
ايضا فتنصب لانه تقول رطل زيت ومنوا سمن لان الغرض رفع الابهام وهو كما يحصل
بالنصب يحصل بالاضافة فان قلت هلا قيل ونون الجمع ايضا قلت لان هذا الجمع
لمن يعلم من صفاته واعلامه فيكون عين المقدار فلا يصح اصلا تمييز المفرد
ذلك واما ما جاء من قولهم حسنون وجوها فقد قال المصنف في شرح المفصل

ذلك الزيدون حسنون وجوها

ان هذا ليس من تمييز المفرد في شيء ولهذا ذكر من تمييز ما يضاهي الجمل لان الحسن
منسوب الى الضمير العائد الى المبتدأ فهو في الصورة كالمفرد وفي المعنى كالجملة
قوله والا فلا اي ان لم يكن تمام ذلك الاسم بالتنوين ونون التثنية بل يكون بشيء
آخر لم يجز الاضافة الى ذلك الشيء اما شبه نون الجمع نحو عشرون درهما فلتعذر
الاضافة فيه لانه لو اضيف مع حذف النون لم يستقم لان هذه النون من نفس الكلمة
ولو اضيف مع النون لم يجز لان هذه شبيهة بنون الجمع وهي تسقط عند الاضافة
واما الاضافة نحو مثلها زبدا فلا يصح الاضافة فيه ايضا وبيانه ما قال
المصنف في شرح المفصل وهو انه لو اضيف لم يخل اما ان يضاف المضاف او المضاف
اليه او كلاهما لا يمكن اضافة المضاف من جهة اللفظ ومن جهة المعنى اما من
جهة اللفظ فلانه مضاف واما من جهة المعنى فلان الغرض نسبة المثلية الى التمرة
لا الى الزبد فلو اضيف الى الزبد فسد المعنى ولا يمكن اضافة المضاف اليه لفساد
المعنى الا ترى انك اذا قلت عندي مثل تمرة زبدا فاضفت تمرة الى زبد لم يكن له معنى
اذ ليس الغرض تبيين التمرة بالزبد وانما الغرض تبيين مثل التمرة بالزبد
فكانت الاضافة تؤدي الى خلط ليس بمقصود في المعنى ولا يستقيم اضافتهما
جميعا لما تقدم من امتناع اضافة كل واحد منهما واذا امتنع اضافة كل
واحد منهما بما ذكر كان امتناع اضافتهما جميعا اجدر قوله عن غير مقدار
عطف على قوله عن مفرد والتقدير عن مفرد غير مقدار وفسر في بعض

الشروح

الشروح بانه كل نوع اضيف الى جنسه قوله والخفض اكثر يعني الخفض في هذا
القسم اكثر من النصب لان رفع الابهام يحصل بالاضافة مع انها اصل لما عرفت
ان الاقسام التي وضع الاعراب لاجلها هي الفاعلية والمفعولية والاضافة
قوله والثاني عن نسبة اراد بالثاني ما يرفع الابهام عن ذات مقدرة ذكر
المصنف في شرح الكافية ما يشعر بان الذات المقدرة هي النسبة التي في الجملة
او فيما يضاهي الجملة حيث قال والتمييز في هذا القسم عن نسبة يقصد بها الى امر
يتعلق بالمذكور ثم تمييز بعد ذلك فلولا ذلك لم يكن ثمة ما يحتاج الى التمييز لان
طاب زيد لا ابهام في واحد منهما وانما الابهام نشأ من نسبة الطيب الى امر يتعلق
بزيد وذكر في شرح المفصل ما يشعر بان الذات المقدرة هي ما يتعلق بالاسم
المذكور حيث قال وقد يكون عن ذات هي ايضا مبهمة نحو حسن زيد ابا لان
الحسن وان كان مضافا الى زيد فهو في الحقيقة مضاف الى مقدر متعلق
بزيد وذلك مبهم لاحتماله متعلقات كلها فميز تلك الذات بقوله ابا وكان
الوجه ما في شرح المفصل لفظا ومعنى فلان اطلاق لفظ الذات على ما يتعلق
بالاسم المذكور من نحو الدار والعلم والاب وغيرها اولى من اطلاقه على النسبة
واما معنى فلانه لا ابهام على الحقيقة في النسبة فان النسبة وهي تعلق الطيب مثلا
الى شيء معلومة وانما الابهام في ان الشيء الذي ينسب اليه حقيقة ما هو فان
الطيب وان نسب ظاهرا الى زيد الا انه منسوب في الحقيقة الى شيء آخر [illegible]

الطيب

دارا او علماً او اباً او غيرها لما ذكر في المفصل ان هذه المميزات عن آخرها اسماء
منزالة عن اصلها فان قلت فعلى هذا ما تصنع بقوله عن نسبة قلت قوله
عن نسبة غير متعلق بقوله الثاني بل متعلقه محذوف مع متعلق قوله انما
تقديره للثاني عن ذات مقدرة ناشية عن نسبة لكن الثاني تمييز عن ذات مقدرة
وتلك الذات انما نشأت في علم السامع عن نسبة في جملة وان كانت النسبة انما
نشأت من الذات في الحقيقة لانها لو لم يكن هذه النسبة لم يفهم مقدر ما يوليه
ما قال المصنف في شرح المفصل والذات المقدرة انما يكون باعتبار النسبة
طاب زيد مثال للجملة قوله وزيد طيب مثال ما يضاهي الجملة فان الكلام
وهو مع ضميره ليس بجملة كما اخبرت في باب الخبر لكن مشابه لها لانه منسوب
الى هذا الضمير كما ان الفعل منسوب الى فاعله قوله ابا وابوة الى آخره
ينصرف الى طاب زيد وزيد طيب ~~كما ان الفعل منسوب الى فاعله~~ قوله ولله
دره فارساً مثال للاضافة فان الكلام في دره والدر في اللغة اللبن وفيه
خير العرب اي به معاشهم فلما كان ذلك معظماً عندهم مرغوباً فيه يستعملونه
في موضع الخير اي لله ما خرج منك من خير وهذا القول انما يستعمل في التعجب
ثم اعلم ان المصنف جعل لله دره فارساً من باب تمييز النسبة وصاحب
المفصل جعله من باب تمييز المفرد وزيّف المصنف قوله في شرح المفصل حيث
قال انه لله دره فارساً ليس من المفردات فايرادها في المفرد غير مستقيم

باب

جهة ان المعنى لله دره فروسيته فهو مثل يعجبني حسن زيد اباً وا[illegible] حسن ابيه
ان كان كذلك فهو من باب تمييز [illegible] بين النسبة الاضافية
قوله [illegible] اسماً يصح جعله لما [illegible] له يكون له وله [illegible]
اي اذا كان التمييز اسماً يصح ان يكون [illegible] المذكورة اي يصح ان يطلق عليه
[illegible] هو الذات المذكورة [illegible] طاب زيد [illegible] جاز ان يكون [illegible] هو الذات
[illegible] جاز ان يكون متعلق تلك الذات [illegible] طاب زيد اباً ما جاز
ان يكون زيداً [illegible] وجاز [illegible] ويظهر التغاير بين
المعنيين اذا [illegible] الاب مثلاً اذا كان لم يكون المعنى
زيد پدر دست و اذا كان لمتعلقه يكون المعنى زيد را پدر دست في اطلاق وقوله ما
انتصب عنه على الاسم المذكور في المثال نظر فان التمييز غير منتصب عنه بحال
قوله والا فهو لمتعلقه اي وان لم يصح ان يكون التمييز هو الذات المذكورة
تعين ان يكون متعلق تلك الذات كقولك طاب زيد علماً فان العلم لا يكون
زيداً كان متعلق زيد وفي بعض الشروح نقلت الرواية هكذا ثم ان كان
اسماً يصح جعله لما انتصب عنه ولمتعلقه جاز ان يكون له ولمتعلقه واورد
سوالان احدهما انه يلزم ان يكون الشرط والجزاء واحد [illegible] هو غير مفيد وثانيهما
انه لا يلزم من انتفاء صحة المجموع المذكور ان يكون لمتعلق ما نصب عنه لجواز
ان يكون لما انتصب [illegible] لنا طاب زيد نفساً والنفس [illegible] لا يرد ان على هذا
الذي

فان على ما نقلته وهو المشهور لا يرد عليه شيء منهما اما الاول فلان الجزاء
فيه مجموع الشرط وجزؤه على انه يمكن تصحيحه على هذا النقل ايضا بان يكون
المراد بقوله يصح جعله لما انتصب عنه لمتعلقه ان يحمل على هذا الاسم وعلى
متعلقه بهو هو ويكون المراد بقوله جاز ان لمتعلقه ان يكون التمييز له وللمتعلق
بثبت المغايرة بينهما من حيث المفهوم واما الثاني فلان المجموع المذكور
انما يكون على نقله حتى يرد على تقدير انتفائه ما ذكر الا انه يرد على ما نقله
زيد نفسا فانه مما يصح ان يكون لما انتصب عنه ولا يصح ان [illegible]
لمتعلقه **قوله** فتطابق فيهما ما قصدت لكى يطابق لفظ التمييز في الصورتين
اى فيما جعلت التمييز لما انتصب عنه وفيما جعلته لمتعلق ما انتصب عنه ما
قصدت منهما اى ان قصدت فردا افردت التمييز وان تثنية فثنيه
وان جمعا فجمعه يقول اذا كان التمييز لمتعلق ما انتصب عنه [illegible]
انتصب عنه طاب زيد ابا والزيدان ابوين والزيدون اباء وكذا تقول اذا كان
التمييز لمتعلق ما انتصب عنه طاب زيد ابا ان قصدت ابا واحدا وطاب
زيد ابوين ان قصدت ابا واما وطاب زيد اباء ان قصدت ابا واجدادا له
قوله الا ان يكون جنسا الاستثناء من قوله فتطابق يعني اذا كان التمييز
جنسا لم يطابق التمييز ما قصد كقولك طاب زيد ابوة وعلما الا انه تعذر
جمعه على ما تقدم **قوله** الا ان يقصد الانواع الاستثناء من قوله الا جنسا يعني

ويستعمل للوصفية وسبب حمل كل واحد منهما على صاحبه عدم [illegible] ما بعد كل
منهما مغايرا لما قبله **قوله** اذا كانت تابعة لجمع منكور غير
انما يستعمل الا بمعنى غير بطريق القوة اذا كانت لا بعد جمع يكون نكرة غير
محصورا لكى لا يكون من اسماء الاعداد مثل عشرون واطلاق الاسم [illegible]
لانه في حكم الجمع وانما يحمل الا في هذه الصورة على الغير لتعذر الاستثناء الحقيقي
تحقيقه فقوله تابعة احتراز عن قولك قام الا زيد على تقدير قام رجال الا
زيد فلا يجوز حذف الموصوف واقامة الصفة مقامه هنا كما في غير
نحو قام غير زيد لهذا الا غير اصيل في الوصفية فلا يجوز حذف موصوفها
لئلا يتضاعف عليها الضعف بخلاف غير فانها اصيل في الوصفية
وقوله لجمع احتراز عن مثل قولك قام رجل الا زيد لهذا [illegible] الاستثناء
ان يكون ما بعدها بعضا لما قبلها فينبغي ان يراعى في الو[illegible]
كذا في بعض الشروح **قلت** ما كان ينثلج صدري بهذا القول حتى
حمله الكافية الحال عثرت في التحرير على هذا القول بعينه مع زيادة ايضاح
وهي ما قال ان كلمة الا [illegible] الاستثناء افادا نقل الى غير [illegible]
يكون صورة الاستثناء محفوظة **قوله** وكان هذان [illegible]
الموصولان فانهما وان كانا بمعنى الذى الا انه روعيت صورتهما الاسمية
بلام التعريف حتى جعلت صلتهما اسم فاعل او مفعول وكذا [illegible] اداة [illegible]

اى في الا اذا جاز [illegible] يرعى فيها صورة الاستثناء

لئلا يزول عن كونهما [illegible] الاسم

ان يقول لو كانت صورة الاستثناء محفوظة فيسلم بتعذر الاستثناء فكيف يحمل
الا على الغير ويمكن ان يجاب عنه بان محفوظ صورة الاستثناء لا ينافي تعذره كما
في جاءني رجال الا زيد كما سيجيء تعريفه وقوله منكورا احترازا عن قولك جاءني الرجال
الا زيدا الا انه لم يتعذر الاستثناء فيه لان لفظ الرجال المحلى باللام لما شمل
زيدا لكونه مستغرقا لكل الافراد صح اخراجه منه بالاستثناء وقوله غير
محصور احترازا عن قولك لفلان علي عشرة الا واحدا فانه لا يتعذر الاستثناء
فيه لان الواحد من افراد عشرة فيصح استثناؤه منه وفي بعض الشروح
ولقائل ان يقول لا حاجة الى قيد المحصور لانه لا يطلق الجمع على الاعداد كما
نص المصنف في باب العدد قلت قوله لا يطلق الجمع على الاعداد مسلم
ان اراد الجمع الاصطلاحي واما ان اراد الجمع على انه يشمل الافراد سواء كان
اصطلاحيا او غيره فغير مسلم وفي بعض الشروح جعل قوله غير محصور
احترازا عن جمع القلة وليس بصواب هذا وارد من المثال المتن جمع قلة
اذ الالهة افعلة وهي من اوزان جمع القلة قوله لتعذر الاستثناء يعني بتعذر
الاستثناء اذا كان الا بعد جمع منكور غير محصور كقولك جاءني رجال الا زيد
لان شرط الاستثناء ان يدخل المستثنى لو سكت عنه في المستثنى منه وههنا لو سكت
عن زيد لم يلزم دخوله في رجال اذ هي ليست بعامة والا لما صح اخراجه
الجمع المعرف بالالف واللام وقد صح ان يقال جاءني رجال من الرجال وكذا الكلام

الكلام في قوله تعالى لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا يعني لما لم يلزم دخول الله تعالى
في آلهة منكرة يتعذر استثناؤه منها فحملت الا على الغير وان كانت صورة
الاستثناء هنا محفوظة عامة يعني لو اريد دخول المستثنى في المستثنى منه للخطأ
بخلاف قام رجال الا زيد وفي بعض شروح المفصل ان الاية لو حملت على الاستثناء
يلزم فساد معنى الاية الا يرى انك لو قلت لو كان فيهما آلهة مستثنى منها الله
لفسدتا لكان فاسدا لانه يوهم انه لو كان فيهما آلهة غير مستثنى منها الله لما
فسدتا وان لم يلزم ذلك لو حملت الا على الغير لانه لا يوهم انه لو كان فيهما آلهة
لا يكون غير الله لما فسدتا لان ذكر آلهة موضعا انما يكون غير الله قوله ضعيف
في غيره اي ضعيف حمل الا على الصفة في غير جمع منكور غير محصور يعني اذا انتفى
احد القيود المذكورة لا يجوز حمل الا على الصفة لان الا على الصفة ضعيف لانه لا يتعذر الاستثناء
حينئذ وهو الاصل فضعف في غيره قال المصنف وقد زعم قوم انها يصح حملها
على الصفة ومتمسكهم قوله وكل اخ مفارقه اخوه لعمر ابيك الا الفرقدان
وهذا شاذ عند الاولين ولا يستدل لان هذا البيت ظاهر ان الا لو كان حاصل
الاستثناء فيه لقيل الفرقدين بالنصب لمجيئه بعد كلام تام موجب على هذا التقدير
قوله واعراب سوى وسواء النصب على الظرف في الاصح قال المصنف هذا مذهب
سيبويه اذ لم يسمع منهم الا منصوبا ولذلك التزم فيه النصب ويقع ظرفا من
حيث المعنى لانك اذا قلت سوى زيد فكانك قلت مكان زيد وقد اجاز قوم اجراءه

مجرى غيره لذلك قال المصنف في الاحتجاج على تمسكهم قوله ولم يبق سوى العدوان
دناهم كما دانوا فسوى فاعل لم يبق كأنه قال غير العدوان وقوله تجانف
من اهل اليمامة نافع وما قصدت من اهلها لسوائكا اي لغيرك وقال الاول
تقديره لم يبق شيء سوى العدوان فلم يبق حجة وعلى الثاني قال المصنف هو عند
الاول لعن شاء فلك رحمه الله خبر كان الى قوله خبر ان قلت قوله المسند يشمل
خبر المبتدا وخبر ان واخواتها وخبرها ولا فبقوله بعد دخول كان واخواتها
خرج الجميع ولعل الصواب ان يقال بعد دخول كان او احدى اخواتها قوله
وامره كامر خبر المبتدا اي وحكم خبر كان واخواتها حكم خبر المبتدا في جواز كونه
مفردا او جملة اما فعلية او اسمية وجواز تقديمه على الاسم ووجوب العائد عن
الجملة الى الاسم تقول كان زيد قائما او كان زيد ابوه قائم وكان زيد يقول كذا
وكان قائما زيد وفي بعض الشروح هذا على اطلاقه ليس بجيد لانه يجوز ان يكون خبر
المبتدا فعلا ماضيا نحو زيد قام بخلاف خبر كان فانه لا يجوز ان يكون ماضيا
لدلالة كان على المضي اللهم الا الذي يكون الماضي مع قد فانه يجوز كقولك كان
زيد قد قام لتقريب قد اياه من الحال او وقع الفعل الماضي شرطا كقوله تعالى
ان كان قميصه قد من دبر قوله ويتقدم معرفة هذا بمنزلة الاستثناء عن الحكم
المذكور كأنه قال وامره كامر خبر المبتدا الا في جواز تقديم الخبر على الاسم اذا كان
معرفة فانه يجوز هنا لعدم اللبس لتغاير اعرابي الاسم والخبر وهذا التعليل

انما

انما يكون متحققا اذا كان اعرابهما لفظيا فاما اذا كان اعرابهما تقديريا فلا
كقولك كان الحبلى السكرى وفي بعض الشروح لو قال ويتقدم معرفة او متساويين
لكان اولى ليتناول مثل قولك كان افضل منك افضل مني فانه يجوز تقديم الخبر
هنا على الاسم لحصول التمييز بالاعراب قوله وقد يحذف عاملها في مثل الناس
مجزيون باعمالهم اي يحذف عامل خبر كان يعني يحذف كان في كل موضع جاء
بعد حرف الشرط منصوب ومرفوع معا لدلالة حرف الشرط عليه ولعله لو قيل
ويحذف كان في مثل كذا لكان اخصر واظهر قوله ويجوز في مثلها اي في مثل هذه
المسئلة اربعة اوجه اعلم ان هذه المسئلة اوردها سيبويه في كتابه وجوز في
اعرابها اربعة اوجه الاول نصب الاول ورفع الثاني اما نصب الاول فبتقدير
كان لانه فعل كثير الدور في الكلام او لانه لما وجب تقدير الفعل ولا دليل
على الفعل الخاص فقدر ما هو اعم الافعال وهو كان لاندراج جميع الافعال
تحت الكون فان قلت هلا اضمرت كان التامة حتى يرتفع الاسم قلت لان
الناقصة ادور في الكلام من التامة فكان الحمل على الاكثر اولى واما رفع
الثاني فباضمار المبتدا لا باضمار الفعل لان الجزاء متى كان فعلا لم يحتج الى الفاء
فكان الابتداء لازما وقوعها بعد الفاء والتقدير ان كان عملهم خيرا فجزاؤهم
خير والوجه الثاني رفع الاول ونصب الثاني بتقدير ان كان في عملهم خير فكان
جزاؤهم خيرا او فيجزون خيرا لدلالة مجزيون عليه والوجه الثالث نصبهما معا

سعد بن ان كان علمهم خيرا فكان نجزا وهم خيرا والوجه الرابع رفعهما بتقدير ان كان
في علمهم خير فجزاؤهم خير واعلم ان الاول من الوجوه هو افصحها لان ما اضمر
في الشرط قليل وفي الجزاء اضمار المبتدا وهو كثير والثاني اضعفها لان في الشرط
كثرة الاضمار وفي الجزاء اضمار الفعل بعد الفاء وهو ضعيف كما مر والآخران
متوسطان لاجتماع جهتي القوة والضعف في كل منهما اما في الاول منهما فلان في
الشرط قلة الاضمار وهي دليل القوة وفي الجزاء اضمار الفعل بعد الفاء وهو دليل
الضعف واما في الثاني منهما فلان في الشرط كثرة الاضمار وهي دليل الضعف وفي الجزاء
تقديره بعد الفاء وهو دليل القوة قوله ويجب الحذف في مثل اما انت منطلقا
انطلقت قال الوالد اصل هذا الكلام لان كنت منطلقا انطلقت اي لاجل ان
كنت ولان هذه هي المصدرية حذفت اللام منها لان حروف الجر تحذف عند ان
وان كثيرا اطرادا ثم حذفت كان اختصارا وجعل الضمير المنفصل بدلا من
الضمير المتصل لحذف ما كان يتصل به فصار ان انت ثم زيدت ما عوضا
عن كان فصار ان ما وخص ما بالزيادة هنا لانها تجيء زائدة كما في قوله تعالى فبما
رحمة من الله مع ما لها من المشابهة باخت كان وهي ليس واما الوري كان ذلك
في مجيئها زيادة ومشابهة لها الا انها اقل مشابهة بليس ولذا قيل عمل ليس
في الاشياء كما مر ثم ادغمت نون ان في ميم لقرب مخرجيهما فصار الكلام اما
انت منطلقا فيكون وجوب حذف كان لوجود قرينتها وهي ان المصدرية لانها

تدعى

تستدعي الفعل لاستدعاء ان الشرطية اياه ولا دليل على الخاص فيجب تقدير
العام الناصب لوجود النصب في منطلقا وهو كان كما مر وقيام عوضها مقامها
وهو ما كما عرفت واعلم انه ذكر منصوب كان في المشابهات بالمفعول ولم يذكر
مرفوعها في المشابهات بالفاعل وكانه داخل في حد الفاعل عنده حيث لم يستأنف
له ذكرا كسائر الملحقات قال رحمه الله اسم ان واخواتها الى آخره قلت قوله
المسند اليه يشمل المبتدا واسم كان واخواتها واسم ما ولا وغيرها فبقوله
بعد دخول ان واخواتها خرج الجميع قال رحمه الله المنصوب بلا التي لنفي الجنس
الى قوله المجرورات قلت انما ترجم هذا الباب بقوله المنصوب بلا ولم يقل
اسم لا ليخرج ما هو مبني من اسمها قوله المسند اليه يشمل المبتدا والاسم
كان واخواتها ولا سيما ولا المشبهتين بليس فلما قال بعد دخولها خرج
عنه الجميع قوله يليها نكرة مضافا او مشبها به يليها بلفظ التذكير هنا على
الضمير العائد الى المسند اليه والضمير المؤنث فيه عائد الى كلمة لا ونكرة
منصوب على الحال عن هذا الضمير العائد الى المسند اليه وكذلك قوله مضافا او
مشبها به فيكون حالا بعد حال قال المصنف لما كانت ترجمة هذا الفصل
بقولهم المنصوب وجب ان يحد بما يكون منصوبا فلذلك ذكرت هذه الشرائط
فلو ترجم باسم لا لاستغنى بان يقال هو المسند اليه بعد دخولها فقوله يليها
احترز عما يكون مفصولا بينه وبين لا وقوله نكرة احترز عن المعرفة

وقوله مضافا او مشبها به احتراز عن المفرد فان الصور الثلاثة لا يكون منصوبا
كما سيجيء والمراد بالمشبه بالمضاف ما مر في المنادى وما في بعض الشروح من
انه اراد بالمشبه بالمضاف ما يكون داخلا على اسم عامل فيما بعدها منقوض
بقولهم لا خيرا من زيد قوله فان كان مفردا فهو مبني على ما ينصب به
قلت هذا الكلام لا يمكن حمله على الظاهر فان ظاهره يؤدي الى ان يكون معادا
للضمير الذي في كان هو المنصوب بلا وهذا يذهب بفائدة الترجمة بذلك فلا بد من تقدير
يصح الكلام ووجهه ان يجعل اسم كان الاسم الذي بعدها اي ان كان الاسم
الذي بعد لا لنفي الجنس مفردا اي لا يكون مضافا ولا مشبها به فهو مبني
على ما ينصب به اي ان كان نصبه بالحركة بني عليها كقولك لا غلام في الدار
وان كان بالحرف بني عليه كقولك لا غلامين لك وقوله على ما ينصب به لو اجري
على ظاهره يذهب بفائدة الترجمة ايضا فلا بد من ان يكون التقدير فهو
مبني على ما ينصب به لو نصب وانما بني المفرد مع لا لتضمنه الحرف اذ تقدير
لا رجل لا من رجل ليفيد استغراق الجنس وما قيل في بعض الشروح انه
جواب لهل من رجل فليس بجواب لهذا جوابه لا او نعم نص عليه في شرح المفصل
للمصنف وسيأتي تحقيقه وانما لم يبن المضاف ولا المشبه به لان الاضافة مانعة
لخصوصيتها بالاسماء عن البناء اذ الاصل في الاسماء الاعراب ولان المضاف اليه
نازل منزلة التنوين ولذلك يتعاقبان والبناء مع التنوين الذي هو للتمكن

مستحيل

مستحيل فكذا مع القائم مقامه وبني المفرد على الحركة او على الحرف اي انما بعروض
البناء كما مر في المنادى وفي بعض الشروح وبني على الفتح لخفته وليس يحسن لان
هذا انما يستقيم في لا غلام لك ونحو لا غلامين لك اما هذا الفتح لا يطلق على هذا
الباب اولا تحقق النصب من نقل الكسر لا يتميز فيه لانه في كلتا الحالتين بالياء
فلعل الوجه ان يقال انما بني على ما ينصب به لانه اخف من باقي الوجهين في مثل لا غلام
لك ولما بني المفرد على ما ينصب به لذلك المعنى بني المثنى والجمع على ما ينصبان
به كذلك الحاقا للفرع بالاصل قال المصنف هذا اولى من قولهم مبني على الفتح فانا
نقول لا غلامين لك وليس مبنيا على الفتح وكذلك لا مسلمين لك واذا قلنا مبني
على ما ينصب به شمل ذلك كله قوله وان كان معرفة او مفصولا بينه وبين لا وجب
الرفع والتكرير اي وان كان الاسم الذي دخل عليه لا معرفة او وقع فصل بينه (جواب شرط)
وبين لا وجب رفع المنفي والتكرير اي تكرار بعد لا والمنفي بلا منفي اخر تقول
لا زيد في الدار ولا عمرو ولا فيها رجل ولا امرأة اما وجوب الرفع في المعرفة فلان
لا قد دخلت في غير موضعها فيضعف عملها فيرتفع الاسم بالابتداء واما وجوب
التكرير فيها فلانه مبني على سؤال سائل أزيد في الدار ام عمرو فوجب التكرير في الجواب (سائل صح)
ليكون مطابقا للسؤال وانما قدر السؤال مكررا لانه لو كان مقتصرا على ازيد في
الدار لاستغنى المجيب بلا او نعم عن ذكرنا ثانيا فلما لم يكتف بلا واقدم على قوله لا
زيد فيها علم ان السؤال مكرر وعدم الاستغناء بلا انما يكون في المكرر فانك
اذا قلت

لا فجواب قوله لا رجل في الدار ام امراة ولم يكن فيها احدهما لم يستقم جوابك نفيا
بكليهما نفيا والى هذا اشاره في شرح المفصل للمصنف اما وجوب الرفع في الفصول
فيه وبين لا فلضعف عملها بالفصل واما وجوب التكرير فلانه جنب ايضا الفصل
عن سؤال سائل قال أفي الدار رجل ام امراة بدليل عدم اكتفا المجيب بقوله لا او
نعم واقدامه على قوله لا فيها رجل ولا امراة ومثل قضية ولا ابا حسن لها متاول وهذا
جواب سوال يرد على قوله فان كان معرفه وجب الرفع والتكرير او على قوله يليها
نكرة فان ابا حسن معرفه ولا رفع فيه ولا تكرير وهو منصوب بلا مع انه
معرفة وتوجيه الجواب انه متاول بقولهم هذه قضية اي حكم ولا قاضي مثل ابي
حسن لها بحذف المضاف واقيم المضاف اليه مقامه والمثل وان اضيف الى المعرفة
لا يكون معرفه لانه لا يتعرف بالاضافه كما يجي في بابه وله وجه آخر هو احرى
بالقبول واجرى في العقول وهو ان العلم متى اشتهر بمعنى من المعاني نزل منزلة
الجنس الدال على ذلك المعنى كما في قولهم لكل فرعون موسى ولذلك استعوا من
الاعلام فقالوا لمعدد اذا اشتبه في خشونة العيش هذا ... ولا ابا حسن ... هذا
التاويل لا حاكم فيصل والمراد بابا حسن علي بن ابي طالب كرم الله وجهه وكان
فيصلا في الخصومات قوله وفي لا حول ولا قوة الا بالله خمسة اوجه الى آخره
اي اذا عطف على المنفي بلا شيء وكررت لا وهو المراد بقوله في مثل لا حول ولا
قوة الا بالله يجوز في المعطوف والمعطوف عليه خمسة اوجه الاول فتحهما نحو لا

حول

حول ولا قوة ووجهه ان يكون كل واحد منهما مستقلا وعطف احدى الجملتين
على الاخرى وذلك واضح ولكن فيه اشكال الاستاد الرافع نعله وهو ان المعنى
راجع الى الجملتين او الاستثناء اذا تعقب الجملتين انما يكون للثانية واشير
ما يقال ان الحول والقوة لما كانا بمعنى كانه تكرار فصح رجوع الاستثناء اليهما
لتنزلهما منزلة شيء واحد كذا قال المصنف في شرح المفصل الثاني فتح الاول
ونصب الثاني كقوله حول ولا قوة اما فتح الاول فظاهر واما نصب الثاني فعلى
العطف على اللفظ كقوله لا اب وابنا ويكون لا الثانية مزيدة للتاكيد الثالث
فتحه ورفع الثاني نحو لا حول ولا قوة ووجهه ان يكون معطوفا على المحل
كقوله لا ام لي ان كان ذاك ولا اب الرابع رفعهما نحو لا حول ولا قوة ووجهه ما
تقدم من قصد مناسبة السوال وهو ان يقال أحول ام قوة وقال المصنف لا لانهما
لو فتحا على اصلهما لتوهم التركيب وليس في كلامهم مثل ذلك ثم كره هولا العدول
باحدهما لما فيه من التحكم قلت هذا منقوض بالوجه الاول الخامس رفع الاول
وفتح الثاني نحو لا حول ولا قوة ووجهه ان يجعل الاولى بمعنى ليس والثانية لنفي
الجنس وهذا القسم لان لا بمعنى ليس شاذ وهذا هو المراد بقوله على ضعف في الخامس
جعل صاحب المفصل الاقسام الجايزة ستة وصاحب الكافية خمسة ثم التحقيق
منها قلت لعل صاحب الكافية لما قال في شرحه للمفصل واما الوجه
السادس فلا حاصل لانه عكس الخامس وعكسه هو السادس بعينه وقد توهم بعضهم

ان في لكل وجه سواء باعتبار وجه الرفع فيكون رفع الثاني في الثالث على غير هذا
الرفع لانه ذكره في الخامس على ان لا بمعنى ليس او على مذهب ابي العباس ومذهبه
انه يجيز في السعة لا رجل في الدار بالرفع وهذا الاعتبار ليس بشيء اذ انه لم يقصد
الى عد الوجوه باعتبار توجيهها وانما قصد الى عدها باعتبار اختلاف
لفظها ولا يزيد ذلك على خمسة وعلى ما ذكره المعترض يجب ان يزيد على الستة
لان رفعهما جميعا يجوز لان يكون على المناسبة وعلى الكراهة وهم التركيب وعلى ان
لا بمعنى ليس وعلى مذهب ابي العباس وعلى ان الاولى بمعنى ليس والثانية على مذهب
ابي العباس وعلى العكس **قوله** فاذا دخلت الهمزة لم تغير العمل اي اذا دخلت
الهمزة على لا التي لنفي الجنس لم تغير عملها لان العامل لا يتغير عمله بدخول
كلمة الاستفهام عليه واما قوله الا رجلا جزاه الله خيرا فعلى اضمار فعل
كانه قال الا ترونني وزعم يونس انه نون مضطرا كذا في المفصل **قوله**
ومعناها الاستفهام اي معنى الهمزة الداخلة على لا الاستفهام كقولك الا رجل
في الدار والعرض كقولك الا نزول عندي والتمني كقولك الا ماء اشربه
قوله ونعت المبني الاول مفردا يليه مبني ومعرب رفعا ونصبا يعني
اذا وصف المبني بلا بصفة ولم يتخلل بينها وبين الموصوف صفة اخرى وهو
المراد بقوله الاول وتكون تلك الصفة مفردة ولم يفصل بينها وبين
الموصوف فاصل آخر وهو المراد بقوله يليه جاز في الصفة البناء والاعراب

اي لا وجد ظريف

جائز الاعراب الرفع والنصب اما البناء فلان الصفة والموصوف كلاهما
جميعا في حكم اسم واحد من حيث ان كل واحد من اللفظين عبارة عن ذات واحدة
فيحكم لهما بالبناء معا واما الاعراب فلان علة البناء لم تصادفهما وهي
تضمن من الاستغراقية فانها وان لحقت الموصوف فلم تلحق الصفة بدليل
انها ان اخرجناها عن التقدير وحصلناها في اللفظ لم تلحق الا بالاول ثم
ان هذا الاعراب اما ان يحمل على اللفظ فتنصب لان الفتح والنصب من واد
واحد وجاز ان يحمل على اللفظ وان الحركة بنائية لانها لما كانت عارضة
شابهت الحركة الاعرابية ونظيره باب توابع المنادى واما ان يحمل على
المحل فيرفع لان لا مع المنفي في محل الرفع فقوله نعت احترازه عن المعطوف
والمبني احترازه عن المعرب مثل لا غلام رجل ظريفا فيها ولا الاول احترازه
عن النعت الثاني وما بعده مثل لا رجل ظريف عاقلا ومفردا احترازه عن
نعت مضاف كقولك لا رجل حسن الوجه ويليه احترازه من ان يفصل بين
النعت والمنعوت فاصل كقوله لا رجل في الدار ظريف فانه في جميع هذه الصور
لا يكون الا الاعراب كما سيجيء **قلت** لعل قوله يليه اغنى عن قوله
الاول وقوله الاول بالرفع صفة للنعت ومفردا انه على الحال وفي بعض
الشروح عن الضمير المرفوع في يليه وفي بعض عن النعت في هذا ليس بشيء لان
هو نعت مبتدأ فلا يصلح لان يكون ذا حال اللهم الا ان يقال عن الضمير
العائد

عن مبني ومعرب الى نعت هذا التقدير يبني ويعرب نعت المبني اول مفردا
وقوله يليه صفة للمفرد ومتى اخل عن النعت وجه ترتيبه وتصحيحه
من ان الهاء في يليه عايد الى المبني ومبني ومعرب خبران عن نعت وفي نصب رفعا
ونصبا في بعض الشروح على المصدر ويكون التقدير رفع رفعا ونصب نصبا
وفي بعض على الحال عن معرب اي حال كونه مرفوعا ومنصوبا ووجه تحقيق
العامل على هذا الوجه خفي اللهم الا ان يقال عن الضمير الذي في معرب اي
يعرب النعت حال كونه مرفوعا ومنصوبا فيكونان مصدرين بمعنى المفعول قوله
والا فالاعراب اي فان لم يوجد الشروط التي ذكرت تعين الاعراب في النعت اما اذا
لم يكن المنفي مبنيا فلان النعت انما يصير مبنيا في هذا الباب باعتبار اتحاده
مع المتبوع المبني وقد فقد هنا ذلك واما اذا لم يكن اولا فلكونهم
يجعلوا ثلثة اشياء بمنزلة شيء واحد واما اذا كان مضافا فلان اسم
لا اذا كان مضافا فلا يكون له الا الاعراب فتابعه اذا كان مضافا اولى
بالاعراب واما اذا لم يليه فلان الفاصل يمنع عن جعل الموصوف والصفة
شيئا واحدا وفي بعض الشروح قوله والا فالاعراب ليستثنا عما ذكرنا وليس
كان قايله ظن ان الا هنا حرف استثناء وليس به لانه في الاصل ان لا كما
في قوله الا تنصروه فقد نصره الله قوله ومثل لا ابا له ولا غلامي له
جايز الى اخره يعني كان من حقهما ان يحذف الالف من لا ابا له ويثبت النون في

لا غلامي له لانهما اسمان للامفرد من حقهما ان يبنيا على ما ينصبان به كما مر
الا انه انما جاز اثبات الالف في المثال الاول وحذف النون في المثال الثاني تشبيها
لهما بالمضاف قال المصنف انما شبه بالمضاف لمشاركته للمضاف في اصل معناه
لان معنى قولك لا ابوك وابا لك فاشتركا في هذا المعنى وهو نسبة الاب الى المخاطب
بعد اللام مثلها في الاضافة وان اختلفا في ان الحذف يفيد قوة الخصوصية حتى
يصير معرفة واثبات اللام لا يصير معه كذلك قوله ومن ثم لم يجز لا ابا فيها
لان من اجل ان اثبات الالف وحذف النون في المثالين المذكورين انما كان لشبه
اسم لا بالمضاف لم يجز لا ابا فيها لانتفاء اشتراكه مع المضاف في اصل معناه
هذه الاضافة لا يكون هنا بهذا المعنى قوله وليس بمضاف لفساد المعنى خلافا
لسيبويه اي ليس مثل هاتين الصورتين اعني مثل لا ابا لك ولا غلامي لك
بمضاف لفساد المعنى وهو ما يلزم من دخول لا على المعرفة بدون الرفع والتكرير فانه
لو كان مضافا لكان معرفة ولا رفع فيه ولا تكرير ومما لا زمان ان كان
اسم لا معرفة كما مر قوله خلافا لسيبويه فذهب سيبويه الى انه مضاف واللام
لتاكيد النفي ولذلك كانت فيها احكام الاضافة قال المصنف وانما غره
في ذلك وجود احكام الاضافة وليس بمستقيم كما مر قوله وحذف
في مثل لا عليك لكن يحذف المنفي بل وجاز الحذف لما علم لانهم يظهرون
فيقولون لا باس عليك فعلم ان المضمر من جنس المظهر ولانه هو
المبتداء

بعينه طرأت عليه كلمة النفي فجاز حذفه قياساً على حذف المبتدأ الا انهم جوّزوا
حذف خبرها ايضاً فيقولون لا بأس قياساً على جواز حذف خبر المبتدأ والكلام
في المحمول هنا اي الكلام في المحمول ثمّه قوله خبر ما ولا المشبهتين بليس قد مر
وجه مشابهتهما بليس وقوله المسند شامل لخبر المبتدأ وخبر كان وخبر
ان وغيرها فلما قال بعد دخولهما اي دخول احدهما خرج الجميع قوله وهي
لغة اهل الحجاز اي لغة استعمالهما بمعنى ليس لغة اهل الحجاز فان بني تميم
يرفعون ما بعدهما على الابتداء والخبر ويقولون هما يدخلان الاسم والفعل
وكلما يدخل على القبيلين لا يعمل كذا في شرح المفصل للمصنف وهي اولى اذ
هي اللغة التي ورد عليها التنزيل قال الله تعالى ما هذا بشراً قوله واذا زيدت
ان مع ما الى آخره هذا بيان الاسباب التي تبطل عملهما ومعنى زيادة ان المكسورة
مع ما نحو ما ان زيد منطلق وقوله مع ما احتراز عن لا فانها لا يزاد معها
بالنقل وانتقاض النفي بالا سواء كان النفي بما او بلا نحو ما زيد الا منطلق
ولا رجل الا افضل منك وتقدم الخبر على الاسم نحو ما قائم زيد ولا افضل
منك رجل وانما تبطل عملهما في هذه المواضع اما في الاول فلان ما عامل
ضعيف عمل على خلاف القياس لشبهه بليس تقوي عملهما فصل بينها وبين
معمولها ضعف عن العمل واما في الثاني فلان النفي انتقض بالا وهو المعنى
الذي عملتا لاجله فلما بطل بطل العمل واما في الثالث فلما تقدم من كون

عملهما على خلاف القياس فلا يحسن ان يتصرف فيهما كتصرف الاصل بخلاف ليس فانها
اصيلة في العمل فلم يبطل عملها بتقديم الخبر قوله واذا عطف عليه بموجب فالرفع
اي اذا عطف على خبر ما ولا بحرف عطف موجب اي مثبت لما بعده وهو بل ولكن
مثل ما زيد قائماً بل قاعد ولا زيد قائماً لكن نائم بطل عملهما لبطلان معنى
النفي كما مر ولا يجوز في المعطوف الا الرفع حملاً على محل خبرهما ولا اذ هما
مرفوع المحل نظراً الى الاصل فاما اذا عطف بحرف غير موجب مثل ما زيد
قائماً ولا قاعداً فحكمه حكم سائر المعطوفات قال رحمه الله المجرورات الخ قوله
التوابع قوله المباحث اللفظية هنا ايضاً مثل ما مر في المرفوعات
قوله والمضاف اليه كل اسم نسب اليه شيء الى آخره وانما قال اسم لما ان المضاف اليه
لا يكون الا اسماً كما مر وقوله نسب اليه شيء احتراز عما لم ينسب اليه شيء
كخبر المبتدأ مثلاً كذا في بعض الشروح وانما قال شيء ليشمل الاسم والفعل مثل غلام
رجل ومررت برجل وقوله بواسطة حرف جر احتراز عن الفاعل والمبتدأ
وغيرهما فانها مما ينسب اليه شيء لكن لا بواسطة حرف الجر وقوله لفظاً ليدخل
مثل مررت بزيد وقوله تقديراً ليدخل مثل غلام زيد وخاتم فضة وضرب
اليوم لان حرف الجر فيهن مقدّر قوله مراداً احتراز عن قولك صمت يوم الجمعة
فانه نسب صمت الى اليوم بواسطة حرف جر تقديراً وهي في لكنها غير مرادة
ولهذا لا يظهر اثرها وعلم من ذلك ان مرادة بقوله مراداً ان يظهر اثر
ذلك

ذلك الحرف المقدر فيما بعده قوله فالتقدير شرطه الخ اى بعد ذلك اى
حرف الجر مقدر ان فى الاضافة شرط ان يكون المضاف اسما مجردا عن التنوين
قال المصنف يريد التنوين وما قام مقامه وهو نون التثنية والجمع وانما شرط
ذلك لان التنوين وما يقوم مقامه يؤذن بانقطاع الاسم عما بعده وتمامه
والاضافة يؤذن بضد ذلك ولا جمع بينهما قال المصنف وما ليس فيه تنوين
يقدر ان لو كان فيه تنوين كان محذوفا لاجل الاضافة فان قلت لم
تقدر فى مساجد تنوينا ثم تطرحه لاجل الاضافة ولم يصنع مثل هذا الصنيع
فى الضارب مثلا قلت يقدر التنوين فى الضارب اشد تنافرا من تقديرها
فيما سواه وذلك لان التعريف لما تنافيت التنوين صارت كانها بدل
منها ولا شك ان تقدير الشىء مع وجود بدله ليس كتقديره بدون بدله وبهذا
يتبين الفرق بين مساجد والضارب فى شىء آخر وهو ان شبه الفعل فى مساجد
هو المانع عن التنوين ولا شك ان علة الشبه انما تقوم بالقبيلين فكان ذا هنا
فى احدهما ضرورة بخلاف اللام فانه لا يتوقف تحققها الى شىء خارج عن
ذات الكلمة الممتزجة معها فكانت تنافيها باهرة ظاهرة فافترقا
قوله لاجلها اى لاجل الاضافة فان التنوين لو جرد لاجل الالف واللام
كما فى الضارب زيد على المذهب الاصح لا يجوز الاضافة بتقدير حرف الجر وما
نقل عن الفراء انه يجيز الاضافة فيه فانما يجيز لانه يقول انما يسقط

سقط التنوين بالاضافة لا بالالف واللام وكذا النون لو جردت لغير الاضافة لم
يكن الاضافة متفقة والكلام فى الاضافة المتفقة وهذا كما جردت النون
لاتصال الضمير فى الضاربوك فانه لا حاجة الى الاضافة هنا لاسقاط النون
بل يسقط بمجرد اتصال الضمير ومختلف بين النحويين ان محل الكاف هنا
مجرورا او منصوب فيكون شرط حذف التنوين لنفس الاضافة وشرط حذف النون
للاضافة المتفقة والباعث لما هذا التكلف ما نقلت عن شرح المصنف انه
اراد التنوين وما قام مقامه فيكون قوله لاجلها متعلقا بهذا المجموع فلا بد
من تحقيق صورة يكون حذف النون فيها لا لاجل الاضافة وما ظفرت على غير
ما ذكرت فمن ترائ له شىء آخر اقوى من ذلك فليثبته هنا مثابا من الرب
الرحيم وفى بعض الشروح وانما قال لاجلها احترازا عما سقط لعلة اخرى
مثل التقاء الساكنين قلت ما ظهر على صورة حذفت فيها التنوين لاجل
التقاء الساكنين ثم ان سلم ان تلك الصورة موجودة الآن كلامه لا يتوجه
على المقصود لان نون التثنية والجمع لا يكون ساكنة حتى تحذف لالتقاء الساكنين
قال العبد الفقير جامع هذه الفوائد قد مر على بعد حين من الفراغ
عن هذا الشرح عند مذاكرتى المفصل مع اصحابى قول صاحبه وقد يحذف
اى التنوين اذا التقى ساكنا آخر كقوله فالفيته غير مستعتب ولا
ذاكر الله الا قليلا وقرئ قل هو الله احد الله الصمد فعلى هذا المنع

على هذا الشارح الا الاعتراض الثاني قوله ومعنوية ولفظية اي الاضافة على
ضربين معنوية ولفظية وانما قدم المعنوية لانها هي الحقيقية فالمعنوية ان يكون
المضاف غير صفة مضافة الى معمولها قوله وذلك اما بان يكون بان لا يكون
المضاف صفة اصلا نحو غلام زيد وقيام زيد وحسن في المصدر ههنا وان اضيف
الى فاعله فالاضافة معنوية لفوات الصفة او بان يكون صفة لكن غير مضافة
الى معمولها نحو كريم العراق فان الكريم وان كان صفة فالعراق ليس معمولا لانه
لا يقال كريم العراق بل يقال كريم من في العراق والمراد بالعمل ههنا ان يرفع المضاف
المضاف اليه او ينصبه لو سلط عليه اي رافعا او ناصبا له قبل الاضافة
كذا في بعض الشروح قوله وهي اما بمعنى اللام فيما عدا جنس المضاف وظرفه الى
آخره اي الاضافة المعنوية على ثلاثة اقسام لان المضاف اليه ان لم يكن جنس المضاف
ولا ظرفه كانت الاضافة بمعنى اللام نحو غلام زيد فان زيدا ليس جنس الغلام
ولا ظرفه وانما كانت بمعنى اللام ههنا لان اللام هي الاصل في افادة اختصاص المضاف
بالمضاف اليه المقصود بالاضافة اذ هي الموضوعة للاختصاص فكانت هي المتعينة
للتقدير اللهم الا اذا قطع النظر عن الاختصاص ولم يرد البيان او الظرفية فحينئذ
يلتفت الى تقدير من اي لذلك الغرض وان كان المضاف اليه جنس المضاف اي يكون
المضاف بعد الاضافة اخص مطلقا من المضاف اليه والمضاف اليه اعم مطلقا
من المضاف كقولك خاتم فضة فان الخاتم بعد الاضافة الى الفضة يصير نوعا

من الفضة والفضة جنس له والا فقبل الاضافة بينهما عموم من وجه فكيف يكون
احدهما جنسا للآخر وتحقيق ذلك يستدعي للمتداولين في علم آخر كانت الاضافة
بمعنى من لان الغرض من هذه الاضافة هو البيان وذلك انما يحصل بمن التبيينية
وان كان المضاف اليه ظرف المضاف نحو ضرب اليوم كانت الاضافة بمعنى في
وذلك ظاهر قوله لا سبيل الى دليل سوى الاستقراء قوله وهو قليل الكناية
ينحصر ان القسم الثالث فلما جاء بلفظ التذكير والا فلو اعتبر لها الاضافة بمعنى
في لوجب لفظ التانيث اي القسم الثالث وهو الاضافة بمعنى في قليل الاستعمال
قوله وتفيد تعريفا مع المعرفة اي الاضافة المعنوية تفيد تعريف المضاف
اذا كان المضاف اليه معرفة نحو غلام زيد لانها تفيد خصوصية المضاف بالمضاف
اليه فلما لم يكن المضاف اليه شايعا في امته كان المخصوص به كذلك ضرورة وذكر
لنا يكون في الاسماء التي لم يتوغل في الابهام اما التي توغلت فيه مثل غير ومثل وشبه
فلا يتعرف بالاضافة اللهم الا اذا اشتهر المضاف بمماثلة المضاف اليه او مغايرته
وقيل ان الاضافة في مثل هذه الامثلة لفظية لانها بمعنى المغاير والمثل
المماثل والشبه المشابه فلعل المصنف اختار هذا المذهب فلم يستثن هذه الامثلة
مما ذكره من الحكم الكلي في افادة تعريف الاضافة المعنوية قوله وتخصيصا
مع النكرة اي تفيد الاضافة الى النكرة تخصيصا في المضاف ولما عرفت ان الاضافة
تفيد خصوصية المضاف بالمضاف اليه ولا تعريف في المضاف اليه حتى يتعرف

المضاف فيبقى على اصل الخصوصية الناشية من الاضافة قوله وشرطها
تجريد المضاف من التعريف اي وشرط الاضافة المعنوية ان لا يكون المضاف معرفة
لانه ان اضيف الى المعرفة يلزم تحصيل الحاصل وان اضيف الى النكرة يلزم
تحصيل الادنى مع حصول الاقوى وفي بعض الشروح ويعلم منه انه لا يضاف العلم
الا بعد اتفاق الاشتراك فيه كزيد زيدنا خير من زيدكم ولا المعرف باللام الا بعد
حذف اللام منه وان المضمر والمبهم لا يضافان لاصالة امتناع سلب التعريف
عنهما لوضعهما على العرفان فان قلت قد شرط تجريد المضاف عن
حرف التعريف فما تصنع بيا عبد الله قلت حرف النداء غير موضوع للتعريف
وانما يعرف ما بعده بالقصد والاقبال ولهذا قد يكون ما بعده نكرة عند
عدم القصد والاقبال نحو يا رجلا لغير معين وكانهم يعتدون بتعريفه اعتداد
سائر التعريفات فاغتفر دخوله فيما لا يكون تعريفه بواسطة الحرف ولم يغتفر
فيما يكون تعريفه بواسطة نحو يا الرجل اذ الشناعة فيه اكثر والبشاعة
اكبر لو تنفيس اجتماع الحرفين قوله وما اجازه الكوفيون من الثلاثة الاثواب
وشبهه من العدد ضعيف هذا سؤال مقدر على ما شرط من تجريد المضاف من التعريف
فان الكوفيين جمعوا بين التعريفين الاضافة الى المعرفة ودخول الالف واللام
في المضاف في قولك الثلاثة الاثواب فينتقض الشرط المذكور والعذر للكوفيين
ان الخمسة والاثواب لذات واحدة في المعنى وانما جي بالاول لغرض العدد فلما

ثم

ثم اتحاد الذات عرّفوا الاول لانه محل التعريف ولم يحلّوا الثاني لانه المقصود
بالذات في الحقيقة فهذا وجهه وان كان ضعيفا كذا في شرح المفصل للمصنف واجاب
عنه بان تضعيفه وجه لضعفه انه خلاف القياس واستعمال الفصحاء اما القياس
فلما مر واما استعمال الفصحاء فالمسموع منهم ثلاثة الاثواب قال ذو الرمة
ثلاث الاثافي والديار البلاقع وقال الفرزدق فسما وادرك خمسة الاشبار
انشدهما المصنف في شرحه قلت اشرح هذين البيتين وان لم يكن شرحهما
مقصودا هنا ايضاحا للمراد وتكميلا للاستشهاد اما صدر بيت ذي الرمة
فقوله امنزلتي مي سلام عليكما هل الازمن اللائي مضين رواجع وهل
يرجع التسليم او يكشف العمى ثلاث الاثافي البيت يقول ان الاثافي ورسوم الدار
بعد خرابها لا ترد جواب سلام ولا توضح عن خبر اذا استخبر وهذا معنى
قوله او يكشف العمى وصدر بيت الفرزدق ما زال مذ عقدت يداه ازاره فسما
البيت وبعده يدني خوافق من خوافق تلتقي في ظل معتبط الغبار مثار
عنى بالخوافق الرايات وبمعتبط الغبار مكانا لم يقاتل فيه قبله ولم يثر غباره
حتى اثاره واراد بالخمسة الاشبار القبر وهو يمدح يزيد بن المهلب فيقول
لم يزل مذ كان صغيرا الى ان مات يقود الجيوش ويحضر الحروب والمعنى
هو امير مذ كان وفي الكشاف في آية الحجاب اي قوله واذ ذكر خمسة الاشبار
اشارة الى مذهب علي ابن ابي طالب كرم الله وجهه انه كان يعتبر البلوغ

بالقامة

وتتوددذلك بعد القدر ومعنى البيت بهذا التقرير ظاهر فان قلت فاي

احتجاج فيما انشد من البيتين وهذا لان الكوفية يجيزون تجريد المضاف

عن اللام ايضا في فصل العدد كما عرفت قلت لان المقام مقام

التعريف باللام ولم يعرف بها فدل على انه المضاف في فصل العدد بدون اللام

يكون والدليل على انه مقام التعريف باللام ان المعنى فيما ادرك العبر الذي

موحمسة للاشبار وكذلك المعنى الثلاث من الاثاني كذا في بعض شروح المفصل

ولقايل ان يقول البيتان لو طاوع صاحبيهما النظم المستقيم مع اللام فيهما

لما يعد منهما التولية فالاستدلال بهما ليس بصحيح لان لزم لعدم جواز

المذهب الكوفي في هذه الفوايد منقولة من المقتبس **قوله** واللفظية ان

يكون صفة مضافة الى معمولها فقوله صفة لتخرج ما ليس بصفة وقوله

مضافة الى معمولها لتخرج الصفة المضافة الى غير معمولها كقولك مصارع

مصر لانه وان كان صفة مضافة لكن لا الى معمولها لان معناه مصارع

مصر فالمصر ليس معمول المصارع لما عرفت من هذا الحد ههنا **قوله** ولا

تفيد الا تخفيفا في اللفظ اي الاضافة اللفظية لا تفيد الا تخفيفا في اللفظ

بحذف التنوين ونوني التثنية والجمع ولا يفيد تعريفا وتخصيصا في حقيقتها

لما كانت اضافة الصفة الى معمولها قبل الاضافة كان معنى العاملية

والمعمولية الاصليتين منظورا اليه بينهما بعد الاضافة ولن يتصور ذلك

اي بين المضاف والمضاف اليه

الا بتقدير التنوين او النون وذلك التقدير يجعلها في حكم الانفصال فلا يحصل

للمضاف اختصاص بالمضاف اليه فلا يسري معناه اليه **قوله** ومن ثم جاز

مررت برجل حسن الوجه اي ومن اجل ان الاضافة اللفظية لا تفيد الا

تخفيفا في اللفظ ولم تفد التعريف اصلا جاز لنا ان يقال مررت برجل حسن

الوجه فانها لو افادت تعريفا لكان حسن الوجه معرفة فلا يصح وقوعه

صفة للنكرة ولما لم يتعرف بهذه الاضافة جاز ان يقع صفة لرجل

قوله وامتنع بزيد حسن الوجه لما عرفت ان هذه الاضافة لا تفيد التعريف

فلم يتعرف حسن الوجه فلم يصح وقوعه صفة للمعرفة **قوله** وجاز

الضارب زيد لوجود فايدة هذه الاضافة وهي الخفة بسقوط النون **قوله**

وامتنع الضارب زيد خلافا للفراء قال المصنف في شرح المفصل واما

الضارب زيد فمن نظر الى ان اللام سابقة والتنوين بدل لا جلها حكم بمنع

الاضافة لفوات الشرط وهو التخفيف ومن نظر الى ان الاضافة سابقة وقد

حصلت الخفة بها بحذف التنوين جوز تعريفه والوجه منع الاول لان

اللام في اول الاسم سابقة على ما يشعر بالاضافة فوجب ان يكون حذف التنوين

لها لا للاضافة لانه موجب له موجبان سبق احدهما فثبت الحكم للسابق

كما لو مس ثم بال فنقض الوضوء للمس اذ لا يحصل الحاصل قلت ما ضرب

من المثل شافعي والحنفي هو كما اذا قصد وضوء عبد هما مطوف على الذا ثم باكر

اي حكم شافعي

قوله وضعف الواهب المائة الهجان وعبدها وانما ضعف ذلك لان قوله
وعبدها معطوف على المائة المضاف اليه الواهب والمعطوف في حكم المعطوف
عليه فكانه قال الواهب عبدها فيكون مثل الضارب زيد في الاضافة بلا الف
واللام الى المعرفة وانما جوزه بعض النحويين لان اضافة الواهب الى عبدها
ليست بصريحة بل انما قدرت لوجود حرف العطف وقد يتحمل في التقديرات
ما لا يتحمل في القصديات كما في رب شاة وسخلتها فان ادخال كلمة رب
على سخلتها لا يجوز قصدا لان السخلة معرفة بالاضافة الى المضمر ورب
انما يدخل على النكرة لكن جاز بواسطة حرف العطف فكذلك ههنا وكذلك
جاز ان يقال يا زيد والحارث ولم يجز يا الحارث ولعل الذي يقول الواهب المائة
الهجان وعبدها كالمثال المستشهد به حذو القذة بالقذة فلم ضعف هو
ولم يضعفا قوله وانما جاز الضارب الرجل حملا على المختار في الحسن
الوجه اراد ان ينبه على الفرق بين الضارب الرجل وبين الضارب زيد
فان الاول جائز والثاني ممتنع مع ان في كليهما اضافة الاسم المحلى بالالف واللام
الى المعرفة ووجه الفرق ان للضارب الرجل مشابهة بالحسن الوجه من حيث
ان كليهما مما يتحلى اجزاؤهما بالالف واللام دون الضارب زيد فانه فقدت تلك
المشابهة فيه حيث ليس المضاف اليه فيه بالالف واللام والحسن الوجه المختار فيه
الاضافة والا فلو رفع الوجه يلزم خلو الصفة عن الضمير الذي به يرتبط

با

بالموصوف في نحو كذلك زيد الحسن الوجه ولو نصب فانما نصب تشبيها له بالمفعول
اذ لا يجوز ان يكون تمييزا لانه معرفة والاضافة لانها اصل اولى من التشبيه بالفضلة
على انه موهم تعديته فاليس تعد وهذا هو المراد بقوله حملا على المختار في
الحسن الوجه فان قلت ما وجه بيان الخفة في الحسن الوجه حتى ساغ الاضافة
فيه قلت هو ان لاصل الحسن وجهه لانه معناه الذي حسن وجهه فان لا اضافة
وكانت مشتملة على الضمير المردف بالواو التي هي مدة وعلى حركة الرفع وضمة
الضمير وهنا خفة من غير وجه اما اللام التي حصلت عند الاضافة فهي
حرف ساكن كالعدم لا يعبأ به فان قلت اليس الخفة الاضافية هي ما يحصل
بحذف التنوين او النون قلت بلى وكان ذلك مشكلا على من نظر في جملة
الكافية ولعل هذا من باب اخذ الحكم بالشبه فان الاصل في الخفة المجوزة للاضافة
ان يكون بحذف التنوين او النون الا ان هذه الخفة لما اشتركت بتلك في اصل
الخفة اخذت حكمها وكم لذلك من نظائر لاولي البصائر قوله والضاربك
وشبهه تقدير الكلام انما جاز الضاربك وشبهه حملا على ضاربك لانه عطف على قوله
الضارب الرجل واراد بشبهه الضاربه وتثنيتهما وجمعهما فالحاصل ان قوله
الضاربك يرد اعتراضا على مسئلة الضارب زيد وذلك لان علة امتناع الاضافة
موجودة في الضاربك كما هي موجودة في الضارب زيد مع ان الضارب مضاف الى
الضمير المتصل عند سيبويه واصحابه والجواب عنه انه انما جاز ذلك حملا على
ضاربك

بيانه انهم اذا وصلوا اسماء الفاعلين والمفعولين بمفعولاتها وكانت مضمرات
متصلات التزموا الاضافة ولم ينظروا الى تحقيق تخفيف فقالوا ضاربك وان
لم يحصل التخفيف بالاضافة بل بنفس اتصال الكاف اذ لا يجتمع الضمير المتصل
مع التنوين والنون لانهما مشعران بالتمام والضمير المتصل في حكم تتمة الاول فتخير
متصلا منفصلا في حالة واحدة ثم لما لم يعتبروا التخفيف في ضاربك وجوزوه بدونه
اجماعا حملوا الضاربك عليه لانهما من باب واحد ولا يحملوا الضارب زيد عليه لانهما
ليسا من باب واحد والى هذا اشار بقوله حملا على ضاربك وهذا كله على قول من قال
ان الضاربك مضاف الى الضمير المتصل فاما من زعم ان هذا الضمير مفعول فهذا
الاعتراض ساقط عنه والى هذا اشار بقوله فيمن قال انه مضاف فان قلت ما
الدليل على ان سقوط التنوين في ضاربك لاتصال الكاف وهلا قيل انها سقطت للاضافة
قلت لو سقطت للاضافة لكان ينبغي ان يتصور ضارب ك اولا ثم يضاف ويقال
ضاربك كما يتصور ضارب زيد اولا ثم يضاف ويقال ضارب زيد ولن يتصور ضارب
ك فعلم انها سقطت لاتصال الكاف لا للاضافة قوله ولا يضاف موصوف الى صفته
لان الصفة حقها ان تكون باعراب الموصوف والمضاف اليه حقه ان يكون مخفوضا
بالاضافة فيؤدي الى ان يكون مخفوضا مرفوعا وهو باطل قوله ولا صفة
الى موصوفها لانه يؤدي الى تقديم التابع وتاخير المتبوع قوله ومثل مسجد الجامع
وجانب الغربي وصلوة الاولى وبقلة الحمقاء متاول قال المصنف هذا يرد شبهة

في اضافة الموصوف الى صفته لانهم يقولون المسجد الجامع والجانب الغربي والصلوة
الاولى والبقلة الحمقاء فاذا قالوا مسجد الجامع فقد اضافوا الموصوف الى صفته
فالجواب ان مثل ذلك متاول فمسجد الجامع متاول بمسجد الوقت الجامع لكما يصح
وصف المسجد بكونه جامعا لانه موضع الاجتماع يصح وصف الوقت بكونه جامعا لانه
وقت يجتمع فيه وجانب الغربي متاول بجانب المكان الغربي وصلوة الاولى متاول
بصلاة الساعة الاولى وبقلة الحمقاء متاول ببقلة الحبة الحمقاء وكما يصح وصف البقلة
بالحمقاء لانها تنبت في مجاري السيل فيحترزها السيل يصح وصف الحبة بالحمقاء كذلك
قوله ومثل جرد قطيفة واخلاق ثياب متاول قال المصنف هذا يرد شبهة في
اضافة الصفة الى موصوفها لانهم يقولون قطيفة جرد وثياب اخلاق فاذا قالوا
جرد قطيفة واخلاق ثياب فانما اضافوا الصفة الى موصوفها والجواب عنه ان مثل
ذلك متاول ووجه تاويله انهم حذفوا قطيفة ولم يستعملوا جردا مكانها على
طريقة حذف الموصوف واقامة الصفة مقامه فصار في الاستعمال كانه اسم غير صفة
بمنزلة خاتم وسوار فلما قصدوا تخصيصه لكونه صالحا لان يكون قطيفة وغيرها
مثل خاتم في كونه صالحا لان يكون فضة وغيرها اضافوه الى جنسه الذي يتخصص
به كما اضافوا خاتما الى فضة فحاصل التاويل ان جردا بعد حذف موصوفه واقامته
مقامه متاول بانه اسم غير صفة فلم يلزم اضافة الصفة الى الموصوف فان قلت
لما كانوا محتاجين الى الاتيان بالموصوف دفعا للالتباس فلم لم يبق الكلام على
اصله

كفايةً لمؤنة الحذف ثم الرد قلت هذا الاحتياج ما كان لان الحذف لا
الالتباس انما عرض بعد طول العهد المنسي للموصوف فاما عند قرب العهد لحذف
الموصوف فلما كانت الاذهان شاعرة بالموصوف فلم يقع الالتباس اذ ذاك حتى لو
كان الالتباس اول وهلة لما غيروا الكلام عن اصله فان قلت فعند الالتباس
هلا ردوا الكلام على اصله قلت لان الصفة كانها خرجت بهذا الاستعمال عن
كونها صفة فلم يحتج الى الموصوف بل احتاجت الى التبيين والبيان بالاضافة فهو
الاجمل قوله ولا يضاف اسم مماثل للمضاف اليه الى آخره الا يصيرا واحدا من
المتساويين في الصدق الى الآخر نحو ليث واسد في الاعيان وحبس ومنع في المعاني
لعدم الفائدة اذ لا معنى لتخصيص الشيء بنفسه كالانسان والناطق قوله
بخلاف كل الدراهم هذا الدفع لمن عسى يتوهم ان الكل مع الدراهم متساويان ومثار
الوهم هو ان لفظ الكل لا معنى له بعينه بل يكتسب معنى ما اضيف اليه فلما اضيف الى
الدراهم كان معناه هو الدراهم فيكون اضافة الشيء الى نفسه وهذا الوهم انما يكون
بعد اضافة الكل الى الدراهم فقال انهما ليسا متساويين بل الكل اعم من الدراهم والعين
اعم من الشيء لان الكل قبل الاضافة جاز ان يكون دراهم او دنانير او غيرها فبعد
الاضافة بالدراهم اختص بها وكذلك لفظ العين قبل الاضافة جاز ان يطلق على
العدم المحض والعدم المطلق كذا في بعض الشروح فبعد الاضافة تختص بالشيء
الذي لا يطلق الا على الموجود قلت في تحقيق هذا المثال مباحثات علم الكلام

كما قال ابا هاوردلا توب ان يقال انه يطلق على العدم المضاف كعدم زيد وامثاله
قوله فانه يختص الخ فان الكل يختص بالدراهم والعين يختص بالشيء وانما وحد الضمير
وقد ذكر شيئين فيهما بالى المعنى لان كليهما في حكم شيء واحد وهو المضاف لا اعم من
المضاف اليه كما ذهب في قوله تعالى الذين يكنزون الذهب والفضة ولا ينفقونها الى المعنى
وهي العدة الكثيرة من الدنانير والدراهم فلذا قيل ينفقونها او الى الكنوز او الى
الاموال او يكون المعنى فان الكل يختص والعين كذلك كما قيل في هذه الآية ان معناه
ولا ينفقونها والذهب كما ان معنى قوله فاني وقيار بها لغريب وقيار كذلك وتحقيق
امثال ذلك انما يساعد للمزاولين في الكشاف قوله وقولهم سعيد كرز ونحوه
متأول هذا يرد اعتراضا على قوله ولا يضاف اسم مماثل للمضاف اليه في العموم والخصوص
فان سعيدا وكرزا متماثلان في العموم والخصوص لكونهما علمين لرجل واحد فاضيف
احدهما الى الآخر والجواب انه متأول ووجه تأويله ان المراد بالمضاف المسمى المدلول
وبالمضاف اليه الاسم فاذا قلت جاءني سعيد كرز فكانك قلت جاءني مدلول هذا
اللفظ ولم يمكن التأويل بالعكس لامتناع اسناد المجيء وشبهه الى اللفظ ولم يضف
اللقب الى الاسم فلم يقل كرز سعيد لان اللقب اوضح من الاسم فاضافة الاسم الى
اللقب اولى من العكس كذا في بعض الشروح قوله واذا اضيف الاسم الصحيح او الملحق
به الى ياء المتكلم الى آخره نعني بالصحيح ما ليس آخره حرف علة نحو ثوب ودلو
وبالملحق بالصحيح ما آخره واو او ياء قبلها ساكن وانما كان ذلك في حكم الصحيح

كالسكون اصله ...

لتحمل آخره الحركات كالصحيح لان حرف العلة يخفف النطق به متحركا لسكون ما قبله فاذا اضيف احد الاسمين المذكورين الى ياء المتكلم كسر آخره وقال المصنف في شرح المفصل انما كسروه لانهم ارادوا ان يكون ما قبل الياء من جنسها لانها تصير مدة فتخفف والموضع موضع التخفيف اذ الاسمان تنزلا منزلة اسم واحد قوله والياء مفتوحة او ساكنة ياء الاضافة فتحوها الفتح لئلا يبتدأ بها ساكنة حكما لانها كلمة على حدتها وكونها مفتوحة لان الفتح اخف الحركات والمجاز ضعيف وانما يسكن طلبا لزيادة التخفيف وفيها على انها متصلة بما قبلها اتصالا لا يلزم الابتداء بالساكن من كل وجه قوله وان كان آخره الفا فبنت ظاهر هذا الكلام يوهم انه في بيان حكم الصحيح والملحق به بعد وليس كذلك بل ما سبق كان حكم الصحيح والملحق به وههنا شرع في احكام ما لا يكون صحيحا ولا ملحقا به وذلك لا يخلو اما ان يكون في آخره الف او واو او ياء فان كان في آخره الف سواء كانت للتثنية او لغيرها مثل عصاي ورجاي وضاربان تثبت الالف عند الاضافة على اللغة الفصيحة لتعذر الحركة عليها وخفتها ولو كسر فان كان آخره الفا اي ان كان آخر الاسم المضاف الى ياء المتكلم بدلالة سياق الكلام قوله وهذيل تقلبها لغير التثنية ياء لانهم ارادوا كسر الالف قبل ياء المتكلم فلم يقدروا فقلبوا الالف لما اختاروا الكسرة فاجتمع متجانسان فادغموا احدهما في الآخر كذا في بعض شروح المفصل وانما لم يقلبوا الف التثنية لانهم كرهوا ان يغيروا حرفا جيء لمعنى بحاله

اي ولهوا الرفع

الن

الف موسى كذا في شرح المفصل للمصنف قوله وان كان ياء ادغمت اي ان كان آخر الاسم المضاف الى ياء المتكلم ياء ادغمت في ياء المتكلم كما هو الحكم في اجتماع المثلين سواء كانت ياء التثنية كمسلمي بفتح الميم وللجمع كمسلمي بكسرها او لغيرهما كالقاضي والغازي وانما عاد المحذوف في قاضي وغازي لان بالاضافة سقط التنوين الذي يلزم منها من الياء لاجتماع الساكنين قوله وان كان واوا قلبت ياء وادغمت اي وان كان آخر الاسم المضاف الى ياء المتكلم واوا قلبت ياء وادغمت الياء في الياء قال المصنف وانما يكون ذلك في جمع السلامة لا غير فانه اذا الحقته ياء الاضافة اجتمعت الواو والياء وسبقت احديهما بالسكون وقياس لغتهم في ذلك قلب الواو ياء وادغام الياء في الياء كما تقول في مسلمون مسلمي وكسر ما قبل الياء بعد الادغام لاجل الياء في بعض الشروح فان قيل لم لا يكسر في مصطفي قلنا اصله مصطفون فحين صار مصطفوي قلبت الواو ياء ثم ادغمت فابقي ما قبلها على ما كان لخفة الفتحة بخلاف مسلمي فان ما قبل الواو فيه مضموم قوله وفتحت الياء للساكنين اي فتحت ياء الاضافة مع تلك الحروف المذكورة لانها لو سكنت يلزم التقاء الساكنين ولو حركت فالفتح اولى للخفة وقد جاء في قراءة نافع محياي بسكون الياء وهو ضعيف قوله واما الاسماء الستة فاخي اي شرع تبيين حكم الاسماء الستة عند اضافتها الى ياء المتكلم ولما كان بعضها مخالفا للبعض لم يقرب الكل في قيد واحد بل فصل بعضها عن بعض وستطلع في اثناء المباحث على ذلك قوله واخي وابي بفتح

اي فرق

حكم للاخ وللاب عند الاضافة الى ياء المتكلم حكم الصحيح [redacted]
لهن محذوفة وبها صار كانه لم يكن كما في يد ودم فان قلت [redacted]
الى ياء المتكلم وبين اضافتهما الى غيرها ولم يجيئون بالمحذوف ثمة ولم يجيئوا
به هنا قلت لو جيء بالمحذوف هنا لقيل ابوي في ابي واخوي في اخي وكلاهما
ممتنع اما ابوي فلان الياء اما ان تسكن فيجتمع ساكنان او تحرك وحينئذ
ينقلب الواو الاعرابي ياء على القاعدة المعهودة في اجتماع الياء والواو وسبق
احديهما بالسكون ويلزم اشتباه المرفوع بالمجرور فان قلت اليس الى مثل
ذلك الاشتباه قلت بلى لكن مع التخفيف بالحذف ولا يلزم من تحمل الاشتباه مع
التخفيف تحمله لا معه فان قلت لم يلزم ذلك الاشتباه في مسلمي وقد
تحمل ثمة فلا يتحمل هنا قلت لعلهم لم يتحملوا ذلك الاشتباه في مسلمي لكان ينبغي
ان يقال مسلي بالياء الخفيفة كما يقال ابي اذ لو يقال مسلموي بالاصل الجار مرارا
وكان يشتبه المفرد بالجمع وهذا الاشتباه اشد فسادا من الاشتباه المتحمل
اذ اشتباه المفرد بالجمع في جنسين والاشتباه المتحمل في جنس واحد وهذا الفساد
ساقط هنا ولا يتحمل الاشتباه واما ابي فلان الياء اما ان يدغم ولزم
الفساد المذكور او لا يدغم وحينئذ يستثقل اجتماعهما لتجانسهما وفك الادغام
مع كسر ما قبلهما واما اباي فلطرد الباب لانه من ذلك قوله واجاز المبرد
اخي وابي يعني انه يعيد المحذوف ويدغم تمسكا بقول الشاعر وابي مالك ذو
المجاز بدار

بدار الواو للقسم وذو المجاز اسم لسوق العرب بناحية مكة يحضرون بها كل سنة
يقيمون شهرا للتبايع والتفاخر وتناشد الشعر قال المصنف وليس فيه دليل
لاحتمال ان يكون اقسم بالآباء وذلك ان الاب يجمع جمع السلامة في كلامهم فيقال
ابون وابين فمن الجائز ان يكون قوله وابي جمعا لان الواو للقسم فكان وابين
مجرورا في الاصل ثم اضيف الى ياء المتكلم فسقط نون الجمع وادغمت ياء الجمع في ياء
الاضافة فصارت الكلمة وابي ومثل هذا الاحتمال يدفع كونه حجة للمبرد قوله
وتقول حمي وهني يعني ان حكمهما حكم الصحيح كما كان في اخ واب وانما فصلهما
عن اخي وابي لان في الاولين نقل خلاف المبرد وليس ذلك فيهما وان كان القياس
ان يصح على قوله حمي وهني الا انه ذكر في بعض الشروح انه لم ينقل عن المبرد غير
ابي واخي فان قلت هل هو مختص في ابي واخي سوى انه لم ينقل منه غيرهما
قلت نعم ورود الشعر في ابي وثبوت التآخي بين اخي مع الحم والهن اكثر
مما بين ابي وغيره قوله ويقال فمي في الاكثر وفمي فم اصله فوه حذف الهاء
لخفائها ثم الواو لاعتلالها فلم يبق الا حرف واحد وليس في الاسماء المتمكنة
مثله في كلامهم وارادوا ان يجروه مجرى اخواته معربا بالحركات ومنونا
عند الافراد وذلك لا يمكن في حرف واحد لانه لا نظير في الكلام فابدلوا
الواو المحذوفة ميما لتجانسهما لانهما من حروف الشفة فصار على حرفين
نحو اخ واب وهن ثم حصل لهم بعد ذلك طريقان عند الاضافة فمن نظر الى
ان حذف الواو

وابدالها ميما انما كان عند الافراد بالعلة المذكورة وزالت العلة عند الاضافة
يرد الواو ويقلبها ياء ويدغم فيقول فيّ بكسر الفاء وتشديد الياء ومن
نظر الى انه يقال اذا افرد فم وقياس هذه الاسماء ان يلحق بمفرداتها ياء المتكلم
على ما هو عليه كما قيل اخي وابي لانهم يقولون اخ واب فكما قيل اخي
قيل فمي ثم في الاول افصح واكثر الفصحاء ابدال الواو الى اختها وهي الياء
وفي الثاني ابدالها الى الميم التي ليس بينها وبينها الا شبه بعلة وهذا
هو المراد بقوله في الاكثر قوله واذا قطعت قلت اخ واب اي اذا قطعت هذه
الاسماء عن الاضافة كان اعرابها بالحركات كما في يد ودم قوله وفتح الفاء
افصح منها بعد ثم لغات ضم الفاء الذي الميم عوض عن الواو فيضم ما قبلها
كما في الواو كذا ذكره المصنف وهو ضعيف لانه لو كان الواو ثابتة هنا لم يكن
ما قبلها مضموما ثم يكون بدلا عنها اولى لان يكون ما قبلها مضموما وكسرها
لانه لما عوض الواو ميما لعلة ذكرناها فكانه عوضت الواو ياء فكما انه
اذا عوضت ياء كسر ما قبلها فكذا اذا عوضت ميما كذا في شرح المصنف وضعفه
ظاهر وفتحها وهو الاصل لما عرفت ان اصلها فوه وفتحها افصح منها
لان من هذه اللغات المذكورة واعاد الضمير اليها وان لم يجر ذكرها لظهورها
كما في كل من عليها فان وحتى توارت بالحجاب اعيد الضمير لنا على الارض
والشمس وان لم يجر ذكرهما لظهورهما كذا تقرر عندي عند سماع الكافية

وفي بعض الشروح وجه لا يبعد عن الصواب وهو ان تقدير الكلام فتح الفاء
من كلمة فم افصح فيكون منها متعلقا بالفاء لا بافصح اي فتح الفاء منها
افصح قوله وجاء حم مثل يد الى اخره اراد ان في حم لغات سوى ما ذكر احديها
اعرابها بالحركات في حالتي الافراد والاضافة وهو المراد بقوله مطلقا تقول
هذا حم ورايت حما ومررت بحم وهذا حمك ورايت حمك ومررت بحمك والى هذا
اشار بقوله مثل يد وثانيها انه يكون مهموزا معربا بالحركات مطلقا اي في
حالتي الاضافة والافراد تقول هذا حمء ورايت حمأ ومررت بحمء وهذا حمؤك
ورايت حمأك ومررت بحمئك والى هذا اشار بقوله وخبء وثالثها ان يكون
اخره واوا خالصة تقول هذا حمو ورايت حموا ومررت بحمو وهذا حموك ورايت
حموك ومررت بحموك والى هذا اشار بقوله ودلو ورابعها ان يكون اخره
الفا مقصورة فيكون اعرابه تقديريا في حالتي الافراد والاضافة تقول هذا
حما ورايت حما ومررت بحما وهذا حماك ورايت حماك ومررت بحماك والى هذا
اشار بقوله وعصا قوله وجاء هن مثل يد مطلقا اي في حالتي الافراد والاضافة
تقول هذا هن ورايت هنا ومررت بهن وهذا هنك ورايت هنك ومررت
بهنك قوله وذو لا يضاف الى مضمر ولا يقطع لان ذو لا يقطع عن الاضافة
قال المصنف انما لم يضف الى مضمر لان وضعها ليتوصل بها الى الوصف
باسماء الاجناس كقولك مررت برجل ذي مال فلم تضف الا اليه وفي بعض
الشروح

وان جاء بخلاف ذلك فشاذ نحو صل على محمد وذويه وكقوله انما يعرف ذا الفضل
من الناس ذووه قلت وما ذكره في المفصل من ان ذو له يضاف الا الى اسماء
الاجناس الظاهرة اولى مما ذكره صاحب الكافية لانه لا فائدة في التخصيص بانه
لا يضاف الى المضمر فانه كما لا يضاف الى المضمر لا يضاف الى كل اسم لا يكون اسم
جنس كالعلم وغيره قال المصنف لم تقطع عن الاضافة لانها ليست مقصودة
وانما هي وصلة الى المضاف اليه فلذلك لم تقطع قال رحمه الله التوابع الى قوله
الجنس قلت لما فرغ من بيان الاعراب الاصلي بتفاصيله شرع في بيان الاعراب التبعي
بتقاسيمه كل ثان يشمل التابع وغيره من خبر ان وكان وما ولا وغيرها
ثم ان لا سيما انها فبقوله باعراب سابقه خرج جميع ذلك ثم قوله ثان باعراب سابقه
يشمل خبر المبتدا والثاني والثالث في علمت واعلمت فبقوله من جهة واحدة خرج
كل ذلك ايضا لان اعراب خبر المبتدا من جهة كونه مسندا به واعراب المبتدا
من جهة كونه مسندا اليه وكذلك اعراب المفعول الثاني من باب علمت من جهة
كونه محكوما به في المعنى واعراب المفعول الاول منه من جهة كونه محكوما عليه
كذا في بعض الشروح وفيه ايضا ولا ينتقض هذا الحد بالمعطوف بالحرف مثل
قام زيد وعمرو وان كان اعراب الثاني بواسطة الحرف لان الثاني مرفوع بكونه
فاعلا كالاول قلت يفهم من جميع ذلك ان المراد باتحاد الجهة ان لا يكون
بين الاول والثاني تخالف من حيث يكون احدهما محكوما عليه والآخر محكوما به

لا يتوقف على اخراج ما يجب اخراجه لانه بقي عليه المفعول الثاني من باب اعطيت
فانه ليس بينه وبين الاول تخالف بهذا المعنى وليس بتابع فالجواب ان يقال
المراد بالجهة الواحدة هو الانسحاب المستعمل بين النحاة عند قولهم ينسحب حكم
العامل على القبيلين اعني التابع والمتبوع بيان ذلك ان عمل العامل في الشيئين على
ضربين ضرب يتوقف عقلية العامل عليهما فيقتضيهما معا على السواء كعلمت
بالنسبة الى مفعوليه وضرب يتوقف على واحد فلا يقتضي الا ذلك الواحد وانما
يعمل في الآخر لانه ذيل لذلك الواحد ومتعلق به اي تعلق كان لانه يتوقف
عقلية ذلك العامل عليه ايضا وهذا هو المراد بالانسحاب فبهذا خرج خبر المبتدا
والمفعول الثاني والثالث سواء كانت من باب علمت او من باب اعطيت لان عمل
العامل في شيء منها ليس بطريق الانسحاب بل بالاقتضاء للاولى واما تحقق الانسحاب
في جاءني زيد وعمرو فلان عقلية العامل هنا حصلت بزيد ثم انسحب الى عمرو
لانه متعلق في اشتراك المجيء وان قلت هذا الحد ينتقض بالحال اذا كان عن
المفعول فانها ثابتة باعراب سابقها من جهة واحدة بكل واحد من التعريفين
قلت المراد بالثاني ما يكون ثانيا حتما لحيث لا يصح ان يصير اولا قط والحال
ليست كذلك لانها ليس بحتم كونها ثانية لانها قد يصير اولا كما في قوله لعزة موحشا
طلل قديم ومثل ذلك بخلاف التوابع فانها لا يصير اولا البتة فان قلت
فهلا اخرج خبر المبتدا والثاني والثالث في علمت واعلمت بهذا القيد ولم قيد

منجهة واحدة قلت كان يسعه ذلك لكن بطريق العناية كما ذكر وكان اعتبار
هذه الاشياء اكثرية الوقوع ولا اهتمام باخراجها عجزه عن ان يخرجها
بقيد لا يكون صريحا في الاخراج فما يقيد اخر لذلك فاما الحال التي يترائى انه
ينتقض الحد بها فهي اقلية الوقوع بالنسبة الى ما ذكرنا من الاشياء الا انها منه
من اصناف نوع ولا يعتنى باخراجها لذلك الاعتناء وفي بعض الشروح ولا ينتقض
هذا الحد بمثل قولك قام هؤلاء العقلاء فان سابقه ليس بمعرب لان المراد بالاعراب
ما هو اعم من اللفظي والتقديري والمحلي ولا ينتقض بمثل يا ايها الرجل فان الرجل
تابع لاي في اعرابه غير اعراب سابقه لفظا ومحلا اما لفظا فلان المتبوع مبني
واما محلا فلان المتبوع محله منصوب والتابع مرفوع لان المراد بالاعراب
ما هو اعم من الاعراب الحقيقي والمشبه بالحقيقي وحركة المنادى وان لم يكن اعرابا
حقيقيا لكن يشبه الحقيقي لكون بنائه عارضيا قوله النعت تابع الى اخره
فقوله تابع شامل لجميع التوابع فبقوله يدل على معنى في متبوعه خرج ما كان من
التوابع سوى النعت لان شيئا منها لا يدل على معنى في متبوعه وقوله مطلقا
قال المصنف انه يدفع وهم المتوهم مثل ضربت زيدا قائما انه داخل في ذلك فانه
وان سلم انه تابع يدل على معنى في متبوعه فليس كذلك لانه على ذلك مطلقا والتابع
تقييد كمال الضرب قلت هذا الكلام يصرح بان على ان قوله مطلقا
ليس بقيد ضروري بل انما قيد لدفع وهم المتوهم وهو الصواب لان الحال ليس

بداخله في التوابع حتى يحتاج الى اخراجه بقيد كما مر في ما قيل في بعض الشروح
وانما قال مطلقا ليخرج عنه مثل قولك ضربت زيدا قائما لان قائما داخل في
التوابع بزعم بعضهم بل داخل في قوله تابع يدل على معنى في متبوعه فاذا قال مطلقا
خرج عنه لانه ما دل على معنى في متبوعه مطلقا بل انما دل على المقيد بحال
الضرب هذا تقرير ما ذكره المصنف في شرح هذا الكتاب وقال انه غير سديد لان
قال المحشي
قوله فان قائما داخل في التوابع بزعم بعضهم فالمصنف بري عن هذا النقل فلا
يكون هذا التقرير قطعيا وكذلك قوله بل داخل في قوله تابع يدل على معنى في متبوعه
لان المصنف لم يذكره بطريق البت بل ذكر انه يرفع وهم المتوهم ان داخل في التوابع
وكم من فرق بينه وبين ذلك فاسمع مني وان لم اكن هنالك في بعض الشروح ولو قال
تابع يدل على معنى في متبوعه او متعلقه لكان اصوب ليشمل النوعين وفي بعض الشروح
لو قال قيل يرد على هذا الحد الرجل في قولك مررت بهذا الرجل فانه صفة مع انه
ليس بدال على معنى في متبوعه ويمكن ان يجاب عنه بان يقال لا نسلم ان الرجل لم يدل
على معنى في هذا ودلالته عليه ظاهرة لانه يدل على الذكر المعين من ذكور بني آدم
وهو حاصل في هذا وقيل ايضا انه يرد عليه مثل حسنة في الجنة زيد حسنه
لانه يدل على معنى في متبوعه مطلقا مع انه بدل بالاتفاق ويمكن ان يجاب عنه ايضا
بانه يقال النعت انما يذكر ليدل على معنى في المتبوع لانه مقصود بنفسه بخلاف البدل
فانه انما يذكر ليدل على معنى في نفسه لانه هو المقصود لا متبوعه وكذا الجواب
عن قولهم

خيرت القوم ثلثهم وقيل لا يكون ذلك عليه ايضا لو كان معنى النعت في متبوعه
وفي متبوعه غيره لكان معناه في غيره لو كان كذلك لكان النعت حرفا لكونه
لفظا دالا على معنى في غيره ويمكن ان يجاب عنه بان المراد بما ذكره ان يدل
على معنى حاصل في المتبوع لانه لا يدل على معنى الا بواسطة المتبوع الى هذا اشار
في بعض الشروح قوله وفائدته تخصيص او توضيح الى اخره هذا اشارة الى
ان النعت ينقسم اقساما في الافادة منها التخصيص في النكرات كقولك جاءني رجل
كريم فبتقييده مع الكريم صار اخص مما كان قبله ومنها التوضيح في المعارف
كقولك جاءني زيد الكريم فانه ربما يشاركه غيره في الاسم فيتميز بالكريم عن ذلك
المشارك وهذا انما يكون اذا كان الكرم خاصا به وهذا هو المراد بالفائدة التوضيح
فالفرق بين التخصيص والتوضيح انك اذا قلت مررت برجل كريم كنت قد نقصت
من عموم الاسم بجعلته يقع على بعض الجنس دون كله بحيث لا يدخل فيه من لا يكون
كريما من الرجال فهذا هو المراد بالتخصيص واما التوضيح فالصفة هناك
لا يجاء بها لان تخص من الجنس بعضه وانما الغرض منها ازالة اللبس ومنها
ان يكون لمجرد الثناء كالاوصاف اسمه نحو هو الله الخالق لانه لما لم يصح
ارادة التخصيص والتوضيح هنا جعلت الاوصاف لمحض الثناء وجردت عن
معنى التخصيص والتوضيح وان كانت في الاصل لهما ثم لما كان ذكر الصفة
للتخصيص والتوضيح هو الغالب اتى بكلمة التقليل فيما جاء لغيرهما فقال وقد يكون

لمجرد

لمجرد الثناء الى اخره ومنها ان يكون لمجرد الذم كقولك فعل زيد الفاسق الخبيث
اذا كان زيد معروفا بالفسق والخبث قبل ذكر هذه الصفات وفائدة هذا القيد
ان يتمحض الصفة للذم ولا يحتمل التخصيص والتوضيح ومنها ان يكون للتاكيد
نحو قوله تعالى نفخة واحدة لانه لما علم من بناء الفعلة انها واحدة لم يفد ذكر الواحدة
الا مجرد التاكيد قوله ولا فصل بين ان يكون مشتقا وغيره الى اخره توهم كثير
من النحاة ان الاشتقاق شرط في النعت حتى اولوا غير المشتق بالمشتق فرد
المصنف ذلك المذهب وقال لا فرق بين ان يكون مشتقا او غير مشتق اذا كان
موضوعا لان يدل على معنى في متبوعه اما في جميع استعمالاته كقولك تميمي وذو مال
فانهما يستعملان الا لانه يدل على معنى في متبوعيهما وهذا هو المراد بقوله عموما
او في بعض استعمالاته كقولك مررت برجل اي رجل اي كامل في الرجولية فان اي
يدل على معنى في متبوعه هنا ولم يدل في قولك اي رجل عندك ونحو الرجل في قولنا
مررت بهذا الرجل فانه يدل على معنى في متبوعه في هذا الموضع لم يدل في قولك
جاءني الرجل ونحو اسم الاشارة في قولك بزيد هذا فان هذا يدل على معنى في متبوعه
وهو الاشارة ولم يدل في هذا زيد وهذا هو المراد بقوله خصوصا وانما قال لا فرق
بينهما لان الغرض من الصفة هو الدلالة على معنى في المتبوع وهو كما يحصل بالمشتق
يحصل بغيره فلا حاجة الى اشتراط الاشتقاق قوله وتوصف النكرة
بالجملة الخبرية الى اخره يعني اذا كان الاسم نكرة يصح ان يوصف بالجملة الخبرية

لحصول فائدة النعت نحو مررت برجل يضرب وقوله النكرة احتراز عن المعرفة فانها
لا توصف بالجمل الخبرية لانها نكرة فلا يصح ان يوصف بها المعرفة وانما قلنا انها
نكرة لان التعريف عند النحويين في غير المضمرات والاشارات والموصولات والاعلام
انما يحصل بالالف واللام او بالاضافة الى المعارف ولا يصح دخول اللام في الجملة من حيث
هي هي ولا يصح اضافتها من حيث هي الى شيء فلا يحصل التعريف وقوله بالجملة
الخبرية احتراز عن الجمل الانشائية من الامر والنهي والاستفهام وغيرها لان
النعت حكم في المعنى على صاحبه كالخبر فلم يستقم ان يكون انشائية ومن ثم اتفقوا
على تاويل قوله جاؤوا بمذق هل رأيت الذئب قط بانه مقدر بمذق مقول عند
هذا القول المذق لبن مختلط بالماء فيقل بياضه فيشبه لون الذئب قوله ويلزم
الضمير اي ويلزم الضمير في الجملة التي تقع صفة للنكرة ليعود الى الموصوف فيربط
تلك الجملة به كما كان ذلك في الخبر الا يرى انك لو قلت مررت برجل قام عمرو ولم
تكن ربطت بينهما بشيء قوله ويوصف بحال الموصوف وحال متعلقه اي يوصف
الاسم بحال نفسه اي بصفة قائمة به حقيقة نحو مررت برجل عالم ويوصف بحال متعلقه
اي بصفة قائمة بمتعلقه نحو مررت برجل حسن غلامه فحسن صفة قائمة بالغلام
وهو متعلق رجل وصفة من حيث اللفظ للرجل قوله فالاول يتبعه في الاعراب
الى آخره اي الصفة بحال الموصوف تتبع الموصوف في هذه الاشياء اما في الاعراب
فلانه ينصب عمل العامل على القبيلين انصبابة واحدة واما في الباقي فلان الصفة

في المعنى للذات المتبوع لها فوجب مطابقتهما في هذه الاشياء لئلا يختل المعنى كذا ذكره
المصنف قوله والثاني يتبعه في الخمسة الاول اي النعت بحال متعلق الموصوف
انما يتبع الموصوف في الخمسة الاول وهي الرفع والنصب والجر والتعريف والتنكير وفي
بعض النسخ في الثلاثة الاول وهي الاظهر لانها ليست رواية المصنف لانه قال في شرحه
فقد اتبعه في الخمسة الاول الرفع والنصب والجر التي عبر عنها بالاعراب والتعريف
والتنكير قوله وفي البواقي كالفعل اي في الخمسة الباقية وهي الافراد والتثنية والجمع
والتذكير والتانيث في معمول له كالفعل اي النعت في هذا القسم مسند الى ما بعده كما
ان الفعل مسند الى ما بعده فكما ان الفعل سواء كان فاعله مفردا او مثنى او جمعا
فالفصيح ان يفرد الفعل والضعيف ان يطابق الفاعل فكذلك حال النعت مع ما بعده
وكما ان الفعل يجب تذكيره اذا كان الفاعل مذكرا او يجب تانيثه اذا كان مؤنثا
حقيقيا ويجوز الامران اذا كان مؤنثا غير حقيقي فكذلك هذا النعت بالنسبة الى ما
بعده بخلاف الخمسة الاول لان عروضها على الاسم لا من جهة فاعل يكون هو له
باعتباره فحكمه باصل المطابقة لدليل الذكر قوله ومن ثم حسن قام رجل
قاعد غلمانه الى آخره يعني من جهة كونه كالفعل قيل قاعد فوحد وان كان
فاعله جمعا كما تقول قام رجل قعد غلمانه وضعف قاعدون غلمانه كما ضعف
يقعدون غلمانه وانما جاز قام رجل قعود غلمانه لمجيئه على صيغة لم يشبه بها
الفعل بخلاف قاعدون غلمانه فانه مشبه بقولك يقعدون غلمانه فلم يلزم من اقتباح

فاعدون امساع قعود كذا ذكره المصنف في شرحه والشارحون في شروحهم قلت
الحكم بانه كالفعل ان كان لاجل انه مسند الى ما بعده فينبغي ان يسع قعود غلمانه
كما يسع قاعدون غلمانه وان كان لاجل مشاركتهما في الحركات والسكنات فينبغي
ان يعطى في الباقي كالفعل اذ كان النعت مشاركا للفعل في حركاته لتختص الحكم
بتلك الصورة اذ هو محل يحتاج الى هذا البيان قوله والمضمر لا يوصف اما لا
يوصف المضمر لكونه واضحا لانه في غاية الوضوح مجهولا بالمضمر عليه فلا يحصل
بالصفة التوضيح كذا في بعض الشروح قلت هذا الكلام مع انه لا يستوفي المقصود
لان غرض المصنف من هذا ان المضمر لا يقع موصوفا ولا صفة وانه دليل على الاول
دون الثاني ولم يذكر هذا الشارح دليلا آخر على الثاني انما يتم ان لو كان فائدة النعت
هو التوضيح لا غير وليس كذلك كما مر وعن بعض الفضلاء واحسن ما قيل
في المضمر انه قصد فيه الاختصار الا يرى انك تقول الرجلان قاما ومعناه الرجلان
قام الرجلان ولما استطيل اقيم حرف مقام ذلك المطول فحصل الغرض واذا
كان الغرض من وضعه الاختصار فليس في وصفه رجوع الامر على موضوعه بالنقض
وهذا من كلام الامام عبد القاهر قال قلت ما ذكره من التطويل انما يلزم في الوصف
لا في الموصوف حتى يلزم تطويل المضمر قلت لما كان الوصف مع الموصوف في حكم
شيء واحد كما مر مرارا كان التطويل في الوصف كانه في الموصوف وانما لا يقع صفة
لان حق الصفة ان يكون اعم من الموصوف او مساويا له كما يجيء لا انه اخص

من المضمر او لانه لا يصدق على المضمر انه يدل على معنى في متبوعه اذ هو لا يدل الا
على محض الذات قوله والموصوف اخص او مساو اختلف اراء الشارحين
للكافية والمفصل في قوله اخص ما المراد به فقال بعضهم الاخص هنا ما يكون مستلزما
من غير عكس كما هو حقيقته وهذا هو المفهوم من كلام الامام عبد القاهر ايضا حيث
قال في المقتصد من حق الصفة ان يكون اعم من الموصوف فاذا قلت مررت بزيد
الطويل كان الطويل اعم من زيد الا يرى ان الطول كما يكون لزيد يكون لعمرو وغيرهما
وزيد لا يكون لكل واحد ودليلهم على ان الصفة يجب ان يكون اعم بهذا المعنى هو انها
لو اختصت بالموصوف على وجه لا يكون لغيره فاما ان يكتفى بها ولا يحتاج الى ذكر
الموصوف نحو ان يقال الجسم المتحيز فانه لا فائدة في الجمع بينهما لافادة كل منهما
ما يفيده الآخر وقال بعضهم المراد بالاخص هنا الاعرف وما حملهم الى هذا التاويل
ما ورد على الاول من النقض بمثل الحيوان الناطق فان الحيوان مع كونه موصوفا
هنا اعم من الناطق بالتفسير المذكور ودليلهم على ان الموصوف يجب ان يكون اعرف
من الصفة او مساويا له هو ان الموصوف هو المقصود بالنسبة ولا يليق ان يجعل
المقصود ادون من غير المقصود في الدلالة على الذات المرادة قلت عدولهم عما
ذكره الاولون بواسطة هذا النقض ليس الا لانه غير سديد لانه غير مسلم ان الناطق
اخص من الحيوان من حيث المفهوم لان مفهوم الناطق شيء له النطق وهو لا يلزم
ان يكون حيوانا والا لكان الجنس داخلا في طبيعة الفصل وهو غير جائز لما عرف

في علم آخر ولانه لو كان اخص من الحيوان من حيث المفهوم لكان الناطق مستلزما للحيوان
من حيث المفهوم وليس كذلك بل ينبغي ان يكون سبب العدول ورود النقض بشيء طويل
وانه يتبع قوله او مساويا ضابطا على تفسير الاولين لما ادّعي من الجسم المتحيز ويؤيد
ذلك ما نقل عن صاحب المختصر انه قال في قولي او مساويا نظر قلت وفي قول المصنف
ومن ثم الى آخره اشارة الى ان مذهب الآخرين اختياره ومن ثم لم يوصف ذو اللام
الا بمثله الى آخره اي ومن اجل ان الموصوف يجب ان يكون اعرف من الصفة او مساويا
لها فان التعريف لم يوصف الاسم المعرف باللام الا بالاسم المعرف بها او بالاسم المضاف والموصول
الى المعرف بها وانما جاز وصف المعرف باللام بهما لحصول المساواة في التعريف بين الموصوف
والصفة وانما لم يجز بغيرهما من المعارف لانتفاء الوصفية في الاعلام والمضمرات
وكون المبهمات والمضاف الى احدها الثلاثة اعرف بالنسبة الى المعرف باللام قوله
وانما التزم وصف باب هذا بذي اللام للابهام جواب سؤال وجهه ان يقال قولكم الموصوف
اخص او مساو ينبغي ان يجوز وصف اسم الاشارة بالاسم المضاف الى المعرف باللام
وبالاسم المضاف الى اسم الاشارة فيقال مررت بهذا صاحب الرجل ومررت بهذا
صاحب هذا اذ في الاول يكون الموصوف اخص وفي الثاني مساويا ووجه الجواب انه انما
التزم وصف باب هذا بالمعرف باللام لغرض آخر وهو ما في هذا من الابهام فان هذا الابهام
يقتضي تبيين جنسه وانما يتبين جنسه باسم جنس ووجب ان يعرف باللام لان الموصوف
معرفة واللام اداة وضعت لتعريف الجنس فلهذا المقصود التزم وصف باب هذا

بذي اللام وان كان القياس يستدعي ان يصح وصفه بما يكون اعم منه قوله ومن ثم
ضعف مررت بهذا الابيض الى آخره اي ومن اجل هذا الابهام المقتضي لتبيين الجنس يجوز
هذا التركيب على الضعف لان الابيض نوع من جنس الا ان الابيض فبالنظر اليه يكون جائزا
لكن بمقتضى التوضيح لان الابيض غير مختص بجنس واحد لشموله امورا شتى فبالنظر
الى ذلك ضعف وحسن بهذا العالم لان العالم يوضح الجنس غاية الوضوح لانه يعلم منه
انه انسان بل رجل واكثر رحمه الله العطف تابع الى قوله التاكيد قوله مقصود
بالنسبة تخرج الصفة وعطف البيان والتاكيد لان المقصود في هذه الاشياء هو الاول
دون الثاني وقوله مع متبوعه يخرج البدل لانه وان كان مقصودا بالنسبة لكن
متبوعه ليس مقصودا بها كما سيجيء قوله يتوسط بينه وبين متبوعه شرط بعد
تمام الحد لان الحد تم بما قبله قديم قال الشيخ وهو يشعر بقوله تابع يتوسط بينه
وبين متبوعه احد الحروف العشرة لان الحروف قد يتوسط بين الصفات وعرضنا
حينئذ يفصلها عنها فلو حد العطف بما ذكر دخل فيه بعض الصفات قلت ظاهر
هذا الكلام يشعر بان مراد المصنف انه يدخل الحرف بين المنعوت لا بين النعت
والمنعوت فلو سلم انه يكون هكذا لم يلزم دخول النعت في حد العطف على هذا
التفسير وانما يلزم ان لو كانت جهة النعتية هي بعينها جهة العطفية
وان كان مراده انه يدخل العطف بين النعت والمنعوت كما قيل في بعض
الشروح ان احد هذه الحروف يتوسط بين النعت والمنعوت فيكفيه ذلك الدعوى
بلا دليل

ومما ضرب في هذا الشرح مثالا لذلك من قوله تعالى الر تلك آيات الكتاب والذي انزل اليك
من ربك الحق وغير متيقن فيه تخلل العاطف بين المنعوت والنعت فان المراد
بالكتاب السورة وبقوله الذي انزل اليك القرآن كله كذا في الكشاف فكيف ينعت السورة
بانها القرآن كله بل هو على حقيقة عطف الجملة على الجملة كما قال في الكشاف تلك
اشارة الى آيات السورة والمراد بالكتاب السورة اي تلك الآيات آيات السورة الكاملة
في بابها ثم قال والذي انزل اليك من القرآن كله هو الحق الا مزيد عليه لا هذه السورة
وحدها الى هذا لفظ الكشاف والحق انه يستغنى بذلك عن الاول ولهذا عرفه
به في شرح المفصل وانما اشترط توسط الحرف بين التابع والمتبوع هنا لمغايرة
بينهما بخلاف سائر التوابع واورد على هذا الحد نقوض احدها جاءني زيد
لا عمرو فان الثاني غير مقصود بالنسبة مع الاول وثانيها جاءني زيد بل عمرو فانك
لما اضربت عن الاول كيف يكون مقصودا وثالثها قام زيد او عمرو فان المقصود
بالنسبة احدهما فلا يكون التابع مقصودا بالنسبة مع متبوعه والجواب عن الاول
ان المراد بكونه مقصودا بالنسبة اعم من كونه مقصودا بالنسبة الايجابية او السلبية
كذا في بعض الشروح وعن الثاني بان المراد بكون الاول مقصودا ان يكون معتدا
الحديث في لا يذكر لتوطئة ذكر الثاني وهنا كذلك لان قام زيد حديث مقصود
ايراده فلما اورد عرض للمتكلم غرض آخر دعاه الى حديث آخر اقوى من
الاول او ادون منه فاضرب عن الاول واورد ذلك الحديث وهذا غير

مانع من ان يكون الاول مقصودا بالمعنى المذكور وعن الثالث ان المراد بالمعية اعم من ان
يكونا مجتمعين في كونهما مقصودين حتما او في كونهما جائزي القصد وهنا كذلك فانه
كما يصح ان يقال زيد جائز القصد بالنسبة كذا يصح ان يقال عمرو جائز القصد
بالنسبة بخلاف البدل فانه لا يصح ذلك فيه قوله واذا عطف على المرفوع المتصل
اكد بمنفصل يعني اذا اريد ان يعطف شيء على المضمر المرفوع المتصل اكد ذلك المتصل
اولا بضمير منفصل ثم عطف عليه نحو ضربت انا وزيد لان الضمير المرفوع المتصل لتاكد
اتصاله لفظا ومعنى صار كجزء من الكلمة ولذلك اسكنوا اللام في ضربت فكره العطف
عليه واتوا باسم مستقل [illegible] له في المعنى ليكون كانهم عطفوا عليه في الصورة
وقيد الضمير بالمرفوع فانه اذا كان منصوبا او مجرورا يجوز العطف بدون التاكيد
بالمنفصل نحو ضربتك وزيدا ومررت بك وبزيد لفقد تاكد الاتصال في الاول ووجوب
اعادة الخافض في الثاني كما يجيء واعادته مانعة ان يكون عطفا على جزء الكلمة
قوله الا ان يقع فصل فيجوز تركه يعني اذا وقع فصل بين الضمير المرفوع وبين
المعطوف يجوز ترك التاكيد ويجوز الاتيان به على ما يتقدم كقوله تعالى وقال الذين اشركوا
لو شاء الله ما عبدنا من دونه من شيء نحن ولا آباؤنا فانه اكد بنحن الضمير المرفوع
الذي في عبدنا مع وقوع الفصل بقوله من دونه من شيء واما تركه فلطول الكلام
كقوله تعالى سيصلى نارا ذات لهب وامرأته عطف وامرأته على الضمير المرفوع في سيصلى
بدون التاكيد اعتمادا على الفصل وهو قوله نارا ذات لهب قوله واذا عطف

على المضمر المجرور اعيد الخافض نحو مررت بك وبزيد لانه لا يخلو اما ان يكون المضمر مجرورا
بالحرف كما ذكر من المثال او بالاضافة مثل غلامك وغلام زيد ولا اعيد الخافض لان اتصال
المجرور بالجار اقوى من اتصال الفاعل بالفعل ولم يوجد ضمير مجرور منفصل يؤكد به
المتصل فاعيد الخافض لئلا يلزم عطف الشيء على جزء الكلمة وان كان الثاني فالضمير
بمنزلة التنوين لان التنوين كما يمنع الغلام مثلا عن الاضافة فكذلك الكاف يمنعه
عنها ولا يجوز عطف الشيء على التنوين فكذا على ما هو مثله والتقييد بالمضمر ليخرج
مثل مررت بزيد وعمرو فانه جائز لان اتصال المظهر بالجار ليس كاتصال المضمر به
واما قراءة حمزة تساءلون به والارحام فقد قيل في المفصل انها ليست بتلك القوية
قوله والمعطوف في حكم المعطوف عليه يعني ان ما يجب للمعطوف عليه ويمتنع له يجب
للمعطوف ويمتنع له وذلك كما اذا عطف على الخبر يجب ان يكون المعطوف صالحا لان يكون خبرا
واذا عطف على الصلة يجب ان يكون صلة واذا عطف على الحال يجب ان يكون حالا واذا
عطف شيء على ما فيه ضمير عائد على اسم يجب فيه الضمير ما لم يكن الاول ... في
بعض الشروح واعلم انه ليس المعطوف في حكم المعطوف عليه في جميع الاشياء فانه يجوز ان
يقال يا زيد والحارث ورب شاة وسخلتها مع امتناع دخول حرف النداء على ما فيه
الالف واللام وامتناع دخول رب على المعارف قوله ومن ثم لم يجز ما زيد
بقائم او قائما ولا ذاهب عمرو الا الرفع يعني ومن اجل ان المعطوف في حكم المعطوف
عليه لم يجز في ذاهب في هذا التركيب سوى الرفع لانك لو جررته عطفا على بقائم

او نصبته عطفا على قائما لزم ان يكون فيه ضمير راجع الى زيد كما كان ضميرهما عايدا
عليه ولما ذكرت عمرا وبعلت حليته عن الضمير فوجب الرفع اما لانه خبر عمرو ومبتداؤه
او مبتدا وعمرو فاعله كما مر في ما قائم زيد قوله وانما جاز الذي يطير فيغضب زيد الى
آخره جواب سوال يرد على قوله والمعطوف في حكم المعطوف عليه ووجه السوال انه
ينقض ما ذكرتم بهذا التركيب فانه عطف فيه يغضب على يطير بالفاء وفي يطير ضمير
عائد على الموصول وليس في يغضب ضمير عائد عليه لان فاعله زيد ووجه الجواب ان
الفاء للسببية لا للعطفية ليكون المعنى الذي طيرانه سبب لان يغضب زيد هو الذباب حتى
لو قيل الذي يطير ويغضب زيد لم يجز بالاتفاق قوله واذا عطف على عاملين
مختلفين لم يجز الى آخره لما اذا عطف شيئان على معمولي عاملين مختلفين على تقدير حذف
المضاف لم يجز في هذه المسئلة ثلاثة مذاهب احدها انه لا يجوز مطلقا وهو مذهب
سيبويه والنحويين المتقدمين وثانيها انه يجوز مطلقا وهو قول الفراء والكوفيين
وثالثها انه يجوز اذا كان اول المعمولين مجرورا والثاني منهما اما مرفوعا او منصوبا
وهو مذهب الاعلم وغيره فقول المصنف اذا عطف على عاملين مختلفين لم يجز مع
قوله الا في نحو في الدار زيد والحجرة عمرو فان الاستثناء انما وقع عن قوله لم يجز اشارة
الى المذهب الثالث وقوله خلافا للفراء اشارة الى المذهب الثاني وقوله خلافا لسيبويه
وهو متعلق بقوله الا في نحو في الدار زيد والحجرة عمرو اشارة الى المذهب الاول وحجة
المانعين مطلقا ان اقامة الحرف الضعيف مقام العاملين قبيح وحجة المجوزين

مطلقا في الاية والشعر والمثل اما الاية فقوله تعالى ان في السموات والارض لايات للمؤمنين
وفي خلقكم وما يبث من دابة آيات لقوم يوقنون واختلاف الليل والنهار وما
انزل الله من السماء من رزق فاحيا به الارض بعد موتها وتصريف الرياح آيات
لقوم يعقلون فعطف اختلاف على خلقكم وآيات على آيات فيكون عطفا على عاملين
مختلفين لان خلقكم مجرور بفي وآيات الثانية منصوبة بان الا ان وفي خلقكم
معطوف على قوله في السموات فيكون ان عاملة في هذا الاسم والخبر ايضا فقد ذكر في
الكشاف وقرئ آيات لقوم يوقنون بالنصب والرفع على قولك ان زيدا في الدار وعمرا
في السوق وعمرو في السوق وكذلك يلزم العطف على عاملين مختلفين في قراءة من
قرأ الساكنة آيات بالرفع لانها ح يكون عطفا على موضع ان واسمها وفي الكشاف
واما قوله آيات لقوم يعقلون فمن العطف على عاملين سواء نصبت او رفعت فالعاملان
اذا نصبت في ان وفي اقيمت الواو مقامهما فعملت الجر في واختلاف الليل والنهار
والنصب في آيات واذا رفعت فالعاملان الابتداء وفي عملت الرفع في آيات والجر في
واختلاف واما الشعر فقوله اكل امرئ تحسبين امرأ ونار توقد بالليل نارا
فانه عطف نار على امرئ العامل فيه كل وعطف نارا على امرأ والعامل فيه تحسبين
واما المثل فقوله ما كل سوداء تمرة ولا بيضاء شحمة فانه عطف بيضاء على
سوداء والعامل فيها كل وعطف شحمة على تمرة والعامل فيها كلمة ما وحجة
المفصلين ان الاية والشعر والمثل قدم فيها المجرور على غيره فانحصر الجواز

ذلك لم يجز غيره بعين ما ذكره المانعون وما تمسك به المجوزون ضعيف اما
الاية فقد قال المصنف لان آيات حينئذ تأكيد للآيات الاولى حتى كانه قيل
آيات آيات وح لا يكون من المعطوف شيء وفي الكشاف وجه آخر وهو ان ينصب آيات
على الاختصاص بعد انقضاء المجرور معطوفا على ما قبله او رفعها باضمار هي واما
الشعر والمثل فقد قيل في الفصل انهما مما حذف فيه المضاف وترك المضاف اليه على
اعرابه فيكون التقدير في الشعر وكل نار وفي المثل ولا كل بيضاء واذا كان الامر كذلك
يكون الجر في نار بهذا المضاف المقدر لا بالعطف على امرئ ثم يكون ذلك المجموع معطوفا
على معمولي تحسبين وكذلك الكلام في المثل وانما قال على عاملين لجواز العطف على معمولي
عامل واحد نحو ضرب زيد عمرا وبكر خالدا لانه لا يلزم هنا اقامة الحرف الضعيف
مقام عاملين وانما قيد العاملين بالمختلفين ليخرج من نحو ان مثل قولنا ضرب
ضرب زيد عمرو وامثاله من هذا الباب فلا يجوز العطف على زيد وعمرو وليس من هذا الباب
الثاني تأكيد للاول فيجوز العطف عليهما كذا في بعض الشروح قلت ولعل تحقيق العامل
بعينه في امثال هذا المثال قال رحمه الله التوكيد الى قوله البدل اقول قوله تابع يعم
جميع التوابع فبقوله يقرر امر المتبوع خرج العطف بالحرف والبدل فانهما لا يقرران
امر المتبوع وبقوله في النسبة خرج النعت وعطف البيان لانهما يقرران امر المتبوع لكن
لا في النسبة ولا في الشمول بل في الايضاح وفي بعض الشروح اخرج النعت بقيد التقرير
قيل المراد بالتقرير تثبيت المعنى وتمكينه في نفس السامع باعادة الاول اما لفظا او
معنا

دال الشيء كما يوصف بالحقيقة يوصف بالمجاز كقولك لزيد وجه حسن منير قلت لعل
هذا القول لا يتوقف على اخراج جميع انواع النعت بل يخرج بعضها كما ترى وفي بعض
الشروح الحد المذكور لا يتناول اكتع واخواته لانها لا تقرر امر المتبوع في النسبة
ولا في الشمول فلو قال التأكيد تابع يقرر امر المتبوع في النسبة او في الشمول او يتبع ما
يقرر امره في النسبة او الشمول لكان اصوب قلت تناول هذا الحد هذه الاشياء
ظاهر لان المراد بالتقرير المذكور اعم من ان يكون بالاستقلال او بالتبعية وفيه
ايضا يشكل هذا الحد بجميع التواكيد التي لم ينسب الى متبوعها شيء نحو زيد زيد قائم
وان انه قائم قلت كان النقض بالمثال الثاني هو الوارد دون الاول وهما
من علم ان الواحدة في قوله تعالى نفخة واحدة ليست من هذا الباب لانها لا تقرر امر
المتبوع في النسبة على ما قرر من معنى التقرير وهو دفع توهم المجاز ولا في الشمول بل
تفيد معنى نعتي النفخة وهو الوحدة فيكون من باب النعت لا من التأكيد وهو لفظي قوله
ومعنوي اي التوكيد على ضربين لفظي ومعنوي فاللفظي ان يكرر اللفظ الاول وليس
يعني به تكرار اللفظ الاول ان يعاد اللفظ الاول بعينه حتما بل المراد به ان يكون مما
يكون بصدده فعلى هذا لا يشكل بضربت انت وبرانت في امثال ذلك قوله ويجري
الالفاظ كلها للكي يكون التاكيد اللفظي في الاسم كما ارى من النظير وفي الفعل كضربت
ضربت زيدا وفي الحرف نحو ان ان زيدا منطلق قوله والمعنوي بالفاظ محفوظة
اي محصورة وهي ما عدة في المتن واما اجمع فقد قال صاحب المفصل الذي قرأناه
با

بالصاد غير المعجمة وعن ابن الاعرابي بالضاد معجمة قال وكانه من البقاء وعن
الميداني المعجمة اعرف وفي الصحاح رواية الضاد المعجمة ليست بالعالية وابضع من بضع
الماء في عرق الجبل اجتمع والبضيع غير معجمة ذكر في الصحاح واكتع ماخوذ من قولهم
اتى عليه حول كتيع اي تام كذا في الصحاح وابتع من البتع وهو طول العنق مع شدة
مغرزه والجامع بينها البيان على الوكادة كذا في التحرير قوله فالاولان يعمان
باختلاف صيغهما وضميرهما اراد ان النفس والعين يستعمل كل منهما المذكر والمؤنث
والمثنى والجمع باختلاف صيغة كل منهما وباختلاف ضمير كل منهما بحسب المؤكد
تقول جاءني الرجل نفسه والمرأة نفسها باختلاف الضمير والرجلان او المرأتان انفسهما
والرجال انفسهم والنساء انفسهن باختلاف الصيغ والضمير وانما قالوا بصيغة الجمع
في المثنى الجاءني قالها بالجمع في موضع لا يقع لا لباس كما في قوله تعالى فقد صغت قلوبكما
وسببه كراهة اجتماع لفظ تثنيتين فيما تأكد اتصالهما لفظا ومعنى وعلى هذا يكون ما في
بعض النسخ من قوله باختلاف صيغتهما وضميرهما غير فصيح وكذلك رواية من روى
ضميرهما بلفظ الواحد بل الحق وضمائرهما على هذا التقدير قوله والثاني للمثنى
وانما جعل الثالث ثانيا لان النفس والعين كليهما شيء واحد والمعنى ان كلا يكون لتأكيد
المثنى خاصة وتختلف ضميره باعتبار دخوله من متكلم او مخاطب او غائب
تقول جئنا كلانا وجئتما كلاكما وجاء كلاهما وان كانت لمؤنث تقول المرأتان جاءت
كلتانا وكلتاكما وكلتاهما قوله والباقي لغير المثنى يعني بالباقي الخمسة الباقية
وهي كلمة واحد

وأكتع وأبتع وأبصع وهن يقعن تأكيدًا لغير المثنى اكتفاءً بكلا قوله باختلاف
الضمير في كله يعني كلمة كل لا يختلف صيغتها تثنيةً وجمعًا لما مرّ في المصدر ويختلف
ضميرها كما مثل قوله والصيغ بالجر عطفًا على الضمير في قوله باختلاف الضمير
أي وباختلاف الصيغ لا الضمير في البواقي وهي أجمع وأكتع وأبتع وأبصع واختلاف الصيغ بالتثنية
والعامّة أن لا يختلف كما في كل قوله ولا يؤكد بكلا وأجمع إلى آخره لأنه لا يصح التأكيد
بهذين اللفظين إلا لشيء له أجزاء يصح افتراق تلك الأجزاء حسًّا كجاء في القوم
كلهم أو حكمًا نحو اشتريت العبد كله فإن العبد يجوز أن يكون اشتريت نصفه أو ثلثه
أو غير ذلك وإن لم يكن لشيء له أجزاء بتلك المثابة كقولك جاءني زيد كله لا يصح
تأكيده بهما لأنهما إنما وضعا ليفيد الشمول والإحاطة ولن يتصور ذلك المعنى إلا
في هاتين الصورتين قوله وإذا أكد المضمر المرفوع المتصل إلى آخره يعني إذا أريد أن يؤ
كد المضمر المرفوع المتصل بالنفس والعين فالشرط أنه يؤكد ذلك المتصل بالمنفصل
ثم يؤكد بهما والسبب في ذلك أن هذا الضمير كالجزء من الفعل فكرهوا أن يؤكدوا الجزء
بما هو كالمستقل من الظواهر لأن النفس والعين يستعملان لغير التأكيد يقال
طابت نفسه وذات عينه بخلاف جاء سواء ثم حيث لا يستعمل إلا بدون التأكيد قال
كلمة كل يجيء لغير التأكيد أيضا كما في قوله تعالى كل نفس ذائقة الموت قلنا وضع
كل للتأكيد ولكن جوّزوا تعريته حتى يصير الكلام مؤكدًا من أول الأمر كتقديم همزة
الاستفهام كذا في بعض الشروح قال المصنف فقوله المضمر احتراز من الظاهر

قوله المرفوع احتراز من المضمر المنصوب لأنه يؤكد من غير شريطة قوله
المتصل احتراز من المضمر المرفوع المنفصل لأنه يؤكد من غير شريطة قوله
بالنفس والعين احتراز من تأكيد المضمر المرفوع المتصل بغير النفس والعين فإنه
يؤكد من غير شريطة وفائدة القيود ظاهرة نبه عليها بأدنى لفظة خاطر
قوله وأكتع وأخواته اتباع لأجمع إلى آخره أراد أن أجمع يكون سابقا عليها فلا
يتقدم شيء منها عليه ولا يجيء دونه قال المصنف أما كونها لا يتقدم عليه فلأنه
أدل منها على المعنى المقصود وهو الإحاطة والشمول فكان بالتقديم أجدر وأما
كونها لا تذكر دونه فلفوات دلالتها على معنى الجمعية فكانت أبعد لذلك وقد جاء
ذكرها دونه وهو ضعيف لقلته وأما تقدم بعضها على بعض فالظاهر أن أكتع
وأبتع وأبصع أولى من غيره قال رحمه الله البدل إلى قوله عطف البيان قال
قال المصنف قوله مقصود بما نسب إلى المتبوع يخرج التوابع كلها إلا المعطوف وقوله
دونه يخرج المعطوف لأنه وإن كان مقصودا بالنسبة فليس هو مقصودا بالنسبة دون
المتبوع بخلاف البدل فإنه مقصود بالنسبة دون متبوعه فإذا قلت اشتريت
الجارية نصفها فالمشتري النصف وإذا قلت جاءني زيد وعمرو فالمجيء منسوب إلى التابع
والمتبوع ولا ينتقض الحد بما قام أحد إلا زيد فإنه وإن كان المراد بالنسبة ما
هو أعم من أن يكون وجوديًّا أو عدميًّا صح الحكم بأن زيدا مقصود بالنسبة
فلا يدخل في الحد لأن المتبوع مقصود هنا لأن صدر الكلام لا يكون مقصودا
في شيء

من مواقع الاستفسار لان معنى هذا الكلام ان الامام زيد كذا في بعض الشروح وفيه
تامل لانه لا يتضح على ان هذا المعنى هل يتصور بدون ان يكون صدر الكلام مقصودا
ام لا قوله وهو بدل الكل الى اخره اراد ان البدل باعتبار دلالته ودلالة متبوعه
لاربعة اقسام وذلك لان البدل اما ان يكون مدلوله مدلول المبدل منه اولا فان كان
فهو بدل الكل من الكل نحو جاءني زيد اخوك وان لم يكن فاما ان يكون مدلوله بعض
مدلول المبدل منه اولا فان كان فهو بدل البعض من الكل نحو ضربت زيدا رأسه وان
لم يكن فاما ان يكون بين البدل والمبدل منه ملابسة غير الكلية والجزئية وهو المراد
بقوله ملابسة بغيرهما اولا يكون فان كان فهو بدل الاشتمال نحو سلب زيد ثوبه
وان لم يكن فهو بدل الغلط لان البدل من الغلط نحو مررت برجل حمار وفي اختلاف تسمية
بدل الاشتمال فقيل لان الاول مشتمل على الثاني وقيل لان الثاني مشتمل على الاول
وكلاهما غير مستقيم لان ضرب زيد غلامه بدل الاشتمال كما نقل المصنف في شرح
المفصل وليس زيد مشتملا على الغلام ولا الغلام عليه وقيل لاشتمال المعنى
عليه بيانه انك اذا قلت اعجبني زيد حسنه ففي الكلام مشتمل على نسبة الاعجاب
الى الحسن فالمشتمل عليه في المعنى هو البدل ولذلك سمي بدل الاشتمال وهذا هو
الصحيح فان قلت الابدال كلها كذلك فانك اذا قلت اعجبني زيد اشتمل الاعجاب
بالنسبة الى العاشر مثلا في النسبة الى الحسن في الاشتمال قلت مع ذلك لا يضر
بالتسمية بالتسمية في الاصطلاح فكم من مسمى باسم جعل علما عليه لمعنى

وان

وان كان ذلك المعنى يوجد في غيره ذلك المسمى هذا كله هو المفهوم من شرح المفصل
للمصنف قلت هذا الكلام يلوح عنه وجه سيماء التحقيق الا انه يبقى عليه شيء
وهو انه لما كان الاشتمال بهذا المعنى مشتركا بين الابدال كلها فكيف يتميز
بدل الاشتمال عن غيرها ووجه دفعه ان لكل من الابدال سوى الاشتمال خاصية
ليست هي له اما في الكل فلكون مدلوله مدلول الاول واما في البعض فلكونه بعض
الاول واما في الغلط فلكونه تداركا للغلط فاذا وقع الاشتمال المذكور في صورة ولم
يكن معه شيء من هذه الخاصيات الثلثة حكم بانه بدل الاشتمال ومما مر علم ان
ما في بعض الشروح من ان المراد بالملابسة الشمول والاحاطة ليس بسديد اللهم
الا ان يراد بالشمول شمول معنى الكلام كما مر من التحقيق وفي بعض الشروح لا يقال هذه
القسمة غير حاصرة لانه يقال نظرت الى القمر فلكه فان الفلك بدل من القمر بدل الكل
عن البعض لانا نقول لا نسلم حوله كيف وهذا غير مروي عن العرب ولئن سلمنا
حولة لكن لا نسلم ان القمر بعض الفلك بل هو شيء مركوز في الفلك فيكون الفلك شاملا
له وهو عين بدل الاشتمال الى هذا لفظه قلت هذا الجواب غير مطرد
فانه لو قيل رأيت درجة الاسد برجه مثلا لا يكون هذا الجواب فيه ممشيا ولعل
التقسيم الذي ذكره العلامة السكاكي مستبد باخراج مثل هذا النقض حيث قال في
المفتاح ووجه الحجر عندي هو انا نقول البدل اما ان يكون عين المبدل منه
او لا يكون فان كان فهو بدل الكل من الكل وان لم يكن فاما ان يكون اجنبيا عنه

أو لا يكون فإن كان فهو بدل الغلط وإن لم يكن فإما أن يكون بعضه فهو بدل البعض
من الكل أو غير بعضه فهو المراد ببدل الاشتمال وقد سقط بهذا زعم من زعم
أن ههنا قسما خامسا أهمله النحويون وهو بدل الكل من البعض كنحو نظرت إلى
القمر فلكه إلى هذا لفظ المفتاح قوله والثالث بينه وبينه ملابسة بغيرهما
في بعض الشروح صحح بضمير المؤنث وأعيد إلى البعضية والكلية ونحو الصواب
لأنه كما يجب إخراج بدل البعض عن هذا كذلك يجب إخراج بدل الكل عنه والاشتراك في
بدل الكل ملابسة بالمعنى المذكور فيجب إخراجه قوله ويكونان معرفتين ونكرتين
ومختلفين أراد أن البدل والمبدل يكونان معرفتين ونكرتين ويكون البدل معرفة
والمبدل نكرة ويكون المبدل معرفة والبدل نكرة فهذه أربعة فاضربها
في الأبدال الأربعة فيحصل لك ست عشرة صورة أربعة في بدل الكل وهي زيد أخوه
ورجل أخ له ورجل أخوه وزيد أخ له وأربعة في بدل البعض وهي زيد رأسه ورجل
رأس له ورجل رأسه وزيد رأس له وأربعة في بدل الاشتمال وهي زيد ثوبه ورجل
ثوب له ورجل ثوبه وزيد ثوب له وأربعة في بدل الغلط وهي زيد الحمار ورجل حمار
ورجل الحمار وزيد حمار قوله وإذا كان نكرة من معرفة فالنعت كما إذا أبدل
النكرة من المعرفة فالإتيان بالنعت للبدل واجب كقوله بالناصية ناصية
كاذبة وذلك لأن البدل هو المقصود بالنسبة فلم يحسن أن يكون المقصود منحطا
عن غيره من كل الوجوه فأتي بالصفة ليتخصص فيقرب من المعرفة أي القريب

منها

منها قد يتوهم مقاومتها كلمة الابتداء قوله ويكونان ظاهرين ومضمرين ومختلفين
هذا تقسيم آخر للبدل والمبدل منه باعتبار الإظهار والإضمار فهذه أربعة أقسام
أيضا فاضربها في أربعة الأبدال يحصل ست عشرة صورة أيضا أربعة في بدل الكل
وهي زيد أخوه وضربته إياه وضربته زيدا وضربت زيدا إياه وأربعة في بدل
البعض وهي زيد رأسه ورأس زيد ضربته إياه على أن يكون ضمير ضربته عائدا
إلى زيد وإياه عائدا إلى الرأس ورأس زيد ضربت زيدا إياه وزيد ضربته
رأسه وأربعة في بدل الاشتمال نحو زيد ثوبه وثوب زيد سلبته إياه على أن يكون
ضمير سلبته ثوبه وأربعة في بدل الغلط نحو زيد الحمار وحمار زيد ركبته إياه على
أن يكون ضمير ركبته عائدا إلى زيد وإياه إلى الحمار وحمار زيد ركبته زيدا إياه على
أن يكون إياه عائدا إلى الحمار وزيد ركبته حمارا قوله ولا يبدل ظاهر من مضمر
بدل الكل إلا من الغائب وذلك لأنهم لو فعلوا ذلك لأدى إلى أن يكون المقصود
بالنسبة أقل دلالة من غير المقصود لأن المضمر المتكلم والمخاطب أقوى وأخص
من الظاهر فلم يقولوا ضربتني أخاك ولا ضربتك زيدا الذي كذا وأما الغائب فلم يكن
في القوة كذلك لاحتمال أن يتوهم غيره فجوزوا ضربته زيدا الذي كذا وأما غير بدل الكل
فيجوز أن يبدل فيه الظاهر من المضمر لفقدان المانع لأن ما سواه من الأبدال
ليس مدلول الثاني فيه هو مدلول الأول فلا يلزم فيه كون غير المقصود أقوى دلالة
بالنسبة إلى المقصود لأن ذلك إنما يتصور بالنسبة إلى مدلول واحد ولئن سلم

ان ذلك قد يتجوز في المدلولين المتغايرين في النبوة في صورة اتحاد المدلولين اكثر
فاغتفر في صورة تغاير المدلولين لقلة النبوة ولم تغتفر في صورة اتحاد المدلولين
لكثرتها فلذا جاز ان يقول اشتريتك بصفك واشتريتني بصفي واعجبني علمك
واعجبتك علمي وضربتك الحمار وضربتني الحمار ولكن رحمه الله عطف البيان المعلوم
المعنى قوله غير صفة احترز عن الصفة وقوله يوضح متبوعه
احترز عن بقية التوابع سوى عطف البيان اذ ليس فيها ما يوضح متبوعه
قوله وفصله من البدل لفظا الى آخره يعني كما ان الفرق المعنوي ثابت بين البدل
وعطف البيان وهو ان عطف البيان يؤتى به ليوضح متبوعه دون البدل كذلك
الفرق اللفظي ثابت في بعض الصور وهو مثل قوله انا ابن التارك البكري بشر
فانك لو جعلت كلمة بشر بدلا عن البكري والبدل في حكم تكرير العامل فيكون
تقديره انا ابن التارك بشر وهو غير جائز لانه مثل الضارب زيد وانه لا يجوز كما مر
في باب الاضافة فاذا جعلت عطف بيان جاز لانه ليس في حكم تكرير العامل
وانما قال مثل انا ابن التارك مثلا اشارة الى انه يقع الفرق اللفظي في صور اخرى
ايضا من غير هذا الباب كقولك يا غلام زيد زيدا فان زيدا لو جعل بدلا
عن الغلام صار منادى مستقلا فلا يجوز فيه الامران من الضم والنصب بل يتعين
الضم فيه ولو جعل عطف بيان يجوز فيه الامران كذا في شرح المصنف وفي بعض
الشروح انما قال في مثل لان هذا الفرق جار في باب اسم الفاعل المعرف باللام

اذا اضفته الى اسم فيه اللام واجريت على المضاف اليه اسما علما معطوفا عليه عطف
بيان فانه يظهر الفرق بينه وبين البدل في اللفظ نحو الضارب الرجل زيد قلت
هذا احسن طباقا من حيث المثالية وان كان فيما ذكره المصنف فائدة جديدة
فان قلت لم لا يجوز ان يكون التارك في البيت جمعا مضافا الى البكري والنون
محذوفة بالاضافة والياء لفظا لاجتماع الساكنين فيكون كقوله والمقيمي الصلوة
وح لا يبقى الشعر شاهدا قلت لان قائله بشر كان واحدا من اباته واشتهر بذلك
بين العرب فلم يلتبس البيت على احد من الناس كذا في بعض شروح المفصل وتمام
البيت عليه الطير ترقبه وقوعا قوله وقوعا جمع واقع وهو حال من الطير اي
واقعة حوله مترقبة لان زهاق روحه لان الحيوان ما دام به رمق فان الطير
لا ترقبه بقربه وخصوصا في الانسان فالحمد للمولى الله زكي على التوفيق لاتمام المعرب
والتوجه الى المبني فلو تاملت ايها المشتوق الى فرائد المعاني لابكار المشوق
الى عقائلها بلا لائل الافكار ما امليت لك بحسن التفهم وعين الاستبصار وجدته
بضيعتك في ملاحظة الايجاز ومزالق الاختصار شهامة باطنية تكون لاولي الابصار
لا تطلعك المملي على المقاصد ولكفاك فرقانا بين الكاسد والفاسد وهذا
مع ما ينظر فيه بالروية طبعه الملكي في صفاء عيش الملكي بعين الرضا الخ
هو عن كل عيب كليلة فاما الناظر بعين السخط التي هي تبدي المساوي فلم
يعثر على عثرات الابقال وهفوات لا يمكن كثرتها ان هنالك في الربع ثالثة الاثافي
بدخل دخلته وخبث نيته

واعلم انا من شرح الكافي قال رحمه الله المبني الى قوله ونون الوقاية قلت اعلم
ان سبب البناء اما اصل الوضع كما في الفعل الماضي والامر الحاضر والحروف ويسمى كل
منهما مبني الاصل وسبب بناء هذه الاشياء مبنية ما فقد فيها من مقتضى الاعراب
ومشابهتها بالاسماء كمشابهة الفعل المضارع واما المشابهة بمبني الاصل كما في
المضمرات وغيرها على ما سيجي واما وقوع الكلمة غير مركبة كزيد بكر واحد اثنان
فقوله ما ناسب مبني الاصل يشمل القسمين الثاني بالصريح والاول بالدلالة ومثل هذا
التسامح معفو في امثال هذه العلوم وقوله او وقع غير مركب يشمل القسم الثالث
قال وليست هذه بالتي يفسد بها الحد لان المراد ههنا ما كان على احد هذين
الوصفين انما يفسد الحد بها اذا كان المراد بها الشكل ولم نقل هذه ما لاجل
انه لان عدم اختلاف الآخر فرع على عقليته فلا يستقيم ان يجعل فرعا له فيؤدي
الى الدور كما ذكر في الاعراب قوله والقابه اي القاب البناء لدلالة المبني عليه
ضم وفتح وكسر ووقف فالضم كقولهم منذ وقبل وبعد ويا زيد والفتح كقولهم
اين وكيف ولا رجل والكسر كقولهم هؤلاء وامس والوقف نحو من وكم وفي بعض
الشروح وانما قال في البناء القابه وفي الاعراب انواعه لان انواع الاعراب مختلفة
بالحقيقة لدلالة كل واحد منها على معنى بخلاف القاب البناء فانه ليس المراد منها
الا الالفاظ قلت هذا انما يصح ان لو كان النوعية مفتقرة الى ذلك المعنى
وهو ممنوع فان النوع عبارة عن الجنس المقيد وكل من اصل الحركات بالنسبة

بالنسبة الى مطلق الحركة بهذه المثابة سواء اعتبر ذلك المعنى فيه او لم يعتبر بل
الصواب ان يقال انما لم يقل لهذه الحركات في الوقف هنا انواعا كما فعل ما يكون
جنسا لها نظرا الى الاصل اذ الاصل ان يكون جنس البناء منحصرا في نوع واحد
وهو السكون بالنقل فانهم قالوا الاصل في البناء السكون فلما كان من جنس
البناء ان لا يشمل هذه الاشياء نظرا الى الاصل لم يطلق عليها اسم الانواع رعاية
لجانب الاصل قال المصنف جعلوا لها تسمية مخصوصة كما جعلوا حركات الاعراب
وسكونه القابا مخصوصة ليكون التعبير اخ اذكر منها ما علم انهم ارادوا احد النوعين
دون الآخر فاذا قال قائلهم رفع علم انها حركة اعراب واذا قال ضم علم انها حركة
بناء وكذلك باقيها وهذا الاصطلاح للبصريين واما الكوفيون فيجوزون كل واحد
من اللفظين لكل واحد من المعنيين قوله وهي المضمرات الى آخره اي المبنيات هذه
الاشياء والاصوات بالرفع لئلا يلزم عطفه على الافعال فيكون تقديره اسماء الاصوات لان
اسم هذا النوع من الاسماء الاصوات فلا حاجة الى اضافة الاسماء اليها قوله المضمر
ما وضع لمتكلم الخ وجه بنائه احتياجه الى المرجوع قوله تقدم ذكره لفظا او
معنى او حكما اما لفظا فنحو ضرب زيد غلامه واما معنى فهو قوله تعالى اعدلوا هو اقرب
للتقوى فان هو عائد الى معنى اعدلوا وهو العدل واما حكما فكضمير الشان في مثل
هو زيد قائم فزيد قائم مرجع مقدم على هو حكما لانه انما يؤتى بضمير الشان فيما
اذا فسروه بجملة معهودة بينك وبين مخاطبك وسيجي الكلام فيه وكما في نعم رجلا

وزيد رجلا وكما في ضربني وضربت زيدا وكما في ضرب غلامه زيدٌ قوله وهو متصل
ومنفصل اي المضمر إما متصل وإما منفصل لانه ان لم يكن مستقلا في التلفظ فهو الاول وإلا
فهو الثاني قوله فالمنفصل المستقل بنفسه اي غير المحتاج الى كلمة قبله يكون هو
كالتتمة لها فيكون المتصل خلافه قوله وهو مرفوع ومنصوب ومجرور لان المضمر
كناية عن الظاهر وهو على احد هذه الثلاثة قوله والمجرور متصل يعني لا يجي
الضمير المجرور منفصلا لان المضمر انما يقع موقع مظهر ومظهره لا ينفصل عن
الجار لانه إما حرف او مضاف ولا يقع الفصل بين الحرف والمجرور ولا بين المضاف
والمضاف اليه فكذلك المضمر لا ينفصل بخلاف المرفوع والمنصوب فان مظهرهما ينفصلان
عن العامل كقولك ما ضرب زيدًا الا عمرو وما ضرب عمرو الا زيدا قوله فذلك خمسة
انواع ذلك اشارة الى المضمر اي فالمضمر خمسة انواع لانه مرفوع ومنصوب ومجرور
والاولان ينقسمان الى القسمين فيكون المجموع خمسة قوله الاول ضربتُ وضربتَ كلاهما
للمتكلم كما هو دابهم في الابتداء بالمتكلم في باقي الامثلة والاول على صيغة المعلوم والثاني
على صيغة المجهول لان غرضه التنبيه على ان هذه الضماير بهذه القاعدة لا تتصل الا
بالماضي المبني للفاعل والمبني للمفعول اما غيرهما من المضارع والصفات فلا
يتصل بها لان المبني للفاعل والمبني للمفعول بتلك الالفاظ كما سيجيء عنه بالاول المرفوع
المتصل وهي اثنا عشر ضميرا ضربتُ ضربنا ضربتَ ضربتما ضربتم ضربتِ ضربتما ضربتنّ
ضربَ ضربا ضربوا ضربتْ ضربتا ضربنَ وعلى هذا قياس المجهول وكان حق المرفوع

المتصل

والحكاية صح

المتصلات يكون ثمانية عشر قسما لان الخطاب والغيبة ثلاثة وكل منها مذكر ومؤنث فيصير
ستة فاضرب الستة في الثلاثة المفرد والتثنية والجمع ليحصل ثمانية عشر قسما الا انه
اكتفي في ضربتُ وضربنا للمذكر والمؤنث على صيغة واحدة لان المتكلم غالبا يعلم
بالصوت انه مذكر او مؤنث فيحصل الفرق في ذلك في ضربتما لقلة الحاجة لقلة استعمال
التثنية وكذلك ضمير التثنية في الغايب والغايبة لذلك الا انه ميز الغايبة عن الغايب
بتاء تانيث الفعل كما في ضربتا وانما لم يجي الجمع على صيغة واحدة مع ثبوت هذه العلة لان الاسماء
المشتركات فيها اكثر فكثرة الالتباس على تقدير العلة فبقي احدهما سالما وهو عدم الاشتراك
لا يقال الالتباس المشترك ثابت وان كان في الجمع اكثر بالنسبة الى التثنية فالحاجة الى الجمع اقل
بالنسبة اليها بعين ما ذكرت في التثنية بالنسبة الى المفرد فينبغي ان يكون الجمع على صيغة
واحدة ايضا لانا نقول في صياغة التثنية نوع حرج ليس في الجمع ذلك وهو حصر المراد
على فردين وفيه كلفة تثنيته بخلاف الجمع فانه في اكثر اللوازم لما كان الامر كما ذكر سقط عن المتكلم
اربعة وعن الخطاب وعن الغيبة واحد فبقي اثنا عشر قسما وفي بعض الشروح جعل هذا
الضمير ثلاثة عشر قسما ظنا منه ان ضمير الغايب غير ضمير الغايبة غير نظرا الى الظاهر
ضربا وضربتا وليس بسديد لان الضمير فيهما هو الالف لا غير واما التاء فهي علامة
التانيث التي في الفعل ليست من الضمير في شيء قوله والثاني اي الثاني عنه بالثاني
المرفوع المنفصل وهو اثنا عشر قسما نحو انا نحن انتَ انتما انتم انتِ انتما انتنّ وضمير التثنية
مشترك كما مرّ هو هما هم هي هما هنّ وانما سُوّي في الغيبة بين مذكر التثنية ومؤنثها

يتري صح

في اللفظ

ارسال المراد صح

ضمير الخ

لان هذا الضمير اما ان يقع مبتدأ نحو هما فعلا او فعلتا فيستغنى بتأنيث الخبر عن
تأنيثه او فاعلا نحو الرجلان ما ضرب الا هما والمرأتان ما ضربت الا هما فيستغنى
بتأنيث الفعل عن تأنيثه قوله للثالث ضربني الى ضربهن عبّر بالثالث المنصوب المتصل
وهو اثنا عشر ضميرا ايضا ضربني ضربنا ضربك ضربكما ضربكم ضربكِ ضربكما ضربكن
وعلة اشتراك التثنيتين ما مر ضربه ضربها ضربهما ضربهم ضربها ضربهما ضربهن وانما
سوّى ههنا بين التثنيتين في الغيبة لئلا يلزم مزية المنصوب المتصل على المرفوع المنفصل
الذي هو اقوى قوله للرابع اياه الى اياهن عبّر بالرابع المنصوب المنفصل وهو ايضا
اثنا عشر ضميرا اياي ايانا اياك اياكما اياكم اياكِ اياكما اياكن اياه اياهما اياهم اياها
اياهما اياهن وعلة تسوية التثنيتين في اياكما ما مر وفي اياهما ان لا يلزم مزية على ما
قوله للخامس غلامي ولي الى غلامهن ولهن عبّر بالخامس المجرور المتصل ونبّه بالمثالين
على ان الضمير كما يتصل بالاسم يتصل بالحرف وهو ايضا اثنا عشر ضميرا غلامي ولي
غلامنا ولنا غلامك ولك غلامكما ولكما غلامكم ولكم وغلامك ولك غلامكما ولكما
غلامكن ولكن غلامه وله غلامهما ولهما غلامهم ولهم غلامها ولها غلامهما ولهما
غلامهن ولهن وعلة اشتراك التثنيتين ما مر قوله فالمرفوع المتصل خاصة
احترز بالمرفوع عن المنصوب متصلا او غيره والمجرور فانهما لا يستتران
وبالمتصل عن المرفوع المنفصل لانه لا يستتر هو ايضا لان علة الاستتار
دلالة الفعل عليه لما هو كجزئه وهذا انما يتحقق في المرفوع المتصل خاصة اذ يصير

كالجزء من الفعل لا غير قوله يستتر في الماضي الى آخره الحاصل ان المرفوع المتصل
يستتر في ثلاثة مواضع في الماضي والمضارع والصفة اما في الماضي فيستتر في الغائب
والغائبة لا غير نحو زيد ضرب وهند ضربت والتاء في ضربت علامة الفاعل لا ضمير
لانها لا تسقط مع الظاهر نحو ضربت هند وانما استتر فيهما لان الغائب ضعيف فالخفة الحاصلة
بالاستتار مناسبة له وانما لا يستتر في تثنيتهما وجمعهما دفعا للالتباس ولم يعكس الامر
لان المفرد باولوية السبق استحق الخفة وانما لا يستتر في المخاطب والمتكلم لانهما قويان
فالقوة الحاصلة بهما لا يناسبها الا الضعف الحاصل بالاستتار واما في المضارع
فيستتر في المتكلم الواحد عظيما كان او غيره وتثنيته وجمعه ومذكره ومؤنثه نحو
اضرب ونضرب وهو المراد بقوله مطلقا وفي المخاطب نحو تضرب وفي الغائب نحو يضرب
وفي الغائبة نحو هند تضرب لان هذه الكلمات بسبب وجود القرائن الدالة على الضماير
ومعنى الهمزة والنون والتاء والياء استغنت عن الابراز بخلاف المخاطبة فانه في تثنية
الغائب والغائبة والمخاطب والمخاطبة وجمعها نحو تقومين وهما يقومان او تقومان وانتما
تقومان وهم يقومون وهن يقمن وانتم تقومون وانتن تقمن فان الضمير يبرز فيها
اما في تقومين فلوقوع الالتباس بين المخاطب والمخاطبة لو قيل فيها تقوم مثلا ولم
يجعل على العكس لان المخاطب بالسبق استحق خفة الاستتار وانما لم يعتبر الالتباس في
المخاطب والغائبة حيث يشتركان فيهما تقوم لانه يرتفع بمرجع الغائبة نحو هند تقوم
وكذا لم يعتبر في تثنية المخاطب والمخاطبة والغائبة حيث يشترك فيها تقومان لقلة
استعمال التثنية

واما في البواقي فانها لا يستتر لفقدان القرينة الدالة على ضمير التثنية او الجمع فيهما
واعلم ان الامر والنهي في اخلاف المضارع واما في الصفة ومعنى اسم فاعل او
مفعول او صفة مشبهة او افعل التفضيل فيستتر سواء مفردة او تثنية او جمعا
وهو المراد بقوله مطلقا نحو زيد ضارب والزيدان ضاربان والزيدون ضاربون وزيد مضروب
والزيدان مضروبان والزيدون مضروبون وزيد حسن والزيدان حسنان والزيدون حسنون وزيد
افضل والزيدان افضلان والزيدون افضلون في الالف والواو هنا ليسا ضميرين لتغيرهما
في النصب والجر والضمير لا يتغير كما في الف يضربان وواو يضربون فانهما لا يتغيران
بوجه وانما يستتر في الصفة مطلقا لان في لفظها في هذه الاوجه قرينة اغنت
عن الابراز كالضارب للمذكر المفرد والضاربة للمؤنث والضاربان للاثنين
وعلى هذا القياس قوله ولا يسوغ المنفصل الا لتعذر المتصل يعني لا يجوز ان
يستعمل الضمير المنفصل الا اذا تعذر الاتيان بالضمير المتصل فحينئذ يجوز ان
يستعمل المنفصل وذلك لان الغرض من الاضمار الاختصار والمتصل اخصر من المنفصل
قوله وذلك بالتقدم على عامله اي تعذر المتصل اما بتقدم الضمير على عامله
مثل اياك ضربت لان الضمير المقدم لا يتصل بشيء اذ على هذا معنى المتصل ان يكون
كالتتمة لما قبله قوله او بالفصل اي بالفصل بين الضمير وعامله لغرض وانما
تعذر هنا لان مع الفصل لا يمكن الوصل وقوله لغرض احتراز عن ضرب زيدا
ايانا فانه ليس بفصل لغرض لجواز ضربنا زيدا او لوقيل الغرض هو الاهتمام
بذكر

بذكر زيد وقبل ذا الحصر بدون الفصل بان يقال زيدا ضربت والغرض في المثال المذكور
في المتن وهو ما ضربك الا انا هو حصر الفاعل قوله او بالحذف اي بحذف عامل الضمير
كقولك اياك والشر لان المعفوظ لا يتصل بالمحذوف قوله او حرفا اي او بكون عامل
الضمير حرفا نحو ما انت قائما لانه لو اتصل به فاما ان يستتر وليس ذلك الا في الاسم او الحرف
لا يكون او يبرز فقيل ما ت قائما على معنى ما انت قائما وذا لم يجئ في لغتهم وقوله والضمير
مرفوع احتراز عن مثل انك وذلك فان المنصوب في المجرور وهكذا جاء متصلين بالحرف
في لغتهم قوله او بكونه مسندا اليه صفة جرت على غير من هي له الضمير بكونه راجع
الى الضمير ومسندا اليه خبر كان في صفة بالرفع اقيمت مقام فاعل مسندا اليه لان
التقدير بسند اليه صفة والمعنى ان التعذر يكون بسبب انه يسند الى الضمير صفة تكون من
حيث اللفظ صفة لشيء ومن حيث المعنى لشيء اخر وهذا هو المراد صفة جرت على غير
من هي له كقولك هند زيد ضاربته هي وقولك هي ضمير يسند ضاربته اليه وضاربته
صفة لزيد من حيث اللفظ لانه خبر عنه لان المراد هي الصفة الاصطلاحية وللغير
من حيث المعنى وانما تعذر الاتصال في هذا المثال لانهم جعلوا انفصال الضمير في مثل زيد
عمرو ضاربه هو مع امكان الاتصال على وجه الاستتار اية على عوده الى البعد
المحكي وهو زيد وكان من حق الضمير ان يرجع الى الاقرب المحكي وانما فعلوا ذلك دفعا
للالباس لانه لولا هذا الضمير لم نعلم ان الضارب زيد ام عمرو فاذا غيروا
الضمير عن العود الى الاقرب المحكي غيروا لفظه عن الاتصال ليكون تغيير اللفظ

دليلاً على تغيير المعنى ولما اوجبوا ذلك الصنيع في تلك الصورة دفعا للالتباس
اوجبوه في مثل هند زيد ضاربته هي اي وان كان الالتباس طرداً للباب ثم لما فرغ
عن تعداد الاسباب المستدعية لتعذر الاتصال اورد امثلة الكل على الترتيب قوله
واذا اجتمع ضميران ليس احدهما اراد بالاجتماع ان يلي احدهما الآخر واحترز بقوله وليس احدهما
مرفوعا عن مثل قولك ضربتك فانه لا يجوز فيه ضربت اياك لوجود الاخصر فان قلت
يلزم مما ذكرت ان لا يجوز انفصال الثاني اذا كان احدهما مرفوعا وذلك منقوض
بكنت اياك كما سيجيء قلت الاصل ان لا يجوز ذلك الا ان خبر كان خاصية ستجيء
ذلك فكان هذا من قبيل التخلف ثم الضميران بحسب العقل اما مجروران او منصوبان
او مختلفان وبحسب الوقوع لا الا مطرح فان كانا منصوبين او احدهما اعرف
وقدمت الاعرف بالاولوية فلك الخيار في الثاني يعني يجوز لك ان تقول اعطيتكه وان
تقول اعطيتك اياه اما الاتصال فلانه ممكن لان الاول صار بمنزلة جزء الكلمة فلم يمتنع
عن الاتصال واما الانفصال فلتعذر الاتصال حقيقة بتخلل الاول وان لم يكن احدهما
اعرف او كان ولم يقدم فالثاني منفصل لا غير مثل اعطاه اياه واعطاه اياك اما في
المثال الاول فلان يكون لمستقل الثاني عوضا لعدم تقديم الاول واما في المثال الثاني
فلان يكون الاقوى مستقلا غير تابع للادنى وان كان احدهما مجرورا والآخر منصوبا
واحدهما اعرف وقدمت الاعرف بالاولوية فلك الخيار في الثاني ايضا نحو ضربيك
وضربي اياك فان ضمير المتكلم اعرف من الخطاب ودليل الخيار ما مر وان لم يكن
احدهما

ای عدم جواز انفصال الثانی

اعرف او كان ولم تقدم فالثاني منفصل لا غير كما مر قوله والا فهو منفصل معناه
ان لم يكن احدهما اعرف او كان ولم تقدمه قوله والمختار في خبر باب كان الانفصال
يعني اذا وقع خبر كان ضميرا جاز الاتصال نحو كنته تشبيها بالمفعول اذا كان ضميرا
وجاز الانفصال نحو كنت اياه لان خبر باب كان في الاصل خبر المبتدأ وخبر المبتدأ
اذا وقع ضميرا يجب انفصاله كما عرفت فاجرى هذا الخبر مجراه لكن المختار هو
الانفصال لانه لاستعمال الفصحاء قوله والاكثر لولا انت الى آخرها يعني لو وجب بالضمير
بعد لولا وعسى ينبغي في الاكثر ان يكون مرفوعا منفصلا بعد لولا ومرفوعا متصلا
بعد عسى اما كونه مرفوعا بعد لولا فلان من خصايصها الوضعي وقوع الاسم المرفوع
بعدها اذا كان ظاهرا فكذا اذا كان مضمرا ينبغي ان يكون مرفوعا لقيامه
مقام الظاهر واما كونه مرفوعا منفصلا فلتعذر اتصال المرفوع بالحرف واما متصلا
كونه مرفوعا بعد عسى فلان هذا الضمير فاعل عسى ويمكن اتصاله بعسى لانه فعل قوله
الى آخرها في الصورتين معناه الى آخر الضماير كقولك لولا انت لولا انتما لولا انتم
عسيت عسيتما عسيتم الى الآخر قوله وجاء لولاك الى آخرها وعساك الى آخرها
اي يجيء بعد لولا هذه الضماير في الاول وهي مجرورة المحل بعد لولا منصوبة بعد عسى
عند سيبويه مرفوع المحل بعدهما عند الاخفش حجة سيبويه ان هذه الضماير
انما يجيء للمجرور والمنصوب فلما اشتبه الامر بعد لولا يكون الحمل على الغالب
اولى لان حروف الجر اكثر في كلامهم ولا يبعد ان يكون لولا يعمل الرفع في اسم والجر

الاقل

تجيء

في هذه الضماير كما ان لدن بعد النصب غدوة واكثر في غيرها ولا يجيء للمرفوع
فتعذر رفعها بعد عسى فتعين النصب لان ما بعد الفعل اما منصوب او مرفوع ووجه
الاخفش انه لا اصل في الاسماء الظاهرة ومن بعدها مرفوعة بالاتفاق فكذا الضماير
الا انه استعيرت هذه الضماير وان لم يكن مرفوعة للمرفوع بعد لولاك وعساك
ومثل هذه الاستعارة جايز كما في مررت بك انت وضربته هو وقوله الى آخرها
في الصورتين معناه ان تقول لولاك لولاه كما لولاكم عساك عساه كما عساكم الى الآخر
قال رحمه الله ونون الوقاية الخ قوله وتتوسط قلت اراد انه ان
بعض الضماير يزاد معه شيء آخر كياء المتكلم فانها تزاد معها نون الوقاية وياء
المتكلم هي المرادة بقوله بعد الياء وقوله مع ياء المتكلم احترز عن ياء المخاطبة
مثل اضربي لان هذه الياء ضمير الفاعل فكانت كالجزء من الفعل فاشبهت ياء ترمي
فلا يفصل بنون الوقاية ثم الاتيان بهذه النون اما لازم او جايز ومختار او ضعيف
اما اللازم ففي الماضي والمضارع العاري عن نون الاعراب مثل ضربني ويضربني
صونا للفعل عن اخي الجر وهو الكسر والياء قوله عريا عن نون الاعراب احتراز
عن يضربانني ويضربونني فانك في ذلك بالخيار كما ستعرف واعلم ان الامر مثل
اضربني والنهي مثل لا تضربني داخلان في المضارع واما الجايز وهو الذي ان
شئت زدتها وان شئت تركت ففي المضارع مع نون الاعراب وفي لدن وان واخواتها
نحو يضربانني ولدني واني ولكنني فيجوز زيادة النون فيها اما في المضارع مع

نون الاعراب فصونا للفعل عن الكسر واما في لدن فلوقاية سكونها البنائي واما
في ان واخواتها فلشبهها بالفعل ويجوز تركها اما في المضارع مع النون فلقيام
نون الاعراب مقامها واما في لدن فلكونها اسما ولا يحتاج الاسماء استغنت عن هذه النون واما
في ان واخواتها فلكراهة اجتماع النونات وهذا معنى قوله وانت مع النون ولدن وان
واخواتها مخير وفي بعض النسخ وانت مع النون في لدن وليس بصحيح لانه يقصر
عن حكم المضارع مع نون الاعراب في الحواشي وانت مع النون ولدن واما المختار
ففي ليت ومن وعن وقد وقط نحو ليتني ومني وعني وقدني وقطني ووجه الاتيان فيها
اما في ليت فلشبهها بالفعل وعدم اجتماع النونات واما في من وعن فلوقاية سكونها
البنائي واما في قد وقط فلمحافظة السكون ايضا ووجه الترك اما في ليت فتشبيهها
لها بان واخواتها وفي من وعن فلكراهة الجمع بين النونين وفي قد وقط فلكونهما
اسمين وانما اختير الاتيان فيها لان قرينته اقوى اما في ليت فلان مشابهتها بالفعل
اقوى في التاثير من مشابهتها بان واخواتها لان الفعل امكن من الحرف واما في من
وعن فلانه لا شك ان محافظة البناء على اصله ارجح من دفع الثقل اليسير واما
في قد وقط فلان مشابهتهما بالحرف غالبة على اسميتهما ولهذا ظهر اثر المشابهة فيهما
وهو البناء دون اثر الاسمية فان قلت مشابهة لدن بالحرف غالبة على الاسمية ايضا
لما ذكرت فكيف يستوي فيه الامران ودون قد وقط قلت انما يستوي فيها الامران
لانها اطول من قد فالمطول المستند على الخفة اعان جهة الترك فيستوي فيها الامران

واما الضعيف ففي لعلّ فتقول لعلّني على ضعف والقوي لعلّي ووجه الاتيان به
هو التشبه باخواتها وانما كان الحذف هنا اولى لان اللام كالنون لقرب مخرجيهما
ولهذا يدغم احدهما في الآخر نحو لم يكن لي فيكون اللام المشددة كالنونين فيقتضي
تسوية الاثبات والحذف في لكن لما كانت الكلمة على اربعة احرف وتطول بنون
الوقاية كان الحذف احسن بخلاف ان فانها ثلاثية وبخلاف كان فان الكاف فيها زائدة
وبخلاف ليت لعدم انصاله لكن ان والدليل عليه ولكنني من حبها لعميد فان اللام لا تجامع
الا ان على ما عرف **قوله** وعكسها لعلّ اشارة الى هذا القسم يعني لعلّ عكس ليت صح
ومن عني وقدر وقط وكان الاتيان مختارا فيها والترك ضعيفا وفي لعل يكون
الترك مختارا والاتيان ضعيفا قوله رحمه الله ويتوسط بين المبتدا والخبر
الى قوله ويتقدم قبل الجملة قلت انما اطلق لفظ المبتدا والخبر على ما بعد
العوامل نظرا الى الاصل ولقائل ان يقول على هذا يلزم شبه الجمع بين الحقيقة
والمجاز وانما قال صيغة مرفوع ولم يقل ضمير مرفوع للاختلاف في ان هذا الفصل
ضمير ام حرف لما سيعرف على اختيار الصيغة ليشملهما وانما تعين صيغة المرفوع
المنفصل لانها ادل على الخبر لان مرفوعية الخبر كثيرة في كلامهم وانما تعين للفصل
المنفصل لذلك لان المرفوع المتصل فاعل ليس الا فاني يتوسط بين المبتدا والخبر
قوله مطابق للمبتدا اي للفصل اي في الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث كقولك زيد
هو المنطلق والزيدان هما المنطلقان والزيدون هم المنطلقون والزينب هي القائمة

والزينبان هما القائمتان والزينبات هن القائمات وانما شرطنا المطابقة للمناسبة
سواء كانت الصيغة اسما او حرفا قلت المصنف في شرحه والشارحون في شروحهم
جعلوا الموافقة في الغيبة والتكلم والخطاب من تفسير المطابقة ومثلوها انا بقولهم
نحن القائمون وانت انت القائمات وانهن هن القائمات وفيه تامل لانه لا التباس
لاختلاف الضمائر بالصفات حتى يحتاج الى الفصل اذ المضمر لا يوصف ولهذا جعل
العلامة صاحب المفصل فائدة هذه الصيغة شيئين الفصل وافادة ضرب من التاكيد
واورد الصيغة التي بعد الضماير مثل كنت انت الرقيب عليهم في القسم الثاني لعدم
دخولها في القسم الاول فان قلت ما ذكرتم من القسمة ليس بحتم فانه يجوز ان يكون
فائدة هذه الصيغة شيئين عنده معا في الموضعين اذ ليس في لفظه ما يدل على التخيير
قوله الموضعين بحيث يشترك كل منهما في نصيب صاحبه بل في قوله ليفيد ضربا من
التاكيد اشارة الى انه لم يرد تخصيص كل من الموضعين بامر فلو كان المراد ما ذكر
لما تصنع بنحو كنت انت الرقيب عليهم قلت فحينئذ التمسك بالطرد والاصح
كلام الشارحين بان الاصل هو المظهر فلما احتيج الى الفصل في نحو زيد هو المنطلق
وجي به في نحو هذا المثال طردا للباب لكن لو حمل الكلام على نحو ما مضيت
لكان نحو شيء من التحقيق **قوله** ليفصل بين كونه نعتا وخبرا اي ليعين الفصل
ان ما بعده خبر له نعت وكان الفصل بهذه الصيغة جعل علما لذلك والا فالفصل
من النعت والمنعوت بغير الضمير جائز كقوله تعالى وانه لقسم لو تعلمون عظيم
المنعوت

قوله وشرطه ان يكون الخبر معرفة الى آخره لم يشترط هذا التوسط لئن يكون الخبر
معرفة لانه للالتباس انما يقع فيها لان النكرة بعد المبتدا لا يكون نكرة او يكون الخبر
افعل التفضيل المستعمل مع من لانه مشابه بالمعرفة لانه لا يدخل فيه علامة التعريف
كما لا يدخل في المعرفة مرة ثانية وانما لم يتعرض لتعريف المبتدا لانه لا يكون المبتدا
نكرة والخبر معرفة وفي بعض الشروح لو قال وشرطه ان يكون الخبر معرفة او
مشابهها لها ليدخل الاسماء المتوغلة في الابهام من غير ومثل وشبه اذا اضيفت الاسماء
المضافة الى المعرفة اضافة لفظية كوضارب زيد الآن او غدا لكان اولى وانما قلت
هذه الامثلة لم يقع صفات المعرفة فان الالتباس فيها حتى يحتاج الى الفصل
كان في الاصل رفع الالتباس مناط ذلك الحكم الا انه عمم في الاستعمال في الفصل فيما لا
يقع الالتباس وفيه ايضا لمجرد شبهه بالمعرفة وان كان الشبه بعدم دخول اللام ولهذا
قالوا كان زيد هو تقول ذلك ثم انما لم تقولوا كان زيد هو قال ذلك لعدم الشبه بالمعرفة
انما يليق بالمضارع المشابه بالاسم دون الماضي قوله ولا موضع له عند الخليل
فهو حرف عنده بمنزلة الكاف في اياك والتاء في انت وحجته انه لو كان له موضع
من الاعراب فاما ان يكون باله مستقلا وتعين لئن يكون مبتدا لانتفاء احتمال غيره
ولو كان مبتدا لكان ما بعده مرفوعا اذ اما يكون خبرا له ولا يلزم ذلك لعدم وقوع
المنصوب بعده في كان زيد هو المنطلق او بالتبعية ويلزم ان يكون مثل المتبوع
في المرفوعية وغيرها كما في سائر التوابع وهو غير لازم. انما كان في مثل

ان زيدا هو المنطلق فانه لو كان تابعا لزيد لكان ينبغي ان يقال اياه المنطلق
قوله وبعض العرب يجعله مبتدا وما بعده خبره فهولاء يرفعون المنطلق في كان
زيد هو المنطلق ويجعلون الجملة في محل النصب خبر الكان فيكون هذه الصيغة عندهم
اسما قياسا على هو زيد وانت زيد ويكون اعرابه بالتبعية ولا يلزم ان يكون مثل
المتبوع كما في مررت بك انت قال رحمه الله ويتقدم قبل الجملة الى قوله اسماء لاشاره
قلت معناه يجب تقديم هذا الضمير لانه انما وضع ليفسر بما بعده ليكون للتفسير
بعد الابهام اوقع في القلب فلو اخر لبطل هذا الغرض قوله قبل الجملة احتراز
عن الضمير في نعم رجلا وربه رجلا فان فيهما تقديم الضمير الغايب على مفسر مفرد
وليس الضمير فيهما للشان قوله ضمير غايب احتراز عن ضمير المخاطب والمتكلم
فانه لا ابهام فيهما وهو من شرايطه قوله يسمى ضمير الشان في بعض الشروح انما
سمي ضمير الشان اي ضمير الجملة لان الشان والجملة والقصة والقضية والحديث بمعنى
واحد وهذا الضمير كناية عن جملة لانه كان قايلا قال ما الشان فقال هو زيد قايم
اي الحديث الذي سالته عنه هو زيد قايم وقيل انما سمي ضمير الشان لان هذا الضمير
لا يجوز دخوله الا في كلام له شان عظيم فلا يقال هو زيد قايم الا وان يكون قيام زيد
امرا عظيما وقع في قلوب الناس ولذا سمي ضمير الشان كذا في بعض شرح المفصل قوله
يفسر بالجملة بعده لانه وضع لذلك قوله ويكون منفصلا ومتصلا مستترا وبارزا
على حسب العوامل قال المصنف فاعتبر فيه قياس باب الضماير واذا وقع مبتدا اوجب
اي في ضمير الشان

ان يكون مرفوعا منفصلا كقولك هو زيد قايم فاذا وقع فاعلا يجب ان يكون مستترا
لانه ضمير مفرد غايب في الفعل فلا يكون الا مستترا كقولك كان زيد قايم وليس زيد قايم
واذا وقع منصوبا فلابد ان يكون بارزا اذ لا يستتر المنصوب كقولك انه زيد قايم
ويحصل لنا ان يعلم ان الجملة التي كانت تفسيرا لهذا الضمير وهو كناية عنها استغنت
بذلك هذه الجملة عن عايد اليه قوله وحذفه منصوبا ضعيف معناه ان حذف هذا الضمير
اذا لم يكن منصوبا لا يكون ضعيفا بل يكون فصيحا وليس الامر كذلك فانه ان لم يكن منصوبا
لم يجز حذفه اصلا فعلى هذا يكون قوله منصوبا احترازا عن المرفوع من حيث ان المرفوع
لا يجوز حذفه اصلا والمنصوب يجوز حذفه على ضعف انما لا يجوز حذفه اذا كان
مرفوعا ويضعف حذفه اذا كان منصوبا لانه حذف المعهود بلا دليل يدل عليه
الا ان المنصوب جاء محذوفا في مثل قول الشاعر ان من يدخل الكنيسة يوما يلق
فيها جاذرا وظباء فانه لو لم يحكم ههنا بالحذف وان التقدير انه من يدخل يلزم
بطلان صدريته من بدخول ان عليه فجوز الاضمار على ضعف في المنصوب خاصة
اعتمادا على مورده الشعر في بعض الشروح ولم يحترز بقوله منصوبا عن شيء لان
هذا الضمير اذا كان مرفوعا لم يجز حذفه اما اذا كان مبتدا فلانه يلزم نقض
الغرض واما اذا كان اسم كان فلانه لا يجوز حذف الفاعل بل ذكره لبيان انه حذفه
منصوبا جايز على ضعف قلت قوله لم يحترز لو حمل على ظاهره يرد اي انه غير
مستقيم اذ هو احتراز عن المرفوع كما مر وكانه اريد بذلك العناية التي اسلفنها

اسلفنها في مطلع هذا البحث الا ان عبارته قصرت عنها ويجب ان يعلم ان المراد بالحذف
هنا الاضمار لكن لا الاضمار المصطلح بل على طريقة قولهم ما اضمر عامله اي يكون منويا
غير ملفوظ وله مستتر في شيء والتاويل لئلا يرد هذا على دليل المصنف في شرحه على قوله
الا ان اذا خففت فانه لازم لم يساعد الا بهذا التقدير كما ستقف عليه قوله
الا ان اذا خففت فانه لازم يعني اذا خففت ان المفتوحة يلزم اضمار ضمير الشان
بعدها بالمعنى المذكور لان شبهها بالفعل اقوى من المكسورة لمشابهتها فتح اولها
ايضا بفتح اول الماضي دون المكسورة والمكسورة المخففة جاءت عاملة في قوله وان كلا
لما ليوفينهم فلو لم تقدر ضمير الشان معمولا لها خرج عملها في الظاهر بعد التخفيف بضمير الشان
فانها لا تعمل في الظاهر بعد التخفيف فسيجي وجه ذلك كما ذكروا ومثاله من التنزيل
واخر دعويهم ان الحمد لله رب العالمين اي انه الحمد فقد ظهر وجه تاويلنا الحذف
بالاضمار لان اللازم بهذا الدليل لزوم الاضمار بالمعنى المذكور لا لزوم الحذف ويعضد هذا
التاويل قول المصنف في شرح المفصل قدر النحويون ضمير الشان في المفتوحة المخففة
كيف ما وقعت ولم يقدروه في المكسورة البتة فاعرف التحقيق ولا تنشط طربا ولا تشتط
غضبا قال رحمه الله اسماء الاشارة الحق بعلم الموصول قلت انما بنيت اسماء الاشارة
لشبهها بالحرف لاحتياجها الى المشار اليه ثم انه عرف اسماء الاشارة الاصطلاحية
بالمشار اليه اللغوي فلا يساوي المعرف للمعرف في المعرفة قوله وهي ذا للمذكر
الى اخره المشار اليه ينقسم عقلا الى ستة اقسام لانه اما مفرد او تثنية او جمع وكل
واحدمنها

ولجهالة

اما مذكرا او مؤنثا فوجب ان يختلف اسماء الاشارة بحسب المشار اليه فوضعوا ذا للمفرد
المذكر وذان لمثناه المرفوع وذين لمثناه المجرور والمنصوب وتا وتي وته وذه
للمؤنث المفردة وتان لمثناها المرفوع وتين لمثناها المنصوب والمجرور وهذا الوضع
مرتجل عند المحققين لان ذان وذين فرعان على ذا وتان وتين فرعان على تا اذ لو
كانا على قياس المثنى لوجب ان يكون الفهما منقلبة كما نقلت الف عصى ورحى الى الياء
اشاره في شرح المصنف للمفصل وما قلت لعل اشتباه الف عصى حكم الالف الاخرى كانه
تاكيد وهنا ليس كذلك قلت لعل هنا احد الالفين ثابتا جمعا بين ساكنين
وفي حذفها تنقيصا بخلاف الف عصا واولاء بالمد والقصر لجمع المذكر والمؤنث
فصار اسماء الاشارة بسبب اشتراك الجمع خمسة وان كان زيد لولها ستة قوله
ويلحقها حرف التنبيه الذي يلحق اسماء الاشارة حرف التنبيه ليدل اولا على تنبيه المخاطب
فيقال هذا هذان هاتا هاتان هولاء وفي بعض الشروح والمراد بقوله يلحقها الا يلحق بعضها
لانه لا يجوز هذا لك قلت هذا من قبيل التخلف لمانع وقيد عدم المانع غير
مشروط في بيان الاحكام الكلية بما مر انه ذكر في بعض حواشي المفصل لصاحبه انما لا يقال
هذا لك كما يقال هذاك لان ها اغنت عن اللام في افادة التبعيد فلم يجمعوا حرفين بمعنى
واحد فعلم ان هذا التخلف في ذلك لوجود المانع وهو اللام قوله ويتصل بها حرف
الخطاب الذي يتصل بها وآخر اسماء الاشارة حرف الخطاب نحو ذاك وانما جعل الكاف حرفا
هنا لانها لو كانت اسما لكانت مضافا اليها لانتفاء احتمال الغير ويلزم تعريف الخبر

فيكون كالكاف في اياك حرفا دالا على الخطاب قوله وهي خمسة التي حروف الخطاب
خمسة وهي ك كِ كما كم كنّ واسماء الاشارة خمسة على ما مر وان تاني وته وذه في معنى
تا فيعد كلها لفظا واحدا ويتصل خمسة الخطاب على كل من خمسة الاشارة فيكون خمسة
وعشرين مثالا وهي ذاك ذاكِ ذاكما ذاكم ذاكن ذانك ذانكما ذانكم ذانكِ ذانكما ذانكن
تاكَ تاكِ تاكما تاكم تاكن تانك تانكِ تانكما تانكم تانكن اولئك اولئكِ اولئكما اولئكم
اولئكن اولئك اولئكما اولائكن قوله ويقال ذا للقريب الى آخره وانما يقال هكذا للمناسبة
بين قلة المسافة وقلة الحروف وكثرة المسافة وكثرة الحروف وانما اختصت اللام للبعيد
لان الاصل في الزيادة حروف المد لسلاستها وقد تعذرت هنا لان الالف فيلزم
اجتماع الساكنين واما اختيها فلاستثقال الكسرة عليهما ثم بعد ذلك اقرب حروف من
الحروف منها هو النون لخفته ولو زيد لاشتبه المفرد بالمثنى فيصير الى حرف مجانس
له وهو اللام فاقيم مقامه لتحصيل تلك الفايدة كذا في بعض شروح المفصل قوله
وتلك وذانك وتانك مشددتين واولئك مثل ذلك فقوله تلك مبتدا والبواقي عطف
عليه ومثل ذلك خبر عن الكل والمعنى ان هولاء كلهن للبعيد كما ان ذلك للبعيد وغرضه
ان يشير الى ان صيغة المفرد المؤنث وصيغة تثنية المذكر والمؤنث وصيغة الجمع
مذكرا ومؤنثا يجيئن على انحاء ثلاثة ايضا للقريب والبعيد والمتوسط فجعل تلك
لبعيد المؤنث فيكون اشارة الى ان تا لقريبها وتاك لمتوسطها وجعل ذانك
وتانك مشددتين لبعيد تثنية المذكر وتثنية المؤنث فيلزم اشاره الى ان ذان وتان

لقربهما وذانك وتانك مخففتين لمتوسطهما وجعلا وللاك لبعيد الجمع فيكون اشارة
الى المنز اولاكو اولائك للقريب والمتوسط قوله واما ثم وهنا وهنا فللمكان
خاصة هنا الاول بفتح الهاء وتشديد النون لانه مع ثمة من واد واحد لما سبق وبعض
لان هذه الالفاظ مخصوصة باشارة للامكنة وما سبق كان مشتركا بين الاشخاص والازمان
والامكنة وثم وهنا بالتشديد للمكان البعيد وضعا وهو ليس من هنا لان اصله
هنن بثلاث نونات نحو جعفر فابدلوا من احدى نوناته الفا هربا عن التضعيف
كذا في بعض شروح المفصل وهنا للقريب وهناك في هنالك للمتوسط على الاصل
المعتقد في ذلك قال رحمه الله الموصول الى قوله اسماء الافعال قلت وجه بناء الموصولات
احتياجها الى الصلات وانما قال جزءا اى جزء الكلام ولم يقل اسما كما قال بعض لان
اصلية الموصولات لما الصلات لا للاسمية لانها اسماء بدونها فان قيل كيف تكون اسما
وهي محتاجة في الافادة الى الغير وهذه الحاجة من خواص الحروف قلت هذه
الحاجة ليست بها فان حاجة الحروف الى متعلقاتها مشروطة في الوضع وفي كلام المصنف
في شرح المفصل اشارة الى ذلك قوله بصلة اراد بها اللغوية فلا دور كما مر في اسماء
الاشارة قوله وعايد احترازا عن مثل حيث واذ واذا فانها محتاجة الى الجملة
والعايد غير مشروط فيها وانما وجب العايد هنا لان الجملة مستقلة فلو لم يكن الرابط
لم يكن للكلام معنى قوله وصلته جملة خبرية لان صلة الموصول جملة خبرية ولا
ينتقض بصلة الالف واللام لانها وان كانت اسم فاعل او مفعول صورة الا انها

جملتان في التقدير وقوله جملة احترازا عن المفرد وقوله خبرية احترازا عن الامرية والنهيية
والاستفهامية وغيرها وانما لم يقع المفرد وتلك الجمل صلة لان الذي وهو ام الموصولات
وضع لوصف المعارف بالجمل فخرج المفرد عن ان يكون صلة له وكذلك تلك الجمل لانها
لا يقبل الوصفية لان الوصف بالشيء يقتضي ثبوته ولا ثبوت لهذه الاشياء ثم حمل البواقي
عليه وانما لم يقل ما لا يتم جزءا الا بجملة خبرية حتى يستغني عن قوله وصلته جملة
خبرية ثانيا احترازا عن استعمال المجاز في التعريف لان اطلاق الجملة على صلة الالف واللام
مجازي كما مر لكن اطلاق الصلة على الكل حقيقة فقال هكذا لئلا يكون المجاز في الحكم لا في الحد
ولعل هذه الفايدة الدقيقة اقوم مما في بعض الشروح من انه انما احتاج الى تعريف الصلة
لانها لم يكن بينة وكانت ماخوذة في تعريف الموصول فعرفها بان قال صلته جملة
خبرية لئلا يلزم تعريف الشيء بما هو مثله في المعرفة والجهالة او بما هو اخفى اذ ذكر
الغرض يحصل بادنى عناية امضيتها مع وجود دفع المجاز وهو التعدد في التعريفات
قوله وصلة الالف واللام اسم فاعل او مفعول وانما لا يكون صلة الالف واللام بمعنى
الذي او التي الا اسم فاعل او مفعول لان الالف واللام شبيهها بالالف واللام التعريف
من حيث الصورة وحرف التعريف انما يدخل في المفرد شبيهها من حيث المعنى بالذي وهو
انما تدخل في الجملة فوجب ان يدخل فيما لفظه مفرد ومعناه جملة وهو اسم فاعل
او مفعول عملا بالشبهين قوله وهي الذي شرع في عد الموصولات اي الموصولات
الذي للمفرد والتي للمفرد المؤنث واللذان واللتان بالالف والياء اي بالالف لتثنية
المذكر والمؤنث

حال الرفع وبالياء لتغيّنها حال النصب والجر وهذا التغيير ليس باعراب على الاصح بل
وضع اللذان حال الرفع واللذين في حالي النصب والجر كما وضعوا اياك للمنصوب في المضمرات
وانت للمرفوع والى هذا اشاره في شرح المفصل للمصنف قوله الاولى والذين كلاهما
جمع المذكر قوله واللاتي الى قوله واللواتي كلها جمع المؤنث وتصحيحها اللاتي واللات
بالمثناة الفوقانية واللائي كالياء واللاء كالباع واللاي بتصريح الياء واللواتي
بالمثناة من فوق قوله وما ومن لما لا يعلم غالبا ومن لمن يعلم غالبا قوله وذو
الطائية ذو التي بمعنى الصاحب كما مر في اول الكتاب واما بمعنى الذي وهو لغة طي
وهو المراد بقوله وذو الطائية والفرق بينهما ان الاولى معربة بتغير بتغير العوامل
والثانية مبنية لا بتغير تقول جاءني ذو قام ومررت بذو قام ورايت ذو قام
كذا في بعض الشروح قوله وذا بعد ما للاستفهام يعني ذا اذا كان بعد ما للاستفهام
يكون من الموصولات نحو ماذا صنعت وسياتي قوله والعائد المفعول يجوز حذفه اي
يجوز حذف العائد من الصلة اذا كان مفعولا بلا ضعف لانه يكون حينئذ فضلة فاما
اذا كان مرفوعا او مجرورا فلا يجوز حذفه وان جاء في بعض الصور يكون ضعيفا
فلا يقال الذين ضربت على تقدير ضربوا ولا الذي مررت على تقدير مررت به اما المرفوع
فلانه يكون احد جزئي الجملة واما المجرور فلان حذفه يستلزم حذف جاره فيكثر
الحذف واستدل في بعض الشروح على امتناع حذف المرفوع بانه فاعل والفاعل لا يجوز
حذفه وبامتناع حذف المجرور بما مر ثم قال فيه نظر بناء على انهما تعليلا للمصنف

٩٧

في شرحه وبين وجه النظر بجواز ان يكون المرفوع مبتدا او خبرا وجواز حذفهما وبجواز
حذف الجار والمجرور معا كقوله عسى الايام ان يرجعن قوما كالذي كانوا
كالذي كانوا عليه قلت لعل هذا النظر يندفع بادنى عناية وهو ان يقال المراد بالجواز
كون الحذف فصيحا وبعدم الجواز كونه غير فصيح فح هذا حذف المرفوع وان كان جائزا
في بعض الصور لكن لا يكون فصيحا فان قلت صرح بجواز عند ناصي المبتدا او الخبر ولا
قائل يقول حذف احدهما ليس بفصيح قلت ذلك فيما يحذف احدهما في موضع لا يكون
للكلام احتياج من وجه آخر الى احدهما فاما فيما اذا احتاج الكلام للربط الى احدهما
فلا نسلم ان حذفه فصيح وقصد ما ذكرت من العناية قول المصنف في شرح المفصل ثم ان
الضمير المفعول العائد على الموصول يجوز حذفه كقوله تعالى الله يبسط الرزق لمن يشاء
اما اذا لم يكن مفعولا فحذفه ضعيف وما ذكر من الاستشهاد على حذف الجار والمجرور
لا يكاد يصح بدليل ما ذكره الامام الفاضل المرزوقي في شرح الحماسة عند شرحه
هذا البيت لا يجوز ان يكون التقدير قوما كالذي كانوا عليه لان ما تعلق عليه لا يجوز
حذفه من الصلة لا تقول الذي مررت جالس وانت تريد به والذي دخلت قايم
وانت تريد الذي دخلت عليه ويجوز ان يكون قوله كالذي كانوا اراد به كالذين
كانوا وحذف النون تخفيفا كما قال وان الذي حانت بفلج دماؤهم هم القوم
كل القوم يا ام خالد فيكون المعنى يرجعن بهم قوما كالذين كانوا هم من قبل قوله
واذا اخبرت بالذي صدرتها قلت ايضاح هذا الفصل يستدعي تقديم مقدمة
وهي ان الغرض

بالكون

بعض — اي مخبرا عنه

من الاخبار بالذي هو ان الاسم اذا ذكر في جملة اما حديثا او محدثا عنه او متعلقا
بالجملة على احد وجوه التعلق كأن يكون مفعولا مثلا ثم يذهب عن السامع معرفة ذلك
الاسم ويتخالج في معلومه من ذلك فتقصد ان تجدد ذلك المعلوم عليه وتعلمه
فتقول في زيد اخوك الذي زيد هو اخوك وفي قام زيد الذي قام هو زيد وفي ضربت
زيدا الذي ضربته زيد كانك سمع منك تلك الجمل الثلاث ثم رفع لم لشتباه في الحديث
الاولى والمحدث عنه في الثانية والمفعول في الثالثة فازلت شبهته بما اخبرت
بواسطة الذي الى هذا اشاره في كلام الامام عبد القاهر اذا ثبت ذلك حسنا الحسن
المتن فقولك بالذي لي باستعانة الذي كان كتبت بالقلم والمعنى اذا اردت ان تخبر
عن مثل هذا الاسم الذي هو حديث او محدث عنه ومفعول مشتبه على السامع بعد
ما علمه باستعانة الذي صدرت الذي لانها تصير مخبرا عنها وهو اما في
مقدما ثم جعلت موضع المخبر عنه وهو ذلك الاسم المذكور ضميرا عائدا الى الذي
اما الضمير فللربط واما في موضع المخبر عنه فلانه في حكم الكناية عنه فناسب
ان يكون في موضعه واخرت ذلك المخبر عنه عن الضمير حال كونه خبرا الا الخبر مؤخر
وقولك موضع المخبر عنه اراد المخبر عنه من حيث الحقيقة وهو زيد لا المخبر
عنه من حيث اللفظ هو الذي لكن لما كان زيد هو المراد بالمبهم الذي اخبر بواسطة
الذي عنه جعل مخبرا عنه وان كان خبرا وفي بعض الشروح اعلم انه يجب تقديم
المبتداء هنا مع انه لم يذكره في مواضع وجوب تقديم المبتداء وتاخير الخبر قوله

وكذلك الالف واللام يعني اذا اخبرت بالالف واللام عن الاسم الذي مر ذكره فاصنع
كما صنعت في الذي من تصدير الالف واللام ووضع الضمير موضع المخبر عنه وتاخير
المخبر عنه حال كونه خبرا الا ان الذي يمكن الاخبار بها فيما كان ذلك الاسم المذكور
في جملة فعلية او اسمية كما عرفت في قام زيد وزيد اخوك والالف واللام لا يمكن
الاخبار بها اذا كان ذلك الاسم في جملة اسمية فلا يقال الهو اخوك زيد وهو المراد
بتوصيف الجملة الفعلية خاصة ووجه ليصح بناء اسم الفاعل او المفعول دليل على ذلك
لان الالف واللام انما تدخلان في اسم الفاعل او المفعول كما عرفت قبل ولا يمكن
بناء اسم الفاعل او المفعول من الجملة الاسمية فان قلت هذا انما يكون اذا كانت
الجملة اسمية مثل زيد اخوك اما اذا كانت مثل زيد تقوم فلم لا يجوز بناء اسم الفاعل
او المفعول من يقوم حتى تدخل الالف واللام في اسم الفاعل عند تاخير زيد خبرا قلت
هب ان يجوز بناؤه الا انه لا يمكن دخول الالف واللام في اسم الفاعل هنا لانه لا بد
ان يقع في موضع زيد ضمير كما عرفت فيدخل الالف واللام فيه لا في اسم الفاعل قوله
فان تعذر امر منها الى من التصدير وجعل الضمير موضع المخبر عنه وتاخيره خبرا
تعذر الاخبار قوله ومن ثم امتنع في ضمير الشان الى آخره اي ومن جهة انه اذا
تعذر امر منها تعذر الاخبار امتنع الاخبار عن ضمير الشان بالذي لانه تعذر
تاخيره خبرا لانك لو اخبرت عن الضمير في قولك هو زيد منطلق فقلت الذي هو
زيد منطلق هو فقد ابطلت استحقاقه صدر الكلام وامتنع الاخبار عن الموصوف

لتعذر جعل الضمير موضع المخبر عنه فانك لو اخبرت عن زيد في قولك زيد الظريف
حسن فقلت الذي هو الظريف زيد حسن لاوهمت ان الضمير موصوف وانه لا يجوز
وامتنع الاخبار عن الصفة لانك لو اخبرت عن الظريف في هذا المثال فقلت الذي زيد
هو حسن الظريف لاوهمت ان الضمير صفة وامتنع الاخبار عن المصدر العامل لانك
لو اخبرت عن ضربي في قولك ضربي زيدا فقلت الذي هو زيدا ضربي لاوهمت ان الضمير
ناصب وانما قيد المصدر بالعامل لان الاخبار عن المصدر غير العامل جائز كما في اعجبني
الضرب فيصح ان تقول الذي اعجبني هو الضرب وامتنع الاخبار عن الحال لانك لو
اخبرت عن قائما في قولك ضربت زيدا قائما فقلت الذي ضربت زيدا اياه قائم لاوهمت
ان الضمير وقع حالا والمعرفة لا يقع حالا وامتنع الاخبار عن ضمير يستحق ان
يعود الى غير الذي وهو المراد بقوله والضمير المستحق لغيرها اى لغير الذي فانه
عائد الى الكلمة لانك لو اخبرت عن الضمير في زيد ضربته فقلت الذي زيد ضربته
هو فان جعلت الضمير الاول لزيد بقي الموصول بلا عائد وان جعلته للموصول بقي
المبتداء بلا عائد ولا يمكن ان يكون عائد الموصول هو الضمير الاخير لان العائد
انما يكون في حيز الصلة فان كان في حيز الصلة فاين الخبر وان كان في حيز الخبر
فاين العائد فان قلت فاذا زدت فيه ضميرا ثانيا لنا هل يصح المسئلة قلت
نعم لكن لا يكون هذه المسئلة بل مسئلة اخرى كذا في بعض شروح المفصل وامتنع الاخبار
عن الاسم المشتمل على الضمير المستحق لغير الموصول لانك لو اخبرت عن غلامه

في زيد

في زيد ضربت غلامه فقلت الذي زيد ضربته غلامه لجعلت الموصول او المبتداء بلا
عائد كما مر هذا اذا اردت الاخبار عن مجموع الاسم مع الضمير فان اردت الاخبار
عن الاسم بدون الضمير فقلت الذي زيد ضربته هو غلامه لكون الاول وهو الضمير
الاخباري عائدا الى الموصول والثاني وهو المضاف اليه في الاصل عائدا الى المبتداء
لتقدم المضاف اليه على المضاف قوله وما الاسمية موصولة الى اخره لما كان
في المبنيات ما يوافق لفظه لفظ الموصول لم يجعل لها باب براسه وبين في ضمن
الموصولات كما بين فجار وفساق وقطام وان لم يكن من اسماء الافعال للتوافق في اسماء الافعال
اللفظي بنزال وتراك وقوله اسمية احتراز عن الحرفية هي معناها البسة على
تلك الاخبار ويجي في الحرف فالموصولة كقوله تعالى وما عند الله خير للابرار اى قل ما
الذي عند الله والاستفهامية كقوله تعالى وما تلك بيمينك والشرطية كقوله
وما تقدموا لانفسكم من خير تجدوه والموصوفة كقوله ربما تكره النفوس من
الامر له فرجة كحل العقال الفرجة بالجيم وفتح الفاء التفصي من الهم وبالضم
فرجة الحائط وما اشبهه وفي الشعر بالفتح هو لا صح وقوله كحل العقال الافصح
اى كما يحل العقال من ركبتي الجمل وانما حكم بان ما موصوفة هنا لان رب انما تدخل
في النكرة الموصوفة كما سيجي في بابها وقيل انها كافة كما في ربما يود فيكون
حرفا فلا يكون فيه لسند الدليل والاول اولى لانه لو كانت حرفا لم يكن مفعوله
لتكره فصار تقدير الكلام تكره النفوس شيئا من الامر فيلزم حذف الموصوف

الصفة

واقامة وهي الجار والمجرور مقامه وهو قليل واما ما يلزم من حذف الضمير العائد
الى الموصوف على التقدير الاول فسائغ كذا ذكر المصنف في شرح المفصل والتامة
هي التي غير محتاجة الى صلة وصفة كقوله تعالى فنعما هي اي نعم شيئا هي وليس
بصلة لانه مفرد ولا صفة لانه ضمير والصفة كقولك اضربه ضربا ما اي ضربا
اي ضربا قليلا قوله ومن كذلك يعني كلمة من مثل ما في الوجوه
المذكورة الا ان من لا يجيء تامة وصفة في لغتهم وهو المراد بقوله الا في التامة
والصفة مثال الموصولة عرفت من عرفته والاستفهامية من ابوك والشرطية
من تضرب اضربه والموصوفة رب من يكرمني قوله واي وايه كمن يعني
يجيء كلمة اي ايضا على اربعة اوجه موصولة كقولك اضرب ايهم خرج
واستفهامية كقولك اي الرجلين عندك وشرطية كقولك ايا تضرب اضرب
وموصوفة كقولك يا ايها الرجل ولعل المصنف انما ترك قسما من اقسام اي
وهو ان يكون صفة كقولك مررت برجل اي رجل اي كامل في الرجولية لما انه
اشار اليه في باب النعت فسقط اعتراض ما في بعض الشروح قوله وهي
معربة وحدها لان كلمة اي معربة وحدها من بين اخواتها وانما اعربت
مع قيام علة البناء وهي المشابهة بالحرف لانها تكون مضافة غالبا والاضافة
من خواص الاسم فعارضت علة البناء فتبع الاصل سالما وهو الاعراب في الاسماء
فلما اعربت بهذا التخصيص في الاضافة اعربت فيما لم يضف طردا للباب

كقوله

كقوله تعالى اياما تدعو قوله الا اذا حذف صدر صلتها يعني اذا حذف الجزء
الاول من صلتها على ان البناء على اللغة الفصيحة لافتقاره الى ذكر الصدر
كما بني من قبل لافتقاره الى المضاف اليه المقدر كقوله تعالى ايهم اشد وانما لم
تبن الموصوفة لبنائه مثل يا ايها الرجل كما بنيت التي حذف صدر صلتها
لانه ذكر في قسم المنادى ان كل ما يقع منادى مفردا معرفة فهو مبني وبناء
الموصوفة لهذا فلا حاجة له الى الذكر ثانيا قوله وفي ماذا صنعت وجهان الى آخره
فالوجه الاول ان يكون ما استفهامية وذا بمعنى الذي وصنعت صلتها والعائد
محذوف فيكون التقدير اي شيء الذي صنعته فيكون جوابه مرفوعا حينئذ مطابقة
للسؤال لان ما لا يكون الا مبتدأ على هذا التقدير لان صنعت صلة ذا ولا تعمل الصلة
فيما قبل الموصول والوجه الثاني ان يكون ماذا بكمالها موضوعة بمعنى اي شيء
فيكون التقدير اي شيء صنعت فيكون جوابه منصوبا مطابقة للسؤال ايضا
لان اي شيء منصوب بصنعت اذ لا مانع من العمل هنا وينبغي ان يعلم انه يجوز
في الاول نصب الجواب بتقدير الفعل المذكور في السؤال ويجوز في الثاني رفع الجواب على
تقدير خبر مبتدأ محذوف الا ان الوجهين المذكورين اولا اولى لان التقدير حينئذ على
الاصل فلذلك ما يعتبر المصنف حوله الوجهين الآخرين قوله رحمه الله اسماء
الافعال اسماء قوله والاصوات قلت انما بنيت هذه الاسماء لانه وضع بعضها
وضع الحروف نحو قد ثم الحق الباقي بها او لوقوعها موقع ما لا اصل له في
الاعراب

وهو الامر والماضي قوله بمعنى الامر او الماضي احتراز عن نفس الامر او الماضي
واعلم ان هذه الاسماء موضوعة بازاء لفظ الامر او لفظ الماضي فان رويدا
موضوع للفظ امهل وهيهات موضوع للفظ بعد فلا ترد هذه الاسماء نقضا
على الافعال لان مفهوم الافعال ليس بلفظ وكذلك خرج اسم الفاعل اذا كان
بمعنى الماضي لان مفهومه ليس بلفظ قوله مثل رويد زيدا اى امهله وهيهات
ذاك اى بعد وانما بنيا على الحركة لئلا يجتمع الساكنان وعلى الفتح لخفته اعلم
ان في رويدا لاربعة اوجه هو ان احدها مبني وهو اذا كان اسما للفعل وثانيها
اذا معرب وذلك ان تقع صفة كقولك ساروا سيرا رويدا او حالا كقولك ساروا
رويدا او مصدرا مضافا في معنى ارواد كقولك رويد زيد وللنحويين في
موضع رويد في رويد زيدا مذهبان احدهما انه في موضع نصب على المصدر كانك
قلت ارواد زيدا والثاني ان يكون في موضع رفع على الابتداء او الضمير المستتر
فيها فاعل سد مسد الخبر كما في اقائم الزيدان في الثاني هو الوجه لهذا الاول
لا يكون اسم فعل وهو خلاف الاجماع قوله وفعال بمعنى الامر من الثلاثي قياس
فعال مبتدا وقياس خبره يعني ان كل فعل ثلاثي يصلح لان يؤخذ منه فعال
بمعنى افعل كنزال بمعنى انزل وضراب بمعنى اضرب وانما بني باب نزال على الكسر
على اصل التقاء الساكنين قوله وفعال مصدرا معرفة الى آخره فعال
مبتدا ومصدرا حال ومعرفة حال بعد حال وصفة عطف على مصدرا ووقع

مبني

مبني خبر وفعال علما اعلم ان فعال الذي هو غير اسم الفعل على ثلاثة اقسام قسمان
مبنيان باتفاق ما هو مصدر معرفة كفجار وما هو بمعنى الصفة مثل يا فساق
لمشابهتهما بفعال الذي هو اسم الفعل من حيث العدل والزنة اما الزنة فظاهر
واما العدل فلان فجار معدول عن الفجور او الفجرة وفساق معدول عن فاسقة
كما ان نزال معدول عن انزل وهذا القسم الثالث وهو ان يكون علما للاعيان مؤنثا
كقطام وغلاب مبني في لغة اهل الحجاز معرب في لغة بني تميم وانما بني الحجاز
لمشابهته بنزال من حيث الوزن والعدل وان كان تقديريا اذ ليس لقطام وغلاب
قاطمة وغالبة عدلا عنهما تحقيقا الا انهم اثبتوا العدل التقديري في هذا الباب
ليتحقق المشابهة بنزال ليكون الاخوات على سنن واحد وانما اعرب بنو تميم لانه
غير المنصرف من المعربات وهو غير منصرف لوجود العلمية والعدل وقوله
علما احتراز عن باب فساق وقوله للاعيان احتراز عن باب فجار لانه علم
للفجرة او الفجور ومما من المعاني انما احترز عنهما لانه لا اختلاف فيهما بل
هما مبنيان بالاتفاق قوله الا ما اخره راء نحو حضار فان الاكثر اكثر بني تميم اتفقوا
الحجازيين في بنائه مثل حضار وقليل منهم يعربونه عملا بالقياس اذ لا فرق بين
ما اخره راء وبين غيره في موجب الاعراب ووجه الاكثر ان الراء حرف مستثقل لكونه
مخرجه كالمكرر ولذلك كثر فيه الاتباع فاختير فيه البناء لانه اخف اذ سلوك
طريقة اسهل من طرائق قليل الاعتياد السالك على وجهة ابدا وحضار ونوار
والوزن

كوكبا يطلع انفسا سهيل قال رحمه الله الاصوات الى قوله المركبات قلت وانما نبّت
الاصوات لفقد التركيب لانها انما وضعت لان ينطق بها مفردة اما لحكاية صوت
او لتصويت حيوان مثلا اذا قلت غاق حاكيا صوت الغراب او قلت نخ مشددة او
مخففة عند اناخة البعير لم يحتج الحاكي ان تركب معه لفظ وضع الاول على حكاية
لا غير ووضع الثاني لا سماعه هذا الصوت لا غير فلم يحتج باعتبار المعنى الذي
وضع له الى جزء آخر بخلاف الحروف المعجمة فانها انما وضعت لمعاني كوضع جلّ
وفرس فان الباء اسم لبه والدال اسم لد كذا في الكشاف فيعامل معاملة رجل
وفرس بخلاف تلك الاصوات فانها ليست لها مدلولات لكن اسماء الحال ان الغرض
من وضعها حكاية الصوت او التصويت ليس الا قال المصنف وقد جاء اعرابه
مركبا قليلا كقوله بدا اعيني باسم اثنين حسنهم والشيب حيوة مسافر ابلد
ولما قال رحمه الله المركبات الى قوله الكنايات قلت قوله كل اسم من كلمتين اي
مركب منهما قوله ليس بينهما نسبة اي ليس بينهما تعلق العمل ولا الحكم اصلا
فخرج باب تأبط شرا او برق نحره فانه محكي على اصله قبل التسمية وليس بناؤه
بالتركيب والكلام فيما بناؤه به وخرج غلام زيد لان الجزء منه معرب وهذا
المركب انما يكون احد جزئيه او كلاهما مبنيا وفي بعض الشروح وانما قال من
كلمتين ولم يقل من اسمين ليدخل فيه مثل سيبويه قلت كانه وهم ان احد جزئيه
حرف وليس به فانه نسبة اسم فارسي وويه من الاصوات ولم يعبه احد من
باب الحروف

الحروف قوله فان تضمن الثاني حرفا يعني فان تضمن الثاني من جزئي هذا المركب
حرفا بني الجزءان اما الاول فلتنزله الاخر منزلة وسط الكلمة واما الثاني فلتضمنه
معنى الحرف كخمسة عشر اذ الاصل خمسة وعشرة قوله كخمسة عشر وحادي عشر
انما اورد مثالين ليعلم ان العبلين اعني العدد والواحد من المتعدد مشتركان
في هذا الحكم وفي بعض الشروح وفيه نظر لان الثاني فيه لا يتضمن الحرف لانه لا يراد
حادي عشر وجوابه لا نسلم انه لا يتضمن الحرف اذا لم يرد به حادي وعشر لان
معناه حادي وعاشر كان معنى احد عشر كان ينبغي ان يقال حادي عاشر الا انه
بعد حذف الواو غير لفظ العاشر الى لفظ العشر للتخفيف الى هذا اللفظ قلت
قوله هذا اصلا جوابه لان معناه حادي وعاشر منظور فيه اذ لو كان كذلك لكان
هذا الواحد الذي يقال له بالفارسية يازدهم موصوفا بهاتين الصفتين وكان ترجمة
حادي عشر يكي ودهم لان الحادي قلب واحد ومعناه بالفارسية يكي كما ان ترجمة
احد عشر يكي وده وظاهر انه ليس كذلك في احد عشر على حقيقته ويكون التقدير
حادي عشر على ان يكون الواو متمحضة للمعية ليكون المعنى يكي با ده وهو معنى
قولهم يازدهم ويندفع النظر من ينظر فيه عن ان يجيئه عن صنع الذكي والعبيه
حقيقة الوضع جاء قلت احد عشر بهذا الثاء وبل يصلح لذلك المعنى فهلا قيل له
قلت دفعا للالتباس ولان لفظ الحادي كان جعل علما لهذا المجاز وهو تخليص
الواو للمعية من بين سائر المركبات قوله الا اثني عشر يعني اعرب فيه
الجزء الاول

من بين المركبات مع موجب البناء وهو التركيب قال المصنف لمشابهته بالمضاف
في حذف النون منه لان الاصل اثنان وعشر فلما حذفت الواو وبقي اثنان عشرة
تذكروا انتظار النون يؤذن بالانفصال مع حذف الواو التي يؤذن بالاتصال فحذفوا النون
تشبيها له بالمضاف فلما شابه بالمضاف وجب اجراؤه مجراه في اعطائه حكم الكلمة
لا حكم الجزء فوجب البقاء على الاعراب وبقي عشر على بنائه لتضمنه معنى الحرف
قال المصنف في شرحه وهو لا يستثنى من باب خمسة عشر يعني لا من باب حادي عشر حتى
يكون اثنا عشر مبنيا لفقد تلك المشابهة قوله والا اعرب الثاني اي ان لم تضمن الثاني
حرفا اعرب الثاني لعدم علة البناء باعراب المفرد فيقال هذا بعلبك ورأيت بعلبك
ومررت ببعلبك فلا ينصرف للعلتين واما الاول فبني لتنزله منزلة الجزء وهو الفصيح
الكثير ولهذا قال في الافصح ومن العرب من يستعمل الاول كالمضاف فيعربه اعراب
المضاف بالرفع والنصب والجر ويعرب الثاني اعراب المضاف اليه ثم انقسم هؤلاء
قسمين قسم يعرب الثاني اعراب ما لا ينصرف فيقولون هذا بعلبك برفع البعل ونصب
البك بلا تنوين وقسم يعربونه اعراب المنصرف فيقولون هذا بعلبكٍ برفع البعل
وجر البك بتنوين ذكره بعض الشروح قوله في الافصح عائد الى الاعراب الثاني والبناء الاول
جميعا وليس بحال للثاني لان الاعراب حينئذ فلا تعلق للافصح به وقال بعض
قوله والا اعرب الثاني نقل سيبويه هذا الكلام فيما يكون مبنيا بالتركيب قال
رحمه الله الكنايات وبعض الظروف قال في شرح المصنف المراد بالكنايات

المبنية

المبنية ولا فعلان وفلانة والفرج العلانة كنايات وليست بمبنية والمراد
بالكنايات ههنا الفاظ مبهمة يعبر بها عما وقع في كلام متكلم مفسرا اما للابهام
على المخاطب واما للنسيان فعلى ذلك لا يكون كم من ذلك لانه غير معبر عن شيء وقع
مفسرا في كلام متكلم ولا يستقيم ان يكون الكناية مرادا بها وقوع لفظ عوضا من
لفظ او من الفاظ فانه يؤدي الى ان يكون اكثر الكلمات كنايات باعتبار ترجمتها
والى ان يكون نحو اين وكيف وايان ومتى كنايات لانه في قولك اين اجلس عوضا عن
قولك في مكان كذا اجلس وكذا انهم قد يطلقون الكناية على لفظ عبر به
عن لفظ ليس مثله في السماجة كما يكنى بهن وهنة عن الفرج وكما يكنى بالغائط
عن غيره وبوطئت عن غيره وليس ذلك مرادا ههنا وانما سبق كم في باب الكنايات
لما وافق كذا في العدد وميما صبيا نحن لم نجعل له بابا آخر الى هذا ما في مصنفي الشروح
الاخرى قال هذا موضع التقتيل خلفنا الشطار في طول من الزمان حتى اظفرت
بشيء اعول عليه في بيان الداعي لهم في تفسير الكنايات بما فسروا واحتياجهم
الى تاويل الكنايات بالمبنية اولا ثم لو خرج كم وهي ام الكنايات والعدد
بها حتى يا بها عن الكنايات حتى تداركوا ذكرها فيها انما تداركوا لم يتخلصوا
عن وهم دخول الفاظ عبرها عن الفاظ تعريفهم الا بالتعريج ثانيا بانها
ليست مرادة وهلا قالوا في تفسيرها هي الفاظ مبهمة وضعت لان يعبر بها
عن عدد مفسرا او حديث كذلك اذ الكنايات التي نحن فيها هي كم وكذا للعدد
نحو كذا وكم

وكيت وذيت للحديث ليخرج فلان وبابه فانه ليس يعبر به عن عدد او حديث لانه
بغير اللام للاناسي وبها للبهايم ويدخل كم لانها لفظ وضع لان يعبر بها عن عدد
وليخرج ايضا واخواته لانه لا يعبر بها عن القبيلين اصلا ثم بقولنا مبهمة يعبر بها
وضعا لانه يعبر بها الى آخره يخرج بعض الاسماء التي عنى يعبر به عن احدهما كالو عبر
بضعف بلانه لو سلم ابهامه عن شيئية فوله كم وكذا للعدد اي مما كنايات عن
العدد وانما بنيتا اما الاستفهامية فلتضمنها معنى الهمزة والخبرية لمشابهتها
للاستفهامية لفظا او الحروف وضعا واما كذا فلانه في الاصل اسم الاشارة
دخل عليه كاف التشبيه واسماء الاشارة مبنية فوله وكيت وذيت للحديث مما
كنايات عن الحديث اي عن الخبر وانما بنيتا اما كيت فهي كناية عن الجملة والجمل
حيث منفية فيكون القائم مقامها مبنيا وكذا حكم ذيت فوله فكم الاستفهامية
مميزها منصوب مفرد ومميز الاستفهامية انما يكون منصوبا مفردا لان
الاستفهامية عبارة عن مطلق العدد فجعل مميزها على نحو مميز الاعداد المتوسطة
وهي من احد عشر الى تسعة وتسعين لئلا يلزم الترجيح بلا مرجح فوله والخبرية
مجرور مفرد ومجموع لان الخبرية مميزها مجرور مفرد ومجموع وانما كان مجرورا
لانها للعدد الكثير والعدد الصريح الكثير كمائة والف مميزه كذلك لما
سيجيء في باب العدد وانما جاء مفردا لان العدد الكثير صريح كذلك وانما جاء
مجموعا لان العدد الكثير فيه ما يبنى عن كثيرة صريحا ولما كان هذا ليس مثله

٤

في التصريح جعل جمعه كانه نايب عن التصريح مثل كذا في شرح وانت وجه النصب
لمميز الاستفهامية والجر لمميز الخبرية يجيء ان شاء الله تعالى حملت الخبرية على رب حملا
النقيض على النقيض في رب من شانها المجرور بعدها فكذا المحمول عليها ثم بعد ذلك
بتعين النصب للاستفهامية اذ ليس في باب التمييز الا النصب والجر ثم قلت سئل لم
انه اذا فصل بين الخبرية ومميزها نصب يقول كم في الدار رجلا وله من شهدات
في المفصل والمحيط انما ذلك في لعل المعول لم شبهة عدم جواز الفصل بين المضاف
والمضاف اليه والمميز لو كان مجرورا لكان كم مضافة على الاصح فهم عن الاستبعاد
فوله وقد دخل من فيهما اي في مميزهما على حذف المضاف كو كم من رجل ضربت وكم
من قرية اهلكناها وهذا امر يتما اذ الاكثر من ال استغراقية بناسب تكثير الخبرية
ولذا دخولها في مميزها اكثر فلما دخلت فيها بالمناسبة دخلت في اختها ايضا بالمناسبة
فوله ولهما صدر الكلام اما الاستفهامية فللاستفهام واما الخبرية فلانها
لكونها لانشاء التكثير تناقض رب لكونها لانشاء التقليل ولرب صدر الكلام
فكذا للنقيض فوله وكلاهما يقع مرفوعا ومنصوبا ومجرورا يعني يكون كل من كم
الاستفهامية والخبرية لقبولهما العوامل المقتضية للرفع والنصب والجر مرفوعا
ومجرورا ومنصوبا فوله فكل ما بعده فعل غير مشتغل عنه بضميره بيان
ضابطة يكونان عنده منصوبين يعني كل موضع يكون ما بعد كم فعلا لا يكون ذلك
الفعل عاملا في ضمير يعود الى كم ولا في متعلق ذلك الضمير كان كم منصوبا بذلك
الفعل

بحسب ما يقتضيه العامل فان اقتضى مفعولا به كان مفعولا به كقولك كم رجلا ضربت وكم
غلام ملكت وان اقتضى مفعولا مطلقا كان مفعولا مطلقا كقولك كم ضربة ضربت
وكم ضربة ضاربت وان اقتضى ظرفا كان ظرفا نحو كم يوما صمت وكم يوم صمت
كانك قلت اعشرين رجلا او كثيرا من الغلمان ملكت واعشرين ضربة ضربت او كثيرا
من الضرب ضربت واعشرين يوما صمت او كثيرا من الايام صمت والتمسك بعشرين
لنفس العدد لا لانه كم يدل على عشرين بتاتا فان قلت كيف سلطت الفعل على عشرين
قلت تسليط الفعل موضع لا يضر ذلك واظن انه جر مثل هذا النحو فيما اضمر
عامله على شريطة التفسير وانما قال فعل احترازا عن الاسم نحو كم درهما مالك اذ ليس فيه
ناصب وانما قال غير مشتغل عنه بضميره احترازا من قولك كم رجلا ضربته لانه كم
فيه مبتدا لاشتغال الفعل عنها بالضمير كذا في بعض الشروح وفيه نظر لان اشتغال
الفعل عنها بالضمير لا يمنع تسليط مثله حتى ينتصب وكان هذا القيد لا حاجة
اليه في اشتراط انتصابه بل قال جار الله العلامة في حاشية المفصل لو قلت
كم رجلا ضربته كان محل كم نصبا وان كان مشغولا بالفعل لان الاستفهام تقدر ضميره
بعلى الفعل ويدل ما قال المصنف في شرحه ولو قيل يجوز النصب فيما اذا اشتغل الفعل
عنه بضميره في مثل قولك كم رجلا ضربته لم يكن بعيدا ويكون بمنزلة زيدا ضربته
منصوبا بفعل دل عليه ما بعده الا انك تقدر بعد كم لا قبلها لئلا تخرجها
عن صدر الكلام فيقول كم رجلا ضربت ضربته قوله وكل ما قبله حرف جر
او

وكم ضربة ضربت صح — ضربت صح — كم صح — فكان النصب احسن صح

او مضاف فمجرور وبيان ضابط يكون انه متى كان مجرورا يعني كل موضع يكون قبل كم
حرف جر او شيء مضاف اليه كم كقولك بكم رجلا او رجل مررت وغلام كم رجلا او رجل
ضربت كان محل كم هنا مجرورا فان قيل كم يجب له الصدر فاذا دخل الجار عليه
لا يكون داخلا في الصدر قلنا الجار بمنزلة جزء المجرور فيصير تقديمه كتقديمه كذا
في بعض الشروح قوله والا فمرفوع يعني ان لم يكن بعد كم فعل غير مشتغل عنها
بضميرها ولم يكن قبلها حرف جر او مضاف فمحل كم مرفوع في ذلك الموضع بانه مبتدأ
ان لم يكن ظرفا وظرفيتها انما تعلم بكون المميز ظرفا فان كان ظرفا فظرفا والا
فلا ولا يمكن ارتفاعها بالفاعلية لاستحقاقها صدر الكلام وبانه خبر ان كان ظرفا
كقولهم كم يوما سفرك لانك لو جعلت كم مبتدا وهي للزمان يتعذر ان يكون خبرها
السفر كما يتعذر ذلك في مثل متى سفرك لتعذر حمل السفر على متى فيجب ان يقدر
السفر مبتدأ او ما تقدم ظرفا في موضع رفع على الخبر كقولك متى القتال كذا في شرح
المصنف قوله وكذا اسماء الاستفهام والشرط يعني حكم اسماء الاستفهام والشرط
حكم كم في كونها منصوبة اذا كان بعدها فعل غير مشتغل عنها الى غيرها وفي كونها
مجرورة اذا تقدم عليها حرف جر او مضاف وفي كونها مرفوعة عند فوات
احد القيود المذكورة فاذا قلت من ضربت ومن تضرب اضرب فمنصوب واذا
قلت بمن مررت وبمن تمرر امرر به او بغلام من تمرر امرر به كان مجرورا واذا
قلت من ضربته ومن ضربته ضربته فمرفوع والاعتراض عليه ما مر قوله وفي
مثل كم عمة لك

يا جرير وخالة ثلاثة أوجه أراد بالأوجه الثلاثة رفع عمة ونصبها وجرها فالخفض
على أن يكون كم استفهامية وإن لم يرد معنى الاستفهام هنا ولكنه على سبيل
التهكم كأنه متحقق ذلك ولكنه ذهل عن كمية العدد فهو يسأل عنه والجر على أن
يكون خبرية للتكثير من عماته وخالاته حلبت على عشاري والرفع على أن
يكون عمة مبتدأ أو لك صفتها وقد حلبت في المصراع الثاني خبرا عنها والمميز
محذوف وكم إما استفهامية أو خبرية والتقدير كم مرة على التهكم أو مرة على
التكثير عمة لك حلبت على عشاري قلت نعم هذه الرواية المعول عليها
في نسخة سماعي وموقوله وفي مثل كم عمة لا في بعض النسخ وهو قوله وفي مثل
تمييز كم عمة نا قلة عن فطانة وكم على الوجهين الأولين يكون مرفوعة بالابتداء
وعلى الوجه الثالث يكون منصوبة ولكن المصنف كم استفهامية كانت أو خبرية
إذا رفعت عمة في موضع لأن الفعل الواقع بعدها مسلط عليه تسلط الظرفية
أو تسلط المصدرية وكون الفعل وقع خبرا لا يمنعه ذلك من عمله فيما قبل
المبتدأ ألا ترى أنك تقول عمرا زيد ضرب وعمرا زيد ضارب ويوم الجمعة زيد
ضارب وتمام البيت فدعاء قد حلبت على عشاري فإذا رفعت عمة رفعت
خالة وفدعاء وإذا نصبت نصبتا وإذا خفضت خفضتا والبيت للفرزدق يهجو
جريرا والفدع من صفات الأبيد وهو التواء في الرسغ وإقبال في الإبهام على الأخرى والعشار جمع عشراء وهي الإبل التي أتت عليها عشرة أشهر هذا أصله

٤

ثم استعير إطلاق هذا اللفظ عليها إلى حين نتاجها وهذا الكلام تهكم منه يغتبق بذلك
كأنه قال كم خالة لي خادمات لنا وراعيات إبلنا وكان قومه معروفين بكثرة الإبل ودونه
حلبت علي لي على كره مني وهذا كما يقال باع القاضي عليه ولدها كأنه استنكف أن تحلب
أمثالها عشاره ونشهد لهذا المعنى الفدعاء وعن بعض الفضلاء يجوز أن يكون
على هنا بمنزلتها في قولك فلان تقوم على فلان في حوائجه ومنه فلان قيم على أهله
لمن يسعى في أمورهم ولكن نعمه الله الظروف أي قوله المعرفة والنكرة قلت اللام
للعهد عائد إلى بعض الظروف المعهود في مطلع المبنيات من المبنيات وهي على أقسام
منها ما قطع عن الإضافة لكن حذف المضاف إليه في اللفظ وانتهى في النية ولاحتياجه
إلى ذلك المضاف إليه أشبه الحرف فصار ولهذا يعرب إذا لم ينو كقوله فساغ لي
الشراب وكنت قبلا أكاد أغص بالماء الفرات وإنما بني على الحركة لكون بنائه عارضا
وعلى الضم لهذا المضاف إليه لما انقطع صار كأنه بعض الكلمة فذلك ظهر النقصان
فبنى على الضم جبرا للنقصان لأنه أقوى الحركات وهي حالة بنائه فناسب الضمة
لأنها لم تكن في حالة إعرابه فلهذا بني على الضمة وصارت الضمة علما لهذا الحذف
هذا هو المفهوم من الشروح قلت قد ما قال أشكل الفرق بين قبل وقبلا إذا القطع
في القبلين واحد وكان معنى قبل قبل زمان كذا مثلا وكذا معنى قبلا فمن أين حكم
بناء قبل وإعراب قبلا حتى تراءى لي أنه عسى يتخلص عن عهدة ذلك لو علل
في وجه البناء في قبل تضمنه معنى الحرف عند الانقطاع فإنه لما انقطع عن الإضافة

ونوى فيه الاضافة كان معنى الاضافة التي هي من معاني الحروف مقدرا فيه فصار المضاف
بمنزلة اين في تضمنه معنى حرف الاستفهام فبني لذلك بخلاف قبلا فان المضاف اليه
فيه لما لم ينو لا يكون المضاف متضمنا للاضافة وان كان مرادا في نفسه كان كساير
المحذوفات فلا تتضمن هناك للاضافة والمعنى الحرفي فوضح الفرق بينهما ثم
عثرت على هذا الفرق بعينه في الاقليد فشكرت الله على النعمة المتناقضة بالمزيد قوله
فاجرى مجراه لا غير وليس غير وحسب يعني اجرى مجرى ما قطع عن الاضافة من الظروف
في اقتطاعها عن الاضافة وبنائها على الضم وان لم يكن ظروفا الا انها لكثرتها اشبهت
الظروف وعوملت معاملتها تقول فعلته لا غير اي لا غير ذلك وجاء القوم ليس غير
اي ليس غيرهم وافعل هذا حسب اي حسبك ومعناه لا غير قوله ومنها حيث
اي من الظروف المبنية حيث وانما بنيت لاحتياجها الى جملة تبين معناها كاحتياج
الموصول الى ما يتم به لانها موضوعة لمكان يقع فيه النسبة تقول اجلس حيث جلس
زيد اي مكان جلوس زيد وانما بنيت على الضم لشبهها بالغايات من حيث ملازمتها
الاضافة قوله ولا يضاف الا الى الجملة في الاكثر وانما لا يضاف الا الى جملة لانها موضوعة
لمكان يقع فيه النسبة وانما قال في الاكثر لانها قد تضاف الى المفرد كما في قول الشاعر
حيث سهيل طالعا قوله ومنها اذا وهي للمستقبل اذا [illegible] كحيث للمكان
يعني وضعت لزمان وقوع النسبة فلذا بنيت كما بنيت حيث وهي للمستقبل وضعا سواء
دخلت على الماضي او المستقبل قوله وفيها معنى الشرط غالبا اذا معنى الشرط يستعمل

غالبا

غالبا لمعنى الشرط فلذلك اي فلاجل التزامها [illegible] ما لم يغلب عليها الشرط اختير ان يكون بعدها
الفعل والاعتراض عليه برواية المفصل مع ما سيجي من جوابه اسلفته في الايضاح
على شريطة التفسير قوله وقد يكون للمفاجاة قال صاحب الكشاف انما اذا الكائنة
بمعنى الوقت الطالبة ناصبا لها وجملة تضاف اليها خصت في بعض المواضع بان يكون
ناصبها فعلا مخصوصا وهو فعل المفاجاة والجملة ابتدائية لا غير فتقدير قوله
تعالى فاذا حبالهم وعصيهم ففاجا موسى وقت تخييل سعي حبالهم قوله فيلزم المبتدا
بعدها وانما التزموا ذلك فرقا بينها وبين اذا الشرطية وفي بعض الشروح لو قال يلزم
المبتدا بعدها غالبا لكان اصوب لانه لا يلزم المبتدا بعدها ولا لكان الرفع بعدها
واجبا وليس كذلك كما في الجواب عنه على ما مضى في الاضمار على شريطة التفسير قوله ومنها
اذ لما مضى وهي للزمان الماضي سواء دخل على الماضي او غيره ووجه بنائها ما مر في اذا
او لوضعها وضع الحروف قوله ويقع بعدها الجملتان لانها بمعنى زمان من غير معنى
شرط فيصح ان يفسر بالفعلية تارة وبالاسمية اخرى كحيث في المكان وانما لا يصلح
اذ للشرط لانها موضوعة للماضي وهو مستقر ثابت معلوم على حده [illegible] في بنائها
والمستقبل [illegible] لا يصلح للمجازاة وكذا ما في معناه كلا
اذا ان زمانها [illegible] على الابهام حتى اذا دخلت ما الكافة في اذ هيأتها للمجازاة
لانها تريدها ابهاما وهذا اخذ من مقال المفصل من قوله وفي اذا معنى المجازاة دون
اذ الا اذا كفت كقول عباس بن مرداس اذ ما دخلت على الرسول فقل له

جواب اذ

اي اذا دخلت على اذ ما الكافة فيكون اذ للمجازات

حقا عليك اذا اطمان المجلس عنى باكرتصور رسول الله عليه وصفول ثالها هو البيت الثاني

يا خير من ركب المطي ومن مشى * فوق التراب اذا تعد الانفس * وحقا عليك

لي هو القول في كلام المصنف قاصر عن بيان هذا الحكم وايضا ذكر في المفصل ان اذ

يجي ايضا بمعنى المفاجاة حيث قال وقد تقعان للمفاجاة والمصنف ما ذكره ثم اعلم

ان اذا قد يكون ظرفا غير متضمن للشرط كاذا في قوله عز وجل والليل اذا يغشى اذ في

تقدير الشرط فساد المعنى من حيث ان الجزاء لا بد من ان يكون مذكورا او بمنزلة المذكور

لدلالة ما تقدم عليه ولا ذكر في الاية لشيء يصلح ان يقع جزاء فيلزم ان يكون متروكا

بمنزلة المذكور لدلالة السابق عليه لا يكون التقدير اذا كان كذا اذا يغشى اقسم فيصير

القسم معلقا بالشرط فليس المعنى على هذا فيجب ان لا يكون اذا للشرط هذا هو المفهوم من

شرح المصنف قوله ومنها اين وانى للمكان استفهاما وشرطا استفهاما

وشرطا حالان اي منها المكان حال كونهما للاستفهام والشرط كقوله بدت قمرا

ومالت خوط بان * وفاحت عنبرا ورنت غزالا * تقول اين زيد واين تكن اكن

وانى زيد وانى تقعد اقعد وبنيا لتضمنهما معنى حرف الاستفهام او حرف الشرط قوله

ومتى للزمان فيهما اي متى ظرف الزمان في الاستفهام والشرط تقول متى القتال

متى اكرم وجه بنائه ما مر قوله وايان للزمان استفهاما اي ظرف

الزمان في الاستفهام كقوله تعالى ايان يوم الدين وبناؤه لتضمنه همزة الاستفهام

قوله وكيف للحال استفهاما يعني كيف لزمان الحال في الاستفهام تقول كيف زيد

اي هو سؤال عن حال المستفهم عنه من صحة او مرض او نحوهما

و

وأمامه

ومعناها على اي حال هو قال المصنف لاشتمالها للشرط اذا دخلت عليها ما ضعيف

عند البصريين وجائز عند الكوفيين قوله ومذ ومنذ بمعنى اول المدة قال المصنف

في شرح المفصل علة بناء مذ ومنذ اما عند العرب مبنية احد الوجهين حرفان في الوجه

الاخر لفظهما مثلهما حرفين فيهما اشبه شيء بالحرف والوجه الثاني ان فيهما اقتطاعا

عن اضافة مرادة في المعنى الى قولك مذ يوم الجمعة معناه اول المدة ولزم بناؤهما

لان المضاف اليه لا يذكر معهما ابدا الا على انه محذوف بل هو متضمن قبل وهذا الوجه

يؤيد ما اسلفت قبل من الفرق بين قبلا وقبل ثم اعلم ان مذ ومنذ اذا كانا ظرفين

يجيئان بمعنيين احدهما اول المدة تقول ما رايته منذ يوم الجمعة اي اول المدة التي

انتفت فيه الروية يوم الجمعة وحينئذ ينبغي ان يليهما المفرد المعرفة اما المفرد

فليتعين الاولية المقصودة فانك اذا قلت منذ اليومان تعين اول المدة شططا

حينئذ لا مدخل لليوم الثاني في الاولية لان الاول اسم للمفرد السابق واما المعرفة

فلتفيد التعيين المقصود بالذكر الا ترى انك لو قلت ما رايته منذ يوم وانت تعني اول

المدة لم تفد تعيينا لمزاحمة الايام كلها في ذلك قوله ومعنى الجميع فيليهما

المقصود بالعدد هذا هو المعنى الثاني من معنييهما يعني انهما يجيئان ايضا بمعنى جميع المدة

فينبغي ان يليهما المقصود بالعدد حتى لو كان المراد ان جميع المدة التي انتفت فيها الروية

يومان قيل ما رايته منذ يومان لان الغرض بيان المدة باسرها فلا بد من ذكر

المقصود قوله وقد يقع المصدر او الفعل او ان فيقدر زمان مضاف يعني يقع بعد

بعدهما اي مذ منذ

مذ ومنذ احد هذه الاشياء الثلاثة تقول ما رايته مذ سفره او مذ سافر او مذ
انه سافر فيجب ان يقدر بعدهما زمان مضاف الى احد هذه الاشياء ليصير التقدير
مذ زمان سفره او مذ زمان سافر لان الظرف يضاف الى الفعل وان كان تاويل
او مذ زمان انه سافر لان المعنى انما يحسن بتقدير الزمان على هذا النحو ومثاله بهما
لابتداء الغاية في الزمان يكونان قد يتعين للزمان فان قلت كما تقع بعدهما ان
الثقيلة فكذلك تقع ان الخفيفة كقولك مذ ان سافر فهلا ذكرته قلت لما كان
ان هذه مع الفعل بمعنى المصدر لعله اكتفى بذكر المصدر عنه لانه هو الخفيفة والمثقلة
وان كانت كذلك الا انها لما اشتملت على المبتدا والوسط والمنتهى اعتبرها اعتداد
المصدر والفعل في الوقوع بعدهما بخلاف المخففة قوله وهو مبتدا وما بعده
خبر خلافا للزجاج اي مذ مبتدا او منذ كذلك وقد مر كون هذا التوجيه وهذا عند
العامة لان المعنى اول المدة يوم الجمعة او جميع المدة يومان فيكونان بهذا التاويل معرفتين
صالحتين لان تقعا مبتداتين والظرف ايضا صالح للخبرية والمعنى صحيح مستقيم
فاما عند الزجاج فانهما خبران لما بعدهما اي يوم الجمعة اول المدة ويومان جميع
تلك وفي اللفظ والمعنى باي مذهب اما المعنى فلان المقصود هو الاخبار عن اول المدة او جميعها
بانه يوم الجمعة او يومان لا العكس وذلك يعرف بالمذاق السليم واما اللفظ فلان
يومان نكرة لا مصحح لها فان قلت اليس تقديم الخبر مصححا قلت نعم لما قال
المصنف في شرحه وكون خبر اسم زمان مقدما على رايه لا يسوغ ذلك وانما يسوغه الخبر

ان لعكان ظرفا الا ترى انك لو قلت جميع المدة يوما لم يستقم ان يكون مبتدا او ما تقدمه
خبره وقد مر وجه ذلك في باب الخبر قوله ومنها لدى ولدن اي ومن الظروف
المبنية لدا ولدن وانما ثنيت لدى مع لغاتها التي سيجي تقريرها لقرب بعضها من وضع
الحروف نحو لدن ولد ولد فاجرى بقية اللغات مجراها لانها تشاركها في لفظها
ومعناها قوله وقد جاء لدن الى اخره ساق ذلك اللغات ومجموعها ثمانية الاولى
بالالف والثانية لدن بفتح اللام وضم الدال وسكون النون والثالثة لدن بفتح اللام
والدال وسكون النون والرابعة لدن بفتح اللام وسكون الدال وكسر النون والخامسة
لدن بضم اللام وسكون الدال وكسر النون والسادسة لد بفتح اللام وسكون الدال والسابعة
لد بضم اللام وسكون الدال والثامنة بفتح اللام وضم الدال ثم اعلم ان معناها
اخص من عند لانك تقول عندي كذا لما كان في ملكك حضرك او غاب عنك ولدي كذا لما لا
يتجاوز حضرتك وحكمها ان تجر ما بعدها بالاضافة كقوله من لدن حكيم عليم وقد نصبت
العرب بها غدوة خاصة فقالت لدن غدوة حتى الا ذنحوها بقية منقوص من
الطلاق لان تشبه نونها بالتنوين لما راوها تنزع عنها فتثبت ومع البيت
سار من الغداة الى الظهر والضمير في نحوها للناقة قوله وقط للماضي المنفي
اي من الظروف المبنية قط وهي للزمان الماضي المنفي على سبيل الاستغراق تقول ما
رايته قط ولا تقول لا اراه قط وقيل هي ماخوذة من القط وهو القطع فاذا قلت
ما ضربته قط كانك قلت ما ضربته فيما انقطع من عمري وانما بنيت لتضمنها معنى من والى

لانك اذا قلت ما رايته قط فكانك قلت ما رايته مذ خلقني الله الى الآن كذا في بعض الشروح
او لان من لغاتها قط بفتح القاف وسكون الطاء على وضع الحروف وانما بنيت على الضم
تشبيها بقبل من حيث تضمن معنى الحرف كما مر قوله وعوض للمستقبل المنفي اى
يكون الظرف عوض في نفي الزمان المستقبل المنفي على سبيل الاستغراق تقول لا افعله عوض
اى لا افعله ابدا وقيل انه ماخوذ من العوض لان الدهر كلما مضى منه جزء خلفه جزء
اخر وكان عوضا عنه كذا في بعض الشروح وانما بنيت على الضم لقطعها عن الاضافة
لان معناه عوض العائضين كما يقال دهر الداهرين كذا ذكره المصنف في شرحه
قوله والظرف المضاف الى الجملة واذ يجوز بناؤه على الفتح يعني اذا اضيف الظروف
الى الجملة او الى كلمة اذ كقوله تع هذا يوم ينفع الصادقين وكقوله من عذاب يومئذ يجوز
البناء لمشابهته كلمة اذ في الظرفية والاضافة الى الجملة وانما بني هذا النوع من الظروف
على الفتح فرقا بينها وبين ما قطع عن الاضافة ويجوز الاعراب لان الاضافة فيه غير
لازمة بخلاف حيث او لان الاصل اضافته الى المفرد فكانت اضافته الى الجملة عارضة
فلا يعتد بها وفي بعض الشروح المراد بالجملة هي الفعلية لعدم جواز بنائها عند اضافتها
الى الجملة الاسمية وهو ممنوع عند الاولين لان الجملة مبنية سواء كانت فعلية او اسمية
ويجوز اكتساب المضاف اليه البناء منها قوله وكذلك مثل وغير مع ما وان كذا في
بعض النسخ وفي بعضها مع ما وان وان هو الصواب اى فكذلك يجوز بناء مثل
وغير على الفتح اذا اضيفا الى ما وان الاشياء نحو قيامي مثل ما تقوم او مثل ان تقوم

تقوم او مثل انك تقوم وكذلك غير قال المصنف وانما بنيا تشبيها لهما بالظروف المتقدمة
حيث كثرت وتمت بالجملة بعدها لان ما وان يستلزمان الجملة كما يستلزمها اذ وكما
جاز ان يبنى ما يضاف الى اذ من الظروف جوزوا ان يبنى ما اشبه الظروف وكما اعرابهما
لكونهما اسمين مستحقين للاعراب وليسا من الظروف حقيقة قال رحمه الله المعرفة
والكنايات الى قوله اسماء العدد قلت قوله ما وضع لشيء ليدخل الجنس يشمل المعرفة وغيرها
فبقوله بعينه خرج غير المعرفة قوله وهي المضمرات الى آخره تعداد لانواع المعرفة
واراد بالمبهمات الموصولات واسماء الاشارة واما المعرف باللام فاللام فيه اما للتعريف
الجنس نحو اهلك الناس الدينار والدرهم واما التعريف لاستغراق الجنس كقوله تعالى
ان الانسان لفي خسر الا الذين امنوا واما للعهد بان يذكر منكور ثم يعاد المذكور معرفا
كقوله تع كما ارسلنا الى فرعون رسولا فعصى فرعون الرسول او بان يكون معهودا في الذهن
كقولك ادخل السوق اذا كان سوق معهود بينك وبين مخاطبك واما بمعنى الذي نحو
الضارب اي المضروب كذا في بعض الشروح وانما ترك لانه لو اضيف الى احدها لم يتعرف
المضاف من المضاف اليه واراد بما اضيف الى احدها معنى سوى اسماء توغلت في الابهام
كغير ومثل وشبه قوله والعلم ما وضع لشيء بعينه غير متناول غيره بوضع واحد
لما فرغ من ذكر سائر المعارف سوى العلم اعرض عنها وجعل يعرفه فقوله ما
وضع لشيء بعينه كالجنس يجمع المعارف فبقوله غير متناول غيره خرج سائر المعارف
لانها تستعمل لمعين اخر الا ترى انك اذا قلت انت وانت تخاطبه بذا صح ان يقول انت
لعمرو

اذا خاطبته ايضا وفي بعض الشروح اعلم ان فيه نظرا لان انت مثلا اما موضوع لمخاطب
معين او لمخاطب غير معين لا سبيل الى الاول لعدم فهم المخاطب المعين منه ولا الى الثاني والا
لم يكن معرفة لكونه موضوعا لشيء غير معين والمقدر خلافه لا يقال نختار انه موضوع
لمخاطب غير معين ونمنع كونه موضوعا لشيء غير معين لان ذلك الشيء معين من حيث انه
مخاطب لتميزه عن المتكلم والغائب لانا نقول لا يكفيه ذلك في كونه موضوعا لشيء معين والا
لكان مثل رجل معرفة لانه موضوع لواحد من الرجال فتميز عن واحد من غير الرجال فكذا رجلان
مثلا انت ورجل يشتركان في انهما موضوعان لواحد لكن احدهما لواحد من المخاطبين
والآخر لواحد من الرجال لكن مثل رجل نكرة بلا خلاف فلا يكفي تميزه عن المتكلم
والغائب في كونه موضوعا للمعين ثم اعلم ان جوابه مبني على حرف وهو ان مثل انت كلي
باعتبار ان مفهومه من يخاطب زيدا كان او عمروا وجزئي باعتبار عروض الجزئية
والتشخص اياه بسبب قصدك به شخصا معينا واذا عرفت ذلك فالمراد بقولهم انه موضوع
لشيء معين انما هو باعتبار عروض الجزئية والتشخص اياه والمراد بقولهم انه متناول
غيره انه يجوز استعماله في شخص آخر غير الذي استعمله لكون مفهومه كليا او نقول
في الجواب المراد بالوضع الاستعمال فيكون معنى الحد العلم ما استعمل لشيء بعينه غير جائز
استعماله في شيء آخر [illegible] لا يتوجه الاشكال الى هذا اللفظ قال الشارح رضي الله عنه
وان كان الذي عند البحري لتلك المباحث السرية والدقائق الذاتية في طرف الكلام
من الرماح السمهرية الا ان في الجواب الاول نظرا لان رجلا هذا [illegible] الا باعتبار انه

السمهرية القناة الصلبة ويقال هي منسوبة الى سمهر اسم رجل كان تقوم الرماح يقال رمح سمهري ورماح سمهرية

اعتباره انه كلي باعتبار مفهومه واعتبار انه جزئي اذا قصد به شخص معين وكان
ينبغي ان يكون نظيرا انت وليس كذلك واما الجواب الثاني فنختار [illegible] بل الوضع بلا الاستعمال
اطلق لا يجديه نفعا لان للخصم ان يجعل الترديد هكذا انه اما ان يجعل لاستعماله
لمعين او يستعمل لغير معين لا سبيل الى الاول لجواز استعماله في معين آخر ولا الى الثاني
والا لم يكن معرفة فان قلت اليس يغني بقولك انا ان يخص استعماله بمعين فان
اردت لمعين واحد فمسلم ان نمنع ان يستعمل في غيره فان اريد انه يستعمل المعين بعد معين
فما الدليل على انه لا سبيل اليه قلت عند هذه الارادة لا يحتاج الى تأويل الوضع
بالاستعمال بل يمكن الجواب بدون هذا التاويل كما سيجيء في ذلك على ان هذا الجواب لو سلم جواب
عن ورود انت على تعريف العلم ولو اورد على تعريف المعرفة بان يقال انت اما ان وضع
او استعمل لمخاطب معين او لمخاطب غير معين لا سبيل الى الاول لتعين ما مر في تعريف
الثاني فلا يلزم ان يكون المعرفة موضوعة او مستعملة لشيء معين والمقدر خلافه ولعل
الصواب في الجواب ان يقال ما المراد بقولك في الشبهة انت اما موضوع لمخاطب معين فان
اردت به ان الواضع انما وضعه على زيد مثلا على معنى انه كلما يلفظ بانت على ان
المخاطب زيد فهذا المعنى غير موضوع لمخاطب معين لكن لا يلزم ان يكون نكرة لتحقق
الواسطة وهو ان يكون موضوعا لشيء معين على معنى انه كلما تلفظ بانت ينطلق على
معين مشخص ويقطع بانه انطلق على ذلك المعين ولم يبق محتملا لسواه وان كان ذلك
المعين لا يكون زيدا مثلا لا غير بل يكون زيدا او بكرا وهلم جرا على حسب ارادة
المتكلم

بخلاف رجل فانه كلما تلفظ به انما ينطلق على شيء اصلح يحتمل ان يكون هذا او ذاك لان الواضع
انما وضعه قابلا للتعريف والتنكير فعند التعيين لا يزول قابليته الوضعية عنه من حيث
هو هو فلا يتعين مفهومه بهذا التعيين فاما انت فانما وضعه لينطلق على معين فهو
غير قابل للتنكير اصلا وان كان ذلك المعين لا يكون بحيث يتجاوز نوعه في شخصه واذا
كان كذلك فلا ينحجر ترديد في الشبهة فهو هيت شبهة وهوت وددت ايضاح المعرفة
فيما اوردت فدونك يا اخي تحقيقا صدر عن عبقرية البسوس وكان دونه كمراهة حرب
البسوس قوله بوضع واحد يمنع وهم من يتوهم ان زيدا اذا سمي به رجل ثم
سمي به رجل آخر فهو متناول لغيره فلا يكون جامعا فاذا قيل بوضع واحد خرج ذلك
فانه وان كان متناولا لغيره لكن ليس بوضع واحد بل باوضاع قال المصنف في اما هو
اجمع وبابه فانما كان معرفة بتقدير الاضافة فيه ولكنهم التزموا ترك التلفظ بها
لما كان ذلك معروفا فالحاجة الى ان يجعل بابا براسه قوله واعرفها المضمر
المتكلم الحاضر اي اعرف المعارف المضمر المتكلم لان الالتباس لا يقع فيه البتة ثم
المخاطب لجواز وقوع شركة ثم الغائب ثم الاعلام ثم المبهمات ثم الداخل عليه حرف
التعريف والمنادى والمضاف الى احدها وهي بحسب المضاف اليه فان قلت ينبغي ان يكون
العلم اعرف المعارف فانه هنا ولغير ذلك المعين بخلاف انت قلت المراد
بالاعرفية هنا انتفاء ازدحام الاغيار والمتكلم اشبه قد فات ذلك من العلم المضمر
في العلم يتصور الالتباس فان كان باوضاع بخلاف انا فانه لا يتصور فيه الالتباس

البتة

البتة واما كون باقي الضمائر اعرف من العلم فاني غير ملتزم بيان ذلك اذ ما لاح لي
في ذلك شيء يعول عليه وطالما في بعض الشروح من كلام المحقق ان يقال كل ما كان
من المعارف ابعد عن الالتباس كان اعرف فيلزم ان يكون المضمر اعرف من العلم لانك
اذا قلت زيد كان اقرب من الالتباس اذا قلت انا افعل كذا وقلت انت تفعل كذا وقلت
زيدا ضربته فهو كما ترى دعوى بلا دليل ونكتة بلا تعليل قوله والنكرة ما وضع
لشيء لا بعينه فقوله ما وضع لشيء كالجنس يشمل المعرفة والنكرة فبقوله لا بعينه خرجت
المعرفة كرجل فانه وضع لواحد من هذه الحقيقة ثم يتناول الكل على سبيل البدل
قال رحمه الله اسماء العدد الى قوله المذكر والمونث قلت اراد ان اسماء العدد الفاظ
وضعت ليدل على كمية آحاد الاشياء فالواحد على هذا الاصطلاح عدد لانه يقع جوابا
عن سوال كم عندك وان كان ليس بعدد عند كثير من الحساب لتعريفهم العدد بما يخرج
الواحد عنه وفي بعض الشروح ولا ينتقض الحد بمثل الذراع مع كونه موضوعا لكمية
آحاد الاشياء لانه غير موضوع لكمية آحاد جميع الاشياء لانه لا يمكن تقدير جميع الاشياء
بالذراع وفيه نظر لانه لا يمكن تقدير جميع الاشياء بجميع الاعداد والجواب ان المراد
ما وضع لكمية آحاد الاشياء بالذات فلا يشكل بالذراع لان الكمية عارضة له لا
هذا اللفظ قلت الظن ان لا محل لورود هذا الاشكال اصلا فانه ان عنى بكونه موضوعا
لكمية آحاد الاشياء ان لفظه موضوع لذلك فذلك غير مسلم بل هو انما وضع لتمييز
معروف يستعمل في الكمية آحاد الاشياء وان عنى ان مفهومه مفهوما لذلك فذلك

اسماء العدد

يعول عليها في حفظه قوله أصولها اثنا عشر كلمة أراد بالأصول الأسماء التي يحتاج
ما فوق الأسماء إليها إما بالتثنية أو بالجمع أو بالتركيب أو بالعطف على ما سيجيء قوله تقول
واحد اثنان أي تقول واحد اثنان للمذكر وواحدة واثنتان أو ثنتان للمؤنث وهو على
القياس قوله ثلاثة إلى عشرة أي تقول ثلاثة للمذكر إلى عشرة وثلث للمؤنث إلى عشر
فتقول ثلاثة رجال إلى عشرة رجال وثلاث نسوة إلى عشر نسوة وإنما خولف في ذلك عن القياس
لأن المعدود المذكر ههنا جمع فيكون مؤنثا من حيث الجمعية فلا بد من إلحاق التاء بالعدد
توفيرا لجانب الجمعية ثم بعد ذلك ألحقت بالمؤنث فرقا بينهما ولم يعكس الأمر لسبق
المذكر ولاستحقاقه التأنيث لما قلنا قوله أحد عشر إلى آخره أي أحد عشر وإحدى إلى أحد
وواحدة إلى إحدى في التركيب اختصارا ثم حكم الواحد والاثنان عند التركيب حكم
أنفسهما في التأنيث والتذكير على ما تقدم وحكم الثلاثة إلى التسعة كذلك على ما سبق وأما
عشرة فكان حكمها أيضا أن يكون مؤنثا في المذكر ومذكرا في المؤنث إلا أنهم لما أنثوا الأول
في المذكر كرهوا تأنيث الثاني مع استغنائهم عن ذكره لأنهما كالشيء الواحد فقالوا
ثلاثة عشر في المذكر ولما جعلوا الفرق في المؤنث بينها وبين المذكر بطرح التاء عن
الجزء الأول إذ هو الداعي إلى طرحها عن المؤنث أتوا بالتاء في الجزء الثاني على الأصل
مع عدم المانع فقالوا ثلاث عشرة في المؤنث فإن قلت ما ذكرت إنما يمشي في ثلاثة
عشر وثلاث عشرة وما بعدهما فيما يتصل بأحد عشر واثنا عشر وإحدى عشرة واثنتا
اثنتا عشرة حيث أنثوا الأولى في المذكر هنا لم يطرحوا علامة التأنيث عن الثاني وما جعلوا

الفرق في المؤنث بطرح العلامة عن الأول ليعملوا في الثاني بالأصل قلت كان ينبغي أن
يجيئوا ههنا بالتاء في العشرة للمذكر ويطرحوها في المؤنث إلا أنهم أجروا عشر ههنا
مجرى بقية الأبواب كراهة المخالفة في باب واحد قوله وتميم تكسر الشين قال المصنف
وتميم تكسر الشين من عشرة في المؤنث فتقول ثلاث عشرة إلى تسع عشرة كأنهم لما كرهوا
توالي أربع فتحات في كلمة واحدة مع الامتزاج بما فيه فتحة عدلوا من الفتحة إلى الكسرة
وفي الفصيحة من حركة إلى سكون ولا يلزم ذلك في ثلاثة عشر إلى تسعة عشر إذ ليس في عشر
أربع متحركات ولا يلزم ذلك في عشرة إذ لم يمتزج بما فيه فتحة قوله عشرون وأخواتها
فيهما هذه جملة تامة أي عشرون على هذه الصيغة وأخواتها وهي ثلاثون والبواقي إلى تسعين
على صيغها كائنة فيهما أي في المذكر والمؤنث نحو عشرون رجلا وامرأة يعني لا يفرق فيها
بين المذكر والمؤنث بالتاء وطرحها لأن نونها مشابهة بنون الجمع وليس في كلامهم تاء التأنيث
فيما في آخره نون جمع قوله أحد وعشرون ابتداء الكلام وفي بعض الشروح ما يشعر بأن ذلك متصل
بقوله عشرون وأخواتها وليس كذلك والحق ما مضيت بدليل ما قال المصنف في شرحه عند
شرحه يعني عشرون وأخواتها في المذكر والمؤنث بلفظ واحد ثم فصل وقال قوله أحد وعشرون
يعني إذا عطف العشرات أعني من عشرين إلى تسعين على ما دون العشرة وهو من واحد إلى التسعة
يستعمل ما دون العشرة على الترتيب الذي تقدم وتعطف عليه عشرون والمصنف أورد مثالا
للتعليم ثم أشار إلى هذا المعنى بقوله ثم بالعطف بلفظ ما تقدم أي في الباقي بعد أحد وعشرون
وإحدى وعشرون يعني تأخذ من واحد إلى عشرة على الترتيب المذكور من غير تغيير ثم تعطف

عليه عقود العشرات فتقول اثنان وعشرون رجلا واثنتان وعشرون امراة الى تسعة وتسعين
رجلا وتسع وتسعين امراة وانما لم تركب الآحاد مع العشرات في عشرين واخواتها كما ركبت الآحاد
مع العشرة لان الواو والياء في عشرين واخواتها علامة للاعراب والتركيب موجب للبناء والجمع
بينهما متعذر كذا في بعض الشروح واما غيروا واحدا الى احد وواحدة الى احدى ههنا
دون التركيب لان هذا المجموع ههنا في قوة المركب فاخذ حكم المركب في استدعاء التخفيف
قوله مائة والف مائتان والفان فيهما اي تقول في المذكر والمؤنث مائة ومائتان والف
والفان من غير تغيير كمائة رجل ومائة امراة والف رجل والف امراة وهذا لان المائة
موضوعة بالتاء لا لجنس الحاق تاء اخرى للمؤنث ثم الحق الالف عليها لابهام العدد
الكثير فان قلت هلا اسقطت تاؤه للمذكر كثيرة وتم قلت حفظا لها على [illegible]
قوله ثم على ما تقدم يعني اذا عطفت على المائة والالف شيئا من الآحاد والعشرات تقول على قياس
ما تقدم نحو مائة او الف وثلثة رجال ومائة او الف وثلث نسوة قوله وفي ثماني عشرة
فتح الياء الى آخره يجوز في ياء ثماني عشرة الفتح قياسا على سائر المركبات من الاعداد لانه
آخر الاسم الاول من المركب اي لانه لما سقطت الفاء من ثمانية بقيت الياء مفتوحة كما كان
والاسكان للتخفيف كقوله يا دار هند عفت الا اثافيها فاذا جاز الاسكان في الفتحة
لا اعرابية فههنا اجوز قوله وشذ حذفها بفتح النون اي حذف ياء ثماني مع فتح النون
شذ لانها اذا حذفت للتخفيف فلا وجه لبناء الكسرة كما في قاض الآن الذي يسوغ ذلك
كونه مركبا فذو هي زيادة لاستثقاله فجعل موضع الكسرة فتحة قوله ومميز
الثلاثة

الى

الى العشرة مخفوض مجموع لفظا او معنى اما الخفوضية فلان المميز مقصود في الكلام وهذا
يوصف هو دون الاول مثل قوله تعالى سبع بقرات سمان والعدد لاجل بيان كمية المميز فكرهوا
اعطاء النصب الذي هو حركة فضلة الكلام او هو العدد لما ان مبهما يصلح لكل شيء وقصد
الى تبيينه اضيف كما يضاف نفس وذات وكل وبعض اذا قصد بيانها ولا اصل في ذكر ان
التمييز بالاضافة اسبق فيكون اولى قال المصنف ولا يرد على ذلك احد عشر الى تسعين اما
في العقود فلتعذر الاضافة اذ لا يستقيم ابقاء النون ولا حذفها واما في احد عشر وبابه فكراهة
ان يجعلوا ثلاثة اسماء كالاسم الواحد فان قلت فما الفرق بين الواحد خمسة عشر زيد وخمسة
خمسة عشرك قلت الفرق بين ما يضاف الى المميز وبين ما يضاف الى غيره فان المضاف
اليه في الاول هو المقصود وانما جيء به لبيان ذلك العدد فكان الجميع كالشيء الواحد فيكره
بخلاف ما يضاف الى غير المميز فان المضاف اليه لما كان غير العدد لا يمتزج معه امتزاج ذلك
المميز فلا يكره تلك الكراهة فان قيل لم جوزتم ثلثمائة
امراة وفيها جعل ثلاث كلمة بمنزلة كلمة واحدة قلنا جوزنا فيها بالنظر الى مائة
امراة كذا في بعض الشروح فان قلت هلا قالوا في مميز خمسة عشر الجر بالنظر الى مميز
عشرة قلت لما اقتضى الدليل ان يطرد هو بين الافراد والجمع لم يتوجه الاطراد
فيهما منظورا واما كان مجموعا ليطابق العدد بالجمعية اما لفظا كثلاثة رجال او معنى
كقولك ثلاثة رهط وثلاثة ذود قوله الا في ثلاثمائة استثناء من قوله مجموع يعني اذا
وقعت المائة مميزة لثلاثة واخواتها الى تسع لم تجمع وتستعمل على صورتها الوحدانية

فتقول ثلثمائة واربعمائة وكان القياس ان يقال ثلثمايات للمؤنث وثلثمئين للمذكر الا انهم
لو اجروها على القياس لزمهم اجتماع ثلاث علامات التأنيث فيما هو بمنزلة كلمة واحدة وهو
ثلث مايات امراة احدها طرح التاء من ثلثة والثانية جمع المايات والثالثة تاء امراة
وقولنا فيما هو بمنزلة كلمة واحدة احتراز عن مثل ثلاث جاريات امراة فانه وان اجتمع فيه
ثلاث علامات الا ان امراة هنا لا تتحد بما قبلها اتحاد امراة ثمة بما قبلها لا انه
ممتزج دون هنا وقد مر شيء من هذا النحو انفا واما ثلثمئين فقد اتبع لسلمات في عدم الحول
لان الاصل في هذا الباب هو المؤنث اذ المؤنث يجيء هنا على صورة المذكر دون المذكر قوله
ومميز احد عشر الى تسعة وتسعين منصوب مفرد اما كونه منصوبا فلتعذر الاضافة اما
في غير عشرين الى تسعين فلانهم مزجوا بين ثلثتي الشيئين واما فيها فلانها اذا اضيفت
لا يجوز ان يثبت نونها او يحذف واما كونه مفردا فلانه صار كالفضلة بسبب حركة النصب
والافراد في الفضلة اولى حتى تجيء الفضلة قليلا قوله ومميز مائة والف وتثنيتهما
وجمعهما مخفوض مفرد قال المصنف وجمعه يعني جمع الالف هنا المائة في العدد لا جمع
كقولك ثلثمائة درهم كما تقدم فلو كان جمعها لكان خطأ وانما خفض هذا المميز
لما مر انها مقصودة في الكلام والخفض اولى بالمقصود من النصب مع عدم المانع
من الخفض وانما يفرد هذا لان العدد الكثير على اكثر الجمع اغنى عن الاتيان بصيغة
الجمع وان المائة والالف اسماء جمع الكثرة فاستعملت اضافتهما الى الجمع ثانيا
قوله واذا كان المعدود مؤنثا واللفظ مذكرا فوجهان يعني اذا كان مميزها
او بالعكس

المعدود

المعدود مؤنثا واللفظ الدال عليه مذكرا اى لشخص اذا اطلقته على المراة جاز لك ان
تجيء بالتاء في العدد فتقول ثلاثة اشخص رعاية لجانب اللفظ وان تطرحها فتقول
ثلاث اشخص رعاية لجانب المعنى وكذلك اذا كان المعدود مذكرا واللفظ مؤنثا ومعه
المراد بقوله او بالعكس كالنفس اذا اطلقتها على الرجل جاز لك ان تقول ثلاثة انفس
نظرا الى المعنى وجاز ان تقول ثلاث انفس نظرا الى اللفظ قوله ولا مميز لواحد
واثنين لاستغناء بلفظ تمييزهما عنهما مثل رجل ورجلان لافادته النص المقصود
بالعدد لانه لا يستعمل للواحد والاثنين كسائر الاعداد اذ انها يجاء بها ولا ثم يجاء
بتمييزها ثانيا كما مر بل يقتصر ههنا بذكر المميز عن ذكر العدد فيقال رجل ورجلان
للاستغناء بلفظ تمييزهما الى مميزهما وهو رجل ورجلان مثلا عنهما اى عن ذكر
الواحد والاثنين لافادته اى لافادة تمييزهما ما يفيد العدد من بيان الكمية وهو
المراد بقوله لافادته النص المقصود بالعدد وهذا بخلاف الجمع فانه لا يدل على العدد
المعين فلم يجز الاكتفاء به وفي بعض الشروح صححت الرواية هكذا لاستغناء بلفظ
تمييزه لا تمييز العدد عنهما اى عن الواحد والاثنان فانت بنا بيت الجماعة وما في
نسخة سماعي اظهر قوله وتقول المفرد من المتعدد باعتبار تصييره الثاني والثانية
الى العاشر والعاشرة لا غير قلت شرح هذا البحث يستدعي تقديم مقدمة وهي
ان اسم الفاعل المشتق من العدد كالثالث مثلا اذا اضيف الى عدد له اعتباران تارة
يضاف الى العدد الذي يصير ذلك العدد ازيد مما كان قبل كقولنا ثالث اثنين

اي مصير الاثنين ثلاثة وترجمته بالفارسية سه كننده دو وهذا هو المراد بقوله باعتبار
تصييره ولا بد من ان يكون المضاف اليه اقل بواحد من العدد الذي اشتق منه اسم الفاعل
ليفهم منه ذلك المعنى وطردا يضاف لما العدد لانه واحد منه كقولنا ثالث ثلاثة اي
واحد من الثلاثة وترجمته بالفارسية سيوم سه وهذا هو المراد بقوله وباعتبار
حاله ويضاف ذلك الى عدد مساو لما اشتق هو منه او ازيد على قول بعض الشارحين
كما سيجيء ثم تقول وسمعت في اسم الفاعل المشتق من المتعدد وهو المراد بقوله وتقول
للمفرد من المتعدد باعتبار تصييره الاول باعتبار جعله العدد الذي يضاف هو اليه
ازيد منه بواحد الثاني للمذكر والثانية للمؤنث الى العاشر والعاشرة يعني لا يمكن اشتقاق
ذلك الاسم مما قبل الاثنين ولا يعدو من العشرة لانه انما اطلق باعتبار كونه مصيرا
عددا اقل منه بواحد الى ذلك العدد الذي اشتق منه وهذا المعنى لا يتصور فيما اشتق
مما قبل الاثنين لان ما قبل الاثنين واحد وليس قبل الواحد شيء اقل من الواحد ليصيره
ذلك الاسم واحدا وانما لا يعدو من العاشرة في اسم الفاعل الذي بتلك الصيغة
لا بد له من فعل يكون هو مشتقا منه كما اشتق الثاني من ثنيتهم والثالث من ثلثتهم
ولم يوجد بعد العشرة فعل بمعنى جعلتهم احد عشر فلذلك لا يعدوها وتوسع وباعتبار
حاله الاول والثاني الى العاشر والحادي عشر والحادية عشرة والثاني عشر والثانية
عشرة الى التاسع والتاسعة عشرة يعني اذا اعتبر المعنى الثاني وهو كونه واحدا
من العدد الذي يضاف هو اليه لا انه مصير له عددا آخر يمكن ان يجيء مما قبل

الاثنين وبعد العشرة فيقال اول الاثنين اي واحد منهما لانه لا يستدعي عددا اقل
منه قبله ليجعله على هذا العدد المشتق هو منه ولا مانع هنا وانما قال الاول ولم يقل
الواحد لكون الواحد للعدد وليس المراد هنا العدد بلا الصفة فغير لفظ الواحد الى
الاول كما غير لفظ الاثنين الى الثاني كذا في بعض الشروح وكذلك يقال الحادي عشر لانه
بهذا الاعتبار لا يقتضي فعلا بهذا المعنى يكون هو مشتقا منه ولا مانع هنا ايضا فيقال
الحادي عشر للمذكر بطرح التاء عن الجزئين والحادية عشرة للمؤنث باثبات التاء في الجزئين
قال المصنف وقد وقع في بعض المصنفات الحادية عشر الى التاسعة عشرة في المؤنث
وكذلك وقع في المفصل وهو غلط لانهم لما ذكروا الاسمين في الحادي عشر والثالث عشر
انثوا الاسمين في الحادية عشرة وانما ذكروا الاسمين في الحادي عشر والثالث عشر لانه اسم
لواحد مذكر فلا معنى للتانيث فيه بخلاف ثالث عشرة وثلثة عشر فانه للجماعة على ما
تقدم وفي بعض الشروح ويمكن ان يقال لا نسلم انه غلط لانهم انما قالوا هكذا لئلا
يجمعوا بين علامتي تانيث بلفظ واحد فيما هو كالاسم الواحد قلت فيه تامل لانه
لو قيل الحادية عشرة يلزم اجتماع علامتي تانيث احديهما ما بقيت علامة هنا
وان كان في الاصل علامة لكن التاء في العشرة علامة لا التانيث ولو قيل الحادية
عشر يلزم اجتماع تانيث كليهما على حقيقة كونها علامة فان ترك التاء في العشرة علامة
للتانيث ولا شك ان اجتماع علامتين يكون كل واحدة منهما علامة في الحال يكون
اشنع من اجتماع علامتين احديهما ما بقيت علامة فتعضد قول المصنف ما ذكره صاحب
المقتبس من

التاء

ان فساد طرح التاء عن العشرة من حيث القياس والاستعمال اما الاستعمال المنقول
بتانيثهما واما القياس فلان الاسم الاول حكمه تانيث المونث وتذكير المذكر واما التاء
فحقها ان يبقى على ما كان عليه في العدد بدليل قولهم ثالث عشر حيث تركوا عشر على ما كان
عليه في ثلثة عشر ولا اصل لها ذكر لان عدم التاء فيه لما كان علامة المونث يحذفه
تودى الى اجتماع علامتى التانيث قلت المراد باجتماع علامة التانيث اجتماع التانيث
لفظا قلت المتحدان صورة اذا كان معناهما مختلفا لا يستنبشع كما
في القوافي فاعرفه واما بني الحادي عشر واخواته للتركيب المقتضي لبناء الاسمين معا
مثله في احد عشر لكن المعنى الحادى وعشر قال قلت السر في الكلام ان مثل
حادى عشر احد عشر او حادى احد عشر على الاحد بار لبعد تصير معناه تواحد
من احد عشر وهو المقصود هنا اذ يدل ذلك يحتمل ان يكون معناه واحدا من العشرة
اد على هذا التقدير يحتمل ان يضاف الى الاكثر كما نقل في بعض الشروح وسيجي
ذلك قلت نعم لانه انما مثل المضاف الذى هو واحد من العدد وترك المضاف
اليه ولو مثل للمضاف والمضاف اليه لكان ينبغى ان يمثل على احد النحوين وسياق
المصنف في ساقه هذا البحث كيفية هذا التركيب وسيله على الوجه المستعمل وما ذكر من
الاحتمال فهو لو دل على وجوده في الخارج ولا يعبا به اذ هو على الوجه الذى ذكره
المصنف انه وجه بالشهادة المقام وسيجي عن قريب منقولا عن شرح المصنف للمفصل
قوله ومن ثم قيل بالاولى ثالث اثنين في مصيرهما من ثلثهما الاضمن اجل ذكر الخرد

ان مع

المستعمل من المتعدد له اعتباران اعتبار تصيير واعتبار حاله فاذا اعتبرت
تصييره اضفته الى عدد اقل منه فان لو اضفته الى عدد اكثر منه او مساو
لم يفسد المعنى لان ثالثنا مثلا لا يصير ثلاثة لامتناع تحصيل الحاصل بل انما يصير
اثنين ثلاثة ومنه قوله تعالى ما يكون من نجوى ثلثة الا هو رابعهم ولا خمسة الا هو
سادسهم واذا اعتبرت حاله اى موافقه في العدد لان المعنى واحد منه فلو اضفته
الى اقل او اكثر فسد لان التاكيد في قوله تعالى لقد كفر الذين قالوا ان الله ثالث ثلاثة
كذا في شرح المصنف في بعض الشروح وقيل يجوز اضافته الى ما هو اكثر نحو ثالث عشرة
لجواز ان يكون في احد من عشرة وله معنى آخر وهو اتصافه بالثالثية قلت هذا جايز
عند العقل لو كان مستعملا وقوله من ثلثهما بالتخفيف في الصحاح ثلثتهم بثلثهم
بالكسر اذا كنت ثالثهم او كملتهم ثلاثة بنفسك وهو المراد هنا قوله الى تاسع عشر
تسعة عشر باعتبار الحال ليصح المعنى في لا باعتبار التصيير لعدم فعل يشتق منه اسم
فاعل نحو العشرة بهذا المعنى قوله وان شئت حادى احد عشر الى تاسع تسعة عشر
فيعرب الاول يعنى ان شئت حذفت عشر من الاول تخفيفا فقلت حادى احد عشر
لان ذلك لا يلبس ويكون الاول على هذه اللغة معربا لذهاب التركيب المقتضى للبناء هم وهذا
هو المراد بقوله فتعرب الاول ذكر المصنف في شرح المفصل وقد قيل في هذا الموضع وجه
آخر وهو ان تقول في حادى احد عشر احد عشر حادى فتحذف الاسم الثاني من الاول والاول
من الثاني فيبقى لفظه كلفظ الاول ولكن في الصورة ولم ينقل البناء فيهما قلت كانهما

بعد حذف شطريهما ابقيا على البناء السابق ونظيرهما يا حار بالكسر في باب الترخيم

قال رحمه الله المذكر والمؤنث لما قوله المثنى قلت ذكره في بعض الشروح انما عرف المؤنث ولا

لان التانيث وجودي والتذكير عدمي ومعرفة الملكات سابقة على معرفة الاعدام

قوله لفظا يعني مثل ضاربة وظلمة وصحراء وذكرى قوله او تقديرا يعني مثل اذن وعين

فان التاء مقدرة فيهما بدليل تصغيرهما قال المصنف على اذينة وعيينة فلولا انها

مقدرة في المكبر والا لكان ظهورها في المصغر على خلاف قلت المصنف ولم يات في التقدير

الا التاء يعني التاء انما تقدر لا الالف قوله والمذكر بخلافه اي لا يكون فيه علامة

التانيث لفظا ولا تقديرا قوله وعلامة التانيث التاء والالف مقصورة او ممدودة

وفي بعض الشروح جعل التاء للتانيث لانه من المخرج الثاني من مخارج الفم والمؤنث انما

ثان للمذكر والالف لخفته او المناسبة بينهما في الهوائية قلت هذا وجه لو ثبت

كونها ثانية في المخرج قال المصنف وقد زاد بعضهم الياء في قولهم هذي امة الله وزعم

انها للتانيث وليس ذلك بحجة لجواز ان يكون صيغة موضوعة للمؤنث او يكون الياء

بدلا من الهاء في قولك هذه امة الله قوله وهو حقيقي ولفظي اي المؤنث اما حقيقي

واما لفظي فالحقيقي ما بازائه ذكر من الحيوان كامراة فان بازائها رجلا وناقة فان

بازائها جملا قال المصنف ولا فرق بين ان يكون فيه تاء التانيث او مقدرة كجدي وعناق

قوله واللفظي بخلافه وهو ان لا يكون بازائه ذكر من الحيوان قال المصنف ولا فرق

بين ان يكون حيوانا او غيره كدجاجة وحمامة اذا قصد به مذكر فانه مؤنث لفظي

١٠٨ لفظي لذلك كان قول من زعم ان النملة في قوله تعالى قالت نملة انثى لورود تاء التانيث

وهما لجواز ان يكون مذكرا في الحقيقة وورود تاء التانيث كورودها في فعل المؤنث اللفظي

قلت هذا القايل الذي نسبه ابن الحاجب الى الوهم هو ابو حنيفة رضي الله عنه لما روي

عن قتادة انه دخل الكوفة فاجتمع عليه الناس فقال سلوا عما شئتم وكان ابو حنيفة

حاضرا وهو غلام حدث فقال سلوه عن نملة سليمان اكانت ذكرا ام انثى فافحم فقال

ابو حنيفة كانت انثى فقيل له من اين عرفت ذلك فقال من كلام الله تعالى قالت نملة وهذه

القصة منقولة من الكشاف ولعمري ان ابن الحاجب تعسف هنا وترك الوهب حيث اعترض

على امام الاسلام ولم يقتصر على الاعتراض حتى نسبه الى الوهم بالخيال في هذا انا قد كشفت عن ساعد

الاجتهاد منه والحرب سجال قلت قوله وورود تاء التانيث كورودها في فعل المؤنث

اللفظي وهو محل النزاع اضبه ليس كذلك اذ لو كان جائزا ان يؤتى بتاء التانيث في الفعل المجرد

صورة التانيث في الفاعل المذكر الحقيقي لكان ينبغي ان يقال جاءتني طلحة وعلى المذهب

المنصور لا يجوز ذلك وجوابه في الشرح عن ذلك بقوله وليس ذلك كتانيث اسماء الاعلام

فانها لا يعتبر فيها الا المعنى دون اللفظ خلافا لبعض الكوفيين والسر فيه هو انهم نقلوها

عن معانيها الى مدلول اخر فاعتبروا فيها المدلول الثاني ولو اعتبروا تانيثها كان

اعتبار المدلول الاول فيفسد المعنى فلذلك لا يقال عندنا في الاعلام اعجبتني طلحة

خلافا لبعض الكوفيين تناقض محض وتعاند صرف وكانه نسي هذا المتحير في غلوائه

المتبختر في ثوب خيلائه حتى تجاسر على الامام سراج اهل الاسلام بيادرة الانكار

ولتطير الشعراء عفا الله عنهم ما هفوا وجاء في ذكرها اهل الملة البيضاء وجيئا ما مضى

في صدد كتابة بغير فوق فان سمي به مذكر فشرطه الزيادة فلا يخفى على من له ادنى مسكة

ان عقرب مع ان علامة التانيث فيها مقدرة والعلمية لا تسقطها عن اعتبار تانيثها

حتى يمنع من الصرف كيف يمنع العلمية عن اعتبار التانيث في طلحة مع ان علامة التانيث

فيها لفظية فليس طرح التاء عن الفعل الا هذا لينا انما يجاز بها علامة لتانيث الفعل

الفاعل والفاعل هنا مذكر حقيقي فكذا النملة لو كان مذكرا لكان هو من طلحة حذو القذة

بالقذة ويتحصل قول ابي حنيفة رضي الله عنه ما نقل عن ابن سكيت حين قال هذا بطة ذكر

وهذا حمامة وهذا شاة اذا عنيت كبشا وهذا بقرة اذا عنيت ثورا فان عنيت

انثى قلت هذه واعلم انه يلزم من هذا الاصطلاح ان يكون بين التانيث بالتاء وبين المؤنث

المعنوي عموم من وجه وبما اصطفى في غير المنحصر فيلزم ان يكون بينهما تناف الا ان

يراد بالمعنوي ما بعض المعنوي فاعرفه قوله واذا اسند الفعل اليه فبالتاء اختلف

الشارحون في معاد الضمير في اليه فبعضهم اعاده الى المؤنث الحقيقي نظرا الى ظاهر

قوله فبالتاء لكن هذا الاسلوب في الروايا يقتضي ايجاب الحكم وايجاب التاء مطلقا انما

يكون اذا اسند الفعل الى المؤنث الحقيقي لان في اللفظي لا يكون التاء واجبا مطلقا بل انما

يكون اذا اسند الفعل الى ضميره وبعضهم اعاده الى المؤنث مطلقا وهو موافق للمصنف

حيث قال في شرحه قوله اليه يعني الى المؤنث مطلقا كقولك قامت هند وهند قامت

والمجتبى العين والعين انجبت ووجه ذلك ان يكون قوله فبالتاء اعم من الواجب والجائز

ثم فصل بين الواجب والجائز بقوله وانث ظاهر غير الحقيقي بالخيار ليكون حاصل الكلام هكذا

اذا اسند الفعل الى المؤنث مطلقا فبالتاء اما وجوبا ففي المؤنث الحقيقي مطلقا وفي مضمر

غير حقيقي واما جوازا ففي ظاهر غير الحقيقي وانما جعلت التاء في الفعل عند اسناده الى

المؤنث ايذانا بان الفاعل مؤنث قوله وانث ظاهر غير الحقيقي بالخيار يدل على جواز

الحاق التاء بالفعل اذا اسند الى ظاهر غير الحقيقي بالعبارة وعلى وجوب الحاق التاء اذا

اسند الى المؤنث الحقيقي مطلقا والى مضمر غير الحقيقي بالاشارة وانما وجب الحاق التاء

في المؤنث الحقيقي مطلقا كقولك قامت امرأة لان التانيث ثابت في المعنى بطريق القوة فيجب

ان يثبت علامته في اللفظ للمطابقة بين المعنى واللفظ فان قلت قد حكمت بوجوب التاء للمؤنث

بالحقيقي فما تصنع بمثل قولهم حضر القاضي امرأة قلت الفصل ههنا قام مقام التاء

فكانه مع التاء وكذلك اذا اسند الى مضمر غير الحقيقي كقولك الشمس طلعت اذ لو لم تلحق

التاء بفعله لجاز ان يظن ان الفاعل مرقوب منتظر وان الذي تقدم ذكره ليس اياه فلما

كان في الالحاق كشف الغطاء ووضوح الدلالة على الغرض كان الوجه ان لا يترك

ووجه آخر وهو ان تانيث الفعل لكون الفاعل مؤنثا واذا كان الفاعل ضميرا كان اشد

اتصالا وامتزاجا مع الفعل من المظهر فكان الداعي الى اثبات التاء اكثر وانما جاز الامران

في ظاهر غير الحقيقي كذهب الظلمة وذهبت الظلمة لان لفظ الظاهر مما يشعر به

فاستغني عن الحاق التاء في الفعل ولا يرد عليه الظاهر الحقيقي لان ادخال التاء في فعله

لقوته في لما ينبئ لتانيث الفاعل بخلاف غير الحقيقي قوله وحكم ظاهر الجمع مطلقا

غير المذكرات السالم حكم ظاهر غير الحقيقي وفي بعض النسخ غير المذكرات السالم ساقط ولا بد
من اثباته لان حكم الجمع المذكرات السالم ليس هكذا كما ستعرف واحترز بظاهر الجمع عن ظاهر
التثنية فان حكم ظاهر التثنية حكم المفرد في الحقيقي وغيره تقول قامت الهندان والهندان
قاما وانجمت العينان والعينان انجبسا وذلك لان صيغة الواحد باقية في التثنية
بخلاف الجمع واحترز بظاهر الجمع ايضا عن مضمره لان حكمه يخالف ذلك كما سيجيء وهو
مطلقا يعني سواء كان ذلك الجمع جمع المذكر او المؤنث حقيقيا كان او غيره تقول جاء الرجال
والزينبات وجاءت الرجال والزينبات فاثبت التخيير ههنا كما في ظاهر غير الحقيقي
وانما انث هذا الجمع لانه ناسب التانيث لانه ثان للواحد كما ان التانيث للمذكر ولانه قد استونفت
له صيغة اخرى فكانت مرتبة على صيغة المفرد فحصل فيه الفرعية من جنسين فعومل
معاملة الفرع في التانيث ثم لما كان هذا التانيث غير حقيقي كان لك الخيار في الحاق التاء
والترك كما في ظاهر غير الحقيقي واعلم انه لا يختلف الحال في تانيث جمع المكسر بين ان يكون مفرده
مذكرا حقيقيا او مؤنثا حقيقيا لان التانيث الحقيقي انما يصير في الافراد ولنت في
الجمع لم تقصد الا النسبة الى الجمع والجمع ليس فيه تانيث حقيقي من حيث هو جمع فلم يعتبر
فيه الحقيقة الثابتة في المفرد ويجوز فيه التذكير قال الله تعالى وقال نسوة في المدينة وانما
قيد الجمع بغير المذكرات السالم لان جمع السلامة لم يؤنث لعدم تغير احد اركان المفرد فيه
سالم وهو مذكر فكما لا يقال ذهبت زيد كذلك لا يقال ذهبت الزيدون والثاني وهو
ان هذا الجمع لما اختص بالعقلاء صار له نوع شرف وتفضيل وفي التانيث نوع نقص

فلا

فلا الجمع عليه وصفا ههنا فيثبت **قوله** وضمير العاقلين غير المذكر السالم فعلت وفعلوا
يعني اذا اسند الفعل الى ضمير جمع المذكر العاقل يجوز بالتاء نحو الرجال فعلت اي الرجال
مؤنث ويجوز بضمير الجمع نحو الرجال فعلوا نظرا الى كونه مسندا الى ضمير جمع المذكر عاقل
بالجمعية التانيث فان قلت لم لا يقال الرجال فعلن وهو يشعر بالجمعية والتانيث
قلت لان النون ضمير المؤنث في الاصل والمذكر الحقيقي قد اعطي الواو بازائه وقد اجروا جمع
المذكر على نهج المؤنث بالمشابهة من حيث الجمعية فاقتصروا على ان جوزوا فيه تانيث الواحد
نحو فعلت الرجال والرجال فعلت ولم يجوزوا تانيث الجمع لانه يلزم خروج المذكر الحقيقي
عن اصله من كل وجه كذا في بعض شروح المفصل وانما قيد ضمير العاقلين بغير المذكر السالم
احترازا عن نحو الزيدون فعلوا فانه لم يجز ان يقال الزيدون فعلت لما مر وفي بعض النسخ
هذا القيد ساقط ولا بد من اثباته **قوله** والنساء والايام فعلت وفعلن لو اذا كان
الفعل مسندا الى ضمير جمع مؤنث عاقلا كان كالنساء او غيره كالعيون او الى ضمير جمع مذكر
غير عاقل نحو الايام جاز الحاق تاء التانيث بالفعل نظرا الى كونه مسندا الى ضمير
مؤنث والحاق نون الجمع به نظرا الى كونه مسندا الى ضمير جمع مؤنث تقول النساء والعيون
والايام فعلت وفعلن فان قلت ومما مر انما علم انه لو قال والنساء والعيون والايام
فعلت وفعلن لم يقتصر لفظه عن مراده فالمطلب لم جاز الايام فعلن وهي جمع مذكر
قلت لانها وان كانت جمعا الا انه ليس لها اصالة في التذكير كالرجال فيراعى حقها
في التذكير فاجريت على سنن المؤنث والى هذا اشارة في بعض شرح المفصل فاك

قال رحمه الله المثنى الى قوله المجموع قلت اراد ان المثنى اسم الحق باخره الف او ياء مفتوح ما
قبلها ونون مكسورة وقد مضينا فيه نبذا من الكلام فلا نعيد في هذا المقام قوله
ليدل على ان معه مثله من جنسه تنبيه على علة الحاق هذه الحروف بالاسم المفرد اى
ليدل الالحاق على ان معه مثله من جنسه واراد بالمثلين ان يكون لكل اسم واحد الاول
كذا في بعض الشروح وعندى ان المثلين ان يكونا نظيرين في اللفظ ويلزم منه ان يكون واحدا
كالاول فيكون قوله مثله اشارة الى اشتراط جنسية اللفظ وقوله من جنسه اشارة
الى اشتراط جنسية المعنى فخرج الالفاظ المشتركة عن الحد اذ لا يقال قرآن ويراد بهما
الحيض والطهر بل يراد طهران او حيضان لانتفاء جنسية المعنى قلت الاسماء المشتركة
هل يصح تثنيتها باعتبار معانيها المشتركة ففيه خلاف كما ذكره المصنف في شرح المفصل
حيث قال وهل يجوز ان يأخذ الاسم المشترك فتثنيه باعتبار مدلوليه كقولك عينان
في عين الشمس وعين الماء فيه خلاف والظاهر جوازه والاكثر استعماله خلافه فعلى
هذا اخراج المصنف الالفاظ المشتركة من الحد يكون اختيارا لمذهب الاكثرين مما جاء
على اللغة الغالبة قول العلامة التهامي حيث قال لم وفي جفن وفي جفن تشعل
عمرا ان ذا نوم وذا مستطب المراد بقوله من جنسه ان يصدق حقيقة احدهما
مجردة عن العوارض على حقيقة الاخر فدخل تثنية مثل زيد وزيد علمين لان زيد
الاول بعد تجريده عن العوارض يصدق على زيد الثاني وبالعكس بخلاف الالفاظ
المشتركة فان مفهوماتها بعد تعريتها عن المشخصات لا يصدق كل منها على الاخر

بوجه

بوجه وقد في بعض الشروح في هذا المقام تطويلات تشمئز عنها الطباع التي لها ميل
بتنقيح الالفاظ وتصحيح المعاني فتركناها ترك السقف عن شبهه والدال تركيبه
تدل شرط جنسية اللفظ في التثنية فما تصنع بمثل العمرين والقمرين قلت جنسية اللفظ
ثابتة فيهما لان التي ايلتها اياكان يسمى ابا بكر عمرا والشمس قمرا ثم قال العمران والقمران
والمراد بجنسية اللفظ اعم من ان يكون ذلك اللفظ ثابتا للحقيقتين وضعا او يسمى بعين
القائل عند صوغ التثنية له حتى تمام الاخر فانهم عن استبعاد قوله والمقصور
ان كان الفه عن واو وهو ثلاثي قلبت واوا الاسم الصحيح يكون زيد والملحق به كظبي
ودلو والمعتل الياء كالعاصي الحق باخرها الف او ياء او نون من غير تغيير تقول جاءني
الزيدان والظبيان والقاضيان ورايت الزيدين والظبيين والقاضيين وهكذا في الجر
ويرد المحذوف من المنقوص فيقال قاضيان وعميان لعدم موجب حذفه ولم يذكر
المصنف حكم هذه الانواع لانه يعلم بنفس الحد شرع فيما لم يعرف حكمه بنفس ذلك الحد
فقال والمقصور ان كان الفه عن واو وقعت اذا كانت في آخر الاسم الثلاثي الف مقصورة
منقلبة من الواو ترد الى اصلها في التثنية كقولك عصوان اما الرد فلتعذر بقائها
الفا لوجوب الالف بعدها واما الرد الى اصلها فلانه اولى من ردها الى غيرها ضرورة
ولا يصح ان يحذف لاخلاله التثنية موضوعة على ان يبقى صيغة المفرد فيها محفوظة
ما امكن والرد الى الاصل محافظة على الصيغة وانما اشترط قلبها واوا ان يكون
ثلاثيا لانها لو كانت فوق الثالثة تقلب ياء كما سيجيء قوله والا فبالياء اى وان لم يكن
كذلك تقلب

الا الف یاء وذلک اما ان یکون باحد امرین اما بان لا یکون ثلاثیا او بان لا یکون بدلا عن واو
من کل ثلاثیا اما الاول فاما ان یکون الفه بدلا عن واو وکلاهما من الکهو او عن یاء
کاغشی لانه من غشی یعشی کذا فی مقدمة الادب او لا یکون بدلا عن شیء کحبلی وحباری
واما الثانی فلان لا یکون بدلا عن یاء کفتی او لا یکون مما طفرت علی امالته فی الکل
تقلب الالف یاء فیقال ملهیان واغشیان وحبلیان وحباریان وفتیان اما فی القسم
الاول فلانهم استثقلوا الکلمة بکثرة حروفها فاختاروا فیها اخف الحرفین وهو الیاء
او تبعا لفعلها کذلک فی الافعال نحو اغزیت واستغزیت فاجریت الاسماء علیها لان
الفعل اصل فی التصرف واما فی القسم الثانی فلانه لما لم یکن بدلا عن واو فان کان عن یاء فظاهر
وان لم یکن عن یاء فکذلک تقلب یاء اذ الیاء اخف من الواو قلت کلام المصنف ههنا
لا یخلو عن نوع قصور وذلک لان الالف فی الثلاثی اذا جهل اصلها ینظر فان امیلت
قلبت یاء کقولک متیان وبلیان فی مسمیین بلدی والی وکلاهما صحیح انه ساکت عن هذا التفصیل
والا فبالیاء لا یجری علی اطلاقه لما عرفت من لدوان والوان قوله والممدودات
کانت همزته اصلیة تثبت یعنی اذا کان فی اخر الاسم همزة تسبقها الف فان کانت
الهمزة اصلیة تثبت عند التثنیة تقول فی قراء قراءان اذ لا امر اثباتها اذ هو الاصل
وان کانت للتانیث قلبت واوا تقول فی حمراء وصحراء حمراوان وصحراوان فرقا بینها
وبین الاصلیة وکان الواو اولی من الیاء لکراهة اجتماع الیاءین فی حال النصب والجر
وقال المبرد الواو اولی لانها شبیهة بالهمزة لتقاربهما فی المخرج لان الهمزة
من

من اقصی الحلق کما ان الواو من اقصی حروف الفم فکانا علی طرفی مخارج الحروف کلها
وهم یحملون النقیض علی النقیض اولان الواو اثقل من الیاء فکانت مناسبة بثقل الهمزة
ولا ینقلب الحکم بعکسه الحکم لحصول الفرق لان تغییر الزائد اولی من تغییر الاصلی
الهمزة فی تغییرها اعدادها والزائد اولی بالتغییر لکونها مشبهة اصلیة ولان قلب الهمزة واوا فی
باب التخفیف فی المؤنث اولی قوله والاخر الوجهان ای ان لم تکن الهمزة للتانیث وهی اما
ان تکون منقلبة عن حرف اصلی کرداء وکساء فان اصلهما رداي وکساو لانهما من ردیت علی
الحمیس وادیت لکم دثرت هذا الرداء زیادة علی سایر الثیاب ومن کسوت
او مزیدة للالحاق کعلباء وهو عصب العنق فالهمزة فیه للالحاق بقرطاس بدلیل انه یکسر
ککسره فیقال علابی کما یقال قراطیس فی کل واحد من الوجهین یجوز القلب حتی یقال
کساوان ورداوان وعلباوان والاثبات علی الهمزة حتی یقال کساءان ورداءان وعلباءان
اما القلب فلانها من جهة کونها لیست همزة فی الاصل اشبهت همزة التانیث فقلبت واوا
واما الاثبات فمن جهة کونها غیر زایدة او من جهة کونها ملحقة بالاصل اشبهت الاصلیة
فبقیت وفی بعض الشروح واعلم ان المراد بالاصلیة ما یکون اصلیا او فی حکمه لیشمل
ما فیه همزة زایدة للالحاق تقول حرباءان لکونها فی حکم الهمزة الاصلیة قلت سوق
هذا الکلام یدل علی انه لا یجوز الامران فی الهمزة التی فی حکم الاصلیة وفیه نظر لان
الهمزة التی فی حکم الاصلیة هی التی للالحاق نص علیه فی الاقلید حیث قال فیه الهمزة
فی علباء وحرباء منقلبة عن حرف زاید فی حکم الاصلی وهو الذی جاء للالحاق وقد ذکرنا فیه

القلب نص عليه في الاقليد حيث قال بعد توطئة التعليل فلهذا كثر فيه القلب نحو علباوان
على انه صرح في شرح المفصل للمصنف بان القلب في هذه الهمزة اظهر حيث قال فيه والثالثة
يعني التي في حكم الاصلية ليست اصلية ولا منقلبة عن حرف اصلي فكان القلب فيها اظهر وينبغي
ان يعلم ان كلام المصنف ساكت عن حكم محذوف العجز نحو اخ واب ويد ودم وعلى التمام
وقد ذكره فصله المفصل لذلك فليطلب فيه قوله ويحذف نونه بالاضافة لان حذف نون
المثنى بالاضافة لان النون مشعر بالانفصال كالتنوين فكما يحذف التنوين بالاضافة يحذف
النون بها قوله وحذفت تاء التانيث في خصيان واليان القياس ان لا يحذف تاء التانيث
عند التثنية اذ لو حذفت لالتبست تثنية المونث بالمذكر كما لو قيل في تثنية ضاربة
ضاربان فاما في خصيان واليان فهذا الالتباس مدفوع فلذلك جاز حذف التاء منهما
ولان خصيا واليا كانتا متلاصقتين فكانهما شيء واحد فتنزلتا لذلك منزلة المفرد
وتاء التانيث لا تقع في حشو صيغة المفرد وكذا الكلام في اليان قال رحمه الله المجموع
الى قوله الصداق قلت اراد ان المجموع اسم دال على آحاد يقصد تلك الآحاد بحروف مفرده
كرجال فانه دال على آحاد يقصد تلك الآحاد بالراء والجيم واللام وقوله ما دل على آحاد
يشمل المحدود وغيره من اسماء الجموع كرهط ونفر فبقوله مقصودة بحروف
مفرده اي بالحروف التي تكون في مفرده ذلك الجمع خرج منه مثل رهط اذ مفرده زيد وبكر
وعمرو على احتمال بعض الشارحين او رجل على احتمال بعضهم وليس في رهط حروف
هذه الافراد وكذلك خرج مثل تمر وركب لانه وان دل على آحاد الحروف مفرده كالتمرة

اي زيد وبكر وعمرو

112

والذكب لكن ليس بجمع لان آحاده ليست مقصودة بحروف مفرده وان اتفق لمفرد من
لفظه كذا في بعض الشروح قلت وفيه نظر لان ذلك انما يمشي في نحو تمر فانه اسم على الاصح
فلا يكون الآحاد مقصودة فيه واما نحو ركب فلا لانه اسم جمع نص عليه في المفصل فلا يكون
اسم جمع بدون ان يقصد فيه الآحاد فالصواب ان يقال ان التقدير في الكلام ما دل على آحاد
بحروف مفرده وما دل على آحاد بتغيير ما على ان يجعل قيد مقصودة زائدا كما في
بعض الشروح انه زائد ولو لم يجعل زائدا بدليل الاحتياج يكون التقدير مقصودة بحروف
مفرده مقصودة بتغيير ما اذ هو اقرب متعلقيه ونقول ما دل بتغيير ما ومقصوده
بتغيير ما خرج نحو تمر وركب لانهما لم تدلا على الآحاد بواسطة التغيير بل لان تمرا وضع
اسما للجنس وركبا وضع اسما للجمع لا انهما بالتغيير يدلان على الاصح كدلالة رجال عليها
فانها انما تدل على الآحاد بالتكسير لا بالوضع قوله ونحو تمر وركب ليس بجمع على الاصح
وجه ذلك ما امضيت لك انفا من التحقيق والداعي الى اخراج امثال هذه الاسماء انهم وجدوا
لها خواص منادية بانها ليست بجمع كوقوع تمر في موضع لا يصح فيه الجمع كقولك عندي
خمسة ارطال تمرا من غير قصد الى الانواع وركبنا بغلة تمر وركب ما زعلا لم تبن كغيرهما من
ابنية الجموع وكجواز تصغيرهما تمير وركيب فلو كانا جمعين لكانا جمعي كثرة اذ ليسا
من ابنية القلة ولو كانا جمعي كثرة لم يصغرا على بنائهما هذا مذهب سيبويه خلافا للاخفش
وهو لا يصح والى هذا اشار بقوله على الاصح قوله ونحو فلك جمع لان لفظه ذلك يدل على الآحاد
بتغيير ما وهو التغيير التقديري بجعل ضمة المفرد كضمة قفل وضمة الجمع كضمة اسد

ومثل هذا التغيير معتبر عندهم الا يرى الى ان اسماء اسم امرأة مثل اسماء في جمع اسم من حيث
المعنى ولكنهما مختلفان في التقدير فوزن الاول فعلاء والهمزة الاولى بدل من الواو في وسمار
من وسم اذا احسن فالهمزة الثانية بدل من الف التأنيث ووزن الثاني افعال فالهمزة الاولى
زائدة والثانية بدل من الواو في اسماء ومن سوى بين الضمة في فلك وفلك كان من سوى
بين اسماء واسماء كذا في بعض شروح المفصل قوله وهو صحيح ومكسر لانه ان سلم فيه الواحد
فهو الاول والا فهو الثاني قوله فالصحيح للمذكر الجمع الصحيح اما جمع المذكر او جمع المؤنث
قوله المذكر ما لحق آخره واو مضموم ما قبلها الى آخره يعني جمع المذكر اسم لحق بآخره الى
آخره في بعض الشروح ما لحق آخره واو مضموم ما قبلها يخرج المثنى وفي بعض الشروح هذا
ضعيف لان المثنى ليس بداخل في الجمع قلت وهذا ازدل من القول لمن ذكر انما يرد ان لو قال
جمع لحق آخره وايضا قد خرج بهذا القيد جمع المؤنث السالم قوله ليدل على ان معه اكثر
منه تنبيه على غرض الالحاق كما مر في التثنية وفي بعض الشروح وكان ينبغي ان يقول من جنسه
كما قال في المثنى وفي بعض الشروح هذا الحصر لانه يرد عليه مثل عشرون قلت كان هذا القايل
وهم ان هذه الواو والنون لاحقتان في آخر عشرين في الاخر في ردها نقضا والصحيح انه
يقال لا بد من ان يقول من جنسه حتى لا يرد عليه والذين مثلا بان يكون بعض افراده قايلا
من القول وبعض افراده قايلا من القيلولة وكانه ترك القيد اعتمادا على ما مر في المثنى
قوله فان آخره ياء قبلها كسرة حذفت مثل قاضون فان كان آخر الاسم الذي اريد
جمعه ياء قبلها كسرة حذفت الياء مثل قاضون اصله قاضيون في الرفع حذفت الضمة استثقالا

١١٤

لانها على الياء بعد الكسرة فالتقى ساكنان الياء وواو الجمع فحذفت الياء لالتقاء الساكنين ثم
قلبوا الكسرة التي هي على الضاد ضمة ليمكن النطق بالواو فصار قاضون واما قاضين في النصب
والجر فاصله قاضيين كرهوا الكسرة على الياء بعد الكسر فحذفوها فالتقى ساكنان فحذفت
وبقي ما قبل ياء الاعراب مكسورا على ما كان عليه اذ لم يحتج الى تغيير كذا في شرح المصنف
قوله وان كان مقصورا حذفت الالف وبقي ما قبلها مفتوحا مثل مصطفون اي وان كان
الاسم الذي اريد جمعه مقصورا نحو مصطفى حذفت الالف وبقي ما قبل الالف مفتوحا فيقال
مصطفون اصله مصطفيون تحركت الياء وانفتح ما قبلها فقلبت الفا فالتقى ساكنان الالف
وحرف الاعراب فحذفت الالف لالتقاء الساكنين وبقي ما قبلها مفتوحا على حاله اذ لا ضرورة
في تغييره هذا في الرفع فاما في النصب والجر فاصله مصطفيين تحركت الياء وانفتح ما قبلها
الى آخره فان طلب فما الداعي الى قلب الف مصطفى ياء حتى صار مصطفيون ثم الفا حتى
يجتمع الساكنان وهلا حكم باجتماع الساكنين اول مرة هل الف مصطفى وواو الجمع او يائه
قلت نعم كذلك يجتمع الساكنان في اول الامر الا انه لم يتعين حذف الالف حينئذ لانه
لا ضرورة تلجئ الى ذلك لجواز ردها الى اصلها فصنع ما صنع ليستند الى الاضطرار
الحذف فاعرفه وفي بعض الشروح فان قيل لم لا يضم ما قبل الواو كما في قاضون قلنا
يجوز فتحة ما قبل الواو وكما في قول فلا حاجة الى الضم ولا يجوز كسرة ما قبل الواو فيضم للحاجة
قوله وشرطه ان كان اسما فمذكر علم يعقل اي شرط جمع الصحيح لا يخلو اما ان يكون اسما
او صفة فان كان اسما فشرطه ان يكون علما مذكرا تعقل قال المصنف وكان ينبغي عن قوله
مذكرا الا ان الكلام

في جمع المذكر وانما ذكره لدفع وهم من يظن انه كالعلم لهذا الجمع او يذهل عن تقدم الذكر او
ان المذكر في الاول محمول على المعنوي حتى يكون نحو طلحة داخلا وانما شرط لصحة هذا الجمع
الامور الثلاثة لان هذا الجمع اشرف الجموع لسلامة بناء المفرد فيه والمذكر العالم العاقل اشرف
من غيره فاختص الاشرف بالاشرف لهذا المجموع على هذا الجمع لفقد الكل وثوب لفقد
الاول واعوج اسم فرس لفقد الاخر قلت لو قال يعلم كان احسن لان الاول لانه قد جاء
في القرآن نعم الماهدون فنعم الماهدون نحن ام نحن الزارعون ومما من جموع السلامة
وقد اطلقا على الله تعالى كما يرى ولا يطلق على الله عز وجل اسم العاقل ويطلق اسم العليم
قوله وان كان صفة فمذكر يعقل نحو المسلمون وجه بيان الشرطين كما مر غير انه سقط
شرط العلمية بالوصفية اذ بينهما تضاد كما مر في اول الكتاب ولا بد ان يكون النساء فالمؤنث
ولا افراس قايمون قوله وان لا يكون افعل فعلاء عطف على قوله فمذكر اي وشرط اخر
لما جمع هذا الجمع اذا كان صفة ان لا يكون افعل الذي مؤنثه فعلاء نحو احمر حمراء لانه لا يجمع
هذا الجمع ليحصل الفرق بين افعل التفضيل الذي يجيء منه الجمع الصحيح نحو افضلون وبين
افعل هذا الذي للصفة ولم يعكس لتفضيل التفضيل وفي بعض الشروح ولا يشكل بانه لا
يجمع بالواو والنون مع انه افعل فعلاء لان مؤنثه جمعاء لانه ليس بصفة ولكن للتاكيد
قوله ولا فعلان فعلى شرط اخر اي لا يقال سكرانون لانا اشترطنا ذلك للفرق بينه وبين
الفعلان الذي مؤنثه فعلانة فانه يجيء منه الجمع الصحيح كندمانون ومن تانيس التدريس
في بيان انه لم يعكس الامر انه لما سلمت صيغة المذكر في باب ندمان في التأنيث في الجمع نحو

بعرق مع المؤنث كما مر ولم لهذا الجانب يجئ جمع السلامة فيه بخلاف باب سكران فانه
غيرت صيغة المذكر فيه في التأنيث حيث يقال في مؤنثه سكرى قوله ولا مستويا فيه
مع المؤنث مثل جريح وصبور شرط اخر اي ينبغي ان لا يكون هذه الصفة مستويا فيها
المذكر والمؤنث مثل جريح وصبور فانه يقال فيهما رجل جريح وصبور وامراة جريح وصبور
وذلك لانهم لما اتفقوا بين المذكر والمؤنث في المفرد لم يخالفوا في الجمع فلم يقولوا جريحون
ولا جريحات بل قالوا للمذكر والمؤنث قتلى وجرحى وصبرى قوله ولا بتاء تانيث مثل
علامة شرط اخر وانما شرط لانه مثل علامة مؤنث وشرط ذلك الجمع ان يكون مذكرا فاكر
المصنف وكان يستغني عن ذلك لانا قد قلنا شرطه ان يكون مذكرا وعلامة مؤنث وانما
ذكره لقطع وهم من يتوهم ان المراد بالتذكير من جهة المعنى فقطع الوهم قوله ويحذف
نونه بالاضافة لكي يحذف نون الجمع بالاضافة على ما ذكرناه في نون التثنية قوله
وقد شذ نحو سنين ولما ضمن جواب سؤال وهو ان يقال قد جمع بعض الاسماء هذا الجمع
مع فوات الشرائط المذكورة وهي العلمية والتذكير والعقل في ذلك نحو سنة وارض
وثبة نحو قلة وحرة واوزة سنون وثبون وقلون وحرون واوزون فاجاب
المصنف ذلك بقوله وقد شذ وقد تكلف بعضهم لتوجيه هذا الجمع فيها فقال
الواو والياء والنون في سنون وثبون وقلون وارضون عوض عن المحذوف لان اصل سنة
سنوة وثبة ثبوة وقلة قلوة وارض ارضة بدليل اريضة وفي حرون واوزون
عوض عن الاعلال وهو الادغام لانه اعلال عندهم وقال المصنف وفيه تعسف وهم

والمؤنث صالح آخر الفصل تا وفي بعض الشروح الجمع المؤنث الصحيح على تقدير حذف المضاف
قلت لا حاجة الى هذا التقدير لان اللام فيه للعهد فينصرف الى المؤنث المجموع بهذه الصفات
عند قوله فالصحيح لمذكر ومؤنث قوله وشرطه ان كان صفة الخ اي شرط اللفظ
المؤنث الذي يراد جمعه بالالف والتاء اذا كان صفة وله مذكر ان يجمع مذكره بالواو
والنون لئلا يلزم مزية الفرع على الاصل قوله وان لم يكن له مذكر فان لا يكون مجردا
كحائض اي فانه لم يكن لذلك المؤنث مذكر فشرطه ان لا يكون مجردا عن حرف التانيث
كحائض لانه اذا كان مجردا كان اسما لحصول ذلك المعنى له بلا اعتبار الحدوث فارادوا
ان يفرقوا بين الصفة باعتبار وبينها باعتبار الثبوت فاذا اعتبر الثبوت قيل حائض
وجمع على حيض او حوائض واذا اعتبر الحدوث قيل حائضة وجمعت على حائضات
ولم يعكس لان هذا الجمع للمؤنث وحانبه انثى حائضة اظهر قوله والا جمع مطلقا
قال المصنف وان لم يكن صفة الجمع بالالف والتاء مطلقا من غير نظر الى شرط مما ذكرناه
بخلاف الصفة فانها للمذكر والمؤنث على حال سواء واما الاسماء فكل واحد منها له بناء
مستقل في المذكر والمؤنث فلم يكن بينهما ربط فلذلك جمعت الاسماء المؤنثة كلها بالالف
والتاء وفي بعض الشروح فان قيل الجمع الصحيح لا يجيء من غير العقلاء المذكر لم يجيء
المؤنث من غير العقلاء كثمرات قلنا لاحتياج المؤنث الى كثرة الزينة قوله جمع
التكسير ما تغير بناء واحده كرجال وافراس اي جمع التكسير جمع تغير بناء واحده
تحقيقا نحو رجال وافراس او تقديرا نحو فلك كما مر قلت لو قال وكسر لكان اشبه

قوله مفردة

اسمه بتركيبه قوله وجمع القلة افعلة وافعال الى آخره هذه قسمة الجمع باعتبار آخر
الى جمع القلة وجمع الكثرة وجمع القلة هو الجمع الذي يطلق على العشرة فما دونها وصيغ
جمع القلة افعل كاكلب وافعال كاجمال وافعلة كارغفة وفعلة كغلمة وصيغ الجمع الصحيح
كلها وما جاوز هذه الصيغ المذكورة فهو جمع كثرة قال المصنف قد يستعار كل
منهما للآخر كقوله تعالى ثلثة قروء في موضع اقراء قوله رحمه الله المصدر اسم قوله
اسم الفاعل قلت اراد بالحدث الحال يقال هذا حدث من احداث الدهر واراد بالجاري
على الفعل الذي له فعل يصح ان يجري عليه اي على الفعل اي يكون بعده بيانا لمدلول
ذلك الفعل مثل ضربت ضربا كذا في شرح المصنف فيكون معناه المصدر اسم للحادث
الذي يكون بعد الفعل بيانا له وقال المصنف في شرحه قوله اسم الحدث يدخل فيه
ما ليس جاريا على الفعل فبقوله الجاري على الفعل يخرج ذلك قلت كانه اراد بما ليس
جاريا على الفعل ويكون حدثا النوع الثالث من المفعول المطلق على ما قسم صاحب المفصل
حيث قال والمصادر المنصوبة بافعال مضمرة على ثلاثة انواع ما يستعمل اظهار فعله
واضماره وما لا يستعمل اظهار فعله وما لا فعل له اصلا ثم مثل القسم الثالث فقال
والنوع الثالث نحو ذفرا وبهرا وافة وتفة وويحك وويسك وويلك وويبك فكان
هذا القسم على اصطلاح المصنف ليس بمصدر مع ان امثلتها دالة على الحدث فقيد
بقوله الجاري على الفعل ليخرج هذا القسم قوله وهو من الثلاثي سماع اي المصدر من
الثلاثي المجرد انما يعرف بالسماع لا بالقياس ويرتقي ما ذكره سيبويه منها الى نيف
وثلاثين بناء

ومن معدودة في المفصل فليطلب منه قوله وفي غيره قياسي اي في غير الثلاثي قياسي

لان صيغ غير الثلاثي لا تختلف اختلاف الثلاثي تقول في افعل افعالا وفي انفعل

انفعالا وفي افتعل افتعالا وفي استفعل استفعالا وكذلك سايرها الا انك تقول

في فعّل تفعيلا وتفعلة وفي تفعّل تفعّلا وتفاعل تفاعلا وفي فاعل مفاعلة وفعالا وفي فعلل

فعللة وفعلالا وفعلالا قوله ويعمل عمل فعله الى آخره يعني المصدر يعمل المصدر

عمل فعله سواء كان بمعنى الماضي او الحال او الاستقبال تقول اعجبني ضرب زيد امس

كما تقول اعجبني ضرب زيد الان لان عمل المصدر بتقدير ان والفعل والفعل المقدر

اما ماض او مستقبل كذا في شرح المفصل للمصنف او لان شبه المصدر بالفعل قوي اذ

معناه معنى الفعل بخلاف اسم الفاعل فانه اسم لمحل الفعل قوله اذا لم يكن مفعولا

مطلقا قال المصنف يعني اذا لم يكن منصوبا بفعله المذكور معه لفظا او تقديرا اما

ان كان منصوبا بفعله فسياتي تفصيله قوله ولا يتقدم معموله يعني لا يتقدم معمول

المصدر على المصدر فلا يقال اعجبني زيدا ضرب لان المصدر في معنى الفعل مع ان وهناك

لا يجوز تقديم معمول الفعل على ان فكذلك هنا وهذا اقصى درجات المعمول فيه

ان يقع موقع العامل في العامل فيه وهو الفعل لا يتقدم ان فهذا لا يتقدم معموله بالطريق

الاولى ولان ان موصولة بالفعل الذي بعدها والصلة متممة للموصول فلا يتقدم

عليه واذا لم يتقدم الصلة على الموصول لا يتقدم معمول الصلة على الموصول ذكر في

التخمير فان سالت قد اجيز ضربا زيدا وان شئت زيدا ضربا اجيب لانه

ليس فيه معنى ان انما هو امر والتقدير اضرب زيدا ضربا قوله ولا يضمر فيه

اي لا يضمر شي في المصدر كما يضمر في اسم الفاعل وغيره لانه لو اضمر فيه لاضمر في

المثنى والمجموع قياسا على الواحد لكن لا يجوز اضماره في المثنى والمجموع لانه يستلزم اجتماع

التثنيتين تثنية المصدر وتثنية الفاعل اذا المصدر غيره والفاعل غيره بخلاف اسم الفاعل

لانه اذا اضمر فيه كان ذلك الفاعل اسما لذلك الضمير واذا كان كذلك يكون تثنية الاسم

تثنية الضمير فلا يحتاج في التثنية الى التثنيتين وكذا الكلام في المجموع او لان المصدر

اسم جامد على الاصح فكان كساير الاسماء الجامدة في خلوها عن الضمير قوله ولا يلزم

ذكر الفاعل اي لا يلزم ذكر فاعل المصدر مع المصدر بل يجوز ان يقال اعجبني ضرب زيدا

لان فاعل المصدر لا يقع احد جزئي الجملة كما يكون مع الفعل بدليل انه لا يصح السكوت

عليهما فلم يحتج اليه كما يحتاج اليه في الفعل ولا يقال اسم الفاعل لا بد له من فاعل وليس

فاعله احد شطري الجملة بدليل انه لا يحسن السكوت عليه كما يحسن مع الفعل لانا نقول

اسم الفاعل اقرب منزلة من الفعل لا باعتبار العمل بل لانه يقوم مقامه في نحو زيد ضارب

قياسا مستمرا وليس ذلك في المصدر لا يقال زيد ضرب الا على تاويل وليس يحتاج

في ذلك لساناذ وبل على انه من ذلك لا يستمر بل يعزل كذا في شرح المفصل للمصنف قوله

ويجوز اضافته الى الفاعل وقد يضاف الى المفعول اي يجوز اضافة المصدر الى الفاعل

الى فاعله والى مفعوله فمثال الاول اعجبني دق القصار الثوب ومثال الثاني اعجبني

دق الثوب القصار قال المصنف وانما جاز اضافته لانه اسم لمدلول غير الفاعل

والمفعول فكانت نسبته الى فاعله كنسبة اليد والرجل فجاز ان تقول ضرب زيد
كما يقال يد زيد وفي قوله وقد يضاف الى المفعول اشارة الى ان اضافة المصدر
الى الفاعل اكثر والى المفعول اقل وذلك لان الفاعل اخص به من حيث كان محلا له
والمفعول كالفضلة فلما كان اخص به وقع اضافته اليه اكثر قوله واعماله
باللام قليل اى اعمال المصدر المعرف باللام قليل وذلك لانه ضعف بالتعريف عن العمل
عمل الفعل بل يكون كذا ذكره الامام عبد القاهر او لان المصدر انما يعمل اذا كان مأولا
بان مع الفعل بدليل ان ما لم يكن على هذا التاويل لم يعمل وذلك التاويل مع اللام متعذر
ولو قلت عجبت من الضرب زيد عمرا كان فاسدا ثم المجوز لاعماله مع قلته ما جاء
في رواية المفضل من قول ضعيف النكاية اعداءه قوله وان كان مطلقا فالعمل
للفعل اى ان كان المصدر مفعولا مطلقا ولم يكن بدلا عن الفعل لا يكون مما التزم
حذف الفعل فيه سواء كان الفعل مذكورا معه نحو اضرب ضربا زيدا او محذوفا نحو
ضربا زيدا فالعمل للفعل لانه الاصل في العمل ويمكن اعماله واظن انه قرئ في بعض نسخ
الكشاف ان صاحبه ضرب لذلك مثلا اذا جرى نهر الله بطل نهر معقل وقولنا
ان لم يكن بدلا عن الفعل ليصح تقسيمه بقوله وان كان بدلا قوله وان كان بدلا منه
فوجهان يعني ان كان المصدر مما التزم فيه حذف الفعل نحو سقيا زيدا قال بعضهم
ان المصدر عامل له من جهة كونه مصدرا بل من جهة كونه بدلا من الفعل ولو طالعت
ما فصلت لك من السؤال والجواب من جهة صاحب التحرير وضح لك فايدة ذلك

وقال بعضهم الناصب هو الفعل لان المصدر منصوب فلا بد له من ناصب فيكون ناصبه
ناصب ذلك الاسم وهذا هو المراد بقوله فوجهان قال رحمه الله اسم الفاعل الى
قوله اسم المفعول قلت ما اشتق من فعل يشمل المحدود وغيره كاسم المفعول
والصفة المشبهة واسماء الزمان والمكان والالة واسم التفضيل فبقوله
لمن قام به خرج منه ما عدا الصفة المشبهة واسم التفضيل لان الجميع ليس لمن قام به
والمراد بالقيام به ما مضيته في فصل الفاعل وبقوله بمعنى الحدوث خرج الصفة
المشبهة واسم التفضيل لكونهما بمعنى الثبوت لا الحدوث لانهما لا يدلان على الماضي
والمستقبل اى لا يكون معناهما مقيدا باحد الازمنة ومعنى الثبوت مفسر بذلك في
شرح المفصل قوله وصيغته من الثلاثي المجرد على فاعل اى صيغة اسم الفاعل
من الثلاثي انما جيء على وزن فاعل وقال المصنف وبه سمي كل شيء من الثلاثي فجعلوا
اصل الباب لهم لما قصدوا وضعه من غير الثلاثي قصدوا الى ان يكون في لفظه ما يشعر
بما هو منه فجعلوه على صيغة المضارع ووضعوا موضع حرف المضارعة ميما
مضموما وكسروا ما قبل اللام اما لفظا نحو مكرم او تقديرا نحو مختار ومحمر قوله
ويعمل عمل فعله بشرط معنى الحال او الاستقبال في بعض الشروح المراد بقوله يعمل عمل
فعله لان فعله ان كان لازما يكون اسم الفاعل لازما وان كان متعديا الى مفعول
واحد يكون هو ايضا متعديا الى مفعول واحد وان كان الى اثنين فكذا اسم الفاعل
كذلك وكما ان فعله يتعدى الى الظرف والحال والمصدر والمفعول له والمفعول معه

الفضلات كذلك يتعدى هو اليها والمراد بالحال او الاستقبال تحقيقا او حكاية حتى لا
يشكل بمثل قوله تعالى وكلبهم باسط ذراعيه بالوصيد فان باسط هنا وان كان ماضيا
لكن المراد حكاية الحال الماضية ودليل الاشتراط استقراء كلام العرب وحكمته انه
يشبه المضارع صورة ومعنى لموافقته له في ذلك واذا كان بمعنى الماضي لم يكن موافقا
للمضارع في المعنى ولا للماضي في اللفظ فسقطت قوة المشابهة واذا ضعف في كلا الطرفين
حاله لم يعمل **قوله** والاعتماد على صاحبه يعني انما يعمل اسم الفاعل اذا كان معتمدا
على صاحبه وصاحبه اما مبتدا او موصوف او ذو الحال كما تبين في المفصل وشرط
اعتماده على مبتدا او موصوف او ذي حال وجه الاشتراط انه صفة في المعنى فلا بد من
محكوم عليه حتى يتقوى بذلك على العمل نحو زيد ضارب ابوه عمروا ومررت برجل ضارب
ابوه عمرا او جاءني زيد ضاربا ابوه عمروا **قوله** او الهمزة او ما يعني اذا لم يكن معتمدا
ينبغي ان يكون بعد همزة الاستفهام او بعد ما النافية لان اسم الفاعل في هذين الموضعين
يصير اخص بالفعل لان النفي والاستفهام معنا انما يتعلق بالاحداث دون الذوات
لان الذوات ثابتة لا تنفى والاستفهام اخو النفي ادنى يضطربان في واد واحد
فيكتسي اسم الفاعل في هذين الموضعين لباس المناسبة بالافعال لوقوعه في حد هو
بالفعل احق **قوله** فان كان للماضي وجبت الاضافة معنى ان اذا كان اسم الفاعل
بمعنى الماضي وجبت اضافته الى ما بعده ان لم يكن معمول له لما عرفت انه اذا كان بمعنى
الماضي لم يعمل شيئا فتفيد الاضافة هنا التعريف اذا كان المضاف اليه معرفة فتقول

مررت

مررت بزيد ضارب عمرو امس **قوله** خلافا للكسائي قال الكسائي يجوز اعماله وان
كان ماضيا وتمسك بامور احدها قوله تعالى وجاعل الليل سكنا والشمس ومنها
اجماعهم على قولهم الضارب زيدا امس ومنها قوله تعالى وكلبهم باسط ذراعيه
واجيب عن قوله والشمس بجواز ان يكون منصوبا بمضمر دل عليه ما قبله فلم يبق
متمسكا وعن قولهم الضارب زيدا امس بان اللام فيه موصول وقياسه ان يوصل
بجملة ولا يكون اسم الفاعل موصولا بجملة الا بتقدير فعلا فقوي تقدير الفعل فيه توفيرا
لما يقتضيه الموصول من الجملة فلا يلزم من اعمالهم اياه هنا مع بلوغه هذا المبلغ
من القوة اعماله في صورة عريه عنها وعن قوله وكلبهم باسط ذراعيه بانه بمنزلة قولك
رايت رجلا امس يقرا اية الكرسي في حكاية الحال الماضية فان قلت فلم جاز
لاسم الفاعل المراد به الماضي ان يتعدى الى المفعول الثاني نحو زيد معطي عمرو درهما
قلت لا نسلم تعديته الى المفعول الثاني لجواز ان نصبه بتقدير عامل دل عليه
اسم الفاعل اي اعطاه درهما **قوله** فان كان معمول اخر فبفعل مقدر اي وان كان
بعد ذلك المضاف اليه منصوبا فنصبه بفعل مقدر كما مضيت لك انفا من قولهم
زيد معطي عمرو درهما وتساهل لفظ غير خفي في بعض الشروح وكان ذكر اخر
للاهتمام بنفي قول الكسائي اذ قولك زيد معطي عمرو درهما من متمسكاته اذ
لو قلت هذا ضارب زيدا امس فالحكم كذلك **قوله** فان دخلت اللام استوى
الجميع يعني اذا دخلت الالف واللام على اسم الفاعل يعمل اذا كان ماضيا ايضا تقول

مررت بالضارب ابوه زيدًا امس كما اسلفت في اثناء الصفحة المتقدمة تقريره قوله
وما وضع منه للمبالغة الى آخره ما موضع مبتدأ ومثله خبره يعني اسم الفاعل الموضوع
للمبالغة مثل اسم الفاعل الذي ليس للمبالغة في العمل والشرائط المذكورة وان زالت
فيها المشابهة اللفظية كانهم جعلوا ما فيها من زيادة المعنى قائمًا مقام ما كانت
عن رتبة فاعل فاعملوها عمله قوله والمثنى والمجموع مثله يعني مثنى اسم الفاعل
ومجموعه مثل مفرده في العمل قال المصنف في شرح المفصل يريد منهما جميعًا اعني
ما كان على وزن فاعل وما كان للمبالغة وانما اعملوا هذه الاشياء وان لم تجر على زنة
مضارعها على الوجه الذي اعمل اسم الفاعل به وجرى عليه حملا لها على المفاريد
من حيث الحروف والمعاني اجراء للفروع مجرى الاصل قوله ويجوز حذف النون مع
العامل في التعريف تخفيفا اي يجوز حذف نون التثنية والجمع عن اسم الفاعل اذا
كان معرفًا باللام عاملا للنصب تقول الضاربا زيدا والضاربوا زيدًا وانما حذفت
للتخفيف لا للاضافة لانه لما تعرف اسم الفاعل طال الصلة وهذا هو الفائدة
بتقييد التعريف ولما طالت الصلة حذفت النون كما حذفت في الذين من قوله وان الذي
حانت بفلج دماؤهم وفي بعض الشروح وانما لم يتعرض لحذف النون عند الاضافة
لانه معلوم من باب المثنى والمجموع قال رحمه الله اسم المفعول الى قوله الصفة
المشبهة قلت قوله ما اشتق من فعل يدخل فيه اسم الفاعل والصفة وغيرهما
من المشتقات فبقوله لمن وقع عليه يخرج جميع ذلك قوله وصيغته من الثلاثي على مفعول

لى

١٢٠

لي وصيغة اسم المفعول من الثلاثي المجرد على وزن مفعول غالبًا وبه سمي لكثرته
كما مر وذكر في المقتبس ان الائمة من نحويي هذه الصنعة كابي علي وابن جني وعبد القاهر
وصاحب المفصل وغيرهم قالوا ان مفعول انما زيدت الواو فيه لانهم قد رفضوا بناء
مفعل بفتح الميم وضم العين في كلامهم في الآحاد في لغتهم نحو مغرود فاحتاجوا الى
عن زنة موجودة في الاصول واما ما جاء في الشعر من نحو معون ومكرم وما لك في
معونة ومكرمة ومالكة وهي الرسالة ثم ذكر المصنف في شرح المفصل وانما غير عن
لفظ مفعل الذي بضم الميم وفتح العين الى لفظ مفعول اذ لو بقي على الاصل لم يعلم انه اسم
مفعول لافعل او لفعل فغير مفعول لفعل لبسًا وكان اولى بالتغيير لخفة الزيادة
لقلة حروفه في التقدير بخلاف الرباعي فانه اكثر منه حرفا تقديرًا اذ اصل قولك مكرم
مؤكرم باتفاق ولما زادوا واوًا افتحوا الميم تخفيفا ثم نسبه في شرح المقدمة هذا القول
الى النحاة حيث قال ولذلك تقول النحويون اصله مفعل وقد خطأه صاحب المقتبس في هذا
النقل بناء على ما نقل من مذهب الائمة قلت لو قطعنا النظر عن النقل فنحو هذا ان هذا
القول مذهب المصنف وانه لم يستبد بذلك فلعل الحق بجانبه بناء على اصلهم ان اسم المفعول
يجري على يفعل من فعل ومفعل اشد تناسبًا بيفعل من مفعول فعلى هذا الاصل كان
اصله مفعل فادخل في موضع الزوائد الميم لتعذر حرف العلة وقرب الميم الى الواو
في كونهما شفويتين ثم فتح الميم حتى لا يلتبس بمفعول باب الافعال ولم يغير هذا
المفعول على ما نقلت من شرح المفصل للمصنف فصار مضرب ثم ادخل الواو ليتغير

لان اصله مفعل

حركة العين الموجبة للالتباس وليحصل مشابهتها باخيه وهو اسم الفاعل الذي فيه زيادة الف
ولهذا ادخل الواو بين العين واللام وعين الواو ليكون تعيين الحركة الى ما يخالف الحركة
الملتبسة قوله ومن غيره على صيغة الفاعل بفتح العين كمستخرج لكن من غير
الثلاثي يجيء على صيغة الفاعل بميم مضمومة وفتح ما قبل الآخر لفظا كمدخل ومستخرج
او تقديرا كمختار ومحتل لئلا يلتبس بالفاعل قوله وامره في العمل والاشتراط
كامر الفاعل اراد ان اسم المفعول كاسم الفاعل في عمله عمل فعله وفي اشتراط الحال
والاستقبال وفي الاعتماد على صاحبه او الهمزة او ما الا انه يعمل عمل فعل المجهول ولهذا ذكر
الفاعل معه نحو زيد معطى غلامه درهما الآن او غدا كما يذكر مع يعطى قوله الصفة
المشبهة الى قوله اسم التفضيل قلت قوله ما اشتق من فعل يدخل فيه غيرها من المشتقات
قوله لازم يخرج عنه اسم الفاعل المتعدي واسم المفعول قوله لمن قام به يخرج عنه
اسم الزمان والمكان ونظائرهما مما اشتق من فعل لازم قوله على معنى الثبوت
يخرج عنه اسم الفاعل من الفعل اللازم كقائم وقاعد فانه مشتق من فعل لازم
لمن قام به ولكنه ليس على معنى الثبوت بل على معنى الحدوث كما مر هكذا قال المصنف
في شرحه وفيه نظر لان قوله ونظائرهما مما اشتق من فعل لازم يشعر بان افعل
التفضيل من الفعل اللازم يخرج بقوله لمن قام به على ما ظن فما صح بخروجه بقي في
بعض الشروح وليس بصواب لانه لا شك ان افضل لمن قام به الفضل بصفة الزيادة و
كذلك لا يصح ان يكون خروجه بقوله على معنى الثبوت لما عرفت فيما سلف ذلك

في

في اسم الفاعل لان افعل التفضيل دال على معنى الثبوت فلعل ما قال بعض الشروح من قوله فلو
زاد على هذا الحد قيد آخر وهو قولنا فقط يخرج عنه اسم التفضيل كلام حق وفي
بعض الشروح لو طرح قوله لازم من البين لكان اولى لان اسم الفاعل والمفعول يخرجان
بقوله على معنى الثبوت قوله وصيغتها مخالفة لصيغة الفاعل على حسب السماع
الى آخره واما المصنف لانهم لم يجدوا فيها على قياس ينضبط باصل كما في اسم الفاعل
والمفعول بل اتوا بها مختلفة الصيغ مع اتفاق صيغة افعل في كثير منها ولم يات شيء
منها على القياس الا الالوان والحلي فانها اتت على افعل كابيض واسود وادعج واشهل
وشبهه فان قلت فكما انها مخالفة لصيغة الفاعل فكذلك مخالفة لباقي المشتقات
فلم خص الفاعل بذلك قلت لانها لما كانت مشبهة باسم الفاعل من حيث اشتراكهما
في التثنية والجمع والتذكير والتانيث الا يرى انك تقول حسن حسنان حسنون حسنة حسنتان
حسنات كما تقول ضارب ضاربان ضاربون ضاربة ضاربتان ضاربات ولذلك
سميت مشبهة كان لواهم ان يتوهم انها جارية على فعلها بل مخالفة لصيغة اسم الفاعل
في كونها جارية على فعلها قوله ويعمل عمل فعلها يعني مطلقا من غير شرط الحال
والاستقبال لان هذه الصفة دالة على معنى ثابت في الازمنة الثلاثة فلم يكن لاشتراط
الزمان وجه واما الاعتماد فلا بد منه وقال الامام عبد القاهر هذه الصفة
بمنزلة اسم الفاعل والمفعول في استدعائها الاعتماد على ما ذكر من الاشياء فلا
تقول حسن غلاما كما لا تقول قائم اخواك وهذه لاستدعائها الاعتماد لكونها صفة مشبهة

قال وقلت المشتقات العاملة يشبه عملها بعمل المضارع معلوما كان او مجهولا لما
بل الصفة المشبهة يشبه عملها بعمل الماضي ولهذا شبه في المصباح كريم اباوه
بكرم اباوه لا بيكرم قلت لانه لما كان في السوق كالماضي شبه في العمل به
رعاية لهذا الجانب فالحكم بانها عاملة بمعنى الماضي واسم الفاعل بمعنى الماضي
كه يعمل مع انهما انما تعمل تشبيها به فيجوز ان يزيد الفرع على الاصل قوله تعلق
معناها بالماضي لا يخرجها عن حكم الحال وذلك لان الحال هو المعنى الذي يكون موجودا في
زمان الاخبار كقولك زيد يقرأ لمن هو حاضر حديثك متلبس بالقراءة ثم ان هذا
الموجود وقت الاخبار اما ان يكون شيئا لم يكن قبل هذه الحال كالقراءة في قولك
زيد يقرأ ومرادك انه ابتدأ بالقراءة حصلة وقت حديثك ولم يكن قبل واما ان يكون
قد وجد قبل الا انه لم ينقطع وكان موجودا في زمانك كقولك زيد كريم حسبه
فالكرم موجود قبل هذا القول ولم ينقطع الا انه وجد في هذه الحال فوضح ان الصفة
المشبهة ليست بخارجة عن ان يكون عملها بمعنى الحال هذا هو المفهوم من كلام الامام
عبد القاهر قوله ويقسم مسائلها الى آخره اراد ان يحصر اقسام هذه
الصيغة مع معمولها واقسامها ثمانية عشر لان الصفة اما ان تكون باللام كالحسن
او مجردة كحسن ومعمولها اما مضاف كوجهه او باللام كالوجه او مجرد
عنهما كوجه فهذه ستة من ضرب الاثنين في الثلاثة ثم معمولها اما منصوب
او مرفوع او مجرور فاضرب هذه الثلاثة في الستة لتصير ثمانية عشر قوله

هلا

هلا اعتبرت اعراب الصفة لتصير القسمة ازيد قلت اعرابها في نفسها من احكام
اعراب الصفات وقد تقدم وانما الكلام ههنا في اعمالها لا في ايرادها في نفسها كذا في
شرح المصنف قوله فالرفع على الفاعلية لانه اذا رفعت معمول هذه الصفة
رفعته على الفاعلية وهو الاصل في عملها لانه عمل فعلها واذا نصبت نصبته تشبيها
بالمفعول اذا كان المعمول معرفة لانه لا يصح ان يكون مفعولا لتلك الصفة لانها
انما اشتقت من فعل لازم ولا يصح ان يكون تمييزا عن تلك الصفة لان هذا المعمول
فرض معرفة والتمييز لا يكون الا نكرة وذلك لان التفصيل بعد الاجمال والتمييز
بعد الابهام انما يكون عند ارادة تعظيم الشيء وخطره على وجه المبالغة وفي التنكير
تعظيم ومبالغة كما مر تلويح منه في شرح هذا ناقلا لذلك وجب ان يكون التمييز نكرة
ثم لما لم يصح ان يكون مفعولا ولا تمييزا لما قررت حملوه على التشبيه بالمفعول ثم
انهم وان اطلقوا التشبيه بالمفعول لكن الظاهر انهم ارادوا التشبيه بمفعول اسم الفاعل
وبيانه انك تقول الضارب كان حقه ان يعمل لا يضاف الى الرجل لفقد فائدة الاضافة لانها اضافة لفظية
فاضافوه اليه وقالوا الضارب الرجل على التشبيه بالحسن الوجه كما مر في باب الاضافة
فلما شبهوا الضارب الذي حقه ان يعمل ولا يضاف بالحسن الذي حقه ان
يضاف ولا يعمل في صورة فقالوا الضارب الرجل بجر الرجل شبهوا الحسن ايضا
بالضارب في صورة فقالوا الحسن الوجه بنصب الوجه كما قالوا الضارب الرجل بنصب
الرجل ثم ثبت الحكم في الحسن الوجه تعدى الى حسن الوجه بالنصب للجنسية
المستدعية

للفهم قوله وتفصيلها حسن وجهه الى آخره لان تحصل مسائل الصفة المشبهة
في الاقسام الثمانية عشر حسن وجهه برفع وجهه ونصبه وجره وحسن الوجه برفع
الوجه ونصبه وجره حسن وجه وجها وجه الحسن وجهه وجهه وجهه الحسن
الوجه الوجه الوجه الحسن وجه وجها وجه قوله اثنان منها ممتنعان
في امتنع من الاقسام الثمانية عشر ما كانت الصفة معرفة واضفتها الى معمولها
وهو مضاف كقولك الحسن وجهه وما كانت الصفة معرفة واضفتها الى نكرة كقولك
الحسن وجه اما امتناع المسئلة الاولى فلان فائدة الاضافة وهي التخفيف بحذف التنوين
فيها منتفية لسقوطها بلام التعريف فان قلت بين لي ايها المفتي باتمام الكلام
وان كان المرام ان هذه الاضافة نقلا من الرفع الى الجر وهو اخف وقد اعتبرت
مثل هذا التخفيف في كحسن الوجه لما امتنعت في الاضافة فهلا اعتبرته هنا قلت هذه
الخفة ضعيفة فلا يترك بها الاصل بخلاف الخفة التي في الحسن الوجه فان
فيه تعاضد عدة من الخفة كما مر واما امتناع المسئلة الثانية فلان فيها اضافة
المعرفة الى النكرة وهي عكس ما ينبغي في الاضافة فكره لذلك فاطرح كذا ذكره المصنف
قوله واختلف في حسن وجهه هذه المسئلة مختلف فيها وهي ان يضاف الصفة نكرة
الى ما هو مضاف لما معرفة فمنع قوم تلك المسئلة لاستلزامها اضافة الشيء الى
نفسه لان الحسن هو الوجه فاضافة الحسن الى الوجه هي اضافة الوجه الى الوجه
وهي فاسدة واكثر الناس على جواز هذه المسئلة فافسدوا ما قاله المانعون بوجوه
احدها
منع

منع ان الحسن هو الوجه بل الحسن هو الشخص الذي له الوجه بل السر الذي فيه ضمير المبني
هو له ولذلك يثنى ويجمع بحسب تثنيته وجمعه فيقال مررت برجلين حسني وجوههما
وبرجال حسني وجوههم وثانيها ان الحسن بعد اضافته الى الوجه صار بمعنى
الوجه واما قبلها فكان اعم من الوجه واضافة العام الى الخاص جائزة كما في كل
الدراهم وعين الشيء وثالثها النقض بحسن الوجه وهو اقوى المسائل ثم هو دل
المحذور ان استشهد واقول الشاعر اقامت على ربعيهما جارتا صفا كميتا الاعالي
جونتا مصطلاهما وتبله امن دمنتين عرج الركب فيهما بحقل الرخامي قد عفا
طللاهما الدمنة الموضع الذي اثر فيه الناس بنزولهم واقامتهم والركب اصحاب الابل
والحقل الموضع الذي ينبت فيه الرخامي والتعريج ان يعطفوا الى الموضع ويقفوا
فيه وعفا درس ويروى اني طلا طللاهما الحجاة لهما ان يبليا ومن دمنتين
من صلة فعل محذوف كانه قال اتحزن او تجزع من اجل دمنتين بابتهما فقد كررت
من كان يحل بهما والضمير في ربعيهما يعود الى الدمنتين والصفا الجبل في هذا الموضع
وجارتاه حجران يجعلان تحت القدر ومثاله اثفيتان في سند القدر الى الجبل
فمعوم الجبل مقام حجر ثالث يكون تحت القدر والربع الدار يقول اقامت الاثفيات
الثلاث بقرب ان من الجبل في ربع الدمنة والذي يعجبه في الشعر ان هذا
القائل لانجعل اثفيتين ثلثين لانه ذكر دمنتين ثم قال اقامت على ربعيهما
وليس المراد ان في الربعين اثفيتين في كل ربع اثفية وانما تريد ان في كل ربع

من هذين النعتين ولا تعالي اعالي الاثاني يريد ان اعالي الاثافي اقرب عهد الجمرة قد
اكتابت من ادفاع النار الهها والجون الاسود والجونة السوداء يريد ان اسافل
الاثافي قد اسودت من ايقاد النار بينها والمصطلى موضع ايقاد النار وكميتا وصف
للحارتين وجونتا وصف للحارتين ايضا ان الشاهد في البيت انه اضاف جونتا الى
مصطلاهما وهو مصطلا مضاف الى الضمير وجونتا نكرة فكان كالمسئلة التي نحن فيها
قوله والبواقي ما كان فيه ضمير واحد احسن الخ اراد بالبواقي الخمسة عشر
بعد هذه الثلثة التي اثنان منها ممتنعان وواحد مختلف فيه وهي على ثلاثة اقسام
احسن وحسن وقبيح فالاحسن ما كان فيه ضمير واحد ومسايله حسن وجهه برفع
وجهه حسن الوجه بالاضافة حسن الوجه بتنوين حسن ونصب الوجه وحسن وجها
والحسن وجهه برفع وجهه والحسن الوجه بالخفض والجر والحسن وجها وحسن وجه
بالاضافة وانما كانت هذه المسايل احسن لانه قد حصل الربط بين الصفة والموصوف
فيها من غير زيادة ولا نقصان سواء كان الضمير في معمولها كقولك حسن وجهه
برفع وجهه والحسن وجهه برفعه كذلك او في الصفة نفسها كما في الامثلة واما الحسن
فما كان فيه ضميران ومسايله حسن وجهه بنصب وجهه وجره والحسن وجهه بنصب
وجهه وجره وانما كانت هذه المسايل حسنا لا احسن لما فيهن من زيادة الضمير
المستغنى عنه ومع ذلك لم يقل له قبيح لان زيادة الضمير لا تخل بالمعنى واما
القبيح فما لا ضمير فيه ومسايله الحسن الوجه برفع الوجه وحسن الوجه برفع
الوجه والحسن

وجه

وجه وحسن وجه برفع وجه وانما كانت هذه المسايل قبيحة لعرائها عن الضمير
المحتاج اليه في الصفة وبقائها كالاجنبي عن موصوفها قوله ومتى رفعتها
فلا ضمير فيها اشارة الى ضابط يعرف به ما فيه ضمير واحد وما فيه ضميران
وما ليس فيه وبيانه ان الضمير الذي في المعمول ظاهر يدرك بالسمع فلا يحتاج الى دليل
واما الذي في الصفة فهو محتاج الى قرينة يعرف بها اذ هو خفي عن السمع وقرينتها
انك متى لم ترفع بها ما بعدها ففيها ضمير الفاعل سواء نصبت ما بعدها او جررته
لاحتياج الصفة الى الفاعل ولا مانع من تقدير الضمير ومتى رفعت بها ما
بعدها فلا يكون فيها لان ذلك المرفوع هو فاعلها ولو كان فيها ضمير لكان فاعلا
ولا يكون لشيء واحد فاعلان قوله فهي كالفعل يعني متى رفعت بها ما بعدها
فهي كالفعل في انها لا تثنى ولا تجمع ويكون تذكيرها وتانيثها باعتبار فاعلها
الظاهر قوله والا ففيها ضمير الموصوف فتؤنث وتثنى وتجمع بحسب الضمير
المستكن فيها الراجع الى موصوفها تقول مررت بامراة حسنة الوجه ومررت
برجلين حسني الوجه وبرجال حسني وجوههم قوله واسما الفاعل والمفعول
غير المتعدين مثل الصفة فيما ذكر الا اسم الفاعل غير المتعدي واسم المفعول غير
المتعدي الى مفعولين ان مثل الصفة في جريان المسايل الست عشرة المذكورة في
الصفة المشبهة لصحة جريان هذه المسايل في الصفة المشبهة انما هو لشبهها باسم
الفاعل والمفعول فجريانها فيهما بالطريق الاولى تقول زيد قايم الاب ومضروب
الاب

بونع الابن ونصبه وجره وهكذا الى اخر المسايل وانما قيد اسم الفاعل والمفعول
بغير المتعديين لانهما لو كانا متعديين لم يجز فيهما هذه المسايل للالتباس الا يرى
انهما لو كانا متعديين وجوزنا فيهما هذه المسايل وقلنا زيد ضارب اباه وزيد
معطى اباه مثلا لم يعلم ان اباه في المثال الاول مفعول لضارب او فاعل له نصب
تشبيها بالمفعول وفي المثال الثاني مفعول ثان لمعطى او مفعول اول اقيم مقام الفاعل
نصب تشبيها بالمفعول والمفعول الثاني محذوف وكذا اذا قلنا زيد ضارب ابيه وزيد
معطى ابيه لم يعلم ان ابيه في المثال الاول مفعول ضارب او فاعله اضيف وان
ابيه في المثال الثاني مفعول اول المعطى اقيم مقام الفاعل او مفعول ثان له اضيف
اليه وليست الصفة واسما الفاعل والمفعول غير المتعديين كذلك اذ لا مفعول لها
فلا يحصل الالتباس كذا في بعض الشروح نقلته من غير تغيير اذ ليس وراء عبادان
قرية فرحم الله امرءا بذل جهده في فتح عويصات الحقايق وكشف المعضلات
الدقايق واثاب على من اذا اعترضه مشكل فيه فكر الرايق ثم لاح بنظرانه
الكليلة لمح الوامق وقد لعمري يظهر عند التنبه من المعاني الفاصية العاجبية
الشريد نصرت منها من قال خلق الله للحروب رجالا ورجالا لقصعة وثريد
ثم استمد التوفيق من الحمد الحميد في السودي في تفسير اسم التفضيل ليسهل على
المتفحص عن هذه المسئلة الكحلية التي هي العبالة للباب من سجد لحظات
المكحلات المصميات واذهب بالعقول الحرفا في الحيرة من دليل دلال الظباء

المنجات

الصعاب

المنجات الانسيات في هو الميسر لكل عسير وتسهيل الصعاب عليه يسير [illegible]
اسم التفضيل الى قوله الفعل قلت ترجم الباب باسم التفضيل ولم يقل افعل التفضيل
ليتناول الخير او شر كذا في الشروح وقوله وهو افعل نابع عن هذه الفائدة قوله
ما اشتق من فعل شامل للغير اسم التفضيل مما اشتق من الفعل مثل اسم الفاعل
والمفعول واسماء الزمان والمكان والآلة فبقوله لموصوف خرج عنه اسماء الزمان
والمكان والآلة لانها ليست لموصوف وبقوله بزيادة على غيره خرج عنه اسماء الفاعل
والمفعول والصفة المشبهة ولا ينتقض بزيد زايد على الغير لان الزيادة هنا انما
يستفاد باصل اللغة لا بالاشتقاق في الكلام وفي بعض الشروح وانما قال لموصوف [illegible]
خرج اسماء الزمان والمكان بقوله بزيادة على غيره لاحتياج الضمير الى المكني او
لايضاح المحدود بكثرة كما صرح في بعض الشروح اعلم ان الحد المذكور يشكل
بمثل احنك الشاتين وآبل الجمالين لانهما غير مشتقين من فعل قلت لا يبطل [illegible]
معنى قوله احنك الشاتين اشدهما اكلا فلا يجوز ان يكون مشتقا من فعلهم احتنك
الجراد الارض اذا اكل ما عليها كذا في الصحاح وهو كما اشتق اخصر من الاختصار
بحذف الزوايد وفي بعض شروح المفصل هذا قياس مثليك عند سيبويه لا كلام
في اشتقاقه وكذلك آبل من صنف الجمالين معناه اشد الناس تأنقا في رعية
الابل واعلمهم بها ويجوز ان يكون مشتقا من ابل الرجل بالكسر ابالة مثل شكس
شكاسة فهو آبل اي حاذق بمصلحة الابل كذا في الصحاح والجمالين ابناء [illegible]

جنتم اي ضيلة وحنيفة واحد منهم قوله وهو افعل يعني يجي على وزن افعل غالبا
لمجي خير وشر على خلاف هذا الوزن او اراد انه لا يجي الا على وزن افعل كما لا يجي
ما دام على الاصل لان الاصل في خير اخير فنقلت حركة الياء الى الخاء وحذفت الهمزة
واصل شر اشرر نقلت حركة الراء التي هي العين الى الفاء وادغمت الاولى في الثانية
كذا في بعض الشروح وقد تعرض ذلك لما كان لتلك الترجمة فائدة قوله وشرطه
ان يبني من ثلاثي مجرد ليمكن وانما امتنع افعل من المزيد لانه ان يجي على حروفه لم يمكن
وان حذفت الزوائد اختل لفظا ومعنى اما لفظا فظاهر واما معنى فلانك لو قلت
اخرج من استخرج لم تعلم ان المعنى كثير الخروج او كثير الاستخراج قلت هذا الذي
ذكره بحسب الدليل مستقيم اما بحسب الوقوع فقد جاء في الحديث هو اعطى الله اجوب
دعوة وهو من اجاب في الشعر الحماسي او ما شتنا خرقا واهينا الكلا سقي
بهما ساق فلم يتبلا باضيع من عينيك للدمع كلما توهمت ربعا او تذكرت
منزلا اي اشد اضاعة او تضيعا وكفى حجة مذهب سيبويه الذي كان اوحد
النحو اليه ذكر صاحب المفصل انه يجيز بناء هذه البنية من المزيد فكان المصنف
على هذا اراد انه يجي هذا البناء من الثلاثي غالبا قوله ليس بلون ولا عيب
لان منهما افعل لغيره يعني شرط اخر لاسم التفضيل ان لا يكون لونا ولا عيبا
لانه يبني منهما افعل لغير معنى التفضيل نحو اسود واعور فكرهوا ان يبنوا
منهما شيئا اخر بوازنها فيلتبس الا يرى انك اذا قلت زيد الاسود على تقدير

تقدير بناء افعل التفضيل لم يعلم انك اردت انه ذو سواد او انه زائد في السواد
والمراد بالعيب العيوب الظاهرة حتى لا يشكل بمثل اجهل كذا في الشروح وفي شرح المفصل
للمصنف لطيفة في ذلك حيث قال ينبغي ان يضبط بان يقال كل موضع ليس بلون ولا عيب
مما لا يبنى منه افعل لغير التفضيل لان الاطلاق المذكور في الكتب لا تحصل به الضبط
ولا عكسا لصحة قولهم اجهل واحمق وامتناع قولهم اقتل قوله فان قصد غيره
الى اخره يعني ان قصد اسم التفضيل في غير الثلاثي والالوان والعيوب في افعال
من فعل يصح بناؤه منه من حسن او كثير او غير ذلك على حسب غرضك الذي تقصده
ثم تاتي بمصادر تلك الافعال فتنصبها على التمييز تقول اشد استخراجا واكثر دحرجة
واحسن بياضا واقبح عمى قوله وقياسه للفاعل اي وقياس افعل التفضيل ان
يبني للفاعل دون المفعول لانه لو يبنى لهما لوقع الالتباس فرجح الفاعل على المفعول
بوجوه احدها ان المفعول فضلة والفاعل مقصود فبناؤه للمقصود اولى وثانيها
ان الحاجة الى مبالغة الفاعل امس من الحاجة الى مبالغة المفعول وثالثها ان
لا يبقى كثير من الافعال بلا تفضيل لان المفعول لا يجي الا من المتعدي والفاعل
عام قوله وقد جاء للمفعول الى اخره اي وقد جاء اسم التفضيل للمفعول بطريق
الشذوذ كما ترى من الامثلة قوله ويستعمل على احد ثلاثة الى اخره يعني يستعمل
اسم التفضيل اما مضافا نحو زيد افضل القوم او مع من نحو زيد افضل من عمرو
او معرفا باللام نحو زيد الافضل وانما التزم فيه ذلك لان الغرض من اسم التفضيل
اثبات الزيادة

للموصوف به على الغير وذلك لا يحصل عند تجرده عن هذه الثلثة فانك اذا قلت زيد
اشرف لم يفهم من هو الذي زاد عليه في الشرف فاذا قلت من عمرو او بالاضافة او باللام التي
للعهد فقد حصل المقصود ولا ينهى على الغير في قوله يستعمل على احد ثلثة اشياء
اشارة الى انه لا يجمع بين اثنين منها لحصول الاستغناء بكل منها عن الآخر لان كل
واحد منها مستبد في تعيين المفضل عليه فلو جمعت بين شيئين منها لجمعت بين امرين
يغني كل واحد منهما عن الآخر هذا هو المفهوم من شرح المفصل للمصنف واما قول الاعشى
ولست بالاكثر منهم حصى فتأويله ان من هذه ليست من التفضيلية التي لا تجامع اللام
وانما هي بمنزلتها في قولك انت الافضل من قريش كما تقول انت من قريش لا افضل منكم
من هي التبيينية وقيل ان من هنا بمعنى في قوله اذا اضيف فله معنيان الخ
يعني اذا اضيف الاسم الذي يصلح لان يكون في نفسه للتفضيل فله معنيان احدهما ان يكون
المقصود اثبات الزيادة لموصوف اسم التفضيل على ما اضيف اسم التفضيل اليه وهو المراد
بقوله ان يقصد به الزيادة اي يقصد بافعل التفضيل زيادة موصوفه على من اضيف
اليهم ويستعمل هذا القسم اكثر من القسم الذي سيجي وهو المراد بقوله وهو الاكثر قوله
فيشترط ان يكون منهم اي يشترط ان يكون موصوف اسم التفضيل بدلالة اسم التفضيل
على موصوفه منهم اي من جملة المضاف اليهم وانما اشترط ذلك لان حق هذا النوع
من اسم التفضيل ان يضاف لما يضاف اليه اي لشبهه بمن في المعنى من حيث انها كما
يقتضي المبعض والمبعض عنه فاسم التفضيل كذلك يقتضي المفضل والمفضل عليه

والشبه علة الضم في الحكم كما في النظائر واي انما يضاف الى ما يكون هو منه كقولك اي
الرجلين واي الرجال فكذلك اسم التفضيل وكذا المصنف في قد توهم به ... انه من قبيل
المتناقض وذلك انك اذا قلت زيد افضل الناس فانت تفضل زيدا على من اضيف اليه
افضل من جملتهم زيد فانت تفضل زيدا على نفسه وهو محال فالجواب ان زيدا لم
في الناس بغرض التفضيل عليه معهم وانما ذكر لغرض التشريك معهم في اصل الفضل
والوجه الذي ذكرته معهم غير الوجه الذي فضل عليهم به قوله فلا يجوز يوسف احسن
اخوته اي فلاجل انه يشترط ان يكون موصوف اسم التفضيل في هذا القسم داخلا في جملة
من اضيف اليهم فلا يكون يوسف احسن اخوته بمعنى اشتراك الحسن بين يوسف والاخوة
واثبات الزيادة له لان ذلك يقتضي دخول يوسف في جملة الاخوة لانه يكون واحدا من
لما مر من ان حق هذا القسم من اسم التفضيل ان يضاف لما هو يضاف اليه اي ثم
اضافة الاخوة الى ضمير يوسف يستدعي ان لا يكون يوسف واحدا منهم والا يلزم ان يكون
يوسف اخا نفسه بطريق كنايته في ذاته وذلك جمع بين متنافيين فلا يجوز قوله والثاني
ان يقصد زيادة مطلقة ويضاف للتوضيح اي الثاني من المعنيين ان يقصد ان الموصوف
اسم التفضيل نفس تلك الزيادة لا ان يكون للمضاف اليه شركة ويكون هو متفضلا
على الاطلاق وكم اختصاص هذا من جهة اخرى كقولك الناقص والاشج اعدلا بني مروان
تريد الاعدل على الاطلاق ولهما بني مروان اختصاص ولا تريد انهما من بني مروان عادلون
وهما اعدل منهم اذ لم يكن فيهم عادل سواهما كذا في بعض شروح قوله فيجوز
يوسف احسن اخوته

اي فلا جاز انه لا يقصد به التفضيل على من يضاف اليه بل تقصد الزيادة المطلقة يجوز
ان يقال يوسف احسن اخوته لانه لم يلزم دخول يوسف في جملة الاخوة لان اسم التفضيل
لا يضاف هنا الى ما يضاف اليه اي لزوال المعنى الجامع وهو لستدعاء اسم التفضيل
المفضل والمفضل عليه كما ستدعا اي المبعض في المبعض عنه فلم يلزم الجمع بين المتنافيين
كما لزم ثمة فلهذا جاز قوله وكونه للافراد والمطابقة لمن هو له اراد بالاول
اسم التفضيل المضاف الى ما يقصد لان يكون موصوفه زايدا عليه في الفضل كالزيدون
افضل الناس وافاضل الناس وانما جاز الافراد في ذلك مع ان موصوفه ليس بمفرد
لان اسم التفضيل هنا بعض ما يضاف اليه فاشبه لفظ البعض وهو لا يثنى ولا يجمع
ولا يونث تقول هند بعض النساء والزيدون بعض الناس وانما جاز المطابقة ليكون مماثلا
للموصوف وهو الاصل في الباب كذا في بعض الشروح او لان الاضافة غير موضوعة للتعريف
خاصة كاللام بل مع ما قد تفيد التعريف فقد لا تفيد فمن جهة افادة كاللام
ومع اللام يجب المطابقة كما سيجي ومن جهة عدمها كمن ومع من يجب الافراد كما سيجي
قوله واما الثاني والمعرف باللام فلا بد من المطابقة اي في الاضافة التي يقصد بها
اثبات مجرد الفضل يجب المطابقة بين اسم التفضيل وموصوفه نحو هند فضلى
النساء والهندات فضليات النساء لان اسم التفضيل لما كان لبيان مجرد الفضل
كان بمعنى الفاضل نص عليه ابن هشام عبد القاهر وفي الفاضل يجب المطابقة فكذا
في افضل الذي بمعناه واما لزوم المطابقة في المعرف باللام فعملا بالاصل بيانه

ان الاصل في اسم التفضيل هو الافراد لاجرائهم مجرى التعجب اذ وسيجي القرابة بينهما
مستحكمة ولذلك شرطوا في التفضيل ما شرطوا في التعجب وحكم التعجب الافراد لا المطابقة
لجريه مجرى المثل الابي عن التغيير وستعرف في بابه ان شاء الله العزيز ثم لما عرف
باللام جرت عليه الاحوال لان تعريفه باللام اخرجه عن شبه الفعل فجرى على شاكلة
اصله تقول زيد الافضل والزيدون الافاضل قوله والذي لمن مفرد مذكر لا غير
اي اسم التفضيل اذا كان مستعملا بمن يجب فيه الافراد والتذكير ولا يجوز المطابقة
لمن هو له تشبيها بفعل التعجب كما مر وقيل انما استوت الحالات عند مصاحبة
من لان افضل شطر الاسم وانما يتم بمن فلو الحق علامة التثنية والجمع والتانيث فقيل
الزيدان افضلان من القوم والزيدون افضلون من هولاء لكان ذلك ابطالا لما لزم
من من الاتصال ولا يمكن الحاق العلامات بعد من لانه حرف وهو غير قابل
للتغيير قوله فلا يجوز الافضل من عمرو يعني لا يجوز ان يجمع الالف واللام مع من لان
الغرض يحصل باحدهما كما مر قوله ولا زيد افضل الا ان يعلم يعني لا يكون استعماله
مجردا عن احد الاشياء الثلاثة الا اذا علم وكان ذا اعاد ذلك ليبني عليه قوله الا ان يعلم
والاية وهو معلوم من قوله وستعمل على احد ثلثة يعني اذا علم يجوز حذف هذه الاشياء
نحو قوله تعالى يعلم السر واخفى اي اخفى من السر قوله ولا يعمل في مظهر يعني لا يعمل
اسم التفضيل الا بشرائط سنذكرها كل ما عمل عمل الفعل لا بد ان يكون بمنزلة فعل بمعناه
كما مر في اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة فان قولك زيد كريم اباه بمعنى كرم
اباوه

واما افعل التفضيل فليس له فعل بمعناه في الزيادة فلم يعمل الا عند شرائط تصحح
كونه بمعنى الفعل كما ستقف عليها ان شاء الله تعالى الا انا عبيدك الذي طالما افضت عليه
بحار فضلك وصبت عليه سجال نوالك فخولته عفوك وطولك عن حضيض الحقر
سنا وسنيا الى اوج الكبر سنا فسرت عنه وسنا فشرته اللهم حيث شهرت
عن ازرى جفنيه ذاك منصل براع مقلته وذاكرى عيبه بين اقرانه لا بمجرد الصيت
والاسم بل بما زدته بسطة في العلم والجسم فبارز بسيف غرارته في مضامير هذه
الصنعة وبين الحقائق بحجبها بالكرامات ان ازل الذاكري هات ولا تخجلني
يا محسن ويا مفضل بعي عراني في هذا الشكل المعضل وانتق بفضلك لساني وافرغ
بلطفك جناني واصرف الى محجة الحجة بعنايتك كل غبي عناني فانت اعز مامول
واكرم مسئول قوله ولا يعمل في مظهر انما قيدنا بالمظهر ليخرج المضمر فان اعمال اسم التفضيل
في المضمر لا يتوقف على تلك الشرائط لكون اعمال المضمر اخف ولضعفه اسهل بالنسبة
الى اعماله في المظهر لكون المظهر اقوى في العمل ان لا قوى اقوى فلا يستدعي اعمال اسم
التفضيل في المظهر لان يكون بمعنى الفعل وكم من شيء يعمل في المضمر ولا يعمل في الظاهر
مثل ان المخففة المفتوحة فانها يعمل في ضمير الشان ولا يعمل في الظاهر اصلا كما
سيجيء تقريره في الحروف قوله الا اذا كان لشيء وهو في المعنى لمسبب مفضل باعتبار
الاول على نفسه باعتبار غيره منفيا قلت اشرح هذا التركيب ثم اعود الى
جمع معناه الا استثناء عن قوله لا يعمل اي اذا كان اسم التفضيل صفة
لشيء

من حيث اللفظ وذلك الشيء رجل في مثالنا وهو في المعنى اي لكن اسم التفضيل في المعنى
لمسبب اي لمتعلق ذلك الشيء الذي في مثالنا مفضل باعتبار الاول اي يكون ذلك المتعلق
مفضلا الذي ثبت له زيادة الفضل باعتبار ذلك الشيء وهو الرجل في مثالنا على نفسه
باعتبار غيره اي يكون ذلك المتعلق المفضل مفضلا عليه باعتبار غيره وهو زيد
في مثالنا فقوله باعتبار الاول من صلة المفضل وقوله باعتبار غيره من صلة على نفسه
وقوله منفيا غير متعلق بقوله باعتبار غيره كما سبق اليه الوهم بل هو حال عن
الضمير الذي في كان يعني الا اذا كان اسم التفضيل كذا وكذا حال كون اسم التفضيل
منفيا وحاصل الكلام ان افعل التفضيل لا يعمل في مظهر الا اذا كان صفة سببية لشيء
وهو في المعنى صفة حقيقية لمتعلق ذلك الشيء وذلك المتعلق يكون مفضلا ومفضلا
عليه باعتبار المحلين كقولك ما رايت رجلا احسن في عينه الكحل منه في عين زيد
فاحسن صفة سببية لرجل وصفة حقيقية للكحل واعني بالحقيقية انها حاصلة
منه والكحل مفضل باعتبار عين رجل ومفضل عليه باعتبار عين زيد قوله لانه
بمعنى حسن دليل على عمل اسم التفضيل في الظاهر عند وجود هذا الشرط يعني ان اسم التفضيل
انما لا يعمل في الظاهر لعدم ان فعل له بمعناه وعند وجود هذا الشرط صار بمعنى حسن فعمل
لذلك وانما صار بمعنى حسن لان قوله ما رايت رجلا احسن في عينه الكحل منه في
عين زيد مع قوله ما رايت رجلا حسنا في عينه الكحل حسنه في عين زيد متلازمان
طردا وعكسا اعني كلما صدق التركيب الاول صدق التركيب الثاني وكلما صدق
التركيب الثاني

صدق التركيب لاختلاف هذا ظاهر يتبين للناظر بادنى تامل فائدة التساوي بين الشيئين في
الصدق انه يكون كل منهما بمعنى صاحبه قال قلت بهذا ان الحديث عن تاثير هذا الشرط
وانه من اي معنى يجعله في معنى حسن حتى ينتفي ذلك المعنى بانتفائه قلت الكلام الملخص
في ذلك ان يقال هذا الشرط متضمن لامرين احدهما كون التفضيل صفة سببية للاول حقيقة
لمتعلقه وثانيهما هو كون ذلك المتعلق مفضلا ومفضلا عليه باعتبار المحلين وكلاهما
تاثير في جعل احد التركيبين في معنى الاخر فانه بهما صار الكحل مفضلا ومفضلا عليه باعتبار
المحلين واذا انتفى ذلك يكون للمعنى نفي فضل حسن الكحل في عين رجل على عين زيد وذا انما
يحصل ايضا بنفي ان يكون حسنه كحسنه والتركيب الدال على ذلك المعنى هو ما رايت رجلا
حسن في عينه الكحل حسنه في عين زيد والتركيب الضابطي يستلزم هذا التركيب من
ولاستلزام هذا التركيب الضابطي ظاهر لان نفي تساوي اصل الحسن يستدعي نفي زيادة
الحسن التي فرع عليه ثم اذا انتفى الموصوف السببي وهو الرجل انتفى المحل الاول
فلم يكن مفضلا باعتبار الاول فنفي ذلك لم يكن نفيا بالمعنى المذكور ولا يكون في معنى نفي
حسن واذا انتفى الموصوف الحقيقي وهو الكحل لم يصح ان يقال حسن الكحل لان هذا
انما يقال في الصفة الحقيقية فلم يتات النفي بالمعنى المذكور ايضا وكذلك اذا انتفى كونه
مفضلا ومفضلا عليه وذلك ظاهر هذا ما سنح على الخاطر الفاتر [illegible]
ذلك فليكتب هنا مثالا من العزيز الفاكر فانه قلت الامر الثاني يكفي فيما استخرجه ربنا
من المعنى المقصود فالامر الاول ما فائدته قلت الامر الثاني الحاكم بتطويل

بدون الاول اما وقوعا او حقيقة فكانه شرط للامر الثاني فافهم عن تيقظ ولا تبح باد
ثم اعلم ان قوله منفيا في بعض النسخ ساقط وكذا في شرح المفصل للمصنف ولا بد من
اثباته اذ هو العمدة في ان يكون احسن بمعنى حسن في هذا التركيب بالمعنى المذكور كما
نعدهم لا اثباته لم يتلازم التركيبان يظهر عليك اذا تاملت في المعنى قوله مع انهم
لو رفعوا لفصلوا بين احسن ومعموله باجنبي وهو الكحل دليل اخر على اعمال اسم التفضيل
هنا في الظاهر يعني لو لم يعملوا اسم التفضيل في الكحل مثلا لكان الكحل مبتدا لانتفاء
احتمال شيء اخر واحسن لا يحتمل ذلك لانه لكان المبتدا قبل صلوحه للابتداء لشموله
الخبر لان الكحل يكون خبر احسن اذ هو مقدم على صحيح كونه احسن مبتدا وهو صفته
فوجب رفع احسن ليكون خبرا عن الكحل لانتفاء ما يصلح لذلك سواه ولو رفعوا الحسن
لفصلوا بين احسن ومعموله اي متعلقه الذي هو متمم لمعناه بمنزلة جزئه وهو منه
باجنبي اي بمبتدا لا يكون بمنزلة جزء لاحسن وهو الكحل وهذا اشارة الى سؤال وجواب
ووجهه ان يقال على تقدير نصب احسن يلزم ايضا الفصل بين احسن ومتعلقه بالفاعل
وهو الكحل فاشار الى الجواب بقوله باجنبي يعني المبتدا اجنبي من حيث انه لا يكون كالجزء
من الخبر ولهذا يحتاج الى الربط بينهما بضمير بخلاف الفاعل فانه كالجزء من عامله
فالفصل به كلا فصل في ذلك جاز مررت بزيد بعمرو قال قلت فليتقدم منه على الكحل
حتى لا يلزم الفصل باجنبي ولا يلزم تسعا الخبر قبل المجيء قلت اجاب المصنف عن
ذلك في شرحه بقوله ولو قدمت منه لرجع الضمير على غير مذكور في بعض الشروح خطى

قول المصنف

بانه يجوز ان يكون ضمير المبتدأ متقدما عليه كما في قولك في داره زيد والمصنف معترف بهذا
في اول الكتاب ثم في بعض الشروح نسب هذا الشارح الى الغفلة فقيل اعتذارا من المصنف
لغفلته عن كلامه في شرح هذا الكتاب انه اشار بقوله ولتعذر الرفع على الابتداء لفصل الجمع
عن غيره معناه انما يتعذر الرفع على الابتداء لكون احسن اولى بالابتداء من الكحل لعود
الضمير على من هو له لفظا ومعنى على تقدير كون احسن مبتدأ فالحاصل ان جعل احسن
مبتدأ والكحل خبرا اولى من العكس لما ذكرنا الى هذا لفظه قلت اعلم يا اخي ان هذا
من عجايب جبل من المضاحك التي عندها يستغرب فانه المصنف رحمه الله طالما
زاول مضيقا اضيق من سم الخياط وبالغ في بذل الاجتهاد والاحتياط لتحصيل الكحل
فاعلا واحسن فيه عاملا فاذا جاز ان يستتب له الكلام وآن ان يتسنى له المرام جعل
هذا الشارح احسن مبتدأ والكحل خبرا فهذا شيء فري والمصنف عن هذا بريء وانما
اورد كلام المصنف بتمامه فانظر فيه هل له دلالة على هذا المعنى او ما قال المصنف وانما
عمل عند حصول هذه الشرائط لكونه فيها بمعنى حسن الفعل نحو ما رأيت رجلا احسن في
عينه الكحل حسنه في عين زيد ولتعذر الرفع على الابتداء لفصله عن غيره الا يرى
انك لو قلت ما رأيت رجلا احسن في عينه الكحل ورفعت احسن لفصلت بين احسن ومعموله
الذي هو منه بالاجنبي الذي هو الكحل لان الكحل مبتدأ فلا يكون الفصل به بين
عامل ومعموله ولو قدمت منه لرجع الضمير على غير مذكور الى هنا لفظه وليت شعري
بان هذا الشارح باي دلالة يحمل مراد المصنف على هذا فان استتر بقوله لفصله عن غيره

فالمراد بالغير ان يكون الكحل فاعلا لا ان يكون خبرا نعم لو منع مانع كون الكحل مبتدأ
على تقدير عدم اعمال احسن لجوز ان يكون احسن مبتدأ بما اشرنا اليه في تضاعيف
التقرير لم يبعد عن الصواب لكنه اي هذا غيره وذاك غيره قوله ولك ان تقول احسن
في عينه الكحل من عين زيد يعني يجوز لك ان تحذف ضميرا منه وكلمة في وتدخل من على
الكلمة التي كان يدخل عليها في الاحتياج الكلام الى ذلك المعنى كما كان طلبا للاختصار
قوله فان قدمت ذكر العين كما آخره اي فان قدمت ذكر العين على اسم التفضيل
جاز فيه عبارة اخرى كقولك ما رأيت كعين زيد احسن فيها الكحل اي ما رأيت كعين زيد
عينا احسن فيها الكحل قوله مثل ولا ارى الى آخره يعني ما رأيت كعين زيد احسن
فيها الكحل مثل ما انشده سيبويه من قوله ⁕ مررت على وادي السباع ولا ارى ⁕
كوادي السباع حين يظلم واديا ⁕ اقل به ركب اتوه تئية ⁕ واخوف الا ما وقى الله
ساريا ⁕ تقديره ولا ارى واديا كوادي السباع حين يظلم الى حين يظلم الوادي اي يصير
ذا ظلام وجه التمسك انه قدم المفضل عليه وهو وادي السباع كما قدم العين ثمه
وحذف الروابط المذكورة في المثال الاول مع ان القيود ثمه موجودة وذلك لان اقل وهو
اسم التفضيل جرى في اللفظ على الوادي وهو في المعنى لسببه وهو الركب ثم الركب مفضل
باعتبار الاول وهو واديا ومفضل عليه باعتبار وادي السباع ثم نفي ذلك فيكون المعنى
نفي فضل قلة وادي غير السباع على وادي السباع ثم قوله اتوه في موضع رفع صفة
لركب والتئية المكث وتئية تمييز عن اقل به ركب واخوف عطف على اقل وما في ما
وقى الله

لمعنى من وسار ديا نصب على الحال من ضمير لحوق اى تمييز بمعنى سرى فيكون صفة واقعة
موقع المصدر كذا فى بعض الشروح قلت وفى بعض النسخ الرواية ومثل بالواو وموخطا
لقرانه فوض تمثيل المتاكر المذكور بهذا الشعر للشيبانى فى كلام فلله الحمد ما كرّر الجديدان
وتجدد الملوان على التوفيق فى اتمام شرح قسم الاسم والتحقيق حتى جمعت من خيرة
المعانى ما ازرى حسنه على وشى صنعاء وزهرة على روضة غناء فاكرم بعلوق اعلق
بالفؤاد من حلق سلاسل اصداغ الحسان وابرد على الاكباد العطاش من السلسال
الشيم المبرد على حافات انهار الجنان ثم اياه احمد واسال التوفيق لما ترجاه
و وتعوق ليوصل فاتحة الافعال بخاتمة الحروف وكذ رحمه الله الفعل الى قوله المضارع
قلت فوايد قيود هذا الحد امضيناها فى صدر الكتاب ولكن المصنف كلما ورد
على الاسم باعتبار عكسه كالمضارع والافعال الغير المتصرفة كعسى وشبهه فهو وارد
على حد الفعل باعتبار طرده والجواب نفى كالجواب فيما تقدم قوله ومن خواصه
دخول قد قد حرف يقرب الماضى من الحال اذا قلت قد فعل ويكون للتقليل اذا قلت قد
يفعل وربما يجىء على معنى الكثرة كما فى قوله تعالى قد نرى تقلب وجهك فى السماء وفى قوله قد
اترك القرن مصفرا انامله وعلى اختلاف هذه المعانى لا يصلح دخولها مناسبة
الا على الفعل لانها تدل على التشغل والتجدد ومعنى الفعل بهذه المثابة فناسب من هذا
الوجه فاختص به وبمعنى النوعين الآخرين بمعزل من ذلك قوله والسين وسوف
وانما اختصا بالفعل لانهما وضعا لتخصيص الفعل المضارع المشترك بين الحال والاستقبال

با

الاسماء وانما ذكر السين معرفا لانه يجى للاستقبال والطلب واصابة الشئ على صفة
والتحول والوقف بعد كاف المؤنث ويسمى سين الكسكسة نحو سيخرج ولتستعجله واستجاده
ولستنسر البغاث واكرمتكس ومررت بكس فلا بد من ذكره معرفا تعريف عهد ليتعين
سين الاستقبال قوله والجوازم انما اختص الجوازم بالفعل لان بعضها للنفى وبعضها
للشرط وكل ذلك معناه انما يتحقق فيما يتجدد وينتفى بالنفى والشرط فى معناه لانه تعليق
وذلك غير ثابتة للاسماء لانه نفى لعدم تحقق معنى النفى فيها واما اللام للامر فلاختصاصه
بمعنى الامر وهو انما يكون من انواع الفعل قوله ولحوق نحو تاء فعلت المراد به
للضماير المرفوعة المتصلة وانما اختص هذا الضمير بالفعل لشدة احتياجه الى
شئ يتصل به والفعل اولى واخص بذلك لان الفعل يلازم المرفوع لشدة من غيره اذ لا ينفك
كل منهما عن صاحبه لفظا او تقديرا فصلح بهذا الوجه لان يكون من خصايصه ولو الحق
هذا الضمير بالاسم يستلزم حذف علامة له فى بعض المواضع او لحوقه بها مع الامتناع
بيانه ان قولك ضاربان الالف فيه ليس بضمير لئلا نقلها بياء فلو اتصل هذا
الضمير به فان حذف الف التثنية يلزم الامر الاول وان لم يحذف يلزم الامر الثانى وكذا الكلام
فى ضاربون ثم لما التزم بتصل فى التثنية والجمع حمل المفرد عليهما طردا للباب قوله
وتاء التانيث ساكنة وانما اختصت بالفعل لانها انما وضعت ساكنة ليكون فرقا بين تاء الاسماء
وتاء الافعال فقوله ساكنة احترازى المتحركة لذلك فلم يعكس لان هذه المتحركة لقوتها
بالاسم اولى قوله والماضى الخ اراد ان الماضى فعل دل على زمان قبل زمان انت
فيه

وهو الحال فقوله ما دل على زمان تدخل فيه الافعال كلها وقوله قبل زمانك تخرج عنه
الحال والاستقبال والمراد بالدلالة انما هو بحسب الوضع فلا ينتقض بنحو ان ضربت
ضربت ضربت وزوجت بعت واشتريت في تفسيرنا لفظة ما بالفعل خرج امس قوله
مبني على الفتح خبر بعد خبر اي الماضي مبني على الفتح او خبر مبتدا محذوف اي هو مبني
على الفتح اما البناء فلعدم مقتضى الاعراب والشبه الصوري باسم الفاعل واما البناء
على الحركة فلانه اشبه المضارع من وجه من حيث انه يقع موقعه فجعل له حظ من
الحركات التي هي آلة الاعراب وبني على الفتح لانه اخف قوله مع غير الضمير المرفوع
المتحرك والواو يعني انما بني الماضي على الفتح اذا لم يكن في آخره ضمير مرفوع متحرك
ولا واو جمع لانه اذا كان في آخره احدهما نحو ضربت او ضربوا بني على السكون او على
الضم وانما بني على السكون في نحو ضربت كراهة اجتماع اربع حركات فيما هو كالكلمة
الواحدة لشدة اتصال الفاعل بفاعله وعلى الضم في نحو ضربوا طلبا للمجانسة وقوله
الضمير المرفوع احترز به عن المنصوب نحو ضربني فان الفعل مع الضمير المنصوب ليس
في حكم كلمة واحدة وقوله المتحرك احترز به عن نحو ضربا فانه لا يمكن ان يسكن مع الساكن
قال رحمه الله المضارع ما اشبه الاسم باحد حروف نأيت اما قوله فينتصب ما
اشبه الاسم فسمي الماضي ايضا لانهم يقولون زيد ضرب كما يقولون زيد ضارب فقوله
باحد حروف نأيت يخرج الماضي وانما خص المضارع بهذه الحروف الاربعة لان الثلاثة
منها اكثر تداولا في كلامهم من سائر حروف المعجم لليتها وسهولتها وسلاستها

عند

١٢٧

عند امتداد الصوت ولذلك سميت حروف المد واللين الا يرى انك لا تجد كلمة خالية منها
او من ابعاضها وهي الحركات واما الرابع وهو النون فلانها اشبه حروف بها من
غيرها لضعفها وكونها غنة وهي هواء في الخيشوم واكثر في اربعة لان المواقع
على هذا العدد قال قلت اما لا تجد في المضارع الا الياء والنون فاين الواو والالف
قلت اما الالف فانها انقلبت همزة لتعذر الابتداء بها للزوم سكونها وهي اذا
لزم تحريكها صارت همزة لانهما من واد واحد وهو اقصى الحلق واما الواو فلانهم
كرهوا ايضا وقوعها في الكلمة لانها معرض لوقوع واو العطف وفي ذلك ما
يشبه صوتا للعواء فتجافوا عنه فقلبوها الى حرف هو مثلها في الضعف وهو
التاء نحو فعلهم في تراث وتخمة وتجاه وتيقور قوله لوقوعه مشتركا وتخصيصه
بالسين تبيين للجهة الخ يعني انه اشبه الاسم الا يرى انك اذا قلت يضرب يصلح للحال
والاستقبال فاذا دخلت عليه السين او سوف قلت سيضرب فيتخصص بعد ان كان
شايعا كما انك اذا قلت رجل فانه يصلح لذات زيد وعمرو فاذا دخلت اللام قلت
الرجل خصصته بالمعهود منهما بعد ان كان شايعا فقد اشبه الاسم من حيث الشياع
والتخصيص وبهذا المعنى من الشبه اعطي الاعراب والا فالاعراب فيه ليس لمعان معتورة
عليه كما في الاسماء كذا في شرح المصنف وفي بعض الشروح لوقوعه كان اولا
ليكون تعرضا لجانب الشبه اللفظي والمعنوي معا قوله فالهمزة للمتكلم
الحاضر تبيين لمعاني حروف المضارعة وجه تخصيص كل حرف لكل معنى هو ان

بينهما ع

مبتدأ الكلام والمخاطب منتهاه والغايب دايز والهمزة اول الحروف مخرجا والتاء
لانها بدل من الواو منتهاها والياء بينهما لان مخرجها من وسط الفم فوقعت القسمة
على هذه النسبة واما النون فلانها اخو الحروف من لانه منها بحكم الياء لاشتراكهما
فيها في الماضي كونصرت في نصرت في نصرنا ولم يجعل جمع المؤنث تبعا له في ذلك وان كانت
العلة مشتركة لئلا يجتمع علامتا تانيث لو قيل تضربن بالتاء ومما التاء والنون
قال المصنف وهذا اولى يعني قولنا التاء للمخاطب والمؤنث والمؤنثين اولى من قولهم التاء
للمخاطب والمؤنث الغايب لانهم ان ارادوا بالمؤنث المؤنث مطلقا فهو باطل بقولهم
النساء يضربن فان هذا مؤنث بغير تاء وان ارادوا بالمؤنث المفردة فهو باطل بقولهم
المراتان تضربان فانه بالتاء وليس بمفرد ثم قال قوله والياء للغايب غيرهما اولى
من قولهم الياء للغايب لانهم ان ارادوا بالغايب الغايب مطلقا فهو منقوض بالمؤنثة
وللمؤنثين وان ارادوا بالغايب المفرد فهو منقوض بقولك الرجال يضربون والنساء
يضربن فانه بالياء وليس بمفرد **قوله** وحرف المضارعة مضموم في الرباعي مفتوح
فيما سواه والاصل في هذه الحروف الفتح لخفته وانما ضم الرباعي حتى لا يلتبس بالثلاثي
اذا قلت اضرب يضرب وخص الرباعي بالضم لان الرباعي اقل والثلاثي اكثر
اولى وخص الضم لان من جملة هذه الحروف الياء والكسر عليه مستكره واما اهراق
يهريق واستطاع يستطيع فهما من الرباعي نظرا الى الاصل **قوله** ولا يعرب من
الفعل غيره اذا لم يتصل به نون تاكيد ولا نون جمع مؤنث يعني لا يعرب من الفعل غير المضارع

المضارع وهو انما يعرب اذا لم يتصل به احدى النونين فان عند اتصال احدهما يصير
مبنيا اما عند اتصال نون التاكيد فلان حركات آخر الفعل عندها جعلت علامات لمعان
اخر للافراد والجمع وخطاب المؤنث فان لام يفعلن مفتوحة في المذكر المفرد ومضمومة في
الجمع ومكسورة في المؤنث مفردا وجمعا تقول هل يضربن ويضربن وهل تضربن وتضربن
وتضربن كما سيجي تحقيق ذلك في آخر الكتاب والحرف الواحد فلا يصلح محلا لحركتين وقيل لان
النون اذا اتصل بالفعل يقوى الفعل لاختصاص تلك النون بالفعل كما سياتي فيخرج الفعل بها
عن مشابهته للاسم واما عند اتصال نون الجمع فلما نقل صاحب المفصل عن سيبويه من انه
انما بني يفعلن لمشابهته فعلن وذلك لان كلا النونين للنساء فبني ما قبلها للطرد وقيل
ما قاله سيبويه مستدرك لعدم المساواة لان مقتضى الاعراب في يفعلن قائم ومقتضى البناء
في فعلن فلا يتحد بينهما الفيصل مقتضى الاختلاف ثم يجاب عن هذا بان يفعلن وجد فيه
المانع عن الاعراب وان كان المقتضي قائما وهو مشابهته لما هو اصل في البناء وهو فعلن
ووجه المشابهة ما مر من الحاق ضمير بارز وهو نون متحركة في بعض الشروح وفي عبارة
الكتاب نظر لانه يدل على ان غير المضارع لم يعرب اذا لم يتصل به النون المذكورة ويعرب
اذا اتصلت به وليس المراد ذلك بل المراد انه لم يعرب من الفعل الا المضارع اذا لم يتصل
به النون واذا كان كذلك يجعل قوله اذا لم يتصل قيدا في المفهوم من كلامه وهو ان المضارع
• يعرب الا قيدا في المذكور وهو لا يعرب غير المضارع **قلت** وفي هذا النظر نظر لانه
انما يلزم ما ذكره لو كان رفع المقدم منتجا وهو ممنوع بيانه الحوله ولا يعرب

من الفعل غيره اذا لم يتصل به نون شرطية صورتها الطبيعية هي قولنا اذا لم يتصل
بالمضارع نون لم يعرب من الفعل غيره ولو لم تستلزم نقيض الشرطية قولنا اذا اتصل
بالمضارع نون يعرب من الفعل غيره لكان انتفاء المقدم مستلزما لانتفاء التالي وليس
كذلك وهذا ظاهر عند المراولين في علم اخر عبارة اخرى علق انتفاء اعراب غير المضارع
بانتفاء اتصال النون بالمضارع وهذا كتعليق عدم الصلوة بعدم الوضوء مثلا فلو لزم ذلك
وجود اعراب غير المضارع عند وجود اتصال النون بالمضارع لكان ينبغي ان يلزم وجود الصلوة
عند وجود الوضوء وليس كذلك نعم في لفظه تسامح من حيث ان انتفاء اتصال النون شرط لاعراب
المضارع لا لانتفاء اعراب غيره وانه تحمل بتقدير امضيته في مطلع البحث فاعرفه عن تيقظ
قوله واعرابه رفع ونصب وجزم اعطى المضارع الاعراب الثلاثة لفرط مشابهته بالاسم
لما مر مرارا واعراب الاسم على هذا العدد ثم جعل الجزم عوضا عن الجر لامتناع معنى عامل
الجر وهو الاضافة في الفعل كما مر قوله فالصحيح المجرد الى آخره شرع يبين انواع اعراب
المضارعة بحسب الاعراب اللفظي والتقديري كما بين في الاسماء فقال كل فعل صحيح اذا كان
مجردا عن ضمير بارز يعني لا يكون في آخره ضمير بارز مرفوع للتثنية والجمع والمخاطب المؤنث
فرفعه بالضمة ونصبه بالفتحة وجزمه بالسكون كقولك هو يضرب ولن يضرب ولم يضرب
واحترز بالقيود عن اضدادها فان حكمها سيجيء وسر عليه لو قال ضمير التثنية والجمع
البارز او علامته لكان اوفر على المقصود فان قولك يقوم الزيدان ويقومون الزيدون
ليس رفعه بالضمة مع ان الضمير للمثنى والمجموع فيه لبطل بان الرفعه الظاهر بالالف والواو فيهما

علامتان للتثنية والجمع قلت هذا ليس بوارد لان الكلام في التركيب الفصيح وما ذكره ليس
بفصيح بل الفصيح الشائع يقوم الزيدان والزيدون قال تعالى سيقول السفهاء يوم يقول المنافقون
قوله والمتصل به ذلك بالنون وحذفها اي واعراب المضارع المتصل به الضمير البارز المرفوع
للتثنية او الجمع او المخاطب المؤنث بالنون حال الرفع ويحذفها حالتي النصب والجزم نحو يضربان
ويضربون وتضربين ولن يضربا ولن يضربوا ولن تضربي ولم يضربا ولم يضربوا ولم
تضربي وانما جعل اعرابه حال الرفع بالنون لان اواخر الفعل لما صار باتصال ضمير الفاعل
بحيث لم يصح اظهار الاعراب فيه كما ترى ابدلوا النون عن تلك الحركة الاعرابية وعينت النون
لذلك حتى يوافق الاسم في الجموع يعني نحو يضربان لضاربان وانما سقط النون حال الجزم
لانها لما كانت بدلا عن الحركة والحركة تسقط حال الجزم فكذا بدله وانما سقط حال النصب لكون
الجزم في الافعال بمنزلة الجر في الاسماء فكما يتبع النصب الجر في الاسماء يتبع النصب الجزم في الافعال
قوله والمعتل بالواو والياء الى آخره يعني اعراب المضارع الذي في آخره واو او ياء كيدعو
ويقضي بالضمة حالة الرفع تقديرا لثقل الضمة عليهما كما مر في القاضي وبالفتحة حالة
النصب لفظا نحو لن يدعو ولن يقضي لخفة الفتحة وبحذف حرف العلة حالة الجزم لانه لما لم
يكن في آخر الاخر حرف علة ساكنا وتسكين الساكن محال حذفوا علامته كما حذفت
نون يضربان لذلك وقيل لانه اذا لم يجد الجازم الحركة حذف الحرف قوله المعتل بالالف
بالضمة والفتحة تقديرا والحذف اي اذا كان لام المضارع الفا نحو يخشى فاعرابه بالضمة
حالة الرفع وبالفتحة حالة النصب تقديرا كما مر في عصا والحذف حالة الجزم كما مر في
يدعو

قوله ويرتفع اذا تجرد عن الناصب والجازم اشارة الى عامل رفع المضارع وهو كونه مجردا
عن العوامل اللفظية وهذا مخالف لما في المفصل فانه جعل عامله في وقوعه بحيث يصح
وقوع الاسم حيث قيل انه هو لارتفاع بعامل معنوي نظير المبتدا او خبره وذلك المعنى
وقوعه بحيث يصح وقوع الاسم وقال المصنف هذا اقرب الى المتعلم من قولهم ويرتفع اذا وقع
موقع الاسم لانه يرد عليه اعتراضات مشكلة ويحتاج الى الجواب عنها مثل قولهم كاد زيد
يقوم قلت وجه الاشكال ههنا كاد زيد يقوم ان يقال يقوم مرتفع في هذا التركيب مع انه ليس في
محل يصلح للاسم اذ لا يقال كاد زيد قائما والجواب عنه ما عقد صاحب المفصل فيه فصلا حيث
قال وقولهم كاد زيد يقوم وجعل يضرب وطفق ياكل الاصل فيه ان يقال قائما وضاربا واكلا
ولكن عدل عن الاسم الى الفعل لغرض قلت وذلك الغرض ما قال المصنف في شرح المفصل
ان هذه الافعال لما كانت لمقاربة حصول الشيء والاخذ فيه جعل ذلك الشيء بلفظ الحال
تقوية للمعنى المراد كما ان عسى لما كانت للرجاء وهو مستقبل جعل المرجو معها داخلا
عليه ان تقوية لذلك المعنى ثم لما كان ما في المفصل محتاجا الى مثل هذه التمشية وما
في الكافية لا جعله المصنف على المتعلم لذلك قال رحمه الله وينتصب بان لما قوله وينجزم
قلت ذكر النواصب جملة ثم اخذ بتفصيلها فقال فان مثل اريد ان تحسن الي
وان تصوموا خص ان في قدمها على غيرها وجعلها ام الباب ولذلك عملت ظاهرة
ومضمرة ولانها متفق عليها وفي غيرها خلاف فان منهم من قال في لن اصلها لا ان
واذن ماخوذ من اذ وان وكي ناصبة بتقدير ان بعدها وفائدة المثالين ان النصب

في الاول بالفتحة لفظا وفي الثاني بحذف النون قوله والتي تقع بعد العلم مخففة من
الثقيلة الى آخره يعني ان التي تقع بعد العلم اي بعد كل فعل يدل على التحقيق نحو علم وراى
وامثالهما فهي مخففة من الثقيلة لا الناصبة للفعل المضارع وذلك لان الناصبة لكونها
علم الاستقبال اذ هي موضوعة لتنقل المضارع من الحال الى الاستقبال كذا في بعض شروح
المصباح يكون دليلا على ان ما بعدها غير معلوم التحقق والعلم دال على ان ما بعده معلوم
التحقق وفي ذلك تناف بين بخلاف المخففة فانها للتحقيق فتناسب العلم وبيان تخفيف
ان مع شرائطه سنذكره في موضعه ان شاء الله تعالى واورد مثالين لان في الاول عوض السين
عن التخفيف وفي الثاني حرف النفي على ما سياتي تحقيق ذلك قوله والتي تقع بعد الظن
فيها الوجهان اي ان التي تقع بعد الافعال الدالة على الظن كظننت وخلت وحسبت جاز
ان تكون ناصبة وجاز ان تكون مخففة من الثقيلة نحو ظننت ان يكون وان سيكون لان الظن
يجي للتحقيق في بعض موارد الاستعمال ويجي لخلافه فبحسب ذلك تقع بعده ناصبة و
مخففة قوله ولن مثل لن ابرح قال المصنف لن ينصب مطلقا ومعناها نفي المستقبل
مثل لا في المعنى الا انها اكد منها تقول لا ابرح فاذا اكدت قلت لن ابرح قوله واذن
اذا لم يعتمد ما بعدها على ما قبلها الى آخره يعني اذن انما ينصب الفعل المضارع بشرطين
احدهما ان لا يعتمد ما بعدها على ما قبلها اي لا يكون ما بعدها خبرا عن مبتدا او جوابا
عن شرط او قسم قبلها كقولك انا اذن اكرمك وان تاتني اذن اكرمك والله اذن لا افعل
والى هذا اشار في المفصل وفي الثاني ان يكون الفعل مستقبلا وانما اشترط الامران لان

لان اذن ليست موضوعة على العمل في الفعل البتة بدليل صحة قولك اذن انا اعلى كذا بادخالها
على ما ليس بفعل فيكون ضعيفة في العمل فيلغى عند وجود المعارض القوي كالمبتدا
المقتضي للخبر والشرط المقتضي للجزاء والقسم المقتضي للجواب وانما اشترط الامر الثاني
لان الاصل في هذا الباب ان المصدرية عملت النصب لشبهها بان الثقيلة العاملة لشبهها
بالفعل ووجه شبه ان المصدرية بالثقيلة من حيث ان لفظها كلفظها بعد التخفيف ومن حيث
ان كلا منهما يجعل ما بعدها في تقدير المصدر نحو علمت انك قائم اي قيامك واحب ان تقوم
اي قيامك ثم اخواتها الثلاث عملن لن وكي واذن لشبههن بها في ملازمة الفعل وفي كون
الفعل بعدها للاستقبال كما انها بعد ان للاستقبال فلما فات كون الفعل بعدها للاستقبال
فات شبهها بها فيفوت العمل **قوله** واذا وقعت بعد الواو والفاء فالوجهان يعني
اذا وقعت اذن بعد الفاء كقولك مجيبا لمن قال انا اتيك فاذن اكرمك او بعد الواو كقوله
تعالى واذن لا يلبثون جاز الرفع لان حرف العطف يجعل العامل القوي فيكون ما بعدها
معتمدا عليه فيبطل كما مر وجاز النصب لان الفعل مع الفاعل لما كان مفيدا استقلالا من
غير نظر الى حرف العطف فكانه غير معتمد على ما قبلها اولا ان اذن عامل حقيقي والعامل
اللفظي بعد حرف العطف يقدر في اعطاء العمل للحقيقي اولى وقال المصنف الرفع
اكثر لحصول الاعتماد وبه جاء القرآن قال الله تعالى واذن لا يلبثون واذن لا يؤتون وقد جاء
واذن لا يلبثوا في غير السبعة **قوله** وكي مثل اسلمت كي ادخل الجنة ومعناها السببية
اي تدل على ان ما قبلها سبب لما بعدها وهي عند البعض جارة ولذا يسقط فيه الف

الاستفهامية

الاستفهامية مثل كيمه كما في عمه وفيمه وانما ينصب بتقدير ان مثل حتى وعند البعض ناصبة
بنفسها ولهذا دخل فيها اللام الجارة نحو اسلمت لكي ادخل الجنة وهو اختيار المصنف
قوله وحتى اذا كان مستقبلا بالنظر لما قبلها الى اخره شرع يبين المواضع التي ينتصب
الفعل فيها باضمار ان بعدها ما بعدها قال المصنف في شرح المفصل وحتى ينتصب الفعل
باضمار ان لانها حرف جر واذا وقع الفعل بعدها وجب ان يقدر اسما ليصح دخولها عليه
ولا يقدر الفعل اسما الا بالحروف المصدرية وهي ان وما وان ولا يجوز ان يكون ان المشددة
لانها لا تدخل على الافعال ولا يجوز ان يكون ما مضمرا لان الفعل منصوب في هذه المواضع
بالاستعمال وهي لا تنصب ظاهرة فكيف تنصب مضمرة فتعين ان المخففة المصدرية وشرط
ذلك النصب ان يكون ما بعد حتى مستقبلا بالنظر الى ما قبلها يعني يجب ان يكون الفعل مترقبا
بالنظر الى ما قبلها ولا يلزم ان يكون مترقبا بالنظر الى وقت الاخبار بدليل قولك سرت
امس حتى ادخل البلد بالنصب لان الغرض هو الاخبار عن الدخول المترقب عند ذلك السير
وانما اشترط ان يكون ما بعد حتى مستقبلا قضاء لحق تقدير ان لانها علم للاستقبال
كما مر فلا بد من ان يكون الفعل مستقبلا باحد المعنيين ثم حتى هذه يكون بمعنى كي غالبا يعني
يكون ما بعدها معلولا لما قبلها نحو اسلمت كي ادخل الجنة ويكون بمعنى الى يعني يكون ما
بعدها غاية لما قبلها نحو سرت حتى تغيب الشمس لان غيبوبة الشمس ليست معلولة
للسير بل غاية له واما المثال الثاني في المتن فيصلح لكليهما **قوله** وان اردت
الحال تحقيقا او حكاية الى اخره يعني فان فقد شرط الاستقبال وذلك بان يكون المقصود

لما لم

من الفعل الذي بعدها سواء كان تحقيقا كقولك سرت حتى ادخل البلد وانت في حال الدخول

مخبر عن الدخول الواقع او حكاية كقولك قد سرت وخلت فيما مضى سرت حتى ادخل

البلد امس حاكيا تلك الحال الماضية كان حتى حرف ابتداء يعني تقع بعدها اسمية تكون

مبتدأ او الفعل خبره كما يقدر في سرت حتى ادخل البلد حتى انا ادخل البلد وذلك لانه لما

امتنع تقدير ان لفوات شرط الاستقبال ولا بد من ان يكون بعد حتى اسم لما مر وتقدير

المبتدأ يصحح المعنى مع انه اكثر دورا وتقديرا في الكلام ثم لما كان الفعل بعده خبر المبتدأ

محذوف كان مرفوعا لكونه مجردا عن الناصب والجازم وهذا هو المراد بقوله فيرفع

قوله وتجب السببية مثل مرض حتى لا يرجونه قال المصنف اذا انتفى شرط الاستقبال معها فلا

بد ان يكون ما قبلها سببا لما بعدها بخلاف حال الاستقبال فان كلا الامرين سايغان لانهم

لما استعملوها حرف ابتداء ثم صار ما بعدها مستقلا لانه الاخبارية عنه فارادوا ان يوكدوا

اتصالها بما قبلها بمعنى السببية لما فقد الاتصال اللفظي ومثاله قولهم مرض حتى لا

يرجونه فالفعل ههنا فعل حال وما قبلها سبب لما بعدها فاستقامت المسئلة قوله ومن ثم امتنع

الرفع في كان سيري حتى ادخلها في الناقصة الى آخره لما ومن اجل ان عند ارادة الحال

عن الفعل الواقع بعد حتى يكون حتى حرف ابتداء وانه يستدعي ان يستقل ما بعد حتى

فيجب ان يكون ما بعدها مسببا لما قبلها تحصيلا للارتباط المعنوي تتفرع اربع

مسائل المسئلة الاولى امتناع ان يرفع ادخلها في كان سيري حتى ادخلها على تقدير

ان يكون كان ناقصة وذلك لانه لما كان ما بعد حتى مستقلا حينئذ منقطعا عما

قبلها

فيبقى

فيبقى الناقصة بلا خبر فيفسد المعنى والى هذه المسئلة اشار بقوله امتنع الرفع في كان

سيري حتى ادخلها في الناقصة المسئلة الثانية امتناع ان يرفع تدخلها في اسرت حتى

تدخلها وذلك لانها لما وجب حينئذ ان يكون ما قبل حتى سببا لما بعدها فبالرفع يكون

ما فيها بان ما قبل حتى وقع سببا لما بعدها ولما استفهمت عن السير شاكا في وقوع

السببية لكونه مسندا اليها اشار بقوله واسرت حتى تدخلها لان امتنع الرفع في اسرت

حتى تدخلها المسئلة الثالثة جواز رفع ادخلها في كان سيري حتى ادخلها على تقدير

ان يكون كان تامة لانتفاء المانع وهو بقاء الناقصة بلا خبر وقوله جاز في كان

ليجانس الرفع في كان والى هذا اشار بقوله وجاز في كان سيري حتى ادخلها في التامة

المسئلة الرابعة جواز الرفع في تدخلها في قولك وايهم سار حتى يدخلها لعدم المانع ايضا

وهو الشك في وجود السبب وذلك لان الشك ههنا لم يقع في السبب وهو السير وانما وقع

في تعيين السائر والى هذا اشار بقوله وايهم سار حتى يدخلها قوله ولام كي مثل

اسلمت كي ادخل الجنة ومن المواضع التي ينتصب الفعل فيها باضمار ان ما بعد لام كي

مثل اسلمت لادخل الجنة قال المصنف ومعناها معنى كي فلذلك سميت لام كي ثم هي جارة

لجر فلذا اضمر بعدها ان كما مر قوله ولام الجحود لام تاكيد بعد النفي لكان

الى آخره ومن تلك المواضع ما بعد لام الجحود وفي بعض الشروح انما سميت لام الجحد

لمجيئها بعد النفي لان الجحد عبارة عن نفي ما سبق ذكره مثبتا وهي لام زائدة لتاكيد

النفي الداخل على كان كقوله تعالى وما كان الله ليعذبهم قال المصنف ولفظه كلفظ لام كي

ونعرف بان تلك للتعليل وهذه ليست كذلك وبان هذه لو اسقطت لاختل المعنى المراد
وتلك لو اسقطت اختل بان هذه بعد نفي داخل على كان وهذه ليست كذلك قوله والفاء
بشرطين الى آخره ومن تلك المواضع التي ينتصب الفعل باضمار ان ما بعد الفاء والدليل
على انه لا بد من تقييدها باضمار ان هو ما ذكره المصنف من انها لو نصبت بنفسها لنصبت
في غير هذا الموضع ولما لم تنصب في غير هذا الموضع علم ان الناصب غيرها ولا ناصب يقدر سوى ما تقدم
من ان قلت في قوله انها لو نصبت بنفسها لنصبت في غير هذا الموضع نظر لانه ان اراد
بغير هذا الموضع غير الفعل كما صرح في بعض الشروح بذلك فالملازمة واضحة لكن يدل
على عوامل الافعال وان اراد فعلا غير مستجمع لتلك الشرائط فكذلك لجواز ان يكون عملها
مشروطا بهذا المجموع فلعل الصواب في هذا المقام ما قال الواو وهو انهم لما ارادوا في
مثلا امتنع عليهم عطف الفعل الذي هو اكرمك عليه اذ كان يجب دخوله فيما دخل فيه الاول
كزرني ولاكرمك وهذا اللفظ منقول عن الامام عبد القاهر ومعناه ان بين الامر والاخبار
تنافرا فلا يحسن عطف احدهما على الآخر ثم انهم ان غيروا الاخبار الى صيغة الامر
امكنهم تصحيح ذلك كما ان تمكن من النظر آتيا لكن لا انه لا يحصل غرضهم ومقصودهم لجعلوا
الزيادة اي مفهوم هذه اللفظة التي هي الزيادة سببا للاكرام اشد اذ ليس فيه اماره
كونه مسببا للزيادة فقصدوا الى صنيع يتبين لهم قصدهم ان يجعلوا الزيادة سبب
الاكرام فنزلوا قولهم زرني منزلة المجرد كوليكن منك زيارة ولما نزل ذلك منزلة
المصدر وجب اضمار ان بعد الفاء ليكون عطف اسم على اسم ويتعين انه لذلك الغرض

غيرها

غيرها لا يقدر ناصبا ثم لما كان الحامل على تقدير ان هو تحصيل سببية الزيادة للاكرام
وان زرني لو ابقيت على ما مضيت صار تقدير ان كانه علم لهذه السببية ولهذا اشترطت
السببية حتى لا يتخلف علم الشيء عن ذلك الشيء وهو الشرط الاول المذكور في الكتاب بقوله
احدهما السببية ولما كان الغنا في المذكور المقتضي للاضمار ان على التدريج الذي مر
انما يتصور بين الاخبار وما في حكم الخبر وهو هذه الاشياء المذكورة فلذا شرط ان يكون قبلها
احد تلك الاشياء وهو الشرط الثاني المذكور بقوله والثاني ان يكون قبلها امر او نهي الى
آخره مثال الامر زرني فاكرمك اي ليكن منك زيارة فاكرام مني ومثال النهي لا تطغوا فيه
فيحل عليكم غضبي اي لا يكن منكم طغيان فاحلال غضب مني ومثال النفي ما تاتينا فتحدثنا
اي لا يكون منك اتيان فحديث منك وهنا معنيان احدهما ما تاتينا فكيف تحدثنا اي لم
يوجد منك اتيان فحديث فينتفي الاتيان اصلا فينتفي الحديث الذي يتسبب عنه والثاني
ما تاتينا ابدا الا لم تحدثنا اي لم يوجد منك اتيان يتسبب عنه الحديث ففي هذا لا ينتفي الاتيان
وانما انحصر معناه فيما ذكرنا لان الكلام موضوع لنفي مجموع الاتيان والحديث وانتفاء
المجموع اما بانتفاء كل واحد من جزئيه وهو المعنى الاول او بانتفاء احد الجزئين وهو المعنى
الثاني وذلك لا يكون الا بانتفاء الحديث دون الاتيان اذ الحديث بدون الاتيان لا يتصور
ومثال الاستفهام هل لنا من شفعاء فيشفعوا لنا اي هل حصول شفعاء فشفاعة
ومثال التمني ياليتني كنت معهم فافوز اي ياليت كونا معهم ففوزا ومثال العرض
الا تنزل فتصيب خيرا اي الا يكن منك نزول واصابة خير قوله والواو بشرطين الجمعية
ولن يكون قبلها

مثل ذلك ينتصب ما بعد الواو باضمار ان بشرطين احدهما الجمعية وهو احتراز عن
الواو التي يستعمل للاستئناف فانه يرفع ما بعدها كذا في بعض الشروح والثاني لن يكون
قبلها احد الاشياء المذكورة والعلة في الاشتراط هنا كالعلة ثمه والاحكام كالاحكام
والامثلة كالامثلة نقول اكرمني واكرمك اي ليجتمع الاكرامان ولا تاكل السمك وتشرب
اللبن وما تاتينا وتحدثنا وهل يعنيني واكرمك كان المسؤول عنه اجتماع الامرين
الاعانة والاكرام وليت لي مالا وانفق والا تاتيني وتحدثني قوله واو بشرط معنى الى
ان ومن المواضع التي ينتصب الفعل فيها باضمار ان ما بعد او اذا كانت بمعنى الى او بمعنى
الا كثيرا وهو اختيار المصنف وبمعنى الا ان عند سيبويه ولكن المصنف فان قلنا بمعنى
الى فالكلام بتقدير ان بعدها على نحو الكلام في حتى واللام وان قلنا بمعنى الا فلا يقتضي
الاسم فوجب تاويل فعل قبلها بمصدر ثم تكلم في ذلك على ما تقدم ثم اعلم ان عبارته هنا
في المتن معترض عليها وذلك لان او المضمر بعدها ان لو كانت بمعنى الى ان كان
التقدير في قولنا او تعطيني الى ان تعطيني وهذا خلف من القول ولهذا ترك صاحب المصباح هذه
العبارة حيث قال واو بمعنى الى او الا قوله والعاطفة اذا كان المعطوف عليه اسما يعني ينتصب
الفعل المضارع بعد الحروف العاطفة بتقدير ان بشرط ان يكون المعطوف عليه اسما ولكن
المصنف لم يبال بترك تقديرها ناصبة على ما تقدم فوجب عند الحاجة الى التقدير ان
يقدر ما بينت تقديره كقولك اعجبني قيامك وتخرج فيتحتم هذا التقدير وان تخرج ليصح
العطف على الاسم المقدم بما يناسبه في الاسمية وفي بعض الشروح جعل قوله والعاطفة

الى

الى آخره من احدى الشرطين لتقدير ان بعد او بمعنى الى حيث قيد فيه بمعنى كلمة او يعمل النصب
بشرطين لن يكون معناه الى ان وثانيهما ان يكون عاطفة على اسم وهذا ليس بصواب اذ هو مخالف
لما قرره المصنف في شرحه على ان جميع العواطف مستوية الاقدام في ذلك فلا اختصاص لاو
بهذا الشرط قوله وجواز اظهار ان مع لام كي والعاطفة الى آخره اعلم ان اظهار ان
مع هذه الاحرف على مراتب جائز وواجب وممتنع اما الجائز ففي لام كي والحروف العاطفة على
الاسم اما مع لام كي فلعدم الفصل بينها وبين لام الجحود ولم تعكس لان الاختصار احق بلام
الجحود لكونها زائدة واما مع الحروف العاطفة فلصرف العناية الى اظهار ان يزيل كراهة
عطف الفعل على الاسم نظرا الى ظاهر اللفظ واما الوجوب ففي ما اذا كان قبلها لام كقولك
لئلا تعطيني وهو المراد بقوله ويجب مع لا في اللام وانما وجب هنا كراهة توالي اللامين واما
الممتنع ففي بقية المواضع التي ينتصب الفعل فيها بتقدير ان كحتى والواو والفاء واو وانما
التزموا حذفها في هذه المواضع لقيام القرينة الدالة عليها على ما تقدم في تفصيلها
مع كون الحذف اخصر كذا قال المصنف في الشرح وقيل انما يمتنع اظهار ان معها لان هذه
الحروف في الاصل للعطف فلو اظهرت ان بعدها لظهر عطف الاسم على الفعل وذلك غير
مستحسن قال رحمه الله ويجزم بلم ولما الى قوله مثل الامر قوله اعلم ان الاصل في الجوازم هي
ان لانها لما اقتضت فعلين كل منهما مع فاعله جملة ثم تركبت الجملتان فصارتا كالجملة الواحدة
طال الكلام واقتضى الخفة ولا اخف من السكون ثم حمل لم ولما عليها لمشاركتهما اياها
في قلب الزمان ولام الامر ولا في النهي على لم لمشاركتهما اياها في دخولهما على غير الموجب وهو

يجاب

عليها الا في النفي فرقا بينهما ولم يعكس لان بعض النهي مجزوم دون النفي ثم جملة باقي
المجازات عطف على ان وذلك ظاهر ثم الا بعد من الاول جزم فعلا واحدا والبواقي تجزم فعلين
قوله وكلم المجازاة بالجر عطف على لم وانما شذ الجزم مع كيفما واذا واذما وكيفما
فلانك اذا قلت كيفما تكن اكن فقد ضمنت ان تكون على احواله وصفاته وهذا متعذر الوقوع
مثل اذ من الصفات ما ليس في وسعك وامكانك وفيها كثرة بخلاف اين واني فانك اذا
قلت اين تكن اكن فقد شرطت على نفسك انك تساويه في المكان وتحد محله وهذا معنى يصح
وقوع الشرط عليه كذا في محصل الامام فخر المشايخ واما اذ فلضعف معنى المجازاة
فيه وذلك لان امرها مبني على الابهام ولذلك قبح ان طلعت الشمس اتيك اليوم المغيم بخلاف
اذا طلعت ولذلك الضعف كان الجزم معه شاذا فان قلت فكيف يكون اذا
فهو فيه بين قلت نعم وذلك لان ما به يحصل المجازاة بدونها يحصل لها في صورة
كاذ فانها انما يحصل للمجازاة بما نص عليه في المفصل فاورد كيفما ليعلم انها في
قبل ما ليس للمجازاة في الحالين بخلاف اذ فانها تجيء بدونها للمجازاة نص عليه في المفصل
انصالا ان معناها ضعيف فيها فلذلك لم تجزم واما ان اذا مع ما فهي يقوى قوة اذما
في تجزم ما ظفرت نصا عليه وان كان الدليل يقتضي ذلك وبلا اولى قوله وبان مقدرة
عطف على قوله بلم اي وتجزم بان مقدرة وسيجي بيانه قوله ولم لقلب المضارع ماضيا
ونفيه اي وضعت لقلب المضارع ماضيا ونفيه مثلا اذا قلت لم يقم زيد معناه ما
قام زيد وهذا معنى قول سيبويه رحمه الله لم نفي لانه فعل قوله ولما مثلها

اي لما مثل لم في قلب المضارع ماضيا ونفيه قال سيبويه لما نفي لانه قد فعل قوله
وتختص بالاستغراق وجواز حذف الفعل اشاره الى الفرق بين لم ولما يعني لما مخصوصة
بخصلتين احدهما الاستمرار لنفي الفعل من الماضي الى وقت الاخبار فانك اذا قلت ندم ولما
ينفعه الندم كان معناه لاستمرار انتفاء انتفاع الندم الى وقت التكلم واذا قلت
ولم ينفعه الندم لم تفد ذلك الاستمرار وثانيتهما جواز حذف الفعل تقول خرجت ولما
اي ولما تخرج ولا تقول خرجت ولم كانهم جعلوا ما زاد عليها سببا للزيادة
للاستمرار ونائبا مناب المحذوف قوله ولام الامر اللام المطلوب بها الفعل اي لام
الامر هي اللام التي يطلب بها الفعل ولكن المصنف تختص بما ليس للمخاطب لان المخاطب خص
بصيغة الامر على ما سيأتي وقد جاءت في القراءة الشاذة فلتفرحوا وقوله المطلوب
بها الفعل احتراز عن لام كي ولام الجحد كذا في بعض الشروح قوله ولا النهي المطلوب
بها الترك وفي بعض النسخ ولا للنهي ضدها اي ضد لام الامر فيكون حاصل المعنى ان لا
للنهي هي لا التي يطلب بها ترك الفعل قوله وكلم المجازاة تدخل على الفعلين لما اخر اراد
ان كلم المجازاة وهي المعدودة في اول البحث تدخل على الفعلين ليدل على ان الاول سبب للثاني
يعني يحكم العقل لان الثاني يوجد عند وجود الاول معلقا عليه لا انه يكون الاول سببا له
في الخارج فان قولك ان وجد النهار طلعت الشمس عكس ذلك نظرا الى الخارج مع صحة
هذا التركيب قوله فان كانا مضارعين او الاول فالجزم اي اذا كان الشرط
والجزاء مضارعين نحو ان تقم اقم او كان الشرط مضارعا والجزاء ماضيا كقولك ان
تضرب ضربت

فجزم الشرط والجزاء في الاول والنزاع في الثاني في اجتماع وجود العامل وقابلية المعمول
لكونه معربا قوله وان كان الثاني فالوجهان لكن اذا كان الجزاء مضارعا والشرط
ماضيا كقولك ان ضربت اضربك يجوز في الجزاء الجزم والرفع اما الجزم فلما مر من
وجود العامل وقابلية المعمول وهذا قياس واما الرفع فاستحسان وذلك لان الجزاء حيث
يجزم انما يجزم تبعا للشرط فاذا لم يجزم المتبوع وهو الشرط لم يجزم ايضا تبعه
وهو الجزاء كذا في شرح المفصل للمصنف قوله واذا كان الجزاء ماضيا بغير قد لفظا
او معنى لم يجز الفاء هذا تقسيم آخر بحسب دخول الفاء في الجزاء وعدمه وذلك على ثلثة
اقسام قسم يجب فيه الفاء وقسم يجوز وقسم يمتنع فالمصنف شرع في القسم الذي يمتنع وهو
مشروط بشرطين احدهما ان يكون الجزاء ماضيا لفظا كقولك ان اكرمتني اكرمتك او تقديرا
كقولك ان اكرمتني لم اكرمك فان قولك لم اكرمك وان لم يكن ماضيا لفظا فهو ماض معنى
لما مر من معنى لم وثانيهما ان يكون الجزاء بغير قد لفظا او تقديرا كما مر من المثالين
ومثال ما يكون قد فيه لفظا قوله تعالى ان يسرق فقد سرق اخ له من قبل ومثال ما يكون
تقديرا قوله تعالى ان كان قميصه قد من قبل فصدقت اي فقد صدقت ثم المصنف زاد
قيدا آخر في شرح المفصل وهو قوله متصرفا احترازا عن ورود قوله تعالى فان كرهتموهن
فعسى ان تكرهوا شيئا وعن نحو قولك ان اكرمتني فليس زيد بكرمك وانما امتنع في هذا
القسم لانهم لما تأثر تأثير الشرطية في الجواب بقلب معناه الى الاستقبال الخ وهو موضع
لذلك والا مانع في الجواب عن ان نقلاب ليستغنوا به عن الرابطة اكتفاء بالربط

المعنوي بخلاف ما اذا كان بقد لانه لما تحقق كونه ماضيا بوجود قد اذ هو انما تدخل
الماضي تحقق كونه ماضيا قريبا من الحال ارتفع اثر الشرط لتعارضه فمست الحاجة الى
الربط اللفظي وبخلاف الافعال الغير المتصرفة اذ هي كصيغها غير متصرفة فلا
يظهر تأثير حرف الشرط فيها بقلبها الى الاستقبال فان قلت ما الدليل على تقدير
قد في قوله تعالى فصدقت قلت وكان هذا امر يرجع الى المراد في كل موضع يراد
وقوع الفعل في زمان مضى يقدر قد ليدل على ذلك ثم يجيء بالفاء للربط ويعضد
ذلك ما قال المصنف في شرحه حيث قال وانما اثبت قد او قدرت ليكون تنبيها على
تعذر تأثير الشرط بعدها لانها للتحقيق لان الشيء قد وقع فان قلت في بعض الشروح
جعل قوله لفظا او تقديرا متعلقا بقد وفي بعضها جعل متعلقا بالماضي فايهما
هو الصواب قلت كلاهما ليس بسديد لو اكتفوا على هذا التقدير بيانه انه لما
ان هذا القيد محتاج اليه من جانب قد وكذا من جانب الماضي كما اوضحته فالصواب
ان يقال انه من قبيل الاكتفاء كما مر من نحو قوله واذا وقيتا انها تغرب قوله
وان كان مضارعا مثبتا او منفيا بلا فالوجهان بيان لموضع يجوز مجيء الفاء فيه
وهو ما اذا كان الجزاء مضارعا مثبتا او منفيا بلا اما المضارع المثبت فوجه الفاء
فيه كونه صالحا للخبر مبتدأ محذوف نحو ان تقم فيقوم اي فهو يقوم وحينئذ تعذر
تأثير حرف الشرطية فتعين دخول الفاء وان قدرته بنفسه هو الجواب تحقق تأثير
حرف الشرطية للاستقبال فتعين حذف الفاء فلذلك جاز الامران كذا في شرح
المصنف

وليس بالكثير لما يلزم من الاضمار من غير حاجة واما المضارع المنفي بلا كقولك
ان لم تأتني فلا اكرمك ولا اكرمك فوجه جواز الامرين فيه ان لا ذات جهتين احديهما
النفي والثاني الاستقبال لانها لنفي الاستقبال فان اعتبر جانب استقبالها تعذر
تأثير حرف الشرط في الفعل كما يتعذر مع لن وسوف والسين لئلا يجتمع علامتا الاستقبال
على فعل واحد فوجب دخول الفاء تحصيلا للارتباط المعنوي وان اعتبر مجرد
النفي مع قطع النظر عن الاستقبال صح تأثير حرف الشرط في الفعل لانتفاء المانع
وهو اجتماع علامتي الاستقبال في فعل واحد فيما بعد لا جردت عن
الاستقبال وجاء على الحال وان على الاستقبال لم يجوز فيها الامران كما جاز في لا قلت
اما لن فلما فيها من التأكيد فكان تجريدها له تأكيد فيه اقرب كذا في شرح المصنف
واما ما فلانها لكونها للحال مشابهة بليس وليس يجب فيما بعدها الفاء في الجزاء
كما مر واما ان فلانها من اخوات لن كما مر ولا يرد لا فانها من اخوات ما لان لا
ضعيفة فيما به تثبت الاخوة كما مر بخلاف ان فانها قوية في ذلك فاعرفه عن
وانما قال مضارعا اي مضارعا من حيث هو هو ليخرج مثل قولك ان تقم فسأقوم
او فسوف اقوم او فلن اقوم لانها خلصت للاستقبال وليخرج الماضي والامر والنهي
وانما قال منفيا بلا احترازا عن المنفي بلم وبلن وبما مر قوله والا فالفاء
بيان موضع يجب مجيء الفاء فيه يعني اذا لم يكن الجزاء ماضيا بغير قد لفظا او معنى
ولم يكن المضارع مثبتا او منفيا بلا وجب دخول الفاء في الجزاء وذلك بان يكون الجزاء

جمله

جملة اسمية كقوله تعالى افان مت فهم الخالدون او امرا كقوله تعالى ان كنتم تحبون الله
فاتبعوني او نهيا كقوله فان علمتموهن مؤمنات فلا ترجعوهن الى الكفار او
استفهاما كقوله ان تركتنا فمن يرحمنا او دعاء كقوله ان اكرمتنا فرحمك الله
او كان ماضيا بقد لفظا او تقديرا كما مر او منفيا بما او لن كما سلف الى غير ذلك
وبيان وجوب الفاء في هذه المواضع يستدعي مقدمة وهي ان الجزاء اذا كان فعلا لكن
جزمه او تقدير الجزم فيه فاستعماله بغير الفاء لوجود الدليل على الربط المعنوي
الحاصل بتأثير حرف الشرط في الجزاء وان لم يكن كذلك فلا بد من الفاء وهذه المواضع لا تقدر
فيها على الجزم اما الجملة الاسمية فلانها لا تجزم واما الامر والنهي فلان اسكان الساكن
محال وكذا الدعاء لانها اما بصيغة الماضي او الامر وكذا الماضي والبواقي ظاهر فهذه
مواضع لا تقدر فيها على الجزم والجزاء كالجزء من الكلام في الافادة فلا بد من علامة على
اتصال الجزاء بالشرط وهي الانجزام وقد انتفى فيؤتى بالفاء لانها موضوعة لاتباع
الشيء بالشيء ولا يكون في ابتداء الكلام قوله ويجيء اذا مع الجملة الاسمية موضع الفاء يعني
اذا كان الجزاء جملة اسمية جاز استعمال اذا المفاجاة موضع الفاء تشبيها للفاء
باذا المفاجاة لان الشرط يؤدي الى الجواب فكانه يهجم عليه ومثاله قوله تعالى وان تصبهم
سيئة بما قدمت ايديهم اذا هم يقنطون وانما قيد الجملة بالاسمية لان اذا المفاجاة
لم يدخل غيرها الا نادرا قاله المصنف في شرح المفصل وانما لم يأت في الجملة الفعلية
الخبرية كراهة ان يلتبس باذا الشرطية لان في مثل تلك محال وقوع الفعل بعدها لاقتضائها

فهي خصت بالاسمية للفرق بينهما **قوله** وان مقدرة بعد الامر والنهي الى آخره يعني تقدران بعد الافعال الخمسة فيجزم الفعل المضارع الواقع بعدها بها اذا قصدان الاول سبب للثاني انما اختص تقدير ان بما بعد هذه الاشياء لان هذه الاشياء انما يتصور فيها قصد كونها اسبابا للمسببات وذلك لان هذه الاشياء طلب والطلب لا يكون فيما لا يكون مقصودا بالذات الا لغرض فاذا ذكر الاغراض بعدها علم ان تلك الاشياء اسباب لاغراضها وهي المسببات وهذا معنى الشرط والجزاء فلذلك يصح بعدها تقدير ان التي هي اداة الشرط والجزاء بخلاف الخبر فان الخبر لا يلزم ان يكون لغرض خارج عنه ولهذا قد يتوقف مفهومات هذه الاشياء على الجواب دون الخبر فيفقد فيه الخبر معنى كونه سببا لشيء آخر حتما ولا يتحقق فيه معنى الشرط المستدعي لتقدير ان ومثال الامر زرني اكرمك ومعناه زرني فانك ان تزرني اكرمك ولا يجوز الحمل على الظاهر لان جعل الاكرام جزاء للامر بالزيادة بين الاحالة ومثال النهي لا تفعل تكن خيرا اي ان لا تفعل تكن خيرا لك ومثال الاستفهام اين بيتك ازرك اي فانك ان تعرفني بيتك ازرك ومثال التمني ليت لي مالا انفقه ان يكن لي مال انفقه ان تكن تمنيت المال ثم جئت بانفقه علم ان مرادك ان كان او ان يكن لان التمني لا يوجب الانفاق ومثال العرض الا تنزل تصب خيرا اي فانك ان تنزل تصب خيرا لانه معلوم ان اصابة الخير مبنية على النزول لا عرضه اذ العرض لا يوجب شيئا فانه سالب كما في قولهم الا تاتيني احدثك والا ما تاتينا فتحدثنا والا تنزل تصب خيرا مع انه يقتضي لما ان يكون المعنى ان لم تأت

احدكم

احدثك وان لم يكن ما تاتي شوبه وان لم تنزل تصب خيرا اجيب بانه في ذلك جار مجرى التمني وان كان صورته صورة النفي لكن لا يراد به النفي في الدليل عليه عرض المتكلم به كذا في شرح المفصل للمصنف ولان الحروف قد يبطل معانيها عند التركيب ولعل ذا من هذا القبيل وذلك لان لولا لامتناع الشيء لامتناع غيره ويقع بعدها الفعل كقولك لولا اكرمتني لا اكرمتك واذا ركبتها مع لا تصير لامتناع الشيء لوجود غيره ويقع بعدها الاسم كقولك لولا علي لهلك عمر **قوله** اذا قصد السببية يعني صحة تقدير حرف الشرط مشروط بان يقصد ان الاول سبب للثاني ليصير الكلام من مظان الشرط والجزاء ولهذا يجوز لا تكفر تدخل الجنة اي ان لا تكفر تدخل الجنة لان عدم الكفر يجعله سببا لدخول الجنة وامتنع لا تكفر تدخل النار بتقدير ان لا تكفر تدخل النار لان عدم الكفر لا يجعله سببا لدخول النار خلافا للكسائي فانه يجوزه على تقدير ان تكفر اعتمادا منه على ايضاح المعنى في مثله والاول اصوب كذا في شرح المصنف **قلت** كانه يونس ما امضيت في الغرض نا قلا عن شرح المفصل فوت الكسائي ثم اعلم انه لم يقصد السببية فلا جزم لتعذر تقديرها فيرتفع اما على الاستيناف كقولهم لا تذهب تغلب عليه واما على الصفة كقوله ﴿فهب لي من لدنك وليا يرثني﴾ واما على الحال كقوله ﴿ثم ذرهم في خوضهم يلعبون﴾ كذا في شرح المصنف قال رحمه الله مثال الامر الى قوله فعل ما لم يسم فاعله **قلت** انما قال مثال الامر ولم يقل الامر لان الامر حقيقة طلب الفعل على سبيل الاستعلاء وههنا ليس الغرض بيان ذلك بل القصد الى تعريف نوع من صيغة تدل على طلب الفعل وكانت تلك الصيغة مثال الامر ويعضد ذلك ما قال المصنف في شرحه

وهذا احد لما يسميه النحويون والاصوليون صيغة الامر وليس هذا تعريفا لمطلق هذا المثال
لخروج مثال امر الغائب والمبني للمفعول عن هذا قوله صيغة يخرج عنه بالغرض الطلب
الذي بالاشارة قوله صيغة يطلب بها الفعل شامل لجميع انواع الامر كامر الغائب وامر
المخاطب المبني للمفعول فبقوله من الفاعل المخاطب خرج الغائب والمتكلم نحو ليضرب زيد
ولاضرب انا وامر المخاطب المبني للمفعول نحو لتضرب انت وخرج الاستفهام ايضا وانما
خص بالفاعل المخاطب لانه اكثر وقوعا في العادة من غيره والغائب والمتكلم قل ان يؤمرا
بنفسه فلكثرة وقوع هذا النوع اختير له صيغة على حدة كما لغيره من نوعي الامر الى
الماضي والمضارع لان وقوعهما ايضا كثير قوله بحذف حرف المضارعة احترازا عن
قولهم لتفعل كذا ومنه قوله تعالى فلتفرحوا في القراءة الشاذة وفي بعض الشروح هو احتراز
عن صه ومه وانما كان هذا الامر منسوبا على طريقة المضارع لما بين المضارع والامر من التآخي
في مجيئهما للاستقبال اما المضارع فلما مر انه يجي للاستقبال واما الامر فانه للاستقبال
لان الانسان انما يؤمر بما لم يفعله ليفعله قوله وحكم آخره حكم المجزوم اي الحكم آخر
هذا الامر حكم آخر المجزوم يعني ان كان صحيحا اسكن آخره نحو اضرب وان كان معتلا
حذف نحو اغز وارم واخش وانما كان حكمه ذلك تشبيها له بما فيه لام الامر حيث ان
كل واحد منهما طلب الفعل كذا في بعض الشروح ولم يقل آخره مجزوم لان فيه خلافا بين
البصرية والكوفية زعم الكوفيون انه مجزوم باللام مضمرة واحتجوا على ذلك بشيئين احدهما
ان اللام كما يضمر في قوله محمد تفد نفسك كل نفس يضمر هنا ايضا لان الاصل في

اذا ما خفت من امر تبالا ... المضارع

المضارع الاعراب والثاني انهما ان فعل النهي معرب مجزوم نحو لا تقم فكذلك فعل الامر نحو قم اذ الامر
ضد النهي ومن الاشياء تجري على نقايضها كما تجري على نظايرها وقال البصريون انه مبني
على الوقف وحجتهم ان الاصل في الافعال البناء والاصل فلا يصار اليه الا بدليل واما قولهم الاصل
في المضارع الاعراب فيضمر ليعرب فمعارض بان الاصل في المضمر ان يكون ممكن الاظهار واظهار
اللام هنا غير ممكن بدليل عدم استعماله الا في النادر فلا يضمر فيبنى ولان علة اعراب
المضارع هي حرف المضارعة المستدعي لشبهه بالاسم وقد انتفى فينتفي الاعراب ثم لما كان
كونه مجزوما مختلفا وكونه في حكم المجزوم متفقا اختار ذلك قوله فان كان بعده
ساكن لا آخر تنبيه الى انه كيف يتخذ الامر من المضارع اعلم انه لما ابتدعت كثرة
استعمال هذا النوع من الامر ان يخترع له بناء كما سبق الايماء اليه وذلك يقتضي طرح
حرف المضارعة والا لما كان بناء مقتضيا ثم بعد ذلك لا يخلو اما ان يكون الحرف الذي بعد
حرف المضارعة متحركا او ساكنا فان كان الاول فهو الحرف المبدوء به نحو ضع وامثاله
ولم يذكر المصنف هذا القسم لظهوره وان كان الثاني وهو الفعل ليس برباعي لانه ليس من باب
الافعال فهو على ثلثة اقسام لان بعد الساكن اما مضموم نحو ينصر او مفتوح نحو يعلم
ويستخرج او مكسور نحو يضرب والحكم في الاقسام الثلاثة ان يزاد قبل الساكن همزة
وصل متحركة ليمكن النطق به وتعينت الهمزة للزيادة لافتقارهم الى البداءة بالمزيد
واختصاص الهمزة بالابتداء في المخارج الا ان فيما يكون بعد الساكن مضموما او مكسورا
ضمت وكسرت للاتباع فقيل اقتل اضرب وفيما يكون مفتوحا لم يفتح فلم يقل اعلم

طرح حرف المضارعة

ويستخرج بفتح الهمزة ولا يضم فلم يقل اعلم احترازا عن الاشتباه بالاخبار
المجهول من باب اعلم فيبقى الكسر فيه ايضا قال قلت اين الاشتباه لان يستخرج
لو ضمت همزته للامر تلك لانه لا اشتباه فيه ولكن لما كسرت الهمزة في الثلاثي فيما
بعد مفتوح كسرت في هذه الابواب اتباعا للاصل ولا ينتقض بباب الافعال لان
فيها ردا الى الاصل بخلاف باب يستخرج واخواته ولا يجاب عن شبهة عدم الاشتباه
في استخرج بانه لو ضمت الهمزة لضمت تاء الاستفعال اتباعا فيلتبس حينئذ بمجهول
هذا الباب لان الاتباع انما يكون اذا كان بعد الضمة لازمة نحو عليه الاقليد وضمة
همزة يستخرج لو كانت فليست بلازمة فلا يتصور الاتباع هنا قوله والذي
هو اقصر مسافة ان يضرب عن هذه التطويلات صفحا ويقال ان الاصل في هذه
الهمزات ان يكون مكسورة لان اصل كل حرف السكون والساكن تحريكه بالكسر لان الكسر
ابعد حركات الاعراب عن الاعراب لامتناع دخوله في قبيلين من المعربات وهما الفعل
وجمع المعربات اي لا ينصرف او بعضه ولدخول اخويه في المعربات كلها فلما احتيج
الى التحريك حرك الى ما هو اقل وجودا في الاعراب والكسر شبهها بالساكن الذي وجد
في بعض المعربات دون بعض وانما ضمت فيما ضمت من الاوامر للاتباع ولم تنعه للاشتباه
المذكور الى هنا التعليل في كسر تلك الهمزات وضمها اشاره في مشترك للفصل قوله
واذا كان رباعيا فمقطوعة مفتوحة اراد بالرباعي ههنا باب الافعال لان ذلك الحكم
مخصوص بهذا الباب ثم اطلاق الرباعي عليه مما اصاب محزه اذ هو مخصوص في

المتعارف

المتعارف بباب دحرج ولو قال انه وليس من افعال وهنا وان كان من افعال لكان اصوب
يعني ان كان الفعل من باب افعل فعند حذف حرف المضارعة جيء بالهمزة المقطوعة
المفتوحة وبيانه ان اصل يفعل يؤفعل فحذفوا الهمزة كراهة اجتماع الهمزتين
في اأكرم ثم حملوا باقي الباب عليه ثم لما وجب طرح حرف المضارعة هنا لم يلزم اجتماع
الهمزتين في صورة فلم يبق موجب حذفها وانهم احتاجوا الى الهمزة واتيان ما كان في الاصل
اولى من هذه الهمزة فكانت مفتوحة مقطوعة بدليل قولهم الرجل اكرمني فاذا كانت
مفتوحة مقطوعة قوله رحمه الله فعل ما لم يسم فاعله الى فعله المتعدي قوله
الضمير فاعله عايد الى ما وهي بمعنى الذي اي فعل المفعول الذي لم يسم فاعله فهو
ما حذف فاعله لكيفية التعريف حتى يذادوا اقيم المفعول مقامه ولكنه لسبق
الاشارة اليه يستغني عن ذلك قوله فان كان ماضيا ضم اوله وكسر ما قبل آخره
هذا التغيير للتمييز بين بناء الفاعل وبين بناء المفعول ولم يقتصروا على ضم الاول
لئلا يلتبس اعلم ماضيا باعلم مضارعا مثلا ولم يقتصروا على كسر ما قبل الاخر
لئلا يلتبس المعروف بالمجهول في علم قوله ويضم الثالث مع همزة الوصل يعني اذا كان
في اول الفعل همزة يضم الهمزة ويضم الحرف الثالث ايضا كقولك انطلق واستخرج
ولم يقتصر على ضم الهمزة هنا لانها على شرف السقوط عند الدرج في مثل هلا استخرج
فضم الثالث دفعا لهذا اللبس قوله والثاني مع التاء يعني اذا كان في اول الفعل
تاء كتفعل وتفاعل يضم التاء والحرف الثاني ايضا لئلا يلتبس بعلم المضارع

علم

وتجوّزهم بمضارع جاهل قوله حوف اللبس اشارة الى علة جميع ذلك قوله
ومعتل العين لا نفع قيل وبيع اراد بمعتل العين هنا ما كان من الثلاثي المجرد
لان اطراد تلك اللغات انما يكون فيه بخلاف غيره فانه على التفصيل الذى سيأتي
ثم في بناء المبني للمفعول من الماضي المعتل العين ثلاثة مذاهب احدها وهو الافصح
قيل وبيع وذلك لان قياس هذا الباب ان يأتي مضموم الفاء مكسور العين فقيل قُوِلَ
وبُيِعَ فاستثقلت الكسرة عليهما فنقلت الى ما قبلها بعد طرح حركته ثم قلبت الواو ياء
لانكسار ما قبلها قوله وقد جاء الاشمام اشارة الى المذهب الثاني وهو لغة بعض
اي يشم كسرة الاول ضمة تنبيها على الاصل قال المصنف في شرح المفصل وقد توهم
بعضهم ان هذا الاشمام غير ممكن لان الممكن عنده هو انضمام الشفتين بعد اسكان
المسكوت عليه من غير صوت وذلك غير معمول به هنا باتفاق فلم يبق الا ضم
الشفتين حال التصويت وحقيقة الضمة الخالصة هي ضم الشفتين للحرف مع
التصويت فهو حينئذ يجيء ضمة خالصة عنده ذلك فاعرفه قلت ما ذكره من تعريف الاشمام
هو الاشمام عند الوقف كما ذكره في المفصل والشاطبي حيث قيل في باب الوقف والاشمام
اطباق الشفاه بعيد ما يسكن لا صوت هناك فيصحلا والاشمام المراد هنا
هو ضم الشفتين مع التصويت مائلا الى جانب السفل وهذا مما يدرك بالوجدان
فلعل ما نسب المصنف هذا القائل الى الوهم لذلك قوله والواو هذا هو المذهب
الثالث اي وقد جاء المبني للمفعول من هذا الباب بالواو كقول وبوع ووجهه انه لما

استثقلت الكسرة حذفت فسكنت وما قبلها مضموم فبقيت الواو على حالها في قول ثم حملت
ذوات الياء عليها لاتفاقهم على اجرائهما مجرى واحدا وانما انحط هذا عن القسمين الاولين
لان تغيير الياء الاخف على الواو الاثقل وفي الاولين عكس ذلك ثم لما كان في القسم الثاني
شوب ضمة فيما قبل الياء انحط من الاول ولذا قال المصنف في الاول الافصح قيل وفي بعض
الشروح قوله ومعتل العين لا نفع قيل وبيع على اطلاقه ليس بجيد لان عور وصيد
ليس كذلك بل الصواب ان يقول ومعتل العين المقلوبة الفاء وفيه نظر لانه لا يخلو اما ان
يورد عور وصيد على بناء المبني للمفعول ولا وجه فيه لانهما ليسا بمبنيين للمفعول ولا
يجيء منهما هذا البناء لانهما لازمان واما ان يورد فيهما على تقدير ان يتصل بهما
حرف التعدية ثم جعلا مبنيين للمفعول فبعد تسليم انه يسوغ لاحد ذلك فالتخلف
فيهما لمانع وهو كونهما في معنى ما يجب تصحيحها وهو افعال كذا في المفصل واما
ان يورد فيهما على التعليل المذكور في بناء المبني للمفعول فذلك غير موجه ايضا لان
المصنف ما تعرض بالتعليل بوجه قوله ومثله باب اختير وانقيد يعني ان اختير
وانقيد في اللغات المذكورة كباب قيل وبيع وذلك لان اصل اختير اختُيِر وانقيد
انقُوِد فجاز فيهما ما جاز في قول وبيع من ما مر فيهما قوله دون اقيم واستخير
لانه لا يجوز فيهما سوى الكسرة الخالصة فيما قبل حرف العلة وذلك لانتفاء الضم فيما
قبل حرف العلة فيهما لان الاصل في استخير استخير واصل اقيم اقوم باسكان ما قبل حرف
العلة فلم يوجد فيهما ما وجد في قيل وبيع قوله وان كان مضارعا ضم اوله وفتح ما قبل
الآخر

اي اركان الفعل الذي يصاغ منه صيغة المبني للمفعول مضارعًا ضم اوله وفتح ما
قبل اخره ليتميز عن بناء المبني للفاعل ولم يقتصر على الضم لعقده في مثل اخرج وعلى
الفتح لعقده في مثل يعلم قوله ومعتل العين ينقلب فيه الفا اي يجعل العين المعتلة
في مجهول المضارع الفا سواء كانت واوا نحو يقال او يا نحو يباع اصلهما يقول
ويبيع فنقلت حركة الواو والياء الى ما قبلهما وكانتا في موضع الحركة مع انفتاح
ما قبلهما فقلبت الفا قال رحمه الله المتعدي وغير المتعدي الى قوله افعال القلوب
قال الفعل ينقسم الى متعد وهو الذي يتوقف فهم معناه على متعلق اي على
شيء يقع عليه وقد امضيت ما ينبغي لي من معنى الوقوع في باب المفعول به فليرجع
هناك والى غير متعد وهو الذي لا يتوقف فهمه على متعلق بالمعنى المذكور قوله
والمتعدي يكون الى واحد الى اخره كل فعل يتوقف فهمه على متعلق واحد فهو
متعد الى واحد وكل فعل يتوقف فهمه على متعلقين فهو متعد الى اثنين كاعطى
لانه يتعلق على المعطى والمعطى له وكعلم بمعنى علم النسبة فانه يتعلق بمنسوب
ومنسوب اليه وكل فعل يتوقف فهمه على ثلثة فهو متعد الى ثلثة كاعلم واخواتها
فانك اذا قلت اعلمت زيدا عمرا فاضلا فمعناه صيرت زيدا عالما بان عمرا فاضل
فقد صار الفعل باعتبار الهمزة متعلقا بمصيره وهو زيد مثلا وباعتبار العلم
متعلقا بمنسوب ومنسوب اليه وهما عمرو وفاضل وكذلك ارى من راى بمعنى علم
قال المصنف واما انبا ونبا واخبر وخبر وحدث فقد ذكرها النحويون

باب

باب المتعدي الى ثلاثة وهي في التحقيق متعدية الى واحد ولكنها لما استلزمت معنى الاعلام
اجريت مجراه لان الاخبار المستقيم انما يكون عن علم او ظن به قوله وهذه مفعولها
الاول كمفعول اعطيت الخاص لي هذه الافعال المتعدية الى ثلاثة مفاعيل مفعولها
الاول كمفعول اعطيت يعني كما انك مخير في باب اعطيت بين ان تذكر المفعول الاول
وتترك الثاني او تتركهما معا فكذلك انت مخير في باب اعلمت بين ان تذكر المفعول الاول
وتترك الثاني والثالث او تترك الجميع وذلك لجواز الاقتصار على احد المفعولين في نحو
كسوت واعطيت مما تغاير مفعولاه اي مما لا يصح ان يحمل الثاني على الاول بهو هو كما
في قولك اعطيت زيدا درهما فانه لا يصح ان يقال زيد درهم غير ممتنع وسلطك
على ذلك وكذلك حذف المفعول به وجعله نسيا منسيا كقولك فلان يعطي ويمنع ويحل
ويقطع لغرض المبالغة في نفس الكلام والمفعولان اعني الثاني والثالث من باب اعلمت
في حيز الثاني من باب اعطيت من حيث انهما لا يحملان معا على الاول بهو هو كما لا يحمل الثاني
من باب اعطيت بهو هو على الاول فلذلك اخذ حكمه في ذلك حتى يجوز الاقتصار على الاول
في باب اعلمت كما يجوز في باب اعطيت قوله والثاني والثالث كمفعولي علمت يعني
كلاهما لا يجوز الاقتصار على احد المفعولين في باب علمت فكذلك لا يجوز في الثاني
والثالث من باب اعلمت اذ هما لا يتغايران لان يحمل احدهما على الاخر بهو هو كما
يحمل الثاني من باب علمت بهو هو على الاول فلذلك اخذا حكمه وسياتي بيان انه لا
يجوز الاقتصار على احد المفعولين في باب علمت قال رحمه الله افعال القلوب

الى قوله الافعال الناقصة قوله سميت افعال القلوب لتعلقها بالقوى الباطنية قوله
تدخل على الجملة الاسمية لبيان ما هي عنه يعني تدخل هذه الافعال على الجملة الاسمية لبيان
ما يكون تلك الجملة عبارة عنه من ظن او علم كذا في بعض الشروح ويمكن تقريره بوجه
آخر اي تدخل تلك الافعال على الجملة الاسمية لبيان الشيء الذي يكون تلك الافعال مشتقة
عنه يعني علمت تدخل في الجملة لاجل بيان العلم وظننت لبيان الظن ولعل هذا الذي
مراد قائل من الاول قوله فتنصب الجزئين لانهما متعلقان لها كما تنصب اعطيت ونحوه
المفعولين قوله ومن خصائصها انه اذا ذكر احدهما ذكر الآخر اي ومن خصائص
افعال القلوب انه لا يجوز الاقتصار على احد مفعوليها وان جاز طرحهما معا
كما في قوله تعالى يوم يقول نادوا شركائي الذين زعمتم اي زعمتموهم شركائي
وكقولهم من يسمع يخل اي يخل المسموع صحيحا وانما لا يجوز الاقتصار على احدهما
لان الغرض في قولك علمت زيدا فاضلا ليس علمك مقصورا على زيد بل الغرض
علمك بصفة زيد وكان تقدير كلامك علمت فضل زيد اذ زيد كان معلوما لك
وانما جهلك العلم بفضله ثم اخبرت عن ذلك الحاصل فكان ذكر زيد ذريعة
الى حاجتك فلو اقتصرت على زيد ضيعت مغزى كلامك ولو اقتصرت على فاضل
ضيعت الذريعة مع احتياجك اليها ومما يتعلق بما مر من اللطائف ما ذكر في بعض
مظان لطائف الكشاف في سورة العنكبوت حين قال الحسبان او الظن تعليقه بمعاني
المفردات ولكن بمضامين الجمل الا يرى انك لو قلت حسبت زيدا وظننت الفرس لم
يكن

١٤٩

يكن شيأ حتى تقول حسبت زيدا فاضلا وظننت الفرس جوادا لان قولك زيد فاضل
او الفرس جواد كلام دال على مضمون اردت الاخبار عن ذلك المضمون ثابتا عندك على
وجه الظن لا اليقين فلم تجد بدا في العبارة عن ثباته عندك على ذلك الوجه من ذكر شطري
الجملة مدخلا عليهما فعل الحسبان حتى يتم لك غرضك قوله من الفقرة الكشافية
وضح الفرق بين امتناع طرح احد المفعولين ههنا وبين جواز طرح الشطرين
في باب المبتدا والخبر مع ان البابين من حيث المعنى سيان في ذلك لانه ظهر منها ان تعلق
تلك الافعال بمضامين الجمل ومضامين الجمل امور خفية في نفسها اذ هي المعقولات
الذهنية لا من الملفوظات وكذلك تعلق الفعل بها امر خفي ايضا اذ هو مستند الى
عقلية المعنى ايضا فلو طرح واحد من الشطرين لتراكمت ظلمات بعضها فوق بعض
بخلاف الجملة الخبرية فان اقتراب الخفاء فيه اقل فما عرفته عن لطائف اضافية
يحل مذاقك بلذة اعترافية فان قلت فقد جوزت طرح المفعولين كليهما قلت
فعند ذلك انتفى المضمون وتعلق الفعل به ويصير الغرض نفس احداث ذلك الفعل
طالع المفصل تطلع عليه وفي بعض الشروح علل امتناع الاقتصار بكون هذه الافعال
داخلة على المبتدا والخبر ثم قيل وفيه نظر لجواز حذف كل من المبتدا والخبر
لما مر على ان حذف احد مفعولي باب حسبت واقع في قوله تعالى ولا تحسبن الذين
يبخلون بما آتاهم الله من فضله هو خيرا لهم قوله لعل الناظر بكل ما مضيت
من التلويح الى الفرق بين البابين تمسك في حذف احد مفعولي باب حسبت
بهذه الآية

ماخذ في

ليس بقوي لانه لما قام المضاف اليه فيها مقام المضاف اذ التقرير ولا تحسبن
بخل الذين يبخلون فكانه قوله بخلاف باب اعطيت يعني ليس تعلق هذا الباب بمضمون
الجملة ولا ربط بين مفعوليه فحسن الاقتصار على احدهما قوله ومنها انه يجوز
الالغاء الى آخره اي من خصائص افعال القلوب جواز الغائها اي ابطال عملها
اذا توسطت الافعال بين مفعوليها كقولك زيد علمت قايم او تاخرت عن مفعوليها
كقولك زيد قايم علمت اما اذا توسطت فلانه اتجه وجهان وذلك ان الفعل
عامل والابتداء ايضا عامل فيتجاذبه طرفان واعمالهما معا متعذر فلك الخيرة
في النظر الى العاملين شئت فاعمله على التعاقب وكذلك اذا تاخرت بهذا التعليل
بعينه الا ان الالغاء عند التاخير كان احسن وافصح لان الابتداء اقوى
وضعف الفعل بالتاخير لكن مع ذلك عامل لفظي فله قوة المعنى واللفظ فجاز
اعماله ولنا قال اذا توسطت او تاخرت تنبيها على انها اذا تقدمت اعملت لقوتها
بالتقدم واما اذا توسطت او تاخرت فضعف فاختير فيها الوجهان وقال
المصنف في شرح المفصل وقد نقل جواز الالغاء عند التقديم ولا يبعد لان المعنى
في صحة الالغاء قايم تقدمت او تاخرت وهو ان متعلقها له اعراب ثابت
قبل دخولها فجعل بعد دخولها على اصله وجعلت هي تفيد معناه خاصة وهذا
حاصل في التقديم والتاخير وانما كثر اعمالها متقدمة لان المقتضي اذا
تقدم كان اقوى لتمكنه في صدر الكلام قوله لاستقلال الجزئين كلاما الا ان

في اقتضاء العمل

١٥١

لاستقلال مفعوليها كلاما مع ضعف عملها بالتوسط او التاخر بخلاف باب اعطيت
لان مفعوليه لا يستقلان كلاما لتعذر النسبة بينهما فعند الالغاء لتغني الكلام ذكر
المصنف ذكر الافعال عند الالغاء كذكر الظرف في المعنى فاذا قلت زيد ظننت قايم
فكانك قلت زيد قايم في ظني قوله ومنها انها تعلق قبل حرف الاستفهام الى آخره
اي من خصائص هذه الافعال تعليقها وهو لزوم ابطال العمل لفظا لا معنى لمانع
لازم وهو وقوعها قبل الاستفهام نحو علمت ازيد عندك ام عمرو او قبل النفي
كقولك ما زيد منطلق او قبل لام الابتداء كقولك ظننت لزيد منطلق وقال المصنف
الفرق بين التعليق والالغاء ان الالغاء عبارة عن قطعها عن العمل مع جواز
الاعمال لبقائها على اصلها مع ارتفاع الموانع الراجحة والتعليق قطعها عن العمل
لمانع قوي منع من اعمالها وذلك عند دخول هذه الاحرف الثلاثة عليها لانك
لو اعملتها لجعلت ما بعد اللام وحرف الاستفهام والنفي معمولا لما قبلها فيخرج
هذه الاحرف عن ان يكون لها صدر الكلام وهي موضوعة بشرط ان يكون في صدر
الكلام وان لا يعمل ما قبلها فيما بعدها فوجب الالغاء لذلك وموضع ما بعدها
موضع نصب باعتبار المعنى لانه متعلق الظن الا انه جملة مستقلة وكونه متعلق الظن
باعتبار المعنى لا يخرجها عن ان يكون لها صدر الكلام الا يرى انك اذا قلت زيد ما
ضربته او زيد هل ضربته لم تخرج بوقوعه خبرا للمبتدا عن ان يكون للحرف
صدر الكلام لانه وقع في صدر الجملة وما دخل عليه ما يقتضيه فكذلك نحو علمت ان

التعليق من قولهم امراة معلقة لا ذات بعل ولا مطلقة ومما لو تفعل على حقيقة
المعلقة المسئلة المذكورة في كتاب النكاح رجل تزوج اختين في عقدين ولا يدرى ايتهما
الاولى فرق بينهما وبينه لئلا يبقى ذات العقد الاول لا ذات زوج ولا مطلقة ثم افعال
القلوب عند انعزالها عن العمل باحد الاشياء الثلاثة يسمى معلقة لانها لا معملة
ولا غير معملة وصل المراد بالتعليق هنا ازالة التعلق عن هذه الاسماء يقال
علق الشيء بالشيء او عليه اذا وصل بينهما وعلقه عنه اذا ازال الوصلة عنهما
والغرض هنا انها تعلق عنها لانها تبطل وهذه الاشياء كانت معلقة بها
وبعد طروها صارت معلقة عنها قوله ومنها انه يجوز ان يكون فاعلها
ومفعولها ضميرين لشيء الا من خصايص هذه الافعال انك تجمع فيها بين ضميري
الفاعل والمفعول فتقول علمتني منطلقا قال المحقق في شرح المفصل انما كرهوا
الجمع في غيرها وان كان هو الاصل لما ثبت ان غيرها قد لا يكون في الوجود فاعله
ومفعوله لشيء واحد فلما كان كذلك كرهوا ان ياتوا بالضميرين فيسبق الى الوهم
انهما مختلفان قصدا بالاكثر فيقع اللبس فعدلوا الى لفظ النفس ليكون ايذانا
بتحتمهما لما فيه من زيادة لفظ ليست في المضمر واما افعال القلوب فانها كثيرا ما يقع
فاعلها ومفعولها لشيء واحد هو الاكثر من علم المرء وظنه بامور نفسه
لكثرة وقوعها من غيره واذا كان كذلك فقد زال المعنى المقتضي لتغيير الاصل فبقيت
على اصلها فان قلت اليس يزول الالتباس في ضربتك بحركة الضمير قلت لا اعتداد

لهذه الحركة عند تمام هذا الغالب مع انه يجوز اشتباه هذه الحركة لغيرها عند
غفلة السامع او لهن في ضربته لا يزول الاشتباه بالحركة فلم يعلم انه ضرب نفسه او
غايبا آخر فجعلوا ذكر النفس فيه كانه ينادي بان الضرب وقع على الضارب لا على الآخر
ثم حملوا بقية الابواب عليه قال صاحب المفصل في بعض حواشيه الذي منع جواز ضربتني
وضربتك كون الشيء الواحد فاعلا ومفعولا وليس كذلك ظننتني منطلقا لان المفعول
في الحقيقة الذي تعلق به الظن هو الثاني وذكر الاول ليترتب الثاني عليه فلم يؤد الجمع
بينهما الى مكروه وهذا دليل يلوح منه سيما التحقيق في ذلك اذ ليس معنى علمتني منطلقا
علمت انطلاقي قوله وليس منها من ضرب يتعدى به الى واحد الى آخره انما تعدى
هذه الافعال بسبب هذه المعاني اذ لو اخذ اليس تعديتها بحسب التعلق وبالمعاني المذكورة
لا يتعلق الا بواحد قال رحمه الله الافعال الناقصة الى قوله افعال المقاربة قوله
معنى نقصان هذه الافعال انها لا يتم مع مرفوعها كلاما ومن ثم عدلوا عن تسمية
مرفوع هذه الافعال فاعلا القصحاء عن رسم الفاعل وهو ان يتم به الكلام وهكذا
القول في منصوبها حيث لم يسموه مفعولا لانه ليس على رسمه وهو كونه فضلة
وعرف من ذلك ان قوله ما وضع لتقرير الفاعل ما اصاب محزه من حيث الاصطلاح
قوله ما وضع لتقرير الفاعل على صفة معناه انك اذا قلت كان زيد عالما فكانك
تقرر زيدا على صفة كونه عالما في الزمان الماضي وفي بعض الشروح ولقائل ان
يقول ليس ان هذه الافعال تقرر الفاعل على صفة فان ضرب مثلا في ضربت زيدا

على صفة الضاربية وجوابه ان المراد انه يقرر فاعلها على صفة غير مصدرها فان كان
في قولنا كان زيد قائما قرر زيدا على صفة قيامه في الزمان الماضي والقيام غير مصدرها
وليس ضرب في قولنا ضرب زيد كذلك قوله وبعد قوله ما وضع يغني عن ايراد هذا السؤال
والجواب فان ضرب مثلا غير موضوع لان يقرر الفاعل على صفة بل موضوع لنفس الاخبار
وان كان التقرير يلزم ضمنا قوله وقد جاء ما جاءت حاجتك بنصب حاجتك انه خبر
كما سيجيء في ساير البحث يعني يستعمل جاء في حصول الفاعل على صفة وان كان له معنى في
نفسه غير ذلك وهذا حجة تخصيصه بالذكر وفيه وجهان احدهما ان يكون ما نافية
والضمير يعود الى شيء مقدر كالصبرة او الغرارة وكان هذا القائل يحتاج الى كر
حنطة مثلا ونقص صبرته عن ذلك فقيل له ما جاءت حاجتك اي ما صارت الصبرة على
قدر حاجتك وثانيهما ان يكون استفهامية كانه قال اي شيء صارت حاجتك وفي جاءت
ضميرها وانما انث لتانيث الخبر لتضمنه معنى الحاجة كقولك من كانت امك قوله
وقعدت كانها حربة يعني يستعمل ايضا قعد بمعنى صار الفاعل على صفة ومنه قول
الاعرابي ارهف شفرته حتى قعدت كانها حربة اي حدد شفرته حتى صارت على صفة
الحربية ووجه تخصيصه ما مر قوله تدخل على الجملة الاسمية اي هذه الافعال
تدخل على الجملة الاسمية وهي المبتدا والخبر لتعطي الخبر اي لتسند الخبر الى المبتدا
على حد في المضاف حكم معناها من استمرار او انتقال او صيرورة وحصول في زمان
على حسب معنى ذلك الفعل وفي بعض الشروح اعلم انه لم اعرف فايدة الحكم في قوله حكم

معناها قلت لعل هذا القيد انما يحتاج اليه لئلا يتوهم ان كان مثلا لو تفيد في
الخبر معناها لا حكم معناها لكان ينبغي ان يكون الخبر كانه اسما وخبرا ايضا لان كان
انما يقتضي الاسم والخبر باعتبار معناها وقد اعطيت الخبر معناها فقيد بقوله حكم
معناها يعني يفيد الخبر نفس الاستمرار او الانتقال الى غير ذلك لا ان معنى كان من حيث
هو هو موجود في الخبر دفعا لهذا الوهم قوله فترفع الاول وتنصب الثاني يعني شبها
لها بالفاعل والمفعول قوله وكان يكون ناقصة الى اخره يعني كان يكون على ثلاثة
انواع النوع الاول ان يكون ناقصة وهي على ثلاثة اقسام احدها لتقرير الاسم على صفة الخبر
في الزمان الماضي اما دائما نحو كان الله عليما او منقطعا وثانيها بمعنى صار كقوله
تعالى وكان من الكافرين اي وصار على بعض التاويل وهو المراد بقوله وبمعنى صار وثالثها
ان يكون فيها ضمير الشان نحو كان زيد منطلق اي كان الشان زيد منطلق قوله لفظة
في هذا المقام لا يخلو عن تسامح لانه لا يخلو اما ان يجعل الاقسام الثلاثة اقساما للناقصة
لكون قوله لثبوت خبرها اشارة الى قسم وبمعنى صار الى قسم ويكون فيها ضمير الشان الى
قسم حتى يكون وبمعنى صار عطفا على قوله لثبوت خبرها ويكون فيها ضمير الشان كذلك
كما قرر في بعض الشروح فانتظام المعطوف مع المعطوف عليه لا يلائم به صدر من
له ادنى مزية بالتركيب الجزل الفايض من سفسقة الفحول واما ان جعلت انواعا لكان
كالناقصة والزائدة ولكن ظاهر العبارة لما انها اقسام للناقصة فكان اقسام الشيء
قسيما له ثم بعد التصحيح التكلف الذي نقله في بعض الشروح ذكر فيه لم خص التاول

بالناقصة مع ان الآخرين كذلك اجيب بانه انما خص الاول بالناقصة دون الآخرين
لوجود اسم غير اسم الناقصة للاول دون الآخرين قلت هذا تكلف بارد وذلك لان
هذا الشارح جعل الاشارة الى القسم الاول قوله لثبوت خبرها والى القسم الثاني
قوله بمعنى صار والى القسم الثالث قوله ويكون فيها ضمير الشان فاني يكون ذكر الناقصة
اشارة الى قسم من هذه الاقسام حتى يرد السؤال ويتكلف في الجواب والنوع الثاني ان يكون
تامة واشار اليه بقوله ويكون تامة وهو عطف على قوله ويكون ناقصة والتامة
هي فعل حقيقي بمعنى ثبت كقوله تعالى وان كان ذو عسرة فان قلت كيف ينقسم كان
المعدودة في الافعال الناقصة الى ناقصة وتامة قلت قد امضيت نحوا من هذا
التصحيح في المفعول معه فليرجع هناك والنوع الثالث ان يكون زائدة واليه الاشارة بقوله
وزائدة وهي التي لا اثر لوجودها ولا لعدمها في اخلال المعنى الاصلي كقولهم ان من افضلهم
كان زيدا قوله وصار للانتقال اي انتقال الفاعل الى تلك الصفة اما باعتبار الحقائق
كقولك صار الطين خزفا او باعتبار العوارض كقولك صار زيد غنيا او باعتبار
المكان كقولك صار زيد الى عمرو قوله واصبح وامسى واضحى الى آخره
هذه الافعال تجيء على ثلاثة معان احدها ان تقرن مضمون الجملة بالاوقات الخاصة
التي هي الصبح والمساء والضحى نحو اصبح زيد واضحى زيد اميرا وامسى زيد عارفا
اي حصل بهذه الصفات لزيد في هذه الاوقات والثاني ان يكون بمعنى صار نحو اصبح
زيد غنيا اي انتقل زيد من صفة الفقر الى صفة الغنى مطلقا وقيد

وقت

وقت الصباح هنا ساقط وهذا هو الفرق بين الاول والثاني والثالث انه تقيد معنى الدخول
في هذه الاوقات كاظهر واعتم نحو اصبح زيد اذا دخل في الصباح ومعنى هذا الوجه
تامة تسكت على مرفوعها قوله وظل وبات اما الاخر بمعنى ظل وبات على معنيين احدهما
لاقتران مضمون الجملة بالوقتين الخاصين يعني ظل لاقتران مضمون الجملة بالنهار
وبات لاقتران مضمون الجملة بالليل تقول ظل زيد سائرا وبات زيد نائما والثاني كونهما
بمعنى صار كقوله تعالى واذا بشر احدهم بالانثى ظل وجهه مسودا قوله وما زال وما
برح وما فتئ وما انفك الى آخره قال المصنف يعني ان معناها ان هذا الخبر حاصل للفاعل
على سبيل الاستمرار مذ كان قابلا له في العادة لانه لا يفهم من قول القائل ما زال زيد اميرا
انه كان كذلك في اول وجوده فالضمير المرفوع في قبل عائد الى الفاعل والمنصوب الى الخبر
قوله ويلزمها النفي قال المصنف لان معناها نفي فلو لم تستعمل مع غير النفي لا تنقض
المعنى ثم لدخول النفي فيها على النفي جرت مجرى كان فيفيد الاستمرار كذا في الشروح
قلت ما ظهر على فقهي ان ادخال النفي على النفي من اين يعني الاستمرار غاية
ما في الباب ان نفي النفي يكون ايجابا ولا ايجاب الصريح وهو يثبت مثلا لا يجري ذلك في النفي
النفي خص بهذه الفضيلة قال المصنف في بيان ذلك لما دخل النفي على النفي صار بمعنى الاثبات
وكان النفي على النفي مقصودا في افادة الاثبات وانه ما انتفى لا زال ثابتا ولم ينتف
لاستمر وهو المقصود بمعناها بخلاف مجرد معنى الثبوت فانه لا يلزم منه الاستمرار
قلت وهو كما ترى انما هي لا برهاني يعول عليه قوله وما دام للتوقيت امر

مثبتة ثبوت خبرها لفاعلها يعني ان صاحبها يوقت امرا بمدة ثبوت خبرها لاسمها ما دامت

اكرمتك ما دمت قايما فمعناه ذكر توقيت الاكرام بثبوت الخبر لهذا الفاعل قوله ومنهم

احتاج الى كلام اي ولاجل انه لتوقيت امر بكذا احتاج الى كلام لانه يكون ظرفا والظرف

فضلة فلا بد معه من كلام من جملة اسمية او فعلية لفظا او تقديرا كسائر الفضلات

كذا في شرح المصنف وذكر في المفصل ولذا كان مفتقرا الى ان يشفع بكلام لانه ظرف لا بد

له مما يقع فيه قوله وليس لنفي مضمون الجملة حالا وقيل مطلقا يعني ليس لنفي مضمون الجملة

في الحال عند اكثرهم بدليل استعمال العرب ليس زيد قايما الآن ولا يقال ليس زيد قايما

غدا وعند بعضهم للنفي مطلقا يعني سواء كان حالا او استقبالا ومن قال للنفي مطلقا

استدل بقوله تعالى الا يوم ياتيهم ليس مصروفا عنهم وهذا النفي للعذاب يوم القيمة

وهو مستقبل وقيل عليه ان هذا ليس بدليل قاطع لان المتوقع فيما يخبر الله عنه كالواقع

الا يرى الى قوله وان ربك ليحكم بينهم يوم القيامة ولا شك ان اللام في المضارع للحال والعلم

في هذا الباب قوله انك ميت قوله ويجوز تقديم اخبارها كلها على اسمائها يعني يجوز

تقديم اخبار الافعال الناقصة على اسمائها ولا اشكال في ذلك لانه تقديم المنصوب على المرفوع

وهذا يجوز كما مر في تقديم المفعول على الفاعل كذا في شرح المصنف قوله وهي في تقديمها

عليها على ثلاثة اقسام اي هذه الافعال في تقديم اخبارها عليها اي على نفسها ثلاثة اقسام

قوله قسم يجوز وهو من كان الى راح قال المصنف لانها افعال صريحة ولا مانع فجاز

تقديم المنصوب عليها كغيرها من المنصوبات قوله وقسم لا يجوز وهو ما اوله ما

كلمة

كلمة ما مانعة ان يتقدم اخبارها عليها لانها اما نافية ولها صدر الكلام فلا يتقدم

عليها الاخبار التي هي بمنزلة الذيول واما مصدرية وهي في ما دام ومعمول المصدر لضعفه

لا يتقدم عليه قوله خلافا لابن كيسان في غير ما دام عن ابن كيسان انه اجاز التقديم

عليها في النافية ولم يجوزه في ما دام لان من مذهبه ايضا انه لا يجوز تقديم معمول المصدر

على المصدر وما في ما دام مصدرية وشبهة ابن كيسان في النافية ان النفي للنفي اثبات وفي

الفعل المثبت يجوز نحو كان [illegible] ههنا والوجه ما عليه العامة ولذا ما اعتد بخلاف ابن

كيسان ولم يجعله من المختلف قوله وقسم مختلف فيه وهو ليس فمن لم يجوزه جعله بمنزلة

ما في انه لا يجوز قايما ما زيد فكذا هذا ولان فعليته اقصر من فعلية اخواته بدليل عدم تصرفه

فلا يقوى قوتها تقديما وتاخيرا ومن جوز التقديم نظر الى انه فعل ولا يعامل به معاملة

الحرف واما قصوره عن التصرف الكلي فذلك لعارض فيه وهو انه يدل على ما يدل عليه

مشتقة وهو المضارع من الحال او الاستقبال على اصل فلا اقوال فلم يقدح في فعليته

قال المصنف الصحيح مذهب الجواز لجانب في مثل قوله يوم ياتيهم ليس مصروفا عنهم

واذا تقدم معمول العامل جاز تقدم العامل ايضا قال رحمه الله افعال المقاربة الى قوله

فعلا التعجب قلت ذكر المصنف لان هذه الافعال في النحو من افراد كان وذلك

انها لتقرير الفاعل على صفة على سبيل المقاربة من رجاء او اخذ فيه فتدخل على المبتدأ

والخبر لاعطاء الخبر حكم معناها من مقاربة مخصوصة وانما تبوبها الا لتزامهم

خبرها ان يكون فعلا مضارعا وفي بعض الشروح ايضا فلما ذكر امتناع تقديم خبرها

عليها دون الافعال الناقصة قوله ما وضع لدنو الخبر يعني ما وضع ليدخل على المبتدا
والخبر ويعلم ان الخبر قد دنى على سبيل الرجاء او الحصول او الاخذ فيه قوله فالاول
عسى وهو غير متصرف اي الذي وضع لدنو الخبر رجاء هو عسى وهو غير متصرف يعني
لا ياتي منه المضارع واسم الفاعل والامر والنهي وذلك لانه لانشاء الترجي فاشبه لعل في
ذلك قوله تقول عسى زيد ان يخرج وعسى ان يخرج زيد اشارة الى ان في عسى مذهبين
احدهما ان يكون بمنزلة قارب فيكون لها مرفوع ومنصوب الا ان منصوبها مشروط فيه ان يكون
ان مع الفعل مئولا بالمصدر كالمثال الاول قال الامام عبد القاهر لما كان غرضهم في عسى
تقريب المستقبل من الحال قرنوه بالذي هو علم الاستقبال وهو ان والذي يوضح ذلك انك اذا
قلت قارب زيد الخروج لم يكن في اللفظ دليل على انك تريد خروجا فيما يستقبل الا انه يجوز
قولك قارب زيد امس الخروج وكذلك لو قلت عسى زيد الخروج لم يتضح الدلالة على انك تريد المستقبل
والمذهب الثاني ان يكون بمنزلة قرب فلا يكون لها الا مرفوع الا ان مرفوعها ان مع الفعل
في تاويل المصدر كالمثال الثاني قال الامام عبد القاهر وكذا المذهب الثاني معناه قرب
خروجه ولا يقال عسى خروجه لما ذكرنا انهم قصدوا ان لا يعدو اللفظ عن علم الاستقبال
ولم يحتج هنا الى خبر لان الغرض هنا تقريب صريح زيد لا تقريب زيد قوله وقد
يحذف ان يعني يجوز حذف ان من عسى تشبيها بكاد كقوله عسى الكرب الذي امسيت فيه
يكون وراءه فرج قريب قوله فلما قلنا لم لا يدخل ان في خبر كاد قلنا كاد يستعمل في الذي
يوجد البتة في القرب الى الحال نحو كادت الشمس تغرب ولا يقال عسى الشمس ان تغرب

وعسى

وعسى يستعمل في الشيء الذي يكون ادخل في الاستقبال اذا كان كذلك يكون ادخال ان
التي هي علم الاستقبال مناسبا لعسى دون كاد كذا في بعض الشروح وهذا الحذف مخصوص
بخبر عسى الناقصة ولا يجوز حذف ان عن اسم التامة لعدم الفعل بدونها لا يصح
ان يقع فاعلا عرفه قوله والثاني كاد يعني القسم الثاني وهو ما كان لدنو الخبر على
سبيل الحصول كاد تقول كادت الشمس تغرب تريد انه دنى غروبها قد حصل قوله وقد
يدخل ان يعني قد يدخل ان في خبر كاد تشبيها بعسى كقوله قد كاد من طول البلى ان يمصحا
اي ان يندرس ويمحى قوله واذا دخل النفي على كاد فهو كالافعال على الاصح وفي كاد اذا
دخل النفي ثلاثة مذاهب احدها ان يكون كسائر الافعال يعني كما ان سائر الافعال المثبتة اذا دخل
عليها النفي كان للنفي فكذا هذه لان شان النفي ان ينفي ما يدخل عليه وانما قال على الاصح لان
في ذلك مذهبين اخرين كما سنقرره قوله وقيل يكون للاثبات هذا هو المذهب الثاني يعني
قال بعضهم النفي اذا دخل على كاد كان للاثبات ماضيا كان او مستقبلا وتمسكهم بقوله
تعالى فذبحوها وما كادوا يفعلون فان الذبح واقع بلا شك ولو حمل ما كادوا
على النفي يلزم التناقض والمعنى في المضارع تخطئة الشعراء قول ذي الرمة اذا غير
النأي المحبين لم يكد رسيس الهوى من حب مية يبرح وقصته ما روى الامام عبد القاهر
في دلائل الاعجاز عن عنبسة انه قال قدم ذو الرمة الكوفة فوقف ينشد الناس
بالكناسة قصيدته الحائية التي منها هي البرء والاسقام والهم والمنى وموت الهوى
في المبرح وكان الهوى بالنأي يمحي فيمحي وحبك عندي يستجد ويربح

اذا غير النأي البيت قال فلما انتهى الى هذا البيت ناداه ابن شبرمة يا غيلان اراه
قد برح قال فشنق راحلته فجعل يتأخر ويتفكر ثم قال اذا غير النأي المحبين لم اجد
فلو لم يكن كاد مع النفي للاثبات لما خطئ في ذلك ولما غير الانشاد وهذا القول ضعيف
لان معنى الآية انهم ما قاربوا ان يفعلوا فعل الذبح يعني ما كادوا يفعلون على الفور
وبصفة القرب ولهذا اخرجوا سؤالا بعد سؤال فقالوا أتتخذنا هزوا وادع لنا ربك
يبين لنا ما لونها ادع لنا ربك يبين لنا ما هي ان البقر تشابه علينا وهذه الطريقة
علامة من ليس له عزيمة ان يفعل وتلبث من لا يقارب ان يفعل ثم وقوع الذبح
بعد ذلك لا ينافي نفي مقاربتهم الفعل قبله وفي الكشاف وقوله وما كادوا يفعلون
استثقال لاستقصائهم واستبطاء لهم وانهم لتطويلهم المفرط وكثرة استكشافهم
ما كادوا يذبحونها وما كادت تنتهي سؤالاتهم وما كاد ينقطع خيط اسهابهم
فيها وتعمقهم واما تخطئة الشعراء ذا الرمة فليست عن روية وكذلك تغييره
الانشاد لما قال عنبسة في سياق القصة فلما انصرفت حدثت ابي فقال اخطأ ابن
شبرمة انما هو كقول الله تعالى اذا اخرج يده لم يكد يراها [illegible] ولم يكده وروى
انه بلغ ذلك خلفا الاحمر فقال اصاب طبعه واخطأ رويته وتحمل بيت ذي الرمة
ما ذكرت في الآية من ان المراد نفي القرب يعني اذا غير النأي المحبين لم يقارب حبي ان
يبرح فكيف البراح حقيقة قوله وقيل يكون في الماضي للاثبات الى آخره هذا هو
المذهب الثالث يعني قال بعضهم ان كاد اذا دخل عليه يكون في الماضي للاثبات بقوله تعالى

وما كادوا يفعلون وقد مر وجه التمسك والجواب عن ذلك وقد استدل للنفي مستمسكا بقول
ذي الرمة لا بتخطئة الشعراء وتغيير انشاده وما مر كان مستمسكا بها ووجه
التمسك به ظاهر لانه لما مر الجواب عن تخطئتهم كان كاد منفيا هنا على ما تقتضيه
حرف النفي وفي الصحاح رس الحمى ورسيسها اول مسها ويبرح المكان زال عنه قوله
والثالث جعل وطفق الى آخره يعني القسم الثالث وهو ما كان لدنو الخبر اخذا فيه هذه الافعال
قوله وهي مثل كاد الى يعني هذه الافعال الاربعة وهي جعل وطفق وكرب واخذ تستعمل
استعمال كاد في ادخاله على المضارع بغير ان تقول جعل يفعل وطفقا يخصفان وكرب يفعل
واخذ يقول وذلك لان معناها دنو خبرها على معنى الاخذ فيه والشروع وهذا المعنى
مناف لعلم الاستقبال قوله واوشك يعني القسم الثالث هذه الافعال الاربعة واوشك
قوله ومنى مثل عسى وكاد يعني اوشك يستعمل استعمال عسى في الوجهين مرة واستعمال
كاد اخرى ولم يرد انها بمعنى عسى وبمعنى كاد لان اوشك ليس بمعنى الرجاء كعسى ولا بمعنى
الانشاء كجعل وطفق وذلك لان معناه الاصلي مراعى هنا وهو السرعة ومعناه الاصلي
عد من افعال المقاربة لما ان بين القرب والسرعة من المناسبة وله زيادة القرب بكونه
في اثبات قرب الحصول وانما استعمل استعمال البابين لعطف المشاركة اياهما باعتبار اصل
المقاربة والقياس استعماله استعمال كاد لانه للاخذ المعنوي جاز قلت ما بال اوشك
يستعمل استعمال البابين باعتبار اصل المقاربة دون اخواته قلت لما مضيت من اللمحة
الى ان معناه الاصلي مراعى هنا نجد له جهات المناسبة الى الانحاء وليس فيه معنى الانشاء

الى

ليختص بها في آخره بخلاف اخواته قال رحمه الله فعلا التعجب لما فرغ من افعال المدح والذم
قلت التعجب هو انفعال النفس عند ادراك ما خفي سببه وخرج عن نظائره وفي بعض النسخ
فعل التعجب وفي بعضها افعال التعجب وفي بعض الشروح اراد بافعال التعجب الافعال التي تستعمل
للتعجب لا الصيغ لانه لا يستعمل التعجب الا صيغتان وفي بعضها الى فعلا التعجب وهما أفعله ماهي
وأفعل به أفعال وضعت لانشاء التعجب قلت لعل افعال التعجب وما نقله من بعض
الشروح اولا اولى لانه سياق كلامه وهو قوله وهي صيغتان يرشد الى ان قصده
هنا ليس تعريف التعجب باعتبار الصيغتين بل باعتبار نفس فعل التعجب والا لكان قوله
وهي صيغتان مستدركا فكان الاوجه ان يقال فعل التعجب ثم لما لم يقل كذلك
وغرضه ليس تعريف الصيغتين فالترجمة باله فعل اولى وقوله ما وضع لانشاء التعجب قوله
يخرج مثل قولك عجبت وتعجبت وهي صيغتان اي افعال التعجب جاءت على صيغتين احدهما
ما افعله والثانية أفعل به والدليل على ذلك استقراء كلامهم قوله وهي غير متصرفة
اي افعال التعجب غير متصرفة لا يجيء منها مضارع ولا امر ولا نهي لانها لما فيها
من معنى الانشاء شابهت عسى فلا تتصرف فيها كما لا تتصرف في عسى قوله ولا
يبنيان الا مما يبنى منه افعل التفضيل وذلك لاشتراك البابين في زيادة الفضل اما التفضيل
فلانه موضوع لها واما التعجب فلانه انما يكون فيما زاد على غيره في الصفة علامات
الصيغة وفي منهما مشاركة للتفضيل في الوزن ايضا قوله ويتوصل في الممتنع
الى آخره يعني ان الافعال التي يمتنع صيغة التعجب منها لفظا من الثلاثي مثل اشد

واشد دحرجته بعد اصلاعها فيقال ما اشد استخراجه وما اكثر حمرته وما اقبح عوره
واشدد باستخراجه واكثر بحمرته واقبح بعوره قوله ولا يتصرف فيهما بتقدم
ولا تاخير ولا فصل اي ولا يتصرف في صيغتي التعجب بتقديم ولا تاخير ولا فصل فلا
يقال ما زيدا احسن ولا زيدا ما احسن ولا يقال ايضا بزيد احسن ولا يقال ايضا ما
احسن اليوم زيدا بالفصل بالظرف وهو اليوم لان الجملة التعجبية كالمثل والجاري منها
الغرابة والاصل في كل كلام صار علما المعنى ان لا يتغير حتى لا يختل الفهم وقد نسب
الى الشارح قولهم ولا تاخير لانه ليس يصح التاخير تصور عما حله بدون التقديم قوله
وقد اجاز المازني الفصل بالظرف لما شاع في الظروف من الاتساع ما لم يسغ في غيره
ولما سمع من العرب ما احسن بالرجل ان يصدق قوله وما ابتداء نكرة عند سيبويه
الى آخره شرع يبين اعراب اجزاء هاتين الجملتين نظرا الى الاصل على حسب اختلاف سيبويه
والاخفش فقال ما مبتداء نكرة عند سيبويه وما بعدها وهو احسن خبره وفيه ضمير
يعود الى ما بتقدير شيء احسن هو زيدا مثل امر اقعده عن الخروج وانما قال نكرة
لان معنى التعجب انما يتحقق من شيء نادر كان قائله يقول بلسان المنادي لا اعرفه
بوصف فلا يصلح حق المعرفة فاذكره بذلك وهذا نهاية التعجب ووجه صلوح النكرة
للابتداء ما مر في شر اهر ذا ناب قوله موصولة عند الاخفش الضمير يرجع
الى ما بعده لا الى موصوله بما بعده يعني كلمة ما موصولة وما بعدها صلتها وخبرها
محذوف بتقدير الذي احسن زيدا شيء وعند بعضهم ما استفهامية مبتداء وما
بعدها

خبرها تقديره اي شيء احسن زيدا قال المصنف في شرح المفصل الوجه قول سيبويه
وفي قول الاخفش تعسف لانه يحتاج فيه الى تقدير خبر محذوف ونحن نقطع باستقلال
كلاما من غير نظر الى محذوف وفي قول من قال انها للاستفهام ليس بجيد لان صيغ كلامهم
لم يثبت فيها نقل الى انشاء آخر بخلاف صيغ الافعال فانها ينقل الى الانشاء كثيرا
فكان القول ما قالت حذام قوله وبه فاعل عند سيبويه هذا بيان اعراب افعل به عند
سيبويه اكرم بزيد اصله اكرم زيد اي صار ذا كرم كاغد البعير اي صار ذا غدة
الا انه اخرج على لفظ الامر ما معناه الخبر كما اخرج على لفظ الخبر ما معناه الدعاء
في قولهم رحمه الله والباء مثلها في كفى به وهذا القول مزيف عند صاحب المفصل
حيث قال وفي هذا ضرب من التعسف وبيان التعسف مخالفة القياس من وجوه منها
استعمال الهمزة لصيرورته ذا كذا في اكرم ومنها نقل الفعل عن صيغة الخبر الى صيغة
الامر ومنها زيادة الباء على الفاعل قوله فلا ضمير في افعل لان به فاعل ولو كان
فيه ضمير لكان للشيء فاعلان قوله ومفعول به عند الاخفش الى آخره عطف على قوله
فاعل عند سيبويه وجه قول الاخفش ان قولك اكرم بزيد امر لكل واحد بان يجعل
زيدا كريما اي بان يصفه بالكرم والباء مزيدة مثلها في ولا تلقوا بايديكم الى التهلكة
للتاكيد والاختصاص او بان تصيره ذا كرم والباء للتعدية وهذا معنى المراد بقوله
والباء للتعدية او زائدة هذا اصله ثم جرى مجرى المثل فلم يغير عن لفظ الوحدة
قولك يا رجلان اكرم بزيد ويا رجال اكرم بزيد ورجح هذا المذهب صاحب المفصل على الاول

الاول حيث قال وعندي ان السهل مأخذا ان يقال انه امر لكل احد الى آخره قوله ففيه
ضمير لانه لا بد له من فاعل وبه ليس بفاعل على هذا المذهب فلا بد من ضمير فيه يكون فاعلا
له قال رحمه الله افعال المدح والذم الى قوله الحرف قلت يقول ما وضع لانشاء مدح
او ذم فخرج مثل مدحته وذممته وشرف وكرم وقبح وعور قوله فمنها نعم وبئس
الى آخره من افعال المدح والذم نعم وبئس اي نعم من افعال المدح وبئس من افعال الذم على
طريقة اللف قوله وشرطهما ان يكون الفاعل معرفا باللام الى آخره صحح في بعض الشروح
وشرطها بضمير المؤنثة وفسر بقوله اي شرط هذه الافعال وليس بجيد لان نظم
الكلام يقتضي ان يرجع الضمير الى نعم وبئس يعني شرط فاعل نعم وبئس احد الامور المذكورة
قلت هذا من المشكلات التي يقضى منه العجب وقدما للنحاة فيه اصطكت الركب
وقد ذكر العلماء في تنسيخه جمة في هذا المقام وجوها الا انها لم يبلغ حد التمام وقد ظفرت
في شرح المفصل للمصنف تحقيقا هو احرى بالقبول واجرى على القلوب من القبول فاوردته
من غير تغيير ولا ينبئك مثل خبير قال انما اختصت هذه الافعال باحد هذه الامور الثلاثة لانه
من انهم قصدوا ابهام الممدوح اولا ثم تفسيره فلذلك اتوا به على هذه الصفة ووجه
الابهام فيما فيه الالف واللام انه قصد الى معهود في الذهن غير معين في الوجود كقولك
ادخل السوق اذا لم يكن بينك وبين مخاطبك سوق معهود في الوجود وهذا التعريف باللام
نحو التعريف الذي ذكرنا في اسامة وان كانت جهات التعريف مختلفة واذا كان
كذلك ثبت فيه ابهام باعتبار الوجود والوجه الذي حكم بتعريفه غير الوجه الذي

حكم بابهامه وبيانه في الابهام والتعريف فقولك قتل فلان اسامة فان اسامة هنا وان
كان معرفة باعتبار الذهن الا انه نكرة باعتبار الوجود ولهذا المعنى ظن بعض النحويين
انه موضوع للجنس بكماله يعني المعرف باللام كما ظن بعضهم ان اسامة موضوع بكماله وهو للجنس
خطاء محض في الباب جميعا الا ترى انك اذا قلت نعم الرجل لم ترد جميع الرجال هذا
مقطوع به في قصد المتكلم ولذلك وجب ان يكون المفسر له مطابقا وجب اذا قصد التثنية
ان يثنى ولو كان على ما زعموا لوجب ان يطابق لجميع الجنس وان لا يثنى ولا يجمع لان اسماء
الاجناس لا يثنى ولا يجمع اذا قصد بها الجنس والكلام في المضاف اما المعرف باللام وفي المضمر
كذلك اما المضاف فلسرايته حكم المضاف اليه وهو تعريف الجنس نحو نعم غلام الرجل العهدي
زيد واما المضمر فلان الابهام فيها وغيره وفائدة الابهام والتفسير ان الشيء اذا ابهم
ثم فسر كان في النفس اوقع لما جبل الله تعالى النفوس عليه من التشوق الى معرفته بعد
ابهامه وهذا معنى يجده كل انسان في نفسه ولانه اذا ذكر كذلك كان مذكورا مرتين بعبارتين
وذلك ابلغ فاعرفه فان قلت فما تصنع بقول النحاة لو كان الالف واللام في نعم
الرجل للعهد لكان ينبغي ان يجوز ذكر المعهود بدله فيصح ان يقال نعم زيد انت
قلت هذا المعهود غير ما ذكروه غيره ومن اراد التحقيق على الوجه الواجب
فليتدبر كلام ابن الحاجب فان قلت لم تعدد قولك نعم رجلا زيد الابهام ثم التفسير
قلت نعم التي النكرة في موضع الابتداء تحضر قوله او مضمرا مميزا بنكرة منصوبة
اي الاضمار فللاختصار لان نعم رجلا اخف من نعم الرجل وجوز الاضمار قبل الذكر

لانه

لانه اضمار على شريطة التفسير واختص هذا الاضمار بباب نعم لان المدح من مظان التفخيم
وكذا الذم الذي هو ضده جار مجراه في كونه من مواضع المبالغة ثم لما كان الضمير في نعم لا
يختص بواحد بعينه جاء مفسره منصوبا منكرا كما في عشرون درهما قوله او بما اي
يميز ذلك المضمر بما لانها بمعنى شيء فيكون نكرة منصوبة من حيث المعنى كقوله تعالى فنعما هي
اي فنعم شيئا هي قوله وبعد ذلك المخصوص اي بعد الفاعل او النكرة المنصوبة او ما
يذكر المخصوص بالمدح او الذم لما مر من قصد التفصيل بعد الابهام قوله وهو مبتداء
ما قبله خبره او خبر مبتداء محذوف بيانه ان اعراب المخصوص بالمدح او الذم يعني اذا قلت
نعم الرجل زيد فزيد مبتداء ونعم الرجل خبره قدم على المبتداء لما مر من الغرض او
لمشابهته الاستفهام في الانشائية ويستغنى عن العائد لان الظاهر وهو الرجل
قام مقام المضمر او لان لام العهد ينوب منابه في افادة الربط او خبر مبتداء محذوف
لانه لما تقدم ذكر الفاعل مبهما كان سائلا سال من الممدوح بهذا الكلام فاجيب بقوله
زيد اي هو زيد يعني الممدوح زيد ثم لما استعمل على هذا النحو في هذا المعنى المقصود فصار
في حكم جملة واحدة لعروض هذا المعنى المقصود فيها قوله وشرطه مطابقة الفاعل
اي وشرط المخصوص بالمدح او الذم ان يكون مطابقا للفاعل في الجنس وفي الافراد والتثنية
والجمع والتذكير والتانيث فيقال نعم الرجل زيد ونعم الرجلان الزيدان ونعم الرجال
الزيدون ونعمت المراة هند لان المخصوص في المعنى تفسير للفاعل فيجب مطابقته له
قوله وبئس مثلا القوم الذين وشبهه متاول والجواب عن سؤال مقدر وجهه ان يقال

المخصوص يجب ان يجانس الفاعل والذين كذبوا ليس من جنس المثل وهذه الشبهة
عارضة ان الذين نفسه هو المخصوص بالذم ووجه الجواب انه متأول بتأويل وجهان
احدهما ان تقدير الكلام بئس مثلا القوم مثل الذين والثاني ان يكون محل الذين مجرورا
صفة للقوم ويكون المخصوص بالذم محذوفا اي بئس مثل القوم المكذبين مثلهم قوله
وقد يحذف المخصوص اذا علم اي وقد يحذف المخصوص بالمدح والذم عند القرينة الدالة
عليه كقوله تعالى نعم العبد التقدير نعم العبد هو وهو ضمير ايوب والقرينة ان سياق
الكلام في قصة ايوب وكقوله تعالى فنعم الماهدون اي الصحيح الماهدون نحن والقرينة هي الضمير
المتصل في قوله والارض فرشناها اذ لا تعلق بذات الله تعالى فكذا المحذوف وحذف الفراش
بسطته ووطائه قوله وساء مثل بئس قال المصنف يعني انها تستعمل استعمالها
ويعناها وان كانت يقع في الاخبار كقوله سيأتي ذلك وهو نقيض سرّني وقد جاء
في قوله تعالى ساء مثلا القوم على انها بمعنى بئس وقد مضاف محذوف ليجانس المخصوص
الفاعل فقيل التقدير ساء مثلا مثل القوم الذين قوله ومنها حبذا اي من افعال
التي لانشاء المدح حبذا قال المصنف ولذلك عاملوه معاملة نعم فجعلوا فاعله
مبهما ثم فسروه بالمخصوص كما فعلوا في نعم الرجل زيد وانما عدلوا عن ضم
الفعل وان كان جائزا لان الاصل على قولوا وجبا على قوله لانه لما نقل الى معنى الانشاء
جعل على صيغة مخصوصة تنبيها على قصد النقل كذا في شرح المفصل للمصنف
ايضا قوله وفاعله ذا وانما لم يجعل فاعله ما جعل فاعلا في نعم فرقا بينهما ولم

يعكس

١٦٠

يعكس ليتدارك بشاعة المتجانسين خفة ذا وانما خصوا ذا لانه من الاسماء المبهمة
والغرض الابهام اول مرة وكان مناسبا للمعنى المقصود واختص ذا دون اخواتها
لانها اللفظ السابق لكونه مفردا مذكرا وما عداه فرع عليه ثم انه وان كان من الفاظ
الاشارة لم يرد به مشار اليه بعينه وانما اريد به مشار اليه في الذهن كما قيل في الرجل
في قولهم نعم الرجل قوله ولا يتغير قال المصنف لا يتغير ذا عن هذا اللفظ وان كان
الممدوح مثنى او مجموعا او مذكرا او مؤنثا كانهم عاملوه معاملة المضمر في نعم في انه
لا يختلف باختلاف احوال الممدوح لما لم يكن اسما ظاهرا جعلوا الظاهر على غيره
مزية قوله وبعده المخصوص اي بعد حبذا يذكر المخصوص بالمدح كقولك حبذا زيد
قوله واعرابه كاعراب مخصوص نعم ... مبتدأ ما قبله خبره او يكون خبر
مبتدأ قوله ويجوز ان يأتي قبل المخصوص وبعده تمييز اي ويجوز ان يقع قبل ذكر
مخصوص حبذا التمييز على وفق المخصوص في الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث
تقول حبذا رجلا زيد او حبذا زيد رجلا لكون فاعل منهما قال المصنف وانما لم
يلتزموا في حبذا التمييز كما في نعم اذا كان الفاعل مضمرا لامرين احدهما ان الفاعل
ههنا لفظ تخصه والفاعل في نعم مستتر لا لفظ فيجعل التفسير للملفوظ به على الملفوظ
مزية في البيان والثاني انهم يميزوا في نعم لالتباس الفاعل بالمخصوص بالمدح في
كثير من المواضع وذلك نعم رجلا السلطان فلو ذهبت تحذف رجلا لم يدر هل السلطان
فاعله والمخصوص بالمدح محذوف او مستتر او الفاعل مضمر والسلطان المخصوص بالمدح

بخلاف حبذا فانه لفظ ذا فيشد الحاق الفاعل قوله او حال يعني يجوز ان ياتي قبل
المخصوص او بعده حال كقولك حبذا راكبا زيد وحبذا زيد راكبا قوله على وفق
مخصوصه يعني يكون التمييز او الحال موافقا لمخصوص في التذكير والتانيث والافراد
والتثنية والجمع نحو حبذا امراة او راكبة هند وحبذا امراتين او راكبتين هندان وكذا
البواقي وفي بعض الشروح والعامل في التمييز والحال هنا حبذا من معنى الفعلية وذو الحال
هو ذا لا زيد لان زيدا مخصوص والمخصوص لا يجي الا بعد تمام المدح لفظا او
تقديرا والمدح بالركوب فيكون راكبا حالا عن الفاعل لا عن المخصوص وقد آن اوان الشروع
في قسم الحروف وارجو من الله ان يجعله اسهل من لحظ الطرف وحمد الله احرى بان
نوجه الهمم نحوه بالصرف قال رحمه الله الحرف ما قوله الحروف المشبهة بالفعل
قال قد مر شرح هذا التعريف فلا يعاد لئلا يلزم ما قيل في حديث معاد قوله ومن
ثم احتاج في جزئيته الى اسم او فعل لان من اجل ان دلالته باعتبار الوضع يتوقف على
متعلقه لم يكن بد من ذكر ذلك المتعلق وذلك المتعلق اما اسم كقولك ان زيدا قائم
او فعل كقولك قد قام قوله حروف الجر الى آخره لا حروف الجر حروف وضعت لتوصل
معاني الافعال او ما يشبهها من اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة
والمصدر والظرف والجار والمجرور واسماء الافعال وكل شيء فيه معنى الفعل
مما هو متصل به وانما قال الى ما يليه ولم يقل الى الاسم ليتناول مثل قوله بما رحبت
فانه ليس باسم لكنه في تقدير الاسم كذا في بعض الشروح قوله ومن الى آخره مع

حروف

حروف الجر ثمانية عشر على ما عددها قوله فمن للابتداء شرع يبين معاني هذه الحروف
فمعاني من اربعة احدها الابتداء الغاية ويعرف كونها ابتدائية بان يذكر معها الى الغاية
لفظا او تقديرا كقولك سرت من البصرة الى بغداد والتقدير ان يتعرض للابتداء من
غير ان يقصد الى انتهاء مخصوص اذا كان المعنى لا يقتضي الا المبتدا منه كقولنا اعوذ
بالله من الشيطان الرجيم وزيد افضل من عمرو ونحوه وثانيها التبيين ويعرف
المبينة بان يكون كالصفة لما قبلها بواسطة الذي كقوله تعالى فاجتنبوا الرجس من الاوثان
اي الذي هو الوثن وقد نص صاحب الكشاف بتقدير الذي هو في هذا الموضع في سورة
الحج وثالثها التبعيض ويعرف المبعضة بان يصح في موضعها بعض كقولك اخذت من الدراهم
اي بعضها ورابعها الزيادة ويعرف المزيدة بان يسقطها فيبقى الكلام على اصل معناه
وقولنا اصل معناه اشارة الى ان فوات ما يفيده من التاكيد عند اسقاطها لا يقدح
في كونها زائدة قوله وزائدة في غير الموجب الى آخره اي لا يزاد من الا في غير الموجب
واراد بغير الموجب النفي والنهي والاستفهام نحو ما جاءني من احد وهل جاءني من احد
ولا تضرب من احد لكن من هذه وان كانت زائدة فانها تفيد الاستغراق في
والاستغراق انما يتصور غالبا في غير الموجب لا في الموجب فانك اذا قلت ما جاءني من احد
فقد صح تصور عدم مجيء جميع الناس اليك فاما اذا قلت جاءني من احد فلا يتصور
مجيء جميع الناس وكذا اذا استقريت مثال حيثما لا وجدت في الغالب ان يتصور الاستغراق
في النفي دون الاثبات قوله خلافا للكوفيين والاخفش فانهم يجوزون الزيادة

في الموصل متمسكين بقوله تعالى يغفر لكم من ذنوبكم لان معناه يغفر لكم ذنوبكم وما
قيل ان قوله ان الله يغفر الذنوب جميعا انما ورد في هذه الامة ولا بعد في ان يغفر
بعض الذنوب لقوم وجميعها لقوم ولئن سلم ان الآيتين لاحدى الامتين فقد جاز ان يغفر
جميع الذنوب لبعض وبعضها لبعض   وقد كان من مطر وشبهه متناول اشارة
الى سؤال وجواب وجه السؤال ان من زائدة في هذا الكلام لنقل اهل اللغة على الضمير الصحيح
بدونها وهو موجب ووجه الجواب انه متناول بانه كانه وقع في جواب من قال هل من مطر
واذا وقع في سياق الجواب عن الاستفهام لا يكون في الموجب وكلام المصنف واما قوله
قد كان من مطر فيحتمل ان يكون للغرض من مطرها للتبعيض واما للتبيين فلا يثبت
مثل هذا الاصل مع مثل هذه المحتملات   والى لانتهاء الغاية الى معارضة
لمن دالة على انتهاء الغاية كقولك سرت من البصرة الى بغداد وقد جاء بمعنى مع كقوله
سبحانه وتعالى ولا تاكلوا اموالهم الى اموالكم اى مع اموالكم وينبغي ان يعلم ان كون
الى بمعنى مع ليس بشيء ينافي كونه للانتهاء بل معنى الانتهاء مراعى في جميع مواضع استعماله
الا انه قد يتفق ان يكون ما بعد الى بحيث يدخل في حكم ما قبله وهذا هو المراد بقوله
وبمعنى مع ويعضد ذلك ما قاله صاحب المفصل وكونها بمعنى المصاحبة في نحو قوله عز وجل
ولا تاكلوا اموالهم الى اموالكم راجع الى معنى الانتهاء   وحتى كذلك يعني
حتى كالى في كونها بمعنى الانتهاء والفرق بينهما ان مجرور حتى يجب ان يكون آخر جزء
مما ذكر قبل حتى كالرأس في قولك اكلت السمكة حتى رأسها فان الرأس آخر جزء من السمكة

اذا

اذا ابتدى من الذنب او ما يلاقي آخر جزء منه كالصباح في نمت البارحة حتى الصباح
فانه يلاقي آخر جزء البارحة وذلك لان الفعل المعدى بحتى الغرض الوضعي فيه ان
ينقضي ما يتعلق به شيئا فشيئا حتى ياتي عليه وذلك الغرض انما يتحقق في كل الشيء بعد
حتى ولا كذلك في الى فلو قلت حتى نصفها او ثلثها لم يجز ولو قلت الى نصفها او ثلثها جاز
وكذلك يجب ان يدخل ما بعد حتى فيما قبلها دون الى في مسئلتي السمكة والبارحة
قد اكل الراس في نمت الصباح كذا قاله صاحب المفصل والمصنف في شرحه وفيه تامل
لان ما وضع حتى لاجله انما يقتضي دخول ما يكون آخر جزء من اجزاء الشيء فيما قبله
لا دخول ما ينتهي به الشيء عندنا تم الكلام ساكت في مسئلة الصباح عن الدخول في الحكم
وعدمه بخلاف مسئلة السمكة فان كونها آخر جزء من السمكة ينادي بانه داخل في حكم
السمكة لان التقضي شيئا فشيئا حتى يؤتى على تمام الشيء انما يتصور بدخول كل الاجزاء
في الحكم السابق بخلاف الصباح فانه ليس بآخر جزء من اجزاء البارحة اذ المفروض
هكذا في يلزم تقضي البارحة شيئا فشيئا حتى يؤتى على تمام البارحة دخول الصباح
في الحكم المذكور ولهذا ذكر في المقتبس للعلامة الاسفندري قوله ونمت الصباح
مستدرك عند بعضهم لان ما ينتهي به الشيء يدخل فيما قبله كالسمكة اما فيما
ينتهي عنده كالصباح فلا يدخل كقوله حتى يتبين لكم الخيط الابيض وكلام السيرافي
في مسئلة البارحة لا يتناول النوم الصباح كما يتناول الاكل الراس في مسئلة السمكة
وفي التعبير توسع ونمت الصباح منطوق فيه لانه لم يتم الا بركان ما بعد حتى بمنزلة

التفصيل لما قبلها فاذا لم يدخله الاجمال لم يدخله التفصيل   وهو معنى
مع كثيرا المراد لمجي حتى بمعنى مع كون ما بعدها داخلا في حكم ما قبلها كما مر لا ان
يكون حتى متمحضا لمعنى مع من غير ملاحظة ما مر من معنى التقضي المذكور وفي قوله
كثيرا اشارة الى مجيئها بمعنى الى قليلا كما جاء عن علي بن عيسى الربعي في اكلت السمكة
حتى راسها بالجر يجوز ان لا يدخل الراس في الاكل كما لا يدخل في الى   ويختص
بالظاهر اشارة الى فارق لفظي بين حتى والى يعني حتى لا يدخل على المضمر فلا يقال حتاه
كما يدخل الى فيه فيقال اليه وانما لا يدخل حتى في المضمر لئلا يؤدي الى اختلاط الضمائر
وذلك لان ما بعد حتى كما يتفق مجرورا يتفق منصوبا ومرفوعا ففي السمكة يجوز
الوجوه الثلاثة الجر كما مر والنصب على ان يكون حتى للعطف على السمكة والرفع على تقدير
الخبر محذوفا كانه قيل حتى راسها ماكول فلو لم يمتنع من المضمر لادى الى اللبس
كذا او احسن ما قيل فيه ما ذكره العلامة فخر المشايخ الاسفندري حيث قال انما كان   قال الواسطي
ذلك لانه يؤدي الى افساد المعنى وذلك لان المجرور في حتى يجب ان يكون اخر جزء من الشي
او ما يلاقي اخر جزء منه على ما قرر والضمير كناية عن الشي بكليته فهو هو بعينه
لا جزء منه فلو قلت اكلت السمكة حتاها لكان حتى السمكة اختل الوضع والمعنى
خلافا للمبرد فهو يجوز حتاها قياسا باليه ولما جاء في بعض الاشعار من الشواذ
والفارق قد مر   وفي للظرفية المعنى بالظرفية ان يكون محلا لوقوع الشي
اما حقيقة كقولك زيد في الدار والركض في الميدان او تقديرا كقولك نظرت في الكتاب وسعي
في الحاجة

في الحاجة   ويجي على قليلا اي يجي في بمعنى على قليلا قال المصنف ومنه قوله تع
ولاصلبنكم في جذوع النخل وقد قيل انها على بابها وانما قصد المبالغة في الاستعلاء
فاستعمل حرف الظرف لذلك في هذا موافقة صاحب المفصل حيث قال وقولهم انها
في الاية بمعنى على عمل على الظاهر والحقيقة انها على اصلها لتمكن المصلوب في الجذع تمكن
الكائن في الظرف فيه   والباء للالصاق لما فرغ اي الباء يستعمل لمعان للالصاق
كقولك به داء الالصاق حقيقي وخامره ومررت به اي ازدت على الاتساع والمعنى التصقت مروري
بموضع يقرب منه وللاستعانة كقولك كتبت بالقلم وللمصاحبة كقولك اشتريت الفرس
بسرجه ولجامه وللمقابلة كقولك بعت هذا بهذا وللتعدية كقولك خرجت بزيد وللظرفية
كقولك جلست بالمسجد وزائدة في الاستفهام والنفي قياسا كقولك هل زيد بقائم
وما زيد بقائم وفي غيرهما سماعا كقولك حسبك بزيد في المرفوع والقى بيده في المنصوب
والمراد بالاستفهام هل فقط ارادة الخاص من العام كذا في بعض الشروح   واللام
للاختصاص لما فرغ اي يستعمل اللام لمعان للاختصاص وهو يشمل الملك وغيره كقولك
المال لزيد والجل للفرس وللتعليل كقولك جئتك لاكرامك الزائر وبمعنى مزيدة في مثل قوله
تعالى ردف لكم اي ردفكم وبمعنى عن مع القول يعني يستعمل اللام بمعنى عن اذا كان مع
القول في مثل قوله تع وقال الذين كفروا للذين امنوا لو كان خيرا ما سبقونا اليه
ولم يرد انهم خاطبوا الذين امنوا بذلك اذ لو كان بخطاب لقيل لو كان خيرا ما سبقتمونا
اليه وانما المعنى وقال الذين كفروا عن الذين امنوا كذا قاله المصنف في بعض الشروح

فيه نظر لانه ذكر في الكشاف وغيره ان هذا كلام الكفار فانهم قالوا للمؤمنين لو كان
ما اتى به محمد خيرا لما سبقنا هولاء اعني المؤمنين وما قيل انه لو كان الخطاب للمؤمنين
لكان ينبغي ان يقال ما سبقتمونا ليس بلازم لجواز انهم خاطبوا بعض المؤمنين
كالحاضرين مثلا وارادوا بقولهم ما سبقونا اليه البعض الاخر كالغائبين مثلا
قلت ما نقل عن الكشاف انهم قالوا للمؤمنين فلا يخلوا اما ان يكون مراده منه
قالوا لاجل المؤمنين كما هو مذكور في الكشاف او مع المؤمنين فان كان الاول فلا يجديه
نفعا وان كان الثاني فالكشاف بري عن عهدته فان المذكور في الكشاف هو قوله
للذين امنوا لاجلهم وهو كلام كفار مكة قالوا عامة من يتبع محمدا السقاط
يعنون الفقراء مثل عمار وصهيب وابن مسعود فلو كان ما جاء به خيرا ما
سبقنا اليه هولاء هذا لفظ الكشاف وليس فيه ذكر ان الكفار قالوا مع المؤمنين نعم
ما قال ان سبقتمونا لا يلزم على تقدير قالوا مع المؤمنين كلام حق الا انه حمل
في الكشاف ما يكون مخالفا لكلام المصنف فليس كذلك وقد يجي واو القسم في اسم الله في
موضع التعجب كقوله تالله يبقى على الايام ذو حيد بمشمخر به الظيان والاس
الحيد بفتح الحاء جمع الحيدة عقدة في قرن الوعل والمشمخر الجبل الشامخ
والظيان ياسمين البر والاس الريحان وكلمة لا في الشعر مضمر لامن الالتباس
والتقدير والله لا يبقى على التصرف الايام ذو حيد يقول الحصر من الايام تغير مرورها
كل شي حتى لا يبقى الوعل المعتصم بشواهق الجبال ورب للتقليل الخ

قلت

قلت بيان جريانه ان رب بكل وجه النقيض من ان كم وهي نقيضتها الدالة على التكثير
اسم بالاتفاق فما ان رب هي الدالة على التقليل صارت حرفا عندي وعن بعض الفضلاء
وجدت بعض المتأخرين من المحققة يقول رب اسم ككم فاذا قلت رب رجل جاني كان مبتدا
واذا قلت رب ضربة ضربت كان مفعولا مطلقا ككم سواء واظن ان مذهب الاخفش هكذا
لها صدر الكلام يعني كلمة رب تدخل في صدر الكلام لانها لانشاء التقليل فتصدر
قوله في اذكر ما وضع للانشاء فموضوعه صدر الكلام كالاستفهام او لان التقليل من وادي
النفي فتصدر كما او مختصة بنكرة موصوفة على الاصح اما اختصاصها بنكرة فلانها
نقيضة كم وكم يدخل النكرة لانها للاستفهام والاصل في الاستفهام ان يجري في النكرة
وعن الامام عبد القاهر انما خصت بالنكرة لانها نقيضة كم وكم مختصة بالنكرة لانها
خبرية والاخبار انما يفيد السامع بالمنكر لما مر وكذا المصنف في شرح المفصل
واما كان من خصائصها النكرة لان وضعها للتقليل نوع من جنس وجب وقوع النكرة
دون المعرفة لحصول معنى الجنس بها دون معرفة فلو عرف لوقع التعريف زيادة
ضائعة كما في قولك كل رجل وعن ابن السراج ان النحويين كالمجمعين على ان رب جواب
لما يقدر رد على من قال لك ما رايت رجلا عالما او قدرت انه يقول فتقول رب رجل
عالم قد رايت وهذا وجه نحوي وانما وصفها لانها وضعت لتقليل نوع من جنس
فوجب وصفها ليحصل الافادة بالنوع لان الصفة تخصص الجنس المذكور ولا فخبير
بها نوعا الا يرى انه لو قلت رب رجل لقيته لم يكن مفيدا لان من المعلوم ان في الدنيا
رجلا لقيته

واما احتاج الى ان تصفه بالكرم او العلم او نحو ذلك لانما قال على الاصح لان بعضهم لا
يوجبون الصفة ويقولون ان عاملها نايب عن الصفة مثلا اذا قلت رب رجل لقيته
فلقيته اغنى عن الصفة وقيل هذا اشارة الى ما ذهب اليه الكوفيون فانهم يرفعون
الصفة خبرا لرب لانها اسم عندهم تمسكا بقول الشاعر ان يقتلوك فان قتلك
لم يكن عارا عليك ورب قتل عار قالوا انما ارتفع عار لانه خبر عن رب والحرف
لا يخبر عنه واجيب عنه بانه تقديره هو عار كذا في بعض الشروح قوله وفعلها
ماض محذوف غالبا انما وجب ان يكون فعلها اي عاملها وجوابها ماضيا لانها
وضعت على تقليل محقق فلا يكون الا ماضيا قال العلامة الاسفندري في بيان ذلك لان رب
معناها التقليل وهو جزم في تصرفه بالقلة بعد ان كان الموضع محتملا للكثرة ومثله
لا يكون الا بعد تحقق الحال وزمان الحال لا يتأتى له لا يتصور الجمع بين طرفي والماضي الذي
هو منتهاه وبين طرفي الآتي الذي هو مبتداه والمتوقع معدوم ولا حكم للانسان
على المعدوم لانه غير معلوم له كيفيته وتنوعه وانما حذف فعلها لان رب جارة والجارة
يدل على حذف الفعل كما في بسم الله وقولهم اكرمني في رب رجل اكرمني صفة لرجل ومع
رب محذوف اي رب رجل اكرمني لقيته وقيل يكون هذا في جواب السائل كما مر فاستغني
عن الفعل لانه يعلم بالسؤال وقوله غالبا اشارة الى ان فعلها قد يظهر كقولك رب رجل
كريم لقيته ومما ثبت فيه فعلها ولم يحذف قول الحماسي وخيل كسراب القطا قد
وزعتها   لها سبل فوق المنية تلمع
شهدت وغنم قد حويت لفتية

ابنى وما ذا العيش الا التمتع قوله شهدت هو المتعدي وقد وزعتها موصوفة
قوله ويدخل على مضمر مبهم مميز بنكرة يعني يدخل رب على مضمر مبهم من
غير ان يقصد الى مرجوع ظاهر ثم تميزه لابهامه كما في نعم رجلا وانما وجب تمييزه
لابهامه ووجب ان يكون منصوبا وان كان الاصل في التمييز الاضافة لتعذرها هنا لانه
ضمير صورة ومعنى والضماير لا تضاف وعند امتناع الاضافة يصار الى النصب
وقد مر قوله والضمير مفرد مذكر خلافا للكوفيين في مطابقة التمييز يعني هذا
الضمير لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث وان ثني تمييزه وجمع وانث نحو ربه رجلين
او رجالا او امراة وهذا عند البصريين لان هذا ضمير مجهول عندهم ذكر من
غير قصد الى مرجوع والضماير انما يجب مطابقتها للمرجوع اليه وعند الكوفيين
يذكر ويؤنث ويثنى ويجمع على حسب مميزه نحو ربه رجلا وربها امراة وربهما رجلين
الى الاخر وهذا لان هذا الضمير عندهم راجع الى مذكور كانك قلت لاول هل من رجل
كريم فقلت له ربه رجلا قوله وتلحقها ما فتدخل على الجمل ولحوق ما الكافة
فتدخل على الجمل بعد ان كانت تدخل على نكرة موصوفة اسمية كانت نحو ربما قائم
زيد او فعلية نحو ربما قام زيد وذلك اذا ارادوا تقليل النسبة قال المصنف في شرح
المفصل لما قصدوا الى تقليل النسبة المفهومة من الجمل اتوا بالمكفوفة ايذانا بذلك
قال الامام الاسفندري وكانت الزيادة هنا مناسبة لتعلقها بالجمل دون المفردات
وخص حرف لابهام ان معاني الجمل مبهمة متنوعة لانها محل الفائدة فكان زيادة

الابهام فيها اوقع واملك   وواو ها تدخل على نكرة موصوفة اي وواو رب وهي
الواو التي يبتدأ بها في اول الكلام بمعنى رب كقوله وبلدة ليس بها انيس الا
اليعافير والا العيس قال المصنف في شرح المفصل اختلف في اضمار رب بعد الواو فقال
بعضهم الخافض هو رب المضمرة وعن بعضهم ان الخافض هو الواو ولكثرة وقوعها
عندها جرت مجرى الاصل بعد النيابة وصار كواو القسم والله ويقوي ذلك انها
يؤتى بها في اول الكلام ولو كانت عاطفة لما استقام لافتقارها الى معطوف عليه
وليس في الكلام ذلك   وواو القسم انما يكون عند حذف الفعل يعني لا يجمع
واو القسم مع الفعل فلا يقال اقسم والله كما يقال اقسم بالله قال المصنف كانهم جعلوا
عوضا من الباء والفعل معا ومن ثم اجاب من منع العطف على عاملين في قوله تعالى
والليل اذا يغشى والنهار اذا تجلى لما اعترض عليه بانه قد عطف على الواو
في والنهار وهي واو العطف على عاملين الفعل المحذوف في الواو التي هي حرف الجر
الخافضة لليل بان هذه الواو جعلت بدلا من الفعل وهي حرف جر فصارت
عاملة للعملين جميعا فاجريت مجرى عامل واحد عمل عملين وذلك جائز كقولك
ضرب زيد عمرا وبكر خالدا وهذا وان كان ظاهرا الا انه منقوض بمثل قوله
والقمر اذا اتسق فانه قد عطف على عاملين من غير ان يكون احدهما عوضا
من العامل الاخر وهو قوله فلا اقسم بالشفق كذا في شرح المفصل للمصنف
لغير السؤال يعني لا يستعمل الواو في السؤال فلا يقال والله اخبرني كما يقال بالله
اخبرني

اخبرني حطا للواو عن درجة الباء وذلك لان الباء اصل في القسم اذ لا اصل حلفت بالله
بالباء الالصاقية ثم اكتفاء بالباء عن الفعل ثم والله بابدال الباء واوا لكونها اكثر
الا انه اخف من الباء التي في الشفتين عنه وانضمامها عن الباء   مختصة بالظاهر
يعني لا يدخل الواو في المضمر فلا يقال وك كما يقال بك لانحطاط درجة الواو عن الباء كما مر
والتاء مثلها لكن التاء مثل الواو في انها لا يستعمل مع الفعل وفي السؤال وتختص
بالظاهر وذلك لان التاء بدل عن الواو فاخذت حكمها   مختصة باسم الله يعني لا
يستعمل في غير اسم الله وله تعالى ترب الكعبة الا عند الاخفش وذلك لانهم لما ابدلوا
التاء من الواو لتداينهما جوارا ادى انحطاط رتبتها عن الواو فخصوها باسم واحد
لذلك وتعين اسم الله لذلك لانه اكثر مجيا في القسم من غيره قال الامام الاسفندري
فان سالت الحروف الشفوية الواو والباء والميم والفاء وليست التاء منها مخرجا
في شيء وان كانت تدانيها جوارا فانها من طرف اللسان على ما سياتي في باب المخارج
ولكن الاخوات احق من القرب بالمجاورة قلت اجيب الامر على ما ذكرت الا انه قام فيهن
مانع عن اقامتهن مقامها عوضا اما الباء فلانها مقدمة الباب باستحقاقها
والتاء ساقتة فبينهما بون واما الميم فلانها تقع في القسم محذوفة النون من الجارة
فلو قامت مقام التاء لما علم انها هل هي ام تلك واما الفاء فلانها تاتي في حروف
العطف فامرها يوهم في بعض الصور نحو والله فتالله انها للعطف ام للقسم
لما انسد طرق استعمالهن في هذا الموضع اتجه الطريق المعين الى التاء لتعذر
السلوك

ومن التاء اذ ليس لها وراء القسم حكم آخر لكلامهم فقامت مقامها عوضا وهذا
معنى لم اسبق اليه قلت هذا وان كان فيه نوع اطناب لا يحتاج اليه الا انى اوردته
لعزلته فوايد وذو البديهة هذا الفن قال رعى التلخيص في الباء اعم منهما في الجميع قوله
نعني الباء اعم لاستعمالها من الواو والتاء لاستعمالها مع الفعل وحذفه ومع السوال
وغيره ومع الظاهر وغيره تقول اقسمت بالله وبالله اخبرني بزيد وبك لافعلن
ولا يكون الواو والتاء كذلك لان الباء اصل وسائر فرعان عليها كما مر ويتلقى
القسم باللام وان وحروف النفي بعد جواب القسم للذي لغير السوال بهذه الاشياء التاكيد
في ان في اللام لحصول غرض النفي في حروف النفي وقال المصنف كانهم قصدوا ان يبينوا ان
هذا هو المقسم عليه من اول الامر فاللام كقولك لزيد قائم ولافعلن كذا وان
كقولك ان زيدا القائم وحرف النفي كقولك ما زيد بقائم ولا يقوم زيد وهو الذي ذكر
انما يكون مخصوصا بالقسم لغير الاستعطاف واما القسم الذي للاستعطاف اي
لطلب التعطف والترحم على سبيل التضرع كما في قولك بالله لما زرتني معناه لا
اطلب منك الا زيارتك في انا في هذا الطلب كالمتضرع وكقولك بالله اخبرني هل قام
زيد وانما يكون جوابه الجملة الطلبية قال المصنف ولذلك سمي قسم السوال اي قسم
الطلب ويحذف جوابه اذا اعترض او تقدمه ما يدل عليه اي يحذف جواب
القسم اذا اعترض اي اذا توسط القسم بين طرفي الكلام كقولك زيد والله قائم او
ذكر قبله ما يدل على الجواب كقولك زيد قائم والله لان الكلام الذي تخلل فيه القسم

وما

المعنى

وما تقدم على القسم هو المقسم عليه في المعنى فاستغنى عن اعادته وعن للمجاوزة
وعلى للاستعلاء كقولك رميت عن القوس لانه تجاوز السهم عن القوس واطعمه عن
الجوع وكساه عن العري لانه يجعلهما متجاوزين عنه وكقولك جلست على الحائط
لاستعلائك اياه وقد يكونان اسمين لدخول من يعني عن وعلى قد يكونان اسمين
اذا كان بمعنى الجانب كقولهم جلست من عن يمينه اي من جانبها وعلى بمعنى فوق كقوله
غدت من عليه بعد ما تم ظمؤها تصل وعن قيض ببيداء مجهل الظمء ما
بين الشربتين وتصل بالصاد المهملة يقال صلت الخيل تصل عطشا وذلك اذا سمعت
لاجوافها صليلا اي صوتا والقيض ما تعلق من قشور البيض الاعلى ومن عليه
اي من اعلى الفرخ او البيض يقول غدت قطاة من فوق بيضها لطلب الماء ولعلا انهما
اسمان لما صح دخول من عليهما والكاف للتشبيه الكاف تجيء في اكثر الامر للتشبيه
كقولك زيد كالاسد وقد تكون زائدة كقوله ليس كمثله شيء والذي يدل على زيادته انه
لولاها لزم نفيه لانه نفي مثل مثله وهو مثل مثله هو الماثله من الجانبين كذا في
بعض الشروح قلت فيه نظر لان اللازم نفي الله تعالى بصفة المثلية ولا يلزم من ذلك
نفي ذات الله تعالى لجواز ان يكون انتفاء المجموع بانتفاء صفة المثلية ولا وجه لترك
لعلم بحمل الكاف على الزيادة لاختلال معنى ما سيق لانه لاجله وذلك لان سوق الاية
لبيان نفي المثل بدليل سياق الكلام وهو قوله فاطر السموات والارض الاية ثم اذا
جعلتها غير مزيدة اوهم ذلك اثبات مثل الله تعالى فانك اذا قلت ليس مثل مثلك

احدى تكرّ قلت ليس مثل فلان الذي هو مثلك احد فانتب ولا تاذ لك مثلا له ولانه
سيعقد لبيان نفي المثل عن خالق الخلق ذلك قلت وكان الحكم بزيادة الكاف احد القولين
في الآية بدليل ان صاحب الكشاف صحح لزوم نفي المثل من الله به على وجه بدون ان يجعل الكاف
زايدة وجعلها زايدة على وجه وانا اسوق كلامه اساغة للطالبين الذين طالما
صنوا هذه العويصة بالتنجي والسري ولعمري ان طوايف لطايفه الذي حقيق بان
يكتب بسواد العين على بياض الحدق قال في الكشاف قالوا مثلك لا يبخل فنفوا البخل عن مثله
وهم يريدون نفيه عن ذاته قصدوا المبالغة في ذلك فسلكوا به طريق الكناية لانهم اذا
نفوه عمن يسد مسده وعمن هو على اخص اوصافه فقد نفوه عنه ونظيره قولك للعربي
العرب لا تخفر الذمم كان ابلغ من قولك انت لا تخفر ومنه قولهم قد ايفعت لداته
وبلغت اترابه يريدون ايفاعه وبلوغه وفي حديث رقيقة بنت صيفي في سقيا عبد
المطلب الا وفيهم الطيب الطاهر لداته والقصد الى طهارته وطيبه فاذا علم انه
من باب الكناية لم يقع فرق بين قوله ليس كالله شيء وبين قوله ليس كمثله شيء الا ما
تعطيه الكناية من فايدتها وكانهما عبارتان معتقبتان على معنى واحد وهو نفي
المماثلة عن ذاته ونحوه قوله عز وجل بل يداه مبسوطتان فان معناه بل هو جواد
من غير تصور يد ولا بسط لها لانها وقعت عبارة عن الجواد لا يقصدون شيئا
آخر حتى انهم يستعملونها فيمن لا يد له فكذلك يستعمل هذا فيمن له مثل ومن
لا مثل له ولك ان تزعم ان كلمة التشبيه كررت للتاكيد كما كررها من قال وصاليات

ككما يؤثفين   وحرف الكاف فاصبحت مثل كعصف ماكول .   وقد تكون اسما وقد
يكون كاف التشبيه كقوله يضحكن عن كالبرد المنهم اي عن مثل البرد لدخول حرف
الجر عليها والمنهم الذايب من هم الشحم فانهم   ومذ ومنذ للزمان للابتداء
في الماضي يعني ان مذ ومنذ لابتداء الغاية في الزمان الماضي وهذا امر وضعي نحو
ما رايته مذ سنة ولا اقول ما اراه مذ سنة   والظرفية في الحاضر مثل منذ شهرنا
اي في شهرنا وقد يتوهم ان المثال الاول للابتداء والثاني للظرفية وليس كذلك بل المثالان
للظرفية وذلك لانهما اذا دخلا على اللفظ الدال على زمان انت فيه لا يراد بهما الا
الظرفية بالوضع والاستعمال ولهذا قال المصنف في تفسير المثال الاول فيكون نفيا
للروية في الشهر المذكور   وحاشا وخلا وعدا للاستثناء في هذه الاشياء معنى
الاستثناء اذا جررت بها ما بعدها يكن حروفا واذا نصبت بها ما بعدها يكن افعالا
وقد مر البحث عنها في بعض الشروح وانما قيد هذه الثلثة بقوله للاسماء لانها
اذا لم يكن للاسماء لم يكن حروفا لكن ليس كلما كانت للاسماء كانت حروف جر
قلت قوله اذا لم يكن للاسماء لم يكن حروفا نتصور ذلك اما ذهنا او خارجا
والاول غير موجب للتقييد بما يخرجه في هذا العلم والثاني غير مسلم ما لحق ان هذا
ليس بقيد بل بيان لانها يستعمل بذلك كما في قوله الباء للالصاق قال رحمه الله الحروف
المشبهة بالفعل الى قوله الحروف العاطفة قلت في ذكر المصنف لوجه شبهها
انها تقتضي امرين كما ان الفعل المتعدي يقتضي امرين فاعلا ومفعولا وذلك ظاهر

صوغ هذه الحروف لاحداث معان في جمل لم توجد هي فيها قبل دخولها تقول زيد
منطلق اخبارا بانطلاق زيد ساذجا فاذا اردت افضاءه على التاكيد قلت ان زيدا
منطلق واذا اردت امضاءه على التشبيه ذكرت كأن مكان ان ثم اذا ثبت انها مشبهة
بالفعل اعطيت عمل الفعل الثابت له بطريق الفرعية وهذا معنى قول المصنف في الشرح
او لانه لما كان عملها فرعا على الفعل جعل عملها كعمل الفعل الفرعي من تقدم المنصوب
على المرفوع قال المصنف وقد يقال اشبهت الفعل لانها على ثلاثة احرف فصاعدا
يعني بعضها على ثلاثة احرف كان وبعضها على اربعة كلعل وبعضها على خمسة كلكن
كما في الافعال نحو نصر ودحرج واكرم مع انها مبنية على الفتح كالافعال ولان معانيها
معاني الافعال كان ولكن ولعل في شبهت واستدركت وتمنيت وترجيت قلت وكان
المصنف انما لم يعبأ بتلك الوجوه من المشابهات زيادة الكرات انما لاختصاصها
بالفعل المتعدي لكنها معتبرة اذ بها يحصل التجانس اللفظي بينها وبين الافعال
لها صدر الكلام يعني يصدر هذه الحروف حتى يعلم من اول الامر ان الكلام للتحقيق
او للتمني ونحوهما سوى ان فهي بعكسها اي لهذه الحروف صدر الكلام
سوى ان المفتوحة فانها عكس هذه الحروف لانها تقتضي اخر الكلام كما اقتضت هذه
الحروف صدر الكلام وقد امضينا تعليل ذلك في باب المبتدا والخبر وتلحقها
ما فتلغى على الافصح اي تلحق هذه الحروف ما الكافة فيبطل عملها لانها خرجت
اذ ذاك عن مشابهة الفعل لانها اذ لحقتها ما جاز دخولها على الافعال كما مر في

ربت ذلك لانهم لما قصدوا تاكيد النسبة في الجملة الفعلية اتوا بها واذا ثبت جواز
دخولها في الافعال حتى صار اقتضاؤها الاسم الذي شابهت الافعال لاجله فلذلك
ضعف عملها فتلغى على المذهب الافصح وانما قال على الافصح لانه قد جاء اعمالها كما
في بيت النابغة على احد الوجهين ومع قوله قالت الا ليتما هذا الحمام لنا الى حمامتنا
ونصفه فقد فيه وجهان نصب الحمام على جعل ما مزيدة والحروف الزوائد لا تمنع
من العمل كما في قوله فبما رحمة والاخر رفعه على ان يكون ما كافة عازلة عن العمل فيكون
هذا الحمام مبتدا ولنا خبره الضمير في قالت للزرقاء وهي امراة يضرب بها
المثل في حدة النظر وجودة البصر فيقال ابصر من الزرقاء والى حمامتنا اي مع
حمامتنا وفي بعض النسخ وقد بمعنى حسب يعني حسبي فالفوه كما حسبت تسعا وتسعين
لم ينقص ولم يزد وبعد تمامها واحكم كحكم فتاة الحي اذ نظرت الى حمام سراع
وارد الثمد والقصة ان الزرقاء فيما زعموا نظرت الى قطا يطير من جبلين فقالت
ليت الحمام ليه الى حمامتيه ونصفه قديه تم الحمام مايه فاتبع القطا الى ان ورد
الماء فعدوا فاذا ستة وستون فيكون نصفها ثلثة وثلثين فهذه جملتها تسع وتسعون
ثم اذا انضمت اليها واحدة تكمل مائة وتدخل على الافعال اي تدخل هذه
الحروف اذا لحق بها ما على الافعال لتفيد معانيها في الجملة الفعلية كما افادت في الجملة
الاسمية تقول انما قام زيد وانما تقوم زيد فان تغيير معنى الجملة شرع يفصل
كل واحد من تلك الحروف باعتبار معانيها فانها وضعت تاكيدا للجملة من غير تغيير

لمعناها فاذا قلت ان زيدا قائم وانما افدت زيادة تاكيد في زيد قائم واما ان المفتوحة
فانها تخرج الجملة عن الاستقلال وتدخلها في حكم المفرد لانك اذا قلت اعجبني ان زيدا منطلق
وكرهت ان زيدا منطلق وعجبت من ان زيدا منطلق فان مع اسمها وخبرها بتاويل
المصدر وقع في الاول فاعلا وفي الثاني مفعولا وفي الثالث مضافا اليه وهذه احكام
المفردات   ومن ثم وجب الكسر في موضع الجملة والفتح في موضع المفرد يعني ومن
اجل ان المكسورة تبقى معها الجملة على حالها والمفتوحة تقلبها الى حكم المفرد
وجب الكسر اي وجب ان يستعمل ان المكسورة في كل موضع يقتضي ان يقع فيه جملة
ووجب الفتح اي وجب ان يستعمل ان المفتوحة في كل موضع يقتضي ان يقع فيه مفرد
فكسرت ابتداء تبيين للمحال التي يقع فيها الجمل فيقتضي ان يستعمل فيها ان
المكسورة اي فكسرت بناء على ما تقدم من الفرق اذا وقعت في ابتداء الكلام اذ هو موقع
الجملة نحو ان زيدا قائم   وبعد القول يعني كسرت بعد القول وهذا اذا لم يكن
القول بمعنى الظن كما هو مذهب نحو تقول ان زيدا قائم وذلك لان الجمل تحكى
بعده   وبعد الموصول يعني كسرت بعد الموصول ايضا نحو قوله تعالى ما ان مفاتحه
لتنوء بالعصبة اي الذي ان مفاتحه وذلك لان الصلة لا تكون الا جملة وكذلك اذا دخل
على خبرها اللام كقوله تعالى انك لرسوله واذا وقعت جواب القسم نحو والله ان زيدا قائم
لكونها في موضع الجملة كذا في بعض الشروح   وفتحت فاعلة الى آخره بيين المحال
التي تقع فيها المفرد فيقتضي ان تقع فيها ان المفتوحة اي فتحت ان اذا كانت فاعلة

يعني

يعني مع اسمها وخبرها نحو بلغني انك عالم اي علمك اذا كانت مفعولة ومضافا اليها
نحو سمعت ان زيدا منطلق وعجبت من ان زيدا منطلق لانها مواقع لا يقع فيها الا
المفرد كذا في الشرح   قلت وجوب كون الفاعل والمفعول والمضاف اليه مفردا وان
اشتهر بينهم لكنه يشكل لصدق مجرد النقل الا انه لا بد لدفع المستقصي من تعليل يعول
عليه واني ما ظفرت على ذلك بعد الطلب الكثير وفي بعض الشروح ولا يشكل بما اذا كان
المضاف اليه جملة مثل اكتب حيث ايكر جالس لان لا اصل في المضاف اليه ان يكون مفردا واعتبر
الاصل في حيث ففتحت بعدها   وفي لو ولولا انك لانه مبتدا يعني وجب الفتح
بعد لولا وهي التي لامتناع الشيء لوجود غيره ولا يقع بعدها الا المبتدا ومحذوف
الخبر حذفا لازما لسد الجواب مسده وقد مر في صدر الكتاب فلما التزم حذف الخبر
بقي ما بعد لولا مظنة للمبتدا اي محله وهو مفرد ومثاله قوله تعالى ولولا انه كان من
المسبحين   ولو انك لانه فاعل يعني ذهابك لذهبت فلم يقع ان في مظنة الجملة
بل وقعت موقع الفاعل وهو مفرد فلزم الفتح اذ لو كسرت لتحققت جملة اسمية
بعد حرف الشرط وهو ممتنع لامتناع تقدير الفعل قبل هذه الجملة مع انه لا بد لحرف
الشرط من تقديره   فان جاز التقدير ان جاز لامران الامر كان في الموضع بحيث
يجوز فيه تقدير الجملة ويجوز تقدير المفرد جاز الفتح والكسر كقولك من يكرمني
فاني اكرمه فانك لو لم تقدر بعد الفاء مبتدا واجريت الكلام على ظاهره واردت
فانا اكرمه وجب الكسر لكونها واقعة ابتداء وان جعلت تقديره فجزاؤه اني
اكرمه

وهو حذف وصير الا يكون المبتدا المحذوف والتقدير الامعتد واو الداعي له فحزاوه ... فعول

وجب الفتح لانها وقعت خبر المبتدا و اذا انه عبد القفا واللهازم مثال اخر لموضع علی المثال
يصلح فيه التقديران في الواو لعطف المثال ولهي وكنت ارى زيدا كما قيل سيدا
اذا انه البيت اذا هذه للمفاجاة ويقع بعدها الجملة لا ابتدائية فاذا فتحت
فانما قصدت له وقوع ان في اسمها وخبرها في موضع المبتدا خاصة فيكون الموضع
موضع مبتدا مفرد لا تكلم تقصد الا اليه ولذلك وجب تقدير حذف الخبر ليكمل
الجملة فيكون تقديره فاذا عبوديته حاصلة واذا كسرت فانما قصدت الى اخبار
ان عليها على المبتدا والخبر على استقلالها بفائدتهما فلم يقع ان الا في موضع الجملة
فلم يحتج الى تقدير محذوف لان الجملة حاصلة بكمالها لوقوع المكسورة اللهازم منابت
عظمائها نابتان في اللحيين تحت الاذنين وقوله عبد القفا قيل معناه هو عبد
القفا صفعه وقيل التقدير عبد قفاه وهو من اضافة الصفة الى الفاعل نحو
حسن الوجه وعن بعض الادباء انهم يخيفون اللئام الى القفا كما يضيفون
الكرام الى الوجه وقيل معنى البيت كنت اظنه خيرا كريما ذا مروة فاذا هو
لئيم يفعل به ما يفعل بالاخسة من الناس وشبهه يحتمل ان يريد به
قولهم اول ما اقول اني احمد الله فانك ان جعلتها خبرا للمبتدا وهو اول من غير
ان تحكيها فتحت كانك قلت اول مقولي حمد الله وان شئت كسرتها حاكيا كما تقول
اول الاقوال التي تكلمت بها اليوم زيد منطلق ولا حاجة الى تقدير الخبر مثل ثابت او
موجود وهو يختار المصنف على خلاف ما قال صاحب المفصل ومن اراد البلوغ الى

اقصى

١٢١

اقصى التحقيق في هذا فليطالع شرح المفصل للمصنف رحمه الله ولذلك جاز العطف
على اسم المكسورة لفظا او حكما بالرفع يعني من اجل ان المكسورة لا تغير معنى الجملة يجوز
لك ان تجعلها كالعدم وتعطف على محل اسمها بالرفع كقولك ان زيدا قائم وعمرو واذا
كانت مفتوحة في اللفظ مكسورة في الحكم يجوز العطف ايضا بالرفع نحو علمت ان زيدا
قائم وعمرو فتجعل ان مع معمولها في حكم ان بعد علمت لانها تقوم مقام الجملة لقيامها
مقام المفعولين وانشد سيبويه والا فاعلموا انا وانتم بغاة ما بقينا في شقاق
متمسكا حال بان المفتوحة في هذا الباب في حكم المكسورة اذ لو لم يكن كذلك لما صح
عطف الضمير المرفوع على اسم ان المفتوحة والتقدير انا بغاة وانتم كذلك
دون المفتوحة اي لا يجوز العطف على اسم المفتوحة بالرفع لانها لما تغير معنى الجملة
لا يسوغ لك ان تجعلها كالعدم او لان اسمها بمنزلة جزء الكلمة والعطف على جزء الكلمة
لا يجوز ويشترط مضي الخبر لفظا او تقديرا الذي يشترط لجواز العطف على محل اسم
ان مضي الخبر عند البصريين اما لفظا كقولك ان زيدا قائم وعمرو او تقديرا
كقولك ان زيدا وعمرو قائم اي ان زيدا قائم وعمرو كذلك واما قبل مضي الخبر لفظا
او تقديرا فلا يجوز فلا يقال ان زيدا وعمرو ذاهبان وذلك لان العطف قبل مضي الجملة
بالرفع يؤدي الى عاملين مختلفين في معمول واحد وذلك لان زيدا منصوب بان وخبره
لا يكون الا معمولا لان لانه لا بد لها من مرفوع وهو خبر وارتفاع عمرو انما
هو لتقدير عطفه على المحل الذي هو الابتداء على الخلق من ان وجعلها مع معمولها

كالمبتدا المجرد فاذا قبلوا عملها فجعل خبرا لهما ادى الى ان يكون معمولا لان ومعمولا
للابتداء وهو باطل لانه لا يتوارد عاملان على معمول واحد خلافا للكوفيين
الكوفيون جوزوا العطف على محل اسم ان قبل مضي الخبر لفظا او تقديرا لان الخبر
ان مرفوع عندهم بما ارتفع به قبل دخول ان فلا يلزم عمل عاملين في معمول واحد
وهو ضعيف لما مر من ان عمل هذه الحروف لشبه الفعل وذلك الشبه بالنسبة اليهما سواء
فلو عملت في احدهما دون الاخر لزم التحكم ولا ينفعهم جواز مسالة ان الزيدين والعمرون
ذاهبون بصحة الخبر ههنا حكما تقديره ان الزيدين ذاهبون والعمرون ذاهبون
لكن حذف خبر ان للعلم به كذا في بعض الشروح واما قوله تعالى ان الذين امنوا والذين
هادوا والصابئون والنصارى من امن بالله واليوم الاخر وعمل صالحا فلا
خوف عليهم ولا هم يحزنون في سورة المائدة فقد ذكر في الكشاف الصابئون رفع
على الابتداء وخبره محذوف والنية به التاخير عما في حيز ان من اسمها وخبرها
كانه قيل ان المومنين والهادين والنصارى حكمهم كذا والصابئون كذلك وانشد سيبويه
شاهدا له والا فاعلموا البيت اي فاعلموا انا بغاة وانتم كذلك ومن اراد البلوغ
الى اقصى غاية التحقيق في الاية فليطالع الكشاف ولا اثر لكونه مبنيا
خلافا للمبرد والكسائي ذهب المبرد والكسائي الى ان اسم المكسورة اذا كان
مبنيا جاز العطف على محلها قبل مضي الخبر لفظا او حكما نحو انك وزيد ذاهبان
لاستعمال بعض العرب ذلك فاشار المصنف الى ان ذلك باطل بقوله ولا اثر

لكونه

١٧٢

لكونه مبنيا لان المانع المذكور موجود ههنا مع ان هذا ليس باستعمال الفصحاء
كذا في الشروح قلت قطع النظر عن استعمال الفصحاء فقولهما صلاح عن لطف
وهو دفع للتحكم المذكور انفا فافهمه عن ذكاء حدس ولكن كذلك اي
ولكن حكمها حكم ان في جواز العطف على محل اسمها بعد مضي الخبر لفظا او حكما
نحو ما خرج زيد لكن بكرا خارج وعمرو لان معناها الاستدراك كما سيجيء وهو لا يبطل
معنى الابتداء ايضا ولذلك دخلت اللام مع المكسورة الى اخره اي لاجل ان المكسورة
لا تغير معنى الجملة عما كانت عليه جامع لام الابتداء الا اياها اعلم ان لام الابتداء
لتاكيد الحكم وتحقيقه والجملة عندها باقية على استقلالها بفايدتها بمنزلة ان في ذلك
كله فلم يكن في اجتماعهما في الجملة منافاة والى هذا اشار بقوله ولذلك دخلت اللام
مع المكسورة وهذا بخلاف ساير الحروف من اخوات ان اما المفتوحة وان كانت
توافق اللام من وجه وهو التحقيق فهي تخالفها من وجه وهو انتقال الجملة مع المفتوحة
الى حكم المفرد فوقع بينهما التنافي من هذه الجهة فلم يجتمعا في جملة واحدة واما
البواقي فهي وان كانت موافقة للام في بقاء الجملة معها على استقلالها فهي تخالفها
في المعاني والمقاصد فلذلك لا يجتمع اللام معها والى هذا اشار بقوله دونها اي
دون البواقي من الحروف المشبهة بالفعل ثم للام الابتداء اذا جامعت ان المكسورة ثلاثة
مداخل احدها ان يدخل على الخبر كقولك ان زيدا لقايم وقوله تعالى ان الله لغفور شكور
وذلك لان اللام لما شاكلت ان فيما ذكرنا صارت بمنزلة ان في الافادة فكرهوا

اجتماعهما في موضع واحد كراهة وقوع اللام مرتين فزحلقوها الى الخبر والى هذا
الوجه اشار بقوله على الخبر والثاني ان يدخل على الاسم اذا فصل بينه وبين ان كقولك
ان في الدار لزيدا وقوله تعالى ان في ذلك لعبرة لعدم اجتماعهما في شيء واحد والى هذا
اشار بقوله او على الاسم اذا فصل بينه وبينها اي بين الاسم وبين ان والثالث ان يدخل
على ما يتعلق بالخبر اذا تقدم على الخبر وتاخر عن الاسم كقولك ان زيدا لطعامك
اكل وان عمروا لفي الدار جالس وقوله تعالى انهم لفي سكرتهم يعمهون وذلك لان
المتعلق بالخبر كالمتعلق بالمبتدا لان المبتدا هو الخبر من حيث المعنى الا انه يشترط
ان يكون ذلك المتعلق بين الاسم والخبر لئلا يبعد فاللام الداخلة في المتعلق
كانها داخلة في المبتدا بتوسط الخبر وتدخل على المتعلق ههنا دون الخبر لقربه
والى هذا الوجه اشار بقوله او على ما بينهما اي على ما بين الاسم والخبر وهو المتعلق
وفي لكن ضعيف اي دخول هذه اللام في لكن على احد المداخل المذكورة ضعيف
وجه الجواز ما تقدم من انه لا يغير معنى الجملة فيمكن الجمع بينها وبين اللام لبقاء معنى
الابتداء في معمول لكن واما الضعف فلان لكن يفيد الوصل بالتوسط بين كلامين
واللام يفيد القطع لدلالتها على الابتداء فلا يمكن اجتماع حرفين في جملة يقتضي احدهما
الاتصال والاخر الانفصال ولذا قيل قوله ولكنني من حبها لعميد على ان الاصل
ولكن انني فنقلت حركة الهمزة الى النون وحذفت ثم حذفت النون الاولى لكراهة
اجتماع النونات ثم ادغمت النون في النون وتخفف المكسورة فيلزمها اللام

قال

١٧٢

قال المصنف وانما لزمها اللام للفرق بينها وبين ان النافية لانها لما خففت صار
لفظها كلفظها ولو لم يدخل اللام لم يدر اذا قيل ان زيد قايم انها مخففة ام نافية
وكان مقتضاها اذا اعملت ان لا يلزمها اللام لان الفرق يحصل بالاعمال لكنهم جعلوا
الباب كله واحدا ولان كثيرا من الاسماء لا يظهر فيه اعراب لفظي اما للتعذر
واما لكونه مبنيا فلا يظهر الفرق بالاعمال ويجوز الغاؤها اي ويجوز الغاء
ان المكسورة اذا خففت ويجوز اعمالها ايضا اما جواز الالغاء فلفوات الشبه المعنوي
وهو اقتضاؤها اسمين كالفعل المتعدي ويجوز دخولها على فعل من
افعال المبتداء يعني اذا خففت المكسورة يجوز دخولها على الافعال العاملة في المبتدا والخبر
كافعال القلوب والافعال الناقصة وذلك لان عملها ملغى مع انه يحصل الغرض
المقصود منها بدخولها على تلك الافعال وهو تاكيد الجملة الابتدائية فلا تنافي بينها
وبين هذه الافعال في مثاله قوله وان نظنك لمن الكاذبين وان وجدنا اكثرهم لفاسقين
قوله قوله ويجوز دخولها يوهم انه يجوز دخولها في غير تلك الافعال ايضا وليس كذلك
بل المراد ان من حقها ان تدخل على المبتدا والخبر الا انه يجوز ان يدخل على تلك الافعال
لا غير لما مر ولهذا قيل في المفصل والفعل الواقع بعد المكسورة يجب ان يكون من الافعال
الداخلة على المبتدا والخبر خلافا للكوفيين في التعميم يعني الكوفيون
يجوزون دخولها على الافعال عامة سواء كانت داخلة على المبتدا والخبر او غير داخلة
عليهما وانشدوا بالله ربك ان قتلت لمسلما وجبت عليك عقوبة المتعمد

قال المصنف هذا خارج عن القياس واستعمال الفصحاء فلا اعتداد به   وتخفف
المفتوحة فتعمل في ضمير شان مقدر اي تخفف ان المفتوحة فتعمل عند التخفيف في ضمير
شان مقدر وجوبا تلت طالما اشكلت علي في هذا المقام مسايل واغمضت علي استخراج
دلايل فسال التوفيق في التحقيق وهو عز سلطانه بالاجابة حقيق المسلة الاولى ما
الفرق بين المكسورة اذا خففت وبين المفتوحة اذا خففت حيث تعمل الاولى في المظهر نحو
وان كلا دون الثانية المسلة الثانية ما الفرق بينهما ايضا في ان المكسورة حين يلغى عملها
في الظاهر لم يجب فيها تقدير ضمير الشان والمفتوحة حين يلغى عملها في الظاهر يجب
فيها تقدير ضمير الشان المسلة الثالثة ما بال ضمير الشان خص بهذا التقدير والجواب
عنها انه يمكن كان من حقهما ان يستويا بعد التخفيف اعمالا والغاء نظرا الى ظاهر
التخفيف الا ان للمفتوحة شبها بالفعل اقوى من شبه المكسورة من حيث ان لها معنى
مخصوصا كالافعال بخلاف المكسورة فانه ليس لها معنى مخصوص غير التاكيد الذي
هو معنى الزوايد كلها فبهذا الشبه القوي استدعت المفتوحة ترجيح جانب الاعمال
ولم يظهر ذلك الترجيح الا بان يحكم بالاعمال في الظاهر حتما في المفتوحة وجوازا في
المكسورة ولو حكم كذلك يلزم اثبات التفاوت الفاحش بين المتساويين في الحكم
بواسطة التخفيف الذي هما فيه سيان وفي ذلك من البشاعة ما لا يحتمله الذوق
فاوجبوا للمفتوحة معمولا نظرا الى جانب الترجيح وشرطوا ان يكون ضميرا ليكون
استترا عمالها حتى لا يظهر التفاوت الفاحش بين الشقيقين الموجب استوايهما

يستويا فيه وتعين ان يكون ضمير الشان لان المعنى انما يصح بتقديره فانك اذا قلت علمت
ان زيد منطلق فلا بد لك لصحة المعنى ان تقدر ضميرا من غير مرجع ويكون لهذه الجملة
ارتباط معه ولن تظفر بشيء بذلك الصفة سوى ضمير الشان وهذا من خواص هذا
المؤلف   ويدخل على الجمل مطلقا يعني لما قدر ضمير الشان بعد المفتوحة المخففة
صلحت لان يجاء بعدها بجملة اسمية او فعلية ثم الفعل بعدها يكون داخلا على المبتدا
والخبر او غير داخل عليهما اذ بتقدير ضمير الشان يحصل مقتضاها دايما وهو افادة
معناها في الجملة الاسمية بخلاف المكسورة   وشذ اعمالها في غير ضمير الشان
اعمال ان المخففة المفتوحة في غير ضمير شان مقدر كقوله فلو انك في يوم الرخاء سالتني
فراقك لم ابخل وانت صديق   يصف نفسه بالجود حتى لو سال الحبيب الفراق مع فرط
حبه لاجابه اليه ذلك كراهة رد السايل لانك وسالتني وفراقك وانت كلها بالكسر
كذا نقله ابن الانباري عن الفراء انه قال اخبرني من سمعني بعد كذا عشرين سنة انها
بالكسر وفي الاقليد ذكر ان الرواية بالفتح   ويلزمها مع الفعل السين او سوف
او قد او حرف النفي اعلم ان المخففة المفتوحة اذا دخلت على الجملة الفعلية فلا
بد من احد الاحرف المذكورة لانه بالتخفيف ذهب منها التضعيف وصلاحها للاسماء
حتى قيل علمت ان لا يخرج زيد فلما ذهب عنها التضعيف وصارت بحيث تلي الفعل
بعد ان كانت تليه من الاسماء جاءوا بوسايط تفصل بينها وبين الفعل ومن تلك
الاربعة جبر الخاطر من النقصان وانما عينت هذه الاربعة للتعويض من قبل

لانها مختصة بالافعال فلما ذهب منها ما به شابهت الافعال عوضت بما هو مختص
بالافعال ووجه اخرانهم لم يرضوا الا تيان باحد هذه الاربعة لئلا يقع الالتباس بين
ان هذه وبين ان الناصبة للفعل لانك اذا قلت علمت ان سيذهب علم ان هذه ليست
بالناصبة لانها للاستقبال والجمع بين علمي الاستقبال مستكره وعلى هذا سوف وحرف
النفي لانها للاستقبال اما قد فانه لما شابه السين وسوف اجرى مجراهما ثم في
دخول هذه الاشياء تفصيل وذلك لان الفعل ان كان ماضيا منفيا فلابد من حرف النفي
نحو علمت ان ما خرج زيد ولا يشكل بقوله تعالى وان ليس للانسان الا ما سعى لان ليس لما كان
جامدا فكانه ليس بعدها فعل ولانه متضمن معنى النفي مع الفعل لانه في معنى قولنا
وان ما جعل للانسان الا ما سعى وان كان مثبتا فلابد من قد لتقريب الماضي من الحال
نحو علمت ان قد خرج وان كان مضارعا مثبتا فلابد من السين او سوف معه كقوله تعالى
ان سيكون منكم مرضى وان مضارعا منفيا فلابد من حروف النفي كقوله تعالى افلا يرون
ان لا يرجع اليهم وكقوله تعالى الحسب ان لم يره احد وعلمت ان لا يخرج زيد وانما قال
مع الفعل لانها لو كانت مع الاسم كبيت الكتاب في فتية كسيوف الهند قد علموا ان هالك
كل من يحفى وينتعل لم يلزمها احد هذه الحروف لانه لا يشتبه بان المصدرية ولم
يحتج الى التعويض لان التغيير مع الفعل وهو الحذف ووقوع الفعل بعدها وليس
مع الاسم الا الحذف ولما كان التغيير مع الفعل اكثر مما هو مع الاسم عوض مع الفعل
ولم يعوض مع الاسم كذا في بعض الشروح   كان للتشبيه كان للانشاء التشبيه كان

ليت

ليت لعل للانشاء التمني والترجي وزعم بعضهم ان الكاف في كان كاف التشبيه ركبت مع ان
واصل قولك كان زيدا الاسد ان زيدا كالاسد فقدم الكاف لاجل الانشاء كما في همزة
الاستفهام وفتحت همزة ان لان الكاف جارة والجارة انما تدخل في المفرد فراعوا
الصورة وفتحوا الهمزة وان كان المعنى على الكسر قال المصنف وهي عند بعضهم حرف
براسه وهو الصحيح لان التركيب خلاف الاصل   وتخفف فتلغى على الافصح اي اذا
خففت بطل عملها في القول الاصح يعني يبطل في الظاهر ولكن لا يبطل في ضمير شان
مقدر قياسا على المفتوحة من حيث ان لفظها مفتوحة كقوله   ونحر مشرق اللون
كان ثدياه حقان وفي قول يعمل في الظاهر قياسا على المكسورة من حيث ان اصلها
مكسورة وهذا مذهب القائلين بالتركيب وعلم من ذلك بان قوله على الافصح   لكن
للاستدراك معنى الاستدراك ان الجملة التي تسوقها اولا يقع فيها وهم للمخاطب فتتداركه
ذلك بكلمة لكن كما اذا كان بين زيد وعمرو ملازمة في المجيء وعدمه وقلت ما جاءني
زيد يذهب قلب السامع الى ان عمرا ايضا لم يجئ لما كان بينهما من هاتيك الملازمة
السابقة فتزيل عنه ذلك الوهم بقولك لكن عمرا جاءني فالحاصل ان معنى الاستدراك
دفع وهم تولد عن كلام سابق والاستدراك شبيه الاستثناء فكما ان الاستثناء يستدرك
فيه بكلمة الاستثناء النفي بالايجاب نحو ما جاءني احد الا زيد والايجاب بالنفي نحو جاءني
القوم الا زيدا كذلك الاستدراك يستدرك فيه بلكن النفي بالايجاب والايجاب بالنفي الا
ان في الاستثناء تستدرك جزءا من كل بخلاف الاستدراك   يتوسط بين كلامين

متغايرين معنى اي يتوسط لكن بين كلامين متغايرين نفيا وايجابا من حيث المعنى اي المعتبر
هو التغاير بحسب المعنى سواء تغايرا بحسب اللفظ ام لا فمثال المتغايرين لفظا ومعنى
ما جاءني زيد لكن عمرا قد جاء ومثال المتغايرين معنى لا لفظا سافر زيد لكن عمرا حاضر
ومنه قوله تعالى ولو اريكهم كثيرا لفشلتم ولتنازعتم في الامر ولكن الله سلم اي سلمكم
من ان يريكم كثيرا فالمعنى ولكن الله ما اريكم كثيرا وتخفف فتلغى واما لم يعملوها
عند التخفيف لانها اشبهت بالتخفيف لكن العاطفة في اللفظ والمعنى فاجريت مجراها
في ترك العمل بخلاف ان وان فانهما ليس لهما ما يجريان عليه في منع العمل كذا في شرح
المفصل للمصنف ويجوز معها الواو سوق هذا الكلام يفضي الى ان يكون في معها الضمير
عائدا الى لكن المخففة وهو الوجه وان كان يدخل الواو على المثقلة ايضا اذ ليس في ذلك
اشتباه وانما الاشتباه في ان لكن المخففة لما كانت على صورة لكن العاطفة هل يجوز دخول
الواو فيها ام لا فازاح هذا الاشتباه بقوله ويجوز معها الواو كما في قوله تعالى وما
كفر سليمان ولكن الشياطين كفروا بتخفيف لكن ورفع الشياطين على قراءة ابن
عامر وحمزة والكسائي على ما نص عليه الشاطبي وادخال الواو فيها للفرق بينها
وبين لكن الذي هو حرف العطف ليت للتمني التمني طلب المنية وهو ان يقدر
انسان في نفسه ما يريد وقوعه ممكنا كان او محالا والفرق بين التمني والترجي ان
الاول يكون في الممكن وغيره والثاني لا يكون الا في الممكن كذا في بعض حواشي المفصل
وقد اجاز الفراء ليت زيدا قائما الفراء بنصب الجزئين يعني

المتمني

ليت وهو يتعدى الى مفعولين والكسائي بنصب الجزئين لكن باضمار كان والذي
دعاهما الى ذلك قول الشاعر يا ليت ايام الصبا رواجعا قال المصنف في شرح المفصل
في امثال الموضوعات للناس فيه ثلاثة مذاهب احدها وهو مذهب البصرية انها نصب على
الحال وخبر ليت محذوف فيكون رواجع حالا عن الايام وليت عملت في الحال لتضمنها
معنى الفعل ومذهب الفراء ان ليت تنصب الاسمين جميعا على لغة بعض العرب لان ليت بمعنى
تمنيت وهم يقولون تمنيت زيدا قائما فكذلك هذه ومذهب الكسائي انه منصوب باضمار يكون
لان اضمار كان كثير في كلامهم ومذهب البصريين اولى اذ قد ثبت حذف الخبر مع ارادته وهو
غير ما حكموه عليه واما مذهب الفراء فلم يثبت ان ليت عاملة نصبا في الجزئين فحمله عليه
ليت ولا ينبغي حمله على ما لم يثبت واما مذهب الكسائي وان كان [illegible] خيرا من مذهب الفراء لثبوت
اضمار كان في مواضع الا انه مذهب البصريين اولى لكثرة حذف الخبر وقلة اضمار كان
وايضا يدل على ضعف قول الفراء عدم جواز نصب الجزئين في كان ولعل وعلى ضعف قول
الكسائي عدم جواز ان زيدا قائما على تقدير كان كذا ذكره المصنف في شرحه لعل
للترجي ذكر في المفصل لعل لتوقع مرجو او مخوف وذكر بعض الفضلاء ان ما ذكر صاحب
المفصل من معنى لعل اتم واعم مما ذكره الائمة في كتبهم انها للترجي لانها تاتي فيما ليس
بمرجو وهو المخوف لان الرجاء انما يتحقق فيما ينفع لا فيما يضر لا يقال ارجو الهلاك
قلت لعمري انها لا تستعمل في المخوف فالمصنف انما قال كذلك بناء على الغالب يعني
غالب استعمال لعل انه لتوقع مرجو فلهذا قال لعل للترجي و بعضهم ما قال المصنف في
شرح المفصل

معنا ها التوقع لمرجوّ والمخوف لكنه كثرة المرجو حتى صار غالبا عليهما ثم ما جاء
من نحو قوله تعالى لعل الساعة قريب فهو ترجٍّ للعباد لان التوقع من الباري سبحانه محال
لانه انما يكون فيما جهلت عاقبته وهو محال في حقه تعالى لانه عالم بجميع المعلومات
وقد شذ الجر بها اي الجر بلعل شذوذا وروى السيرافي عن ابن دريد ان من العرب من يجر
بلعل وانشد في ذلك وداعٍ دعا يا من يجيب الى الندى فلم يستجبه عند ذاك مجيب
فقلت ادع اخرى وارفع الصوت دعوة لعل ابي المغوار منك قريب قال المصنف الجر
بها على قصد الحكاية يعني انه وقع مجرورا في موضع آخر فالشاعر حكاه على ما كان
مجرورا وكأنه اشتهر ذلك الرجل بابي المغوار بالياء فصح ان تحكي بالياء في الاحوال الثلث
وفي بعض الشروح وهذا التأويل جيد لو لم يكن الجر بها لغة قبيلة قال الاعلم غير
ولذا فان المصنف اشترك تلك اللغة ثم اول الشعر بوجه لا يكون على تلك اللغة برادّة
لدليل هذا الشاعر عن نقيضه ذلك الا استعمال البرذل هيهات ما وجه فساد تأويله
لو كان الجر لغة لغير اكلة البرابيع وحرشة الضب ومضغة الشيح والقيصوم
قال رحمه الله الحروف العاطفة الى قوله حروف التنبيه قال العطف لغة الامالة يقال
ومنه عطف العود اذا نعطف وعطف الوسادة ثناها ومنه منعطف الوادي
منحناه كذا في الصحاح وفي هذا الباب العطف امالة حرفه ما بعده الى ما قبله
اعرابا وحكما في المفردات قال اربعة لامطلق الجمع يعني الواو والفاء وثم وحتى
لجمع بين الاول والثاني في الحكم الحاصل للاول كقولك جاء زيد وعمرو وجاء زيد فعمرو

وجاء زيد ثم عمرو وجاء القوم حتى عمرو فالواو للجمع مطلقا لا ترتيب فيها اي شرع
يبين ما تختص كل من هذه الحروف به فقال الواو لمطلق الجمع من غير مراعاة ترتيب بدليل
قوله تعالى حكاية عن المنكرين للبعث ما هي الا حياتنا الدنيا نموت ونحيا فالموت بعد الحيوة
مع انه قدمها عليها لما كان الغرض نفي الجمع دون الترتيب وبدليل قوله وادخلوا الباب سجدا
وقولوا حطة في موضع وقولوا حطة وادخلوا الباب سجدا في موضع آخر فلو كان الواو
للترتيب لتناقض الكلامان والفاء للترتيب اي الجمع مع الترتيب بغير مهلة
وهذا هو المراد بقولهم الفاء للتعقيب والدليل على ان الفاء للتعقيب صحة قولك سقيته
فروي وبدليل انها تدخل على الجزاء والجزاء متاخر عن الشرط قال المصنف في شرح المفصل
المراد بالتعقيب ما يعد في العادة تعقيبا لا على سبيل المضايقة فرب فعلين يعد
الثاني عقيب الاول في العادة وان كان بينهما ازمان كثيرة نحو قوله ثم خلقنا النطفة
علقة فخلقنا العلقة مضغة فخلقنا المضغة عظاما فكسونا العظام لحما وفي
بعض شروح المفصل فسر ذلك بقوله ومعنى قولهم بغير مهلة انه لا يتخلل بين الاول والثاني
عمل كما اذا قلت دخلت البصرة فالكوفة فالمعنى انك لم تشتغل بعد دخول البصرة بعمل
آخر حتى دخلت الكوفة وهو قريب من الاول وثم لمهلة ثم مثل الفاء في الجمع والترتيب
الا انها مع المهلة بدليل انه لا يجوز ادخالها على الجزاء اذ الجزاء لا يتراخى عن الشرط
ولذلك قال سيبويه مررت برجل ثم امراة فالمرور هنا مروران وحتى مثلها
الى آخره يعني ان حتى مثل ثم في الترتيب والمهلة وان كان زمان مهلتها اقل من
زمان ثم

الا انها تفارق ثم في ان معطوفها يجب ان يكون جزءا من متبوعه دون ثم حتى لو قلت
مات الانبياء حتى الناس لم يجز لان ذلك عكس ما يقتضيه حتى اذ الانبياء بعض الناس
والى هذا الفرق اشار بقوله ومعطوفها جزء من متبوعه وانما وجب ان يكون جزءا
من متبوعه لان الغرض الذي يتوصل اليه بالعطف بحتى وضعا للاعلام بان الحكم سرى
من الاضعف الى الاقوى حتى يشمل الكل من هذا الجنس كقولك مات الناس حتى الانبياء
او بالعكس كقولك قدم الحاج حتى المشاة وكان ذكر الاقوى او الادون بعدها بمنزلة
التعليل على انه لم يتخلف من افراد هذا الجنس احد من هذا الحكم فان بلوغ الموت الى الانبياء
وهم الاقوياء يستدل به على انه لن يتخلص عنه غيرهم وقدوم المشاة وهم الضعفاء
يستدل على انه لم يبق من الحاج احد الا وقد قدم وهذا الاستدلال انما يستقيم اذا كان
ما بعدها من جنس ما قبلها فانه لا يلزم مثلا من موت الناس ان يموت الخيل لو قيل
مات الناس حتى الخيل فثبت انه لن يتحقق ذلك الا بان يكون ما بعدها داخلا فيما قبلها والى
هذا التعليل اشار بقوله ليفيد قوة او ضعفا وفي بعض الشروح قوله ليفيد قوة او ضعفا
تعليل لهذا الشرط اي كون معطوفها جزءا من متبوعه وتقريره انه لما كانت وضعت
حتى للغاية وغاية الشيء لا يكون الا طرفه وطرفه جزءه فثبت ان مقتضاها ان يكون
المعطوف جزءا من المتبوع واذا كان كذلك فان ابتدا عن الطرف الاضعف مثل ان تقول
مات الناس حتى الملوك يفيد القوة لان الملوك غاية الناس من طرف القوة وهو المراد
بقوله ليفيد قوة وان ابتدا عن الطرف الاقوى مثل ان تقول قدم الحاج حتى المشاة

بعد

يفيد الضعف لان المشاة غاية الحاج من طرف الضعف قلت هذا افضل ما في الشروح
واشفى الا ان فيه نظرا لانه لما علل في ذلك بكون حتى وضعت غاية والغاية طرف والطرف
جزء ولو سلم ذلك فقد تم له التعليل على ان ما بعدها جزء لما قبلها وبقي قوله ليفيد
قوة او ضعفا غير محتاج اليه في ذلك والمصنف انما علل بذلك على زعم هذا القائل ولا
بد من تقرير يطابق ما ساق المصنف كلامه لاجله على ان قوله حتى وضعت غاية والغاية
طرف والطرف جزء منقوض بان ما بعدها غاية ايضا ولا يلزم ذلك وعندي وجه
آخر لعله هو الاوجه وهو ان لا يجعل قوله ليفيد تعليلا على قوله ومعطوفها جزء
من متبوعه بل يجعل من تتمة الشرط لا شرطا في هذا المجموع وهو كون ما بعدها
جزءا لما قبلها لافادة القوة او الضعف في ذلك ليس شرطا في هو ان يكون بمنزلة جواب
لمن عسى يعترض بانه لو كان ما بعدها جزءا لما قبلها لكان المعطوف جزءا من المعطوف
عليه ولكان بمنزلة ان يقال اخذت الدراهم ودرهما وفيه من البشاعة ما لا يخفى
فاشار الى جوابه بقوله ليفيد قوة او ضعفا لان شرط ما بعدها ان يكون اقوى او
ادون فيصير كانه جنس آخر ويذهب بالبشاعة اللازمة من عطف ما هو داخل
الشيء على الشيء ويكون هذا كقوله تعالى من كان عدوا لله وملائكته وجبريل وميكائيل
عطفهما على الملائكة وان كانا منها لانهما لافضليتهما كانهما من جنس آخر فلذلك
فقرة لا يفري فريها ولا يباري عبقريها قال قلت قد مر ان اكثر والجارة
ان ما بعدها منتهى ما قبلها آخر جزء من اجزاء الشيء او ما يلاقي آخر جزء ما كان ما يلاقي آخر جزء

مثل فخله اي يخاوضه ويغلب يقال فلان يباري فلانا

فكيف يكون جزءا من متبوعه قلت الظن ان ذلك حكم حتى الجارة لا العاطفة فان العاطفة
ينبغي ان يكون ما بعدها آخر جزء من اجزاء الشيء لما اسلفنا لك من الغرض الوضعي فيها
انفا ويعضد ذلك ما وجدت في بعض النسخ لا يجوز نمت البارحة حتى الصباح بالنصب
لان الصباح ليس من جنس البارحة ويجوز اكلت السمكة حتى راسها بالنصب لان الراس جزء
من السمكة ومعطوفها جزء من متبوعه الضمير في معطوفها عايد الى حتى
وفي متبوعه عايد الى المعطوف واو وام واما لاحد الشيئين منهما
اي من هذه الثلاثة لاسناد الحكم الى احد الامرين لا بعينه نحو جاني زيد او عمرو وجاني
اما زيد واما عمرو وازيد عندك ام عمرو قلت لو قال لاحد الشيئين فصاعدا
لكان اشمل وام المتصلة لازمة لهمزة الاستفهام قلت قبل الشروع
في شرح هذا لا بد من تقديم معرفة ام المتصلة والمنقطعة فمعنى المتصلة ان يكون
معادلة للهمزة وقرينة لها حتى تكونا جميعا بمنزلة اي والمنقطعة هي المترجمة ببل
وهمزة الاستفهام مثال المتصلة قولك ازيد عندك ام عمرو والمعنى ايهما عندك
وجوابه ان تقول زيد اذا كان عندك زيد او عمرو اذا كان عندك عمرو ومثال
المنقطعة في الاستفهام ازيد عندك ام عندك عمرو ومعناه بل اعندك عمرو ولو
كانت هي المتصلة لما احتيج فيها الى تكرير الظرف كانه غلب على ظنك ان الذي عندك
زيد فاستفهمت ليعود الظن يقينا فلما اتممت الاستفهام غلب على ظنك ان الذي
عندك عمرو فاعرضت عن الاول ولهذا استانفت سوالا ثانيا كما فعلته بدءا
الذي

ومثال

ومثال المنقطعة في الخبر انها لابل ام شاء كانه ظهر لك اشخاص من بعيد فغلب على ظنك
انها ابل فقلت انها لابل مخبرا عنها على مقتضى ظنك ثم لما تم الاخبار اعترضك
شك فاستانفت سوالا فاضربت عن الاخبار السابق وقلت ام شاء على تقدير ام
هي شاء فكانه في التمثيل اهي شاء الهمزة فيها دلالة على الاضراب كما في بل ودلالة على الاستفهام
كما في الهمزة فترجموا ام هذه ببل والهمزة لا شتمالها على معنيهما كذا في التحرير رجعنا الى
الشرح فقوله وام المتصلة لازمة لهمزة الاستفهام اشارة الى تعريف ام المتصلة
والى الفرق بينها وبين او واما يعني ام المتصلة هي التي لا تقع الا بعد همزة الاستفهام
لما مر من انها معادلة للهمزة وقرينة ولذلك لانها متصلة وضعت للسوال عن تعيين كل
واحد منهما بعد ان يعلم ثبوت احدهما فالزموا دخول حرف السوال فيهما يليها
احد المستويين لي يليها احد المستويين في المسولية والاخر الهمزة اي
الاخر من المستويين في المسولية يلي الهمزة بعد ثبوت احدهما اي بعد ثبوت احدهما
عند السايل لطلب التعيين تعليل على قوله يليها احد المستويين والاخر الهمزة
يعني انما شرط ذلك لطلب التعيين كانهم قصدوا الى الايذان في اول الامر بان المطلوب
تعيين احدهما وهذا هو الفارق بين ام وبين او واما وذلك لان ام لطلب التعيين
بعد ثبوت احدهما في علم المخاطب التزم ان يليها احد المستويين ويلي الهمزة الاخر
منهما ايذانا بذلك المعنى في اول الامر ولا كذلك او واما فان السايل بهما جاهل
بثبوت احدهما فيسال عن ثبوته ولهذا كان الجواب المطابق في او واما بنعم او لا
ازيد عندك او عمرو
حتى لو اجبت

بالتعيين إذ ثبت على الجواب بجواب أم بالتعيين لا بنعم لما سيجي ومن ثم لم
يجز أرأيت زيدا أم عمروا أي من أجل أن أم المتصلة يليها أحد المستويين والهمزة
الآخر لم يجز أن يقال أرأيت زيدا أم عمرا لأن الهمزة لم يتصل بأحد المستويين
بل اتصلت بقوله رأيت فالشرط اتصالهما بأحدهما كما مرّ ونقل بعضهم تجويز نحو
أرأيت زيدا أم عمروا إلا على شذوذ ثم قيل فيه لعلم أني وجدت نسخة قرئت على
المصنف وعليها خطه كان فيها على الأفصح بعد قوله والآخر الهمزة وكان فيها بدل
قوله ومن ثم لم يجز ومن ثم ضعف وهو قريب من الأول لكن شرح المصنف يوافق ما
ذكرناه أولا ومن ثم كان جوابها بالتعيين دون نعم أو لا أي ومن أجل أن
أم لطلب التعيين بعد ثبوت أحدهما عند السائل كان جوابها بالتعيين لا بلا أو نعم
لأنه لا يتعين المسؤول عنه بأحدهما فإذا قيل أزيد عندك أم عمرو وقلت في الجواب
نعم أو لا لم يتعين واحد منهما وهو المطلوب من السؤال فكان الجواب زيد أو عمرو
وهذا بخلاف أو وإما كما مرّ والمنقطعة كبل والهمزة إلى آخره إشارة
إلى معنى أم المنقطعة والفرق بينها وبين المتصلة وبين أو وإما وهو مضى
شرح ذلك في مطلع البحث وإما قبل المعطوف عليه لازمة مع إما جائزة
مع أو إشارة إلى الفرق بين أو وإما وهو أن إما العاطفة يلزم أن يكون قبل
المعطوف عليها بها إما أخرى كقولك جاء إما زيد وإما عمرو بخلاف أو فإن ذلك
لا يلزمها معها ولكن يجوز أن يتقدم قبلها إما فتقول جاء زيدا أو عمرو وجاء

اما

إما زيد أو عمرو وكأنهم قصدوا بتقديم إما أن يبينوا من أول الأمر أن الحكم ثابت
لأحد الأمرين لا كما يرى أنه لو لم يتقدم ليبنى السامع على أن الظاهر أن الحكم ثابت للأول
فإذا جيء بإما أو أو بعد ذلك تبين خلاف ما ظنه فإذا أتي بإما من أول الأمر لم يجئ
هذا اللبس كذا في شرح المصنف فإن قلت هلا أوجبوا رفع ذلك اللبس في أو
قلت طالما زاولت في كشف شيء مقنع في ذلك وما ساعدني سوى ما أظنه
من أن أو لأنها وضعت لتستعمل في شك عرض لك بعد ما بنيت كلامك على اليقين فإنك
إذا قلت جاءني زيد فكأنك متيقن في ذلك أول وهلة ثم عرض لك الشك في أن الجائي زيد
أم عمرو فقلت أو عمرو بعد ذلك وإما كأنها وضعت لتستعمل في شك اعتراك في أول
الأمر في أن الجائي زيد أو عمرو فجئت بإما في أول الأمر على ما كان في قلبك من
الشك ثم لما كان أو من أخوات إما أجازوا أن يتقدمها إما رعاية لجانب
القرب فإن قلت هلا يجوز أن يتقدم أو على أو قلت لأنها قوية في باب
العطف فلا يتصدر بخلاف إما فإن فيها نوع وهاء في ذلك لمكان الاختلاف في
أن أبا علي الفارسي لم يعد إما في حروف العطف لدخول العاطف عليها ووقوعها
قبل المعطوف عليه وإن أجاب المصنف عن ذلك في شرح المفصل فقال ولا يبعد
في أن يكون دخل حرف العطف على إما لغرض الجمع بين ما بعدها وبين ما بعد إما
المتقدمة ويكون إما نفسها لغرض المنع بين ما بعدها وبين ما بعد إما المتقدمة
هذا هو الكلام والله حققنا أنهم يقولون جاءني إما زيد أو عمرو فيوقعون

او في موضع قولهم واما فلولا انها حرف عطف لم يقع حرف العطف بعدها من كل
وجه وكلمة او عطف باتفاق ولا وبل ولكن لاحدهما معينا يعني هذه
الثلاثة لاثبات الحكم لاحد المذكورين معينا فلا لنفي ما وجب للاول تقول جاءني زيد
لا عمرو فلو قلت ما جاءني زيد لا عمرو لم يجز لانك لم توجب للاول شيئا فتنفيه بلا
وبل للاضراب عن الاول منفيا كان او موجبا والاضراب هو الاعراض عن الشيء
بعد الاقبال عليه قال اصبحت عن طلب المعيشة مضربا لما وثقت بان مالك مالي
تقول جاءني زيد بل عمرو قاصدا الاخبار بمجيء زيد ثم تبين لك انك غلطت في ذلك
فصرت تضرب عنه وتعرض عن ذكره الى عمرو وقلت بل عمرو وتقول ما جاءني
بكر بل خالد وهذا على وجهين احدهما ان يكون التقدير ما جاءني بكر بل ما جاءني خالد
فكانك قصدت نفي المجيء لبكر ثم استدركت فاثبته لخالد والوجه الثاني ان المعنى
ما جاءني بكر بل جاءني خالد فيكون نفي المجيء ثابتا لبكر ويكون اثباته لخالد فيكون
الاستدراك في الفعل وحده دون الفعل وحرف النفي معا قال المصنف وقد ياتي بل في
الجمل بمعنى ترك الاول والاخذ فيما هو اهم منه مثل قوله تعالى ام يقولون افتريه
بل هو الحق من ربك ونظائره كثيرة ولكن لازمة للنفي قال المصنف
ولكن للاستدراك بعد النفي وانما لازمها النفي اذا عطف بها مفرد على مفرد وهو
المراد هنا كما صرح المصنف في الشرح بقوله وانما لزمها النفي لان المراد عطف
المفرد وذلك لانه وضع لكن للمغايرة بين ما قبلها وما بعدها والمفرد لا يكون
نفيا

نفيا لان النفي مخصوص بالجمل واذا ثبت لن يكون اثباتا وجب ان يكون ما قبلها نفيا
ليحصل المغايرة فلا يجوز جاءني زيد لكن بشر في التحقيق فان سالت لم لا يجوز
على معنى النفي لكن بشر لم يجيء كما كان ما جاءني زيد لكن عمرو بمعنى عمرو جاءني اجبت
النفي لا يكون الا بعلامة وهي حرف النفي وليس كذلك الايجاب لانه لا علامة له
بحرف كذا قالوا والمتامل المستقصي ليس فيما ذكروا مقنع والذي يعاضد قطعا
للشغب ان يقال عطف المفرد على المفرد يقتضي الاشتراك في الاسناد اذا قلت ما جاءني
زيد فيه شيئان حرف النفي والفعل ثم اذا عطفت عمرا بلكن ولا استدراك من
ضرورته ابطل حرف النفي والا لم يحصل التدارك فقد ابطلت النفي وبقي الفعل سالما
مسندا الى عمرو مقررا للاثبات فقد حصل مقتضى عطف المفرد على المفرد
فاما اذا قلت جاءني زيد ثم عطفت عمرا بلكن وكان انما ابطلت نفس الفعل اذ لا
نفي تبطله بلكن فلم يبق لها ان يسند الى عمرو شيء فبطل مقتضى اسناد المفرد
الى المفرد وقد يلجى الى ذلك ما مر من الفرق بين ما وليس في باب الاستثناء واما
في عطف الجملة على الجملة فلا ينظر بل تجيء بها بعد النفي وبعد الاثبات تقول جاءني
زيد لكن عمرو لم يجيء وما جاءني زيد لكن عمرو قد جاء لان العطف في الجمل للحصول
فائدته حصول الجملتين في الاثبات والنفي وقد حصلت قال رحمه الله حروف التنبيه
الى قوله حروف النداء قلت هذه الحروف وضعت لتنبيه المخاطب قبل الشروع
في الجملة ليتفطن لما يقال له لانه قد يفوته على تقدير الغفلة بعض ما ذكر تقول

ملداج

ها ان زيدا منطلق وها افعل كذا والا ان عمرا بالباب واما انك خارج والا لا تفعل
واما والله فعلت وهي انما تدخل في المركبات لما مر من غرض وضعها الا كلمة
ها فانها تدخل في الاشارات والضمائر كثيرا نحو وها هو ذا وها انت ذا وانما
كثر دخولها على هذين النوعين لفرط ابهامهما فلا جرم مست الحاجة الى تنبيه المخاطب
على توهم ما اشير اليه وعلى وقوفه على ما كني عنه فوق الحاجة الماسة الى غيرهما
قلت ويمكن تخصيصها بالمفردات لمناسبة كونها مفردة بخلاف اخواته واما الالف
فيها فلا اعتداد لها لانها من اشباع فتحة الهاء على ما قال ابن درستويه قال رحمه الله
حروف النداء الى قوله حروف الايجاب قلت معنى قوله يا اعمها انها تقع لنداء
القريب والبعيد دون اخواتها فان ايا وهيا للبعيد خاصة لكثرة حروفهما واي
والهمزة للقريب لقلة حروفها لكن الهمزة للمنادى الاقرب قال رحمه الله حروف
الايجاب الى قوله حروف الزيادة قلت هذه الحروف تستعمل في الجواب فنعم ام تلك
الحروف واعمهن لدورها في اكثر انواع الكلام في الخبر والاستخبار والاثبات
والنفي تقول اذا قال قام زيد او لم يقم نعم تصديقا لقوله وكذلك اذا وقع الكلام
بعد حرف الاستفهام اذا قال اقام زيد او لم يقم زيد فقلت نعم فمعناه تحقيق ما
بعد الهمزة وهذا هو المراد بقوله فنعم مقررة لما سبقها قال المصنف هذا وضعها
لغة وان جرى العرف بخلاف ذلك ولهذا قالوا لو قال بعد قوله اليس لي عليك كذا
نعم لا لزمناه به تغليبا للعرف لا بهذا الوضع اللغوي كذلك وبلى مختصة

مختصة لايجاب النفي بلى دون نعم في العموم اذ هي لا تجي الا في جواب المنفي خبرا او استخبارا
تقول في جواب من يقول لم يقم زيد او الم يقم زيد بلى اي بلى قد قام زيد وعلى هذا قوله تعالى
الست بربكم قالوا بلى اي انت ربنا وعن ابن عباس رضي الله عنهما انه سئل فقيل
لو لم يقل قالوا نعم فقال لو قالوا لكفروا عن آخرهم وقال تعالى ايحسب الانسان
ان لن نجمع عظامه بلى قادرين اي نجمعها قادرين وعن جار الله العلامة ولو قال
اولم تؤمن قال نعم فسدت في كذب على الله وكفر ابراهيم عليه وعنه ان بلى تحقق ما
قوله ح
بعد النفي ونعم تحقق ما بعد الهمزة واي اثبات بعد الاستفهام يلزمها القسم يعني
اي انما تستعمل للاثبات بعد الاستفهام ولا تستعمل الا مع القسم اذا قال لك المستخبر
هل كان كذا قلت اي والله واجل وجير وان تصديق للمخبر اي هذه الثلاثة
تصديق للمخبر كقولك في جواب من يقول قام زيد اجل او جير وكقول ابن الزبير لمن
قال لعن الله ناقة حملتني اليك ان وراكبها والمراد بالمخبر في قوله تصديق للمخبر هو
المتكلم لا الذي اخبر بخبر ولا لم يقع تصديقا للدعاء كذا في بعض الشروح قال رحمه الله
حروف الزيادة الى قوله حروف التفسير قلت في المفتاح المراد بزيادتها ان اصل
المعنى بدونها لا يختل ولا فلا بد من ان يثبت لها من فائدة وفي التحرير محصول
مذاهب الناس في هذه الحروف على قولين احدهما انها زيدت للتوسل الى الفصاحة
فربما لم يتمكن اللفظ المفرد في الوزن او في شيء من الامور اللفظية فاذا اقحم
شيء من هذه الزوائد يصلح والثاني انها زيدت لتوكيد المعنى   فان مع
النافية

بتبيين المحال التي تستعمل هذه الحروف فيها زائدة فان المكسورة تزاد مع ما النافية
لتاكيد النفي نحو ما ان رايت زيدا اي ما رايت البتة   وقلت مع المصدرية يعني
قلت زيادة ان مع ما المصدرية ومع لما نحو اجلس ما ان جلس القاضي
ولما ان جلست جلست .   وان مع لما الى آخره اي تزاد ان المفتوحة بعد
لما نحو فلما ان جاء البشير وانما زيدت ان المفتوحة بعد لما لان لما فيه معنى
المجازاة تقول لما جاء زيد جئت وان هي لا اصل في باب المجازاة فاستقبحوا ان
يزيدوا عليها ان التي هي اصل الجزاء لئلا يكون الاصل تابعا للفرع اما زيادة المكسورة
بعد ما النافية فان ما للنفي وان كذلك في الاصل ففي زيادة ان مع ما تحقيق للنفي
وتاكيد وتزاد بين القسم ولو نحو والله ان لو قمت لقمت قال سيبويه وان ان
فيكون بمنزلة لام القسم في قولهم اما والله ان لو فعلت لفعلت وقال السيرافي يعني ان
ان يكون جوابا اذا اقسم على شيء في قوله لو وانه يكون جوابا في غير ذلك وانما جاز ذلك
هنا خاصة كراهية للتضعيف بادخال اللام على اللام وتزاد مع الكاف قليلا كقوله
كأن ظبية تعطو الى ناضر السلم بجر ظبية اي كظبية وتعطو اي تتناول
وما مع اذا ومتى الى آخره اي تزاد ما بعد اذا شرطا نحو اذا ما اكرمتني
وبعد متى شرطا نحو متى ما تكرمني اكرمك وبعد اين شرطا نحو اينما تكن اكن وبعد
اي شرطا كقوله ايا ما تدعوا فله الاسماء الحسنى وبعد ان شرطا كقوله فاما
تذهبن بك ولا بد من ادخال نون التاكيد على فعل الشرط اذا زيدت ما بعد ان شرطا

في الاكثر لانه لما اكد حرف الشرط كان تاكيد الفعل اولى فان قلت ما ذكرت من
التعليل مشترك بين الجميع فما اختصاص فعلها بها قلت تاكيد الجواز ان يكون
لان يكون تلخيصا لها بالشرط اذ هي ليست متمحضة بالشرط بخلاف ان فتاكيدها
انما يكون لاهتمام فعل الشرط فافهم عن لطف بصيرة   شرطا متعلق
بالجميع من اذا الى ان   وبعض حروف الجر اي تزاد ما مع بعض حروف الجر لا
مع كلها كقوله فبما نقضهم ميثاقهم وفبما رحمة من الله لنت لهم وعما قليل قوله
وقلت مع المضاف يعني تزاد ما بين المضاف والمضاف اليه قليلا نحو غضبت من غير ما
جرم اي من غير جرم البتة   ولا مع الواو بعد النفي اي تزاد لا بعد الواو
اذا كان قبلها نفيا تاكيدا نحو ما جاءني زيد ولا عمرو وانما حكم بزيادتها هنا
لان المعطوف على المنفي منفي فلا حاجة اليها قال المصنف في شرح المفصل وفي هذا
نظر فانه يفيد نفي المجيء عن كل واحد منهما نصا ولو لم يات بلا لجاز ان يكون نفي المجيء
عنهما على جهة الاجتماع ولكنه خلاف الظاهر فلذلك كان القول بالزيادة اولى لبقاء
الكلام باثباتها على حاله عند عدمها وان دلالتها عند مجيئها اقوى وهو من
باب التاكيد والذي اثبتها فيها معنى التاكيد فلا يخرج بقوة دلالة الكلام بها عن ان
يكون زيادة   وبعد ان المصدرية اي تزاد لا بعد ان المصدرية كقوله تعالى لئلا
يعلم اهل الكتاب كقوله ما منعك ان لا تسجد في الكشاف في قوله ما منعك ان لا
تسجد اي ان تسجد ولا زائدة وفائدتها توكيد معنى الفعل الذي تدخل عليه

وتحقيقه كما في لئلا يعلم كانه قيل ليتحقق علم اهل الكتاب وما منعك ان تسجد
وتلومه نفسك اذ امرتك وقيل فيه اقسم بمعنى تزاد لا قبل اقسم قليلا
من ذلك قوله تعالى لا اقسم بيوم القيامة قلت المصنف والشارحون على انهم
مثلوا بذلك والقول بزيادة لا وان كان احد الاقوال كما ساطلعك عليه من قريب فهو
منظور فيه وان اجيب عنه فلا بد من ذكر الاعتراض مع جوابه وما يرد عليه وما في
الآية من الاقوال والوجوه وان كان شيء من ذلك من ليس لهم من اخبار الليالي
المطالعات سابقته بعون الله تعالى في الكشاف في مطلع سورة القيامة ادخال لا النافية
في فعل القسم مستفيض في كلامهم واشعارهم قال امرؤ القيس لا وابيك ابنة
العامري لا يدعي القوم اني افر وقال غوية بن سلمى الا نادت امامة باحتمالي
ليحزنني فلا بك ما ابالي وفائدتها توكيد القسم وقالوا انها صلة مثلها في
لئلا يعلم اهل الكتاب وفي قوله في بير لا حور سرى وما شعر متصل بعضه
ببعض والاعتراض صحيح لانها لم تقع مزيدة الا في وسط الكلام ولكن الجواب غير
سديد الا يرى الى امرئ القيس كيف زادها في مستهل قصيدته والوجه ان يقال هي
للنفي والمعنى في ذلك انه لا يقسم بالشيء الا اعظاما له يدلك عليه قوله تعالى فلا اقسم
بمواقع النجوم وانه لقسم لو تعلمون عظيم فكانه بادخال حرف النفي يقول ان اعظامي
له باقسامي به كلا اعظام يعني انه يستاهل فوق ذلك وقيل ان لا نفي لكلام
ورد له قبل القسم كانهم انكروا البعث فقيل لا اي ليس الامر كما ذكرتم ثم قيل

اقسم

الكشاف

اقسم بيوم القيامة الى هذا اللفظ فظهر من ذلك ان القول بزيادة لا في الآية احد
الاقوال مع انه منظور فيه مجاب بما هو غير مسلم عند صاحب الكشاف قلت ولي
ايرادات في قوله ولكن الجواب غير سديد الى آخر ما اوردته وقت قراءتي الكشاف على
شيخي امام العلامة حسام الدين السغناقي رحمه الله فاستحسن وهو انه لما ثبت
زيادة لا في مستهل قصيدة امرئ القيس وهو من الفصحاء فكيف يكون الاعتراض
بانها انما تزاد في وسط الكلام لا في اوله صحيحا قلت وكانه في قول المصنف وعلى اشارة
الى هذا الاعتراض الكشافي فان ذكرا لشيء راوه يدل على الاهتمام به فلا يناسب الزيادة
فلذلك قال وقلت وشذ مع المضاف اي شذ زيادة لا بين المضاف
والمضاف اليه كقوله في بير لا حور سرى وما شعر يجوز ان يكون جمع حائر اي هالك
من حار اي هلك ونظيره حول جمع حائل اي لا يستر الله في بير هلكى فيجوز ان يكون مصدرا
وهو النقصان اي بعد حور محارة اي نقصان نقصان مثل من يدري امره لا يوقع
نفسه في المهلكة وما علم بها وقيل هو بير يسكنها الجن ومن والباء واللام
تقدم ذكرها اي تقدم ذكر من والباء واللام يزاد كل منها في الحروف الجارة وانما
لم يشر الى زيادة الكاف لبداهتها وان رحمه الله حرفا التفسير الى قوله حرف
المصدرية وانما سميتا حرفا التفسير لتنزلهما منزلة اللفظ التفسيري فانك
اذا قلت في نحو قوله تعالى واختار موسى قومه اي من قومه فان المخففة من
عما في معنى القول ذكر والهمز المفسرة ثلاث شرائط احدها ان يكون مفسرة لكلام

فيه معنى القول لا صريح القول نحو ناديته ان قم فلو قلت قلت له ان قم لم يجز
قلت وكان الاستعمال كذلك ولا دليل في كتبهم دليل على ذلك الثانية ان لا
يتصل بان شيء من صلة الفعل الذي يفسره اذ لو اتصل ذلك بها صارت
جملة ذلك الفعل ولم يكن تفسيرا له نحو قولك اوعزت اليه بان افعل لان الباء يصل
الثاني بالاول وصل الناقص بما يتممه وتفسير الكلام لا يكون الا بعد تمامه الثالثة
ان يكون ما قبلها كلاما تاما لانها وما بعدها جملة مفسرة جملة قبلها ولذا قيل في قوله
تعالى وآخر دعواهم ان الحمد لله رب العالمين بمعنى انه ولم يصلح ان يكون ان بمعنى اي لان
ما قبلها غير تام وهو مبتدأ لا خبر له وهذه منقولة من السيرافي قال المصنف
وقد اختلف في تفسير القول الصريح للشرائط بها فاجازه بعضهم وحمل عليه قوله
تعالى ما قلت لهم الا ما امرتني به ان اعبدوا الله ربي وربكم فجعلها تفسيرا
لما قبلها وهو قوله ما امرتني به وغيرهم يجعلها مصدرية او زائدة لا مفسرة واما
قوله تعالى وانطلق الملأ منهم ان امشوا فانما جاز ذلك لانه كان انطلاقا
مع القول ... وكان بعد مناظرة رسول الله عليه السلام اياهم والتبكيت لهم
بجواب العتيد والصارف عن المجادلة بكوني ولوله ودمدمة وكان الانطلاق
متضمنا معنى القول على هذا الوجه كذا في بعض حواشي صاحب المفصل امشوا اي
اكثروا مشت المرأة مشيت كثر ولدها ومنه الماشية للتفاؤل واما اي
فهو اعم استعمالا من ان لجواز ان يفسر بها ما ليس فيه معنى القول وما هو بمعناه
و

والقول الصريح قال رحمه الله حروف المصدر الى قوله حروف التحضيض قلت انما سميت
مصدرية لانها تجعل ما بعدها في حكم المصدر فان قلت ذكر هنا حروف المصدر
وفي المفصل الحرفان المصدريان فكيف التوفيق بينهما قلت اسقط صاحب المفصل
ان المثقلة وهي من الحروف المصدرية لتقدم ذكرها في غير موضع ولانها تفارق
اختيها في ان صلتها لا يكون الا جملة اسمية واختاها صلتهما جملة فعلية الا غير
فيهما يقدر ان مصدرا باعتبار فعلها وتلك باعتبار فعل خبرها لفظا او تقديرا
كذا في شرح المفصل للمصنف فالاولان للفعلية وان للاسمية يعني ما وان
المخففة تختصان بالجملة الفعلية لا يدخلان الجملة الفعلية وجعلانها بمعنى المصدر
نحو اعجبني ما صنعت لي صنعك ونحو قوله تعالى فما كان جواب قومه الا ان قالوا اي
الا القول وهو من صلة الفعل هو القابل لانقلابه مصدرا فلا اصل دخولها على
الفعل واما ان فانها تدخل على جملة من مبتدأ وخبر كما مر وتجعلها في تأويل
مصدر خبرها كقولك اعجبني انك قائم اي قيامك او في معناه كقولك اعجبني ان زيدا
اخوك اي اخوة زيد فان تعذر ذلك قدرته بالكون كقوله تعالى ولو ان ما في الارض من
شجرة اقلام اي ولو ثبت كون ما في الارض من شجرة اقلاما كذا ذكره المصنف في
الشرح قال رحمه الله حروف التحضيض الى قوله حروف التوقع قلت انما تقدرت
هذه الحروف لتبنى على التحضيض من اول الامر كسائر اقسام الفعل الكلام من
الشرط والاستفهام ويلزم الفعل لفظا او تقديرا ويلزم دخول هذه
الحروف

هلا

الفعل لفظا نحو ضربتُ زيدًا او تقديرًا نحو هلا زيدًا ضربتَ قال المصنف في شرح
المفصل هذه الحروف معناها الامر اذا وقع بعدها المضارع والانكار والتوبيخ
اذا وقع بعدها الماضي وكذلك ذكره صاحب المفصل في بعض حواشيه ولما كان
معناها طلب وجب لذلك افتقرت الى وقوع الفعل بعدها كحروف الشرط لان معنى
الحض والتوبيخ لما يكون في الافعال كالشرط قال رحمه الله حرف التوقع الى قوله
حرفا الاستفهام قلت سمي حرف توقع لانه انما يخبر به من يتوقع كالاخبار كقول
المقيم قد قامت الصلوة وهذا انما يكون في الماضي وفي المضارع للتقليل يعني
اذا دخل قد على المضارع يفيد تقليل الفعل في الاخبار كقولهم ان الكذوب قد يصدق
وقد يراد بها التحقيق في المضارع كقوله تعالى قد يعلم الله قال رحمه الله حرفا الاستفهام
الهمزة وهل الى قوله حروف الشرط قلت هذان الحرفان في وضعهما لطلب الفهم
ولذا سميا حرفا الاستفهام ولذا تصدرا اول الكلام انباء على طلب الفهم من اول
الامر يقول ازيد قائم الى اخره يعني هما يدخلان على الجملة الاسمية نحو ازيد
قائم وهل زيد قائم والفعلية كقولك اقام زيد وهل قام زيد الا انه اذا وقع
في الاسمية الخبر فعلا جاز مع الهمزة وكان تقديم الاسم بعدها فاعلا او مفعولا
على حسب تعلق الفعل احسن من تقديره مبتدأ كقولك ازيد قام وازيدا ضربته
على ما تقدم في الاضمار على شريطة التفسير واما هل فلا يقع في الاسمية اذا كان
الخبر فعلا الا على شذوذ وذلك لان اصل هل ان يكون بمعنى قد بدليل قوله تعالى

هل

هل اتى على الانسان قد اتى بدليل ادخال الهمزة عليها كقوله اهل رأونا بسفح القاع ذي الاكم
الا انهم تركوا الهمزة قبلها لكثرة وقوعها في الاستفهام واذا كان معناها معنى
قد ولا يصح ان يقال قد زيد قام فكذلك لا يصح ان يقال هل زيد قام فان قلت
فكما لا يجوز ان يقال قد زيد قام فكذلك لا يجوز ان يقال قد زيد قائم فلم جاز هل زيد قائم
قلت انما جاز حملا لها على اختها وهي ازيد قائم فان قلت فهلا حملوا هل زيد
قام على ازيد قام حتى يجوز ذلك كما يجوز ذا قلت لان زيد قام ليس بصريحه
جملة اسمية بل فيه شمة من الفعلية فكان قريبا من مقتضى هل والشيء انما يحمل
على شيء نظيره اذا لم يكن قريبا من محاله ومتصرفه فاما اذا كان يقرب في
موقعه لا حمل وهو كانه في مكنه من رياسته واصالته فلا يرضى بتبعية الغير ولما كان
زيد قائم ليس من محال هل اصلا لا جرم هل تبعت الهمزة في دخولها عليه ولما كان
زيد قام فيه شمة من محاله لا جرم قويت معنى هل فابت عن المتابعة فان قلت فعلى ما ذكرتم
هل زيد خرج فاعل فعل مضمر يفسره الظاهر قلت لك ان تصدق الا توجيه وجه
ضعيف لان ذلك سائغ في السعة كذا في شرح المفصل للمصنف قلت وكل نحو ذلك
البحث لم يورد عند قوله وللهمزة اعم تصرفا الا انه وقع في شرح المصنف وسائر
الشروح هاهنا فاقتديتهم والهمزة اعم تصرفا الى اخره يريد انها تستعمل
ايضا في مواضع لا يستعمل فيها هل من تلك المواضع قولك ازيدا ضربت وازيد قام
ولا تقول هل زيدا ضربت وهل زيد قام لما مر ان اصلها ان يكون بمعنى قد فاقتضت

(الاستفهام الهمزة)

ضعف ح

ثم لما ابت عن المتابعة لهذا المعنى ولم يجد هذا خللا وطعنا كلياتها خبر فيه بالاستقلال فلم يدخل هذا هو المفهوم من شرح المصنف ح

ضربت

وقوع الفعل فكما لا يقال قد زيدا ضربت لا يقال هل زيدا ضربت كذا في شرح المفصل للمصنف
ولهذا الهمزة وضعت للسؤال عن وجود الفعل في نحو قولك اقام زيد وعن محدثه
الفعل او وقع عليه دون الفعل كقولك ازيد قام وازيدا ضربت واما هل فانها
وضعت للسؤال عن وجود الفعل لا غير ففي قولك ازيدا ضربت تقديم المفعول يشعر
بكون الفعل حاصلا اذ لو كان فيه شك لقدم لكونه اهم فيكون هذا سؤالا عمن وقع
عليه الفعل على معنى ازيدا ضربت ام عمرا فيختص بالهمزة ولو قلت ضربته بالهاء
صح وقوع هل لان السؤال حينئذ يكون عن الفعل اذ التقدير هل ضربت زيدا ضربته
والى هذا التعليل اشارة في كلام الامام عبد القاهر   وانضرب زيدا وهو
اخوك لح من تلك المواضع هذا المثال فلا تقول فيه هل تضرب زيدا او هو اخوك منكرا
لضربه وهو على هذه الصفة فاستعملوها لانكار ما دخل عليه على وجه الانكار في
كذا في شرح المصنف وفي بعض شروح المفصل واما قولك اتضرب زيدا وهو اخوك وانت
تريد وقوع الضرب في الحال فانما صح وقوع الهمزة هنا دون هل لان هل مختصة
المضارع بالاستقبال لانها بحث في مقام التردد في وقوع الفعل ولا تردد في
الفعل الحالي لانه مشاهد واما الهمزة فانها تستعمل في الثوابت ايضا الا يرى انها
في ازيد ام عمرو للسؤال عن الذات والذوات من حيث هي ذوات في لا زمان لا اختصاص
لها بزمان دون زمان فناسب ان يقع سؤالا عن الفعل الحالي فان قلت طلب حصول
الحاصل محال قلت نعم لكن لما اكد الاستفهام خبر به صار كانه لم يشاهد

فيستقيم

197

فيستقيم سؤاله وان كان بحث هذا في الحقيقة   وازيد عندك ام عمرو اي من
تلك المواقع ام المتصلة وانما اختصت الهمزة بها لان الغرض من الاستفهام هنا
الانكار بعد الاخبار مثلا اذا قيل لك قدم زيد وعمرو وقلت اعمرو قدم كان انكار
قدوم عمرو واشتراكه مع زيد وهل لا تصلح ان تقع في هذا الموقع لانها للابتداء انها السؤال
عن وجود الفعل لا للانكار بعد الاخبار كما مر   دون هل متعلق بالمجموع من قوله
ازيدا ضربت الى قوله او من كان قال رحمه الله حروف الشرط الى قوله حروف الردع
قلت فان قلت ذكر في المفصل حرف الشرط وهنا حروف الشرط فما التوفيق بينهما قلت
كان صاحب المفصل اعتبر ما كان خالصا للشرط وانه ينحصر في ان ولو واما كان
فيه معنى الشرط فلم يورد اما بينهما لانها كلمة فيها معنى الشرط وصاحب الكافية اعتبر
الجميع فان قلت لو اعتبر الجميع فهلا اورد الجميع قلت لان ما فيه معنى الشرط
غيرها اما من بين الاسماء وقد ذكره في باب الاسم فاما اما فمن الحروف فلهذا ذكرها هنا
لها صدر الكلام قال المصنف في شرح المفصل كل ما يدل على الانشاء فله رتبة التقدم
ولم يستثن عن ذلك الا باب زيدا اكرم وزيدا لا تكرم اما زيدا اكرم فانما كثرته
في كلامهم جعلوا لهم في التقديم والتاخير سعة ليس لغيره واما لكونه مجردا عن
حروف الانشاء واما زيدا اضرب قليل او محمول على امر الخطاب لانه مثله في
المعنى واما زيدا لا تضرب فمحمول على الامر فانهما اخوان في الكثرة والطلب اذا
ثبت هذا فقولهم ان شرطا لو اذا دخلت فهذا مما اختلف فيه فمنهم من يقول هو للجزاء

وهو مذهب الكوفية ومنهم من يقول بل هو جملة مستقلة دلت على الجزاء ولذلك لم يدخله
الفاء كما يدخله إذا تأخر وهو القول المنصور   قال ولو للاستقبال يعني أن إن
يجعل الفعل للاستقبال وإن كان ماضيا كما تقلب لم معنى يفعل إلى معنى فعل تقول
إن خرجت خرجت والمعنى إن تخرج أخرج كما كان المعنى في قولك لم تخرج ما خرجت ألا ترى
أنك لو قلت إن خرجت خرجت أمس أحلت الابتداء ولم يكن سببا للإخبار بأنك خرجت أمس
كما أنك إذا قلت لم تخرج غدا كان مكانه من الإحالة وذلك لأن إن للشرط ونفس الشرط
إنما للحمل أو المنع فالحمل نحو إن تكرمني أكرمك والمنع نحو إن تضربني أضربك والحمل
والمنع إنما يكونان في المستقبل وأما قوله تعالى إن كان قميصه قد من قبل فصدقت وهو
على تأويله إن يثبت في المستقبل أن قميصه قد من قبل يكن سببا للإخبار بأنها صدقت
وكذا تأويل كل ما وقع ماضيا من شرط أو جزاء   ولو للمضي يعني لو وإن دخل
على المضارع يجعله بمعنى الماضي وذلك لأنه لا بد من معنى نفس الشرط معنى اقتضى وهو
أنه لامتناع الشيء لامتناع غيره كقولك لو جئتني لأكرمتك فإنه يفيد انتفاء الفعلين
ولو قلت لو لم تجئني لما أعطيتك أفاد وجودهما ولا كذلك إن فجعل الواقع بعد لو
للمضي فإن المستقبل أي بين جنبتي الانتفاء والوجود ولا يترجح إلا بدليل وهو
عدمه فجعلوا بالأصل وجعلوه للماضي ثم وإن كان الدليل على الاستقبال في صورة
فقد كفيت المؤونة عنه بأنه قوله ويلزمان الفعل لفظا أو تقديرا يعني لا بد من أن
يليهما الفعل إما لفظا نحو إن تضرب أضرب ولو ضربت ضربت أو تقديرا نحو وإن أحد

من

من المشركين استجارك كما مر وذلك لأنهما حرفا شرط والشرط إنما يعقل بالفعل فالتزموا
وقوع الفعل لفظا أو تقديرا   ومن ثم قيل لو أنك بالفتح أي ومن أجل أنهما يلزمان
الفعل لفظا أو تقديرا قيل لو أنك بالفتح لأن لو يقتضي الفعل ولا بد له من فاعل
وأن المفتوحة مع جملتها في تأويل المفرد تجعله فاعلا له فتقديره لو ثبت أن الفعل المحذوف
ههنا والقرينة عليه أن لدلالتها على التحقيق والثبوت   لأنه فاعل انطلقت
قلت بل هو نائب عنه بدليل انطباق الكل على ذلك بدليل ما قال في شرح المفصل
لأن معناها الثبوت فكأنك قلت لو ثبت وكأنه إنما قال ذلك باعتبار حاصل المعنى
فإن معنى قولك لو أنك انطلقت لو ثبت انطلاقك ولو ثبت انطلاقك حاصل معناه لو
انطلقت   فالفعل موضع منطلق قلت كان في نسخة سماعي وفي النسخ
التي عندي غيرها هكذا وطالما بقيت فيه أحير من الضب إذ ذهل من الصب ولم
أجد لها مرتبطا وإن ربطته بقوله لأنه فاعل انطلقت حتى يكون هذا القول
نتيجة من ذلك القول ليكون التقدير لأنه فاعل انطلقت فيلزم من ذلك أن يكون انطلقت
موضع منطلق فلا معنى له وحتى وجدت في نسخة وبالفعل موضع منطلق فتخلصت
من الحيرة وسكوت في الخبرة ثم هو عطف على قوله بالفتح يعني لزم من لزومهما
الفعل أنه لو أنك حكما أن أحدهما أن يستعمل لو أنك بالفتح وثانيهما أن يستعمل الفعل
في موضع خبرها إذا كان مشتقا ثم حاصل الكلام فيه أنك إذا أردت أن
تدخل لو على أن مع اسمها وخبرها فانظر إلى خبرها فإن كان مشتقا نحو أنك
منطلق

نحو انا لفعل موضع ذلك الخبر المشتق ليكون كالعوض عن الفعل المحذوف فعلم ان وهو
المراد بقوله وبالفعل موضع منطلق في ان كان جامدًا كقولك لو انك رجل فدعه كما كان
وادخل لو عليهما لتعذر وقوع الفعل موقع الجامد وهذا هو المراد بقوله فان كان
جامدًا جاز لتعذره اي جاز لتستعمله كما كان في ضوء المصباح ان عند الزمخشري
لا يجوز ان يكون خبرها اسما اصلا فلا يقال لو ان زيدًا اخوك وقد اعترض عليه بقوله
فلو ان ما في الارض من شجرة اقلام وقد اجاب عنه فخر المشايخ بانه انما جاز
حيث ان قوله تعالى والبحر يمده كان خبر الجملة المعطوف عليها لالتباسها بها ونظيره
قولهم زيدا ضربت عمرا واخاه في ان زيدا انما يجوز نصبه مع كون الفعل مشغولا
بعمرو وهو ... اجنبي عنه من اجل ان عمرا واخا زيد لما التبسا عطفا صار
عمرو لاتصاله به من سبب زيد وكان الضمير المتصل باخي زيد متصلا بعمرو ثم المصنف
لما اجاز ان يكون خبرها اسما جامدا الا يكون هذا الاعتراض واردا عليه ثم استعمال
ذلك الخبر المشتق بنفسه هل يجوز ام لا مع لو ففي المفصل نص على عدم جوازه حيث
قال فيه ولو قلت ان زيدا حاضر لم يجز وكذلك في شرح المصنف حيث قال فيه وانه
يقولون لو انك منطلق الا ان صاحب المقامات استعمل على الاصل في قوله ولو ان كذبا
مثلي لن لم تقتصر كربي المعجمة   واذا تقدم القسم اول الكلام لزم المضي
لفظا او تقديرا يعني اذا تقدم القسم في اول الكلام على الشرط وجب ان يدخل حرف
الشرط على الفعل الماضي اما لفظا كقولك والله ان اتيتني لاكرمتك او تقديرا

كقولك

كقولك والله ان لم تاتني لا اتيتك لما مر من ان لم تقلب المضارع الى الماضي وانما
وجب لكن في الجواب حينئذ يكون للقسم لما سيجيء انفا فلا يعمل حرف الشرط في
الجواب فاتوا بالشرط ماضيا لئلا يعمل حرف الشرط فيه لفظا كما لم يعمل ايضا فينطابقان
وكان الجواب للقسم لفظا وقال المصنف انما كان الجواب للقسم لانهم لما
قدموه وتعذر ان يكون جوابا للشرط والقسم معا لفظا وجب ان يجعل لاحدهما
وتقديم القسم يدل على العناية به فكان جعله له اولى وهو جواب القسم لفظا ومعنى
وجواب الشرط معنى لا لفظا قلت حدثني شيخي خير الامة وبحر الملة العلامة
السغناقي في بعض مجالس القاية لطايف التفسير على اصحابه بكفهم القاصي
امانيهم في انتصار الملة البيضاء وانتشار العزة القعساء قال كنت في ايام
تحصيلي عند شيخي قدوة اهل بدليل اسوة الاخيار الى اخر اوصافه الغر البهية ونعوته
الزهر الرضية مولانا حافظ الملة والدين رحمه الله عليه رحمة تبرد مضجعه
وتروح روحه وريحه اذ دخل على شيخنا جماعة من افاضل الخراسانية فسال واحد
منهم في اثناء تجاذب الاحاديث عن هذه المسئلة فقال الاصل عند البصرية عند
تنازع العاملين اعمال الاقرب وفي هذه المسئلة تخلف عن هذا الاصل فالحصار
اقتضوا في الجواب حتى اذا صار دفعته عقيبي قلت ذلكم الحكم فيما اذا كان العوامل
سواسية في المرتبة فاما اذا كان احدها اعلى رتبة في نفسه ثم انضم اليها
عناية التقديم فتعاضدت جهتا ترجيحه فالحق سائر العوامل في جنبه

وما يخرج منه كذلك فاستحسن الشيخ جوابي وان توسّط بتقدّم شرط او

غيره الحاصل يعني اذا توسّط القسم بتقدّم الشرط عليه كقولك ان تأتني والله

لآتينك او بتقدّم غير الشرط عليه كقولك انا والله ان تأتني لآتينك جاز ان تعتبر القسم

اي يجعل الجواب جواب القسم فلا يجزم الجواب ولزم حرف الشرط الماضي وجاز ان

يلغى اي يجعل الجواب للشرط فيجزم ولم يلزم حرف الشرط الماضي امّا اعتبار القسم

مع تقدّم الشرط عليه كقولك ان تأتني او ان لم تأتني فوالله لا آتيك فلتوفّر مقتضى كلّ

واحد من الشرط والقسم بان يكون الجواب للقسم ويكون القسم مع ما بعده

جواب الشرط فيلزم دخول الفاء في القسم وامّا الغاء القسم مع تقدّم الشرط عليه

نحو ان تأتني والله آتك فلكثرة العناية بالشرط لتقدّمه فالشرط مع الجزاء ساد

مسدّ جواب القسم وامّا اعتبار القسم مع تقدّم غير الشرط عليه نحو انا والله

ان اتيتني او ان لم تأتني لآتينك فوجهه ان يجعل القسم وجوابه ولم يؤت بجواب الشرط

لسدّ جواب القسم مسدّه وامّا الغاء القسم مع تقدّم غير الشرط عليه نحو انا

والله ان تأتني آتك فوجهه ان يجعل الشرط وجوابه خبرا للمبتدأ ولم يؤت بجواب

القسم لسدّ الشرط وجوابه مسدّ جواب القسم وتقدير القسم كاللفظ

الى آخره اي تقدير القسم قبل الشرط في اول الكلام كلفظ القسم قبل الشرط في ان الجواب

للقسم لفظا وفي لزوم حرف الشرط الماضي كقوله تعالى لئن اخرجوا لا يخرجون معهم

ولولا تقدير القسم لوجب جزم لا يخرجون وقوله تعالى وان اطعتموهم انكم لمشركون

190

لمشركون فلولا تقدير القسم لوجب ان يكون فانكم مع الفاء لمشركون

وامّا التفصيل

كلمة امّا وضعت لتفصيل الاخبار المجملة كقولك انا اعلم واغنى امّا اعلم فعمرو فلان

وامّا اغنى فعمرو فلان في اكثر ما يستعمل مكرّرة كقوله تعالى فامّا اليتيم فلا تقهر

وامّا السائل فلا تنهر وقد تستعمل غير مكرّرة لكن يفهم انها تركت للأمر كقوله

تعالى فامّا الذين في قلوبهم زيغ فانه لم يذكر بعد ذلك امّا اخرى لدلالة تفصيل الاول

عليها كذا في بعض الشروح قال المصنّف تقديرهم امّا بابهما كقول سيبويه اذا

قلت امّا زيد فمنطلق فكانك قلت مهما يكن من شيء فزيد منطلق تمثيل لتحقيق

انها في معنى الشرط لان ذلك التحقيق معناها ومما يدلّ على انها للشرط لزوم الفاء

في جوابه والقصد بانّ الاوّل مستلزم للثاني والتزم حذف فعلها اي التزم

حذف الفعل الذي كان يدخل عليه امّا تنبيها على انّ المقصود بها حكم الاسم الواقع

بعدها وعوّض بينها وبين فائها جزء ممّا في حيّزها اعلم انّ قولك امّا زيد

منطلق كان في الاصل مهما يكن من شيء فزيد منطلق وهذا الكلام كما ترى مشتمل

على جملتين شرطيّة وجزائيّة حذفت يكن من شيء للغرض المارّ فبقي فزيد منطلق

فكرهوا ان تقع الفاء في صدر الكلام من حيث انّ الحقّ فيها التوسّط بين

مفردين او جملتين لكونها موضوعة لان تكون متّبعة شيئا شيئا فاخّروه الى

منطلق فقالوا امّا زيد فمنطلق فزيد جزء من الجملة الخ وقع في حيّز جواب

امّا وهو المراد بقوله وعوّض بينها وبين فائها جزء ممّا في حيّزها اي عوّض

فادخلوا امّا عليه فصار امّا فزيد منطلق صح

قوله

عن الفعل المحذوف ونحو يكون بين اما وبين الفاء جزء من جملة وقعت لا اصل
في حيز جواب اما هذا احسن ما المصنف كما اشار اليه في الشرح وعند غيره العوض
عن الفعل المحذوف هو اما وشبهوها بنعم وبأبي اقامتها مقام الجملة كذا في شروح
المفصل مطلقا اراد ذلك الجزء جملة في حيز جوابها الذي عوض عن الفعل
سواء كان مبتدأ غير معمول لشيء كقولك اما زيد فمنطلق او معمولا لما في حيز الفاء
كقولك اما يوم الجمعة فزيد منطلق فان يوم الجمعة معمول لمنطلق وقيل هو
معمول المحذوف يعني قال قوم ان الاسم الواقع بعد اما ليس جزءا مما في حيزها بل هو
معمول لفعل محذوف فانك اذا قلت اما زيد فمنطلق فكانك قلت مهما ذكرت زيدا فهو
منطلق واذا قلت اما يوم الجمعة فزيد منطلق فكانك قلت مهما تذكر يوم الجمعة
فزيد منطلق فقوله مطلقا الى سواء كان ما بعد اما مرفوعا كقولك اما زيد
فمنطلق او منصوبا كقولك اما يوم الجمعة فزيد منطلق وسواء كان بعد الفاء
مانع للتقديم او لم يكن كما سيجيء في كلام المصنف وهذا القول ليس بشيء فانه يوجب
الرفع بتقدير مهما حصل يوم الجمعة او ذكر يوم الجمعة والرفع لا يجوز في هذا الموضع
بالاجماع قلت المفهوم من بعض الشروح ان مرجع الضمير في قوله وقيل هو
الجزء مما في حيزها ليتناول هذا الحكم كلا الصورتين اعني اما زيد فمنطلق واما
يوم الجمعة فزيد منطلق كما اختبته وجه ذلك في بعض الشروح اشارة الى
ان مرجعه المنصوب بعد اما وفي بعض الشروح تنبيه على ذلك بانه اضمار قبل

الذكر

الذكر وهو غلط للزوم قوله مطلقا يدل على ذلك المنصوب فكانه مذكور معنى والوجه
هو الاول وقيل ان كان جائز التقديم فمن الاول والا فمن الثاني يعني ان وقع
بعد الفاء في اصل التركيب نحو مهما يكن من شيء فزيد منطلق او مهما يكن من شيء فيوم
الجمعة زيد منطلق ان جاز تقديمه على الفاء في التركيب الثاني نحو اما زيد فمنطلق
او اما يوم الجمعة فزيد منطلق وذلك انما يكون بوجهين احدهما ان لا يكون ما قبل
الفاء معمولا لعامل لفظي كالمثال الاول او يكون معمولا لعامل لفظي ولا يكون مانع
من عمل ما بعد الفاء فيه فهو من الاول اي كان ما بعد اما جزءا مما في حيزها
ولا يكون معمولا للمحذوف بل يكون اما مبتدأ كقولك اما زيد فمنطلق او يكون
معمولا لما في حيز جوابها اذ لا مانع من عمله حينئذ وعمل المحذوف خلاف الاصل كقولك
اما يوم الجمعة فزيد منطلق فانه لا مانع من عمل منطلق في يوم الجمعة وان منع مانع
عن تقديم ما بعد الفاء في اصل التركيب على الفاء في التركيب الثاني وذلك انما يكون بوجه
واحد وهو ان يتقدر ما بعد الفاء في اصل التركيب معمولا لما بعد الفاء في
التركيب الثاني فيكون هناك مانع من عمل ما بعد الفاء في التركيب الاول فيما قبل الفاء
في هذا التركيب فهو من الثاني اي لا يكون جزءا مما في حيز جوابها بل يكون معمولا للمحذوف
لانه لا بد له من عامل وما بعد الفاء لا يجوز تسليطه عليه فلا بد من اعمال المحذوف
فيه كقولك اما يوم الجمعة فان زيدا منطلق وتقديم خبر ان عليها لا يجوز لانه
يتصدر بالجملة كما مر ولقائل ان يقول لا فرق بين قولك اما يوم الجمعة فزيد منطلق

وبين قولك

اما يوم الجمعة فانّ زيداً منطلق لانه كما لا يجوز ان يعمل ما بعد انّ فيما قبلها كذلك لا يجوز
ان يعمل ما بعد الفاء فيما قبلها وان قيل انّ جواز تقديم ما بعد الفاء لغرض انْ
يذكر المقصود مقدماً فلم لا يكفي ذلك قلنا ان يكفي لك هذا هو المفهوم من شرح المصنف وفي بعض
الشروح فيه نظر لوجود المانعين في احدى الصورتين ووجود مانع واحد في الصورة
الاخرى وجوابه انهما انما لا يمنعان عن عملها بعدهما فيما قبلهما لغرض والا لجاز
اما زيدا فانه منطلق بتقدير يذكر وجاز اما يوم الجمعة فزيد منطلق برفع يوم
الجمعة بتقدير حصل او ذكر لكنه لا يجوز بلا خلاف قال هذا الجواب في الحقيقة
ايراد نقض آخر لا جواب ولو قيل على المصنف انّ الفرق بين الفاء ههنا وبين
انّ في ذلك لان الفاء لما زحلقت عن موضعها ضعفت فلا تمنع عن تقديم ما بعدها
بخلاف انّ فانها في مركزها وقوتها لكان وجيهاً قال رحمه الله حرف الردع الا
وله تا التانيث قلت وضع كلا للردع والزجر لان العرب يحتاج الى استعمالها
اذا سمعت محالاً من الكلام او تقولوا على انسان ارادة الزجر والمنع نحو امثلتها وقوله
تعالى بعد قوله ربي اهانن كلا اي ليس الامر كذلك لانه قد يوسع في الدنيا على من
لا يكرمه من الكفار وقد يضيق على الانبياء والصالحين للاستصلاح
والمعنى حقا اي يكون بمعنى حقا اي ثبت قوله تعالى كلا ان الانسان ليطغى ان معناه
حقا قال المصنف ويجوز ان يكون في هذا الوجه اسماً بني لموافقته الحرف في
لفظه واصل معناها كما على الاسمية الا ان النحويين حكموا بانها بالحرفية وكونها

للنظائر

للتحقيق بخروجها عن الحرفية كان قال رحمه الله تا التانيث الساكنة الحقوا له للتنوين
ولما كان الماضي يلحق هذه التاء السكون لامرين احدهما التفادي من توالي اربع حركات
والثاني الدلالة على الحرفية لانها اجنبية كالحروف وفي الاصل في البناء السكون واما تاء
التانيث اللاحقة بالاسم فانها متحركة لانها امتزجت مع الاسم امتزاج الف التانيث
في صحراء ولا الف والنون في سكران فيجب ان يقع الحركات الاعرابية عليها كما وقعت على
الالف في صحراء وعلى النون في سكران تلحق الماضي لتانيث المسند يعني هذه
التاء انما تلحق الماضي اعلاما بانه مسند الى فاعل مؤنث كقامت هند واختصت
بالماضي لمناسبة سكونها بناء الماضي فان كان ظاهرا غير حقيقي فمخير
اي ان كان الفاعل ظاهرا غير حقيقي فانت مخير في الحاق التاء وتركه كما مر وهذا
البحث لا حاجة الى ايراده لانه قد مرّ في باب المؤنث واما الحاق علامة
التثنية والجمعين فضعيف اي الحاق علامة التثنية والجمع المذكر والمؤنث عند اسناد
الفعل الى الظاهر ضعيف فلا يقال قاما الزيدان ولا قاموا الزيدون ولا قمن النساء
لعدم الاحتياج الى هذه العلامات فان قلت ما الفرق بين قامت هند وبين
هذه الامثلة قلت التانيث ادخل في الاعتداد من التثنية والجمع وذلك لان
التانيث ثابت لزوماً بالاصالة في موارد اسما التي حكم بتانيثها كهند وسعاد وزينب
حيث لا تنفك للتانيث عنها بخلاف التثنية والجمع فانه قد ينفك عنهما الاصناف التي
تثنى وتجمع فاذا ثبت انهما مما يثبت ويحذف وينفى اكثر من التانيث فكانه لا اعتداد
بهما

اي علامة التثنية والجمع

قال المصنف وهذه على ضعفها لا ينبغي ان تعد ضمايرا لما يلزم من تقديم المضمر على ما
يعود اليه من غير فايدة ولذلك حملها النحويون على انها حروف اتي بها للدلالة على
احوال الفاعلين كما اتي بتاء التانيث للدلالة على حال الفاعل قلت ومن جوّز اجراء
على ايراد هذا البحث هنا قال رحمه الله التنوين نون الى قوله نون التاكيد قلت
قوله ساكنة احترازا عن نون ضيفن تتبع حركة الاخر احترازا عن نون حسن
فانها قبل حركة الاخر لا بعدها قلت ولعله احترز بقوله ساكنة وقوله لا التاكيد
الفعل احترازا عن النون الخفيفة التي لتاكيد الفعل نحو اضربن فانها ساكنة بعد حركة
الاخر ولهمز ومع للتمكن لما اخره فقد امضينا هذه الاقسام في اول الكتاب مشروحة
ويحذف من العلم الى اخره وهذا ايضا مما امضيناه في باب النداء قال رحمه الله
نون التاكيد الى الاخر قلت اراد ان نون التاكيد نوعان خفيفة وثقيلة فاذا
اتيت بالخفيفة فانت مؤكد واذا اتيت بالثقيلة فانت اشد تاكيدا ثم الخفيفة
ساكنة على الاصل لانها مبنية والمشددة متحركة لالتقاء الساكنين مفتوحة لخفة
الفتحة مع غير الالف لان المشددة انما يكون مفتوحة اذا كان بغير الف التثنية
نحو اضربانّ والالف الفاصلة بينها وبين نون الجمع نحو اضربنانّ فان المشددة
في الصورتين يكون مكسورة تشبيها بنون التثنية في وقوعها بعد الالف صورة كو
بضربان وان كان بينهما فرق بحسب التشديد والتخفيف وتختص في الامر والنهي
الى الاخر يعني انما يؤكد بها المستقبل الذي فيه معنى الطلب والطلب يجري في هذه
الاقسام

وانما خصّت بالمستقبل لان الماضي والحال ثابتان في الثابت لا يفتقر الى التاكيد لا
تقول لتاكلن زيد وهو في حال الاكل ح لا تاكلن و انما يفتقر الى التاكيد ما لم يثبت
وهو المستقبل وما فيه معنى الطلب ليكون مستحثا على وقوع الفعل لا الاخبار فجعل هذا
علامة لذلك وامثلتها على الترتيب اضربن لا تضربن هل تذهبن ليتك تخرجن الا تنزلن
بالله لا تفعلن فان قلت اين في القسم معنى الطلب قلت فيه معنى الطلب فانك اذا قلت
بالله لافعلن فكانك قلت اسال الله ان افعل اما فقول من اتى كبيرة والله لاعاقبن
ونحو فانما دخل عليه نون التاكيد وان لم يكن فيه طلب ليجري الاخوات على منهاج
واحد وقلت في النفي لانه وجاز زيادة نون التاكيد في النفي ولا يفارق زيد ما يقومن
الا قليلا لانه فرق عن معنى الطلب وانما جاز قليلا تشبيها له بالنهي ولزمت في
مثبت القسم لانه لزمت نون التاكيد في جواب القسم اذا كان مثبتا لان القسم موضع زيادة
التاكيد وفي قوله لزمت هنا اشارة الى انها لا يلزم في غير القسم وكثرت
في مثل اما تفعلن اي وردت في المفصل اما تفعلن كان اعتراضا على الكلام المتقدم وهو ان
نون التاكيد انما يدخل في مواقع الطلب وتفعلن ليس من مواقعه وقد دخلت عليه
واجيب في المفصل عن ذلك بقوله فلتشبيهها بلام القسم في كونها مؤكدة وتفسيره
ما ذكر في الكشاف في قوله تعالى اما يبلغن عندك الكبر اما هي ان الشرطية زيدت
عليها ما تاكيدا ولذلك دخلت النون المؤكدة في الفعل ولو افردت ان لم يصح دخولها
لا تقول ان تكرمن زيدا يكرمك ولكن اما تكرمنه وقيل انما كثرت زيادة النون

انما تعلق لانهم لما اكدوا حرف الشرط بما اكدوا الفعل ايضا بالنون لئلا ينحط المقصود عن غيره   وما قبلها مع ضمير المذكرين مضموم الى آخره لان ما قبل نون التاكيد مخففة كانت او مشددة مع واو ضمير الرجال مضموم وذلك انما يكون في المضارع والامر اما في المضارع فانك اذا اردت الحاق نون التاكيد في يضربون مثلا تحذف نون الاعراب لانه حان للمضارع ان يرجع الى اصل بنائه وذلك لان الاصل في الافعال البناء وقد نقض هذا الاصل بسبب المضارعة للاسم فلما دخلت نون التاكيد حققت معنى الفعلية لان التاكيد للحوادث يكون فانجذب المضارع بلحوقها الى الاصل وهو البناء ثم حذفت واو الضمير تفاديا من اجتماع الساكنين في المخففة وحملا للمشددة عليها وابقيت ما قبلها مضموما دليلا على الواو فقيل يضربن يضربن واما في الامر فنون الاعراب قد سقطت علامة للجزم فبقي اضربوا ثم حذف واو الجمع الى آخره فقيل اضربن اضربن   ومع المخاطبة مكسور لان ما قبل نون التاكيد مع ضمير المخاطبة مكسور وذلك ايضا في المضارع والامر يكون اما في المضارع فانك اذا اردت الحاق نون التاكيد تقول هل تضربين تحذف نون تضربين لما مر ثم حذفت الياء لما مر وابقيت ما قبلها مكسورا دليلا على الياء وكذلك اذا اردت الحاق نون التاكيد باضربي   وفيما عداه مفتوح لان ما قبل نون التاكيد فيما عدا المذكور وهو واو ضمير الجمع وياء المخاطبة مفتوح لانه مبني على الفتح وذلك انما يكون في الواحد المذكر غائبا او مخاطبا وفي الغائبة نحو اضربن وهل تضربن

يا زيد وزيد هل يضربن وهند هل تضربن اما البناء فلانجذاب المضارع بلحوقها الى اصله كما مر والبناء على الحركة لكونه وعلى الفتحة للخفة ويجب ان يعلم ان التثنية والجمع ليسا بداخلين في قوله فيما عداه مرادا وان كانا داخلين لفظا لان حكمهما يذكر بعد ذلك   وتقول في التثنية وجمع المؤنث اضربان واضربنان لانه تقول في المثنى اضربان بالالف لا تحذف الالف هنا حملا على اختيها وهي الواو والياء وان كان اجتماع الساكنين على حده كما في اختيها اذ لو حذف لالتبس بفعل الواحد كذا ذكره الشارحون تبعهم بعضهم قلت وطالما يختلج في صدري ان الجمع بين دفع الالتباس وحذف الالف ممكن وذلك بان يجعل   الفتحة كالالف فتكسر نون التاكيد كما كانت تكسر عند وجود الالف ويحصل الفرق بين فعل الواحد وفعل التثنية حتى وجدت في بعض شروح المفصل تعليلا آخر لذلك مع ما يقوي به اختلاجي فقيل ولا يحذف الالف لانها خفيفة خفية وجودها كعدمها فلو كانت النون المكسورة بعد الالف مفتوحة لكان لزوم الالتباس بفعل الواحد عند حذف الالف فلم يحتج الى حذفها ولكن النون بعد الالف مكسورة فلم يلزم الالتباس فلذا لم يذكر ذلك الوجه وان فزع الى ذكره بعض شارحي الكتاب   وتقول في جمع المؤنث اضربنان بزيادة الالف بعد نون الجمع وقبل المشددة لئلا تجتمع ثلاث نونات متوالية   ولا يدخلهما الخفيفة لان لا يلحق نون التاكيد الخفيفة المثنى وجمع المؤنث فلا يقال اضربان واضربنان لالتقاء الساكنين الالف والنون   خلافا ليونس يعني يونس جوز ذلك لان [illegible]

نزط حدّ والمد تقوم مقام الحركة ويعضده قراءة من قرأ محياى ومماتى بالجمع
بين ساكنين لا الف في اليا وضمها في غيرهما مع الضمير البارز كالمنفصل يعني
والنون في غير التثنية والجمع المؤنث مع الضمير كالكلمة المنفصلة اعلم ان الغرض
من هذا بيان الافعال المعتلة اللام عند الحاق النون بها وتلك الافعال على ضربين ضرب
يتصل به الضمير البارز كقولك في المضارع تدعون في الجمع المذكر وتدعين في المخاطبة
وترمون وترمين ويخشون وتخشين وفي الامر ادعوا في جمع المذكر وادعي في المخاطبة
وارموا وارمي واخشوا واخشي ولم امثل بالتثنية والجمع لانه لم يستثنيهما بقوله غيرهما
لما سبق من حكمهما وضرب لا يتصل به الضمير البارز كقولك تدعو وترمي وتغزي
فحكم الضرب الاول في المضارع بعد حذف النون وفي الامر اذا لقيهما ساكن آخر في
كلمة منفصلة منهما انه يقال يا قوم لم تدعوا الله بحذف الواو وضم ما قبلها ويا هند
لم تدعي الله بحذف الياء وكسر ما قبلها ويا قوم لم ترموا الغرض بحذف الواو وضم
ما قبلها ويا هند لم ترمي الغرض بحذف الياء وكسر ما قبلها ويا قوم لم تخشوا الله
بضم الواو وفتح ما قبلها ويا هند لم تخشي الله بكسر الياء وفتح ما قبلها ويا قوم ادعوا
الله بحذف الواو وضم ما قبلها ويا هند ادعي الله بحذف الياء وكسر ما قبلها
ويا قوم ارموا الغرض بحذف الواو وضم ما قبلها ويا هند ارمي الغرض بحذف الياء
وكسر ما قبلها ويا قوم اخشوا الله بضم الواو وفتح ما قبلها ويا هند اخشي الله
بكسر الياء وفتح ما قبلها وحكم الضرب الثاني اذا اتصل به الف التثنية ان يقال تدعوان

بضم ما قبل الواو وترميان بكسر ما قبل الياء وتخشيان بفتح ما قبل الياء وادعوا
وارميا واخشيا ثم في الضرب الاول اذا لحق بها نون التاكيد خفيفة او ثقيلة كان حكمها
حكم اتصالها بالكلمة المنفصلة فيقال يا قوم والله لتدعن بحذف الواو وضم ما قبلها
او يا هند والله لتدعن بحذف الياء وكسر ما قبلها ويا قوم والله لترمن بحذف الواو وضم
ما قبلها ويا هند والله لترمن بحذف الياء وكسر ما قبلها ويا قوم والله لتخشون بضم الواو
وفتح ما قبلها ويا هند والله لتخشين بكسر الياء وفتح ما قبلها ويا قوم ادعن بحذف
الواو وضم ما قبلها ويا هند ادعن بحذف الياء وكسر ما قبلها ويا قوم ارمن بحذف الواو
وضم ما قبلها ويا هند ارمن بحذف الياء وكسر ما قبلها ويا قوم اخشون بضم الواو
وفتح ما قبلها ويا هند اخشين بكسر الياء وفتح ما قبلها وكذا في النون الخفيفة وهذا
هو المراد بقوله مع الضمير البارز كالمنفصل وفي الضرب الثاني اذا لحق بها نون التاكيد
حكمها اذا لحق بها الف التثنية فيقال يا زيد والله لتدعون بفتح الواو وضم ما قبلها
او والله لترمين بفتح الياء وكسر ما قبلها او والله لتخشين بفتح الياء وفتح ما قبلها
وكذا في النون الخفيفة وهذا هو المراد فافهم لكن ذكر المتصل وانما اعطي الضرب الاول
حكم المنفصل لان تخلل الضمير البارز كانه يمنعها عن اتصالها بالفعل واعطي الضرب
الثاني حكم المتصل لانه لا حاجز هنا عن اتصالها بالفعل فيتصل بالفعل وتصير بمنزلة جزئه
فلذا كان الحكم هنا حكم المتصل انما عينت الف التثنية بمثال المتصل لما قال الامام
الفاضل تقي الدين البغدادي ان المراد بالمتصل ضمير المثنى فانه ضمير الجمع بحذف لام
الفعل

معه إذا كان معتلا لثقل الضمة على الواو المضموم ما قبلها والكسرة على الياء المكسور
ما قبلها   ومنه قيل هل تَرَيِنَّ وتَرَوُنَّ وتَرَيَنَّ واغْزُوُنَّ واغْزُنَّ واغْزِنَّ
قلت أصحح قيود هذه الأمثلة أولا ثم أشرع في شرحها الأول بكسر الياء والثاني
بضم الواو والثالث بفتح الياء والرابع بضم الزاي وفتح الواو والخامس بضم الزاي
وحذف الواو والسادس بكسر الزاي وحذف الواو وفي بعض الشروح الأول بالفتح والثالث
بالكسر وما صححناه أي المكون من الأمثلة على ترتيب الضابط بقدر الإمكان لما مر من إجراء
النون مع الضمير في غير المثنى وجمع المؤنث كالكلمة المنفصلة ومع غير الضمير البارز في المتصل   البارزة
تقول في تَرَيْنَ تَرَيِنَّ بكسر الياء لأنه لما جيء بنون التأكيد وحذفت نون ترين اجتمع
ساكنان كما مر فكسرت الياء كما كسرت عند اتصالها بالكلمة المنفصلة نحو يا هند
تري القوم وفي ترون تَرَوُنَّ كما تقول في المنفصل تروا القوم نحو قوله ولا تنسوا
الفضل وفي ترى تَرَيَنَّ بفتح الياء وفي اغزوا اغْزُوَنَّ بضم الزاي وفتح الواو كما تقول في
المتصل يا اغزوا وفي اغزوا أمرا للمذكرين اغْزُنَّ بحذف الواو وضم الزاي كما تقول
في المنفصل اغزوا القوم وفي اغزي أمرا للمخاطبة اغْزِنَّ بحذف الواو وكسر الزاي
كما تقول في المنفصل اغزي القوم فالمثال الأول والثاني لكون النون مع الضمير البارزين
ومع ياء المخاطبة وواو المذكرين والمثالان المتوسطان لكون النون مع غير
الضمير البارز والمثالان الأخيران لكون النون مع الضمير البارز ومع
الواو لأمر المخاطبين والياء لأمر المخاطبة كذا في بعض الشروح ويعضده ذلك ما

١٩٦

صحته من الأمثلة   والمخففة تحذف للساكن أي الخفيفة تحذف لأجل ساكن لقيها
بعدها كبيت المفصل لا تهين الفقير علك أن تركع يوما والدهر قد رفعه
أي لا تهينن فإن قلت ما الفرق بينها وبين التنوين حيث تحرك التنوين إذا لقيها
ساكن وتحذف النون قلت الفرق أن التنوين قوي ليس للنون لأن التنوين لا يفارق
الاسم عند عدم المانع بخلاف النون فإنك في الإتيان بها مخير تقول اضرب بدون النون
وإن شئت اضربن بها ولأن التنوين مختص بالاسم وهو قوي والنون مختصة بالفعل
وهو ضعيف فلا يلزم من قبول القوي الحركة قبول الضعيف إياها   وفي الوقف
أي يحذف نون الخفيفة في الوقف قياسا على التنوين   فيرد ما حذف يعني إذا
حذفت نون الخفيفة بأحد الأمرين المذكورين يجب أن يرد ما حذف لأجل النون فيقول
في اضربُنْ بضم الباء اضربوا وفي اضربِنْ بكسرها اضربي وفي هل تَرَيِنْ يا امرأة وهل
تخشَوُنْ يا قوم هل ترين وهل تخشون بإعادة نون الإعراب لانتفاء موجب الحذف
والبناء بخلاف التنوين فإن حذفه في الوقف لا يوجب رد المحذوف عند الفصحاء كما
في قوله تعالى فاقض ما أنت قاض والفرق بينهما ما أمضيت آنفا أن التنوين قوة
فلا تكون عند الحذف نسيا منسيا بخلاف النون   والمفتوح ما قبلها تقلب ألفا
أي إذا كان ما قبل نون التأكيد مفتوحا تقلب النون ألفا عند الوقف تخفيفا لتآخيها   [illegible]
مع التنوين إذ هي تكتسي صورة الألف في الاسم عند الوقف تقول في اضربن يا رجل
اضربا إبقاء للعلامة بعوض مع تناسب الفتحة بالألف وإنما لم تقلب لما الياء والواو
التأكيد

هذا
كتاب
شرح الكافيه للجدوالى
فى علم العربية

قد تم بخط محمد بن مسعود بن على المدعو بنظام
الماسقانى
وقت الظهيرة فى ٢٤ ربيع الآخر سنة
٧٣٢

